اطلاع - اس مطبع میں ہر علم و فن کی کتب کا ذخیرہ سلسلہ وار ترتیب کے لیے موجود ہے جس کی فہرست مفصل [illegible] چھاپہ خانہ سے مل سکتی ہے جبکہ سائز وغیرہ ملاحظہ سے شائقین کو اصل حالات کتب کے معلوم ہو سکتے ہیں [illegible] کتاب کے [illegible] بعض کتب علم معانی و بیان و منطق و علم مناظرہ و نحو [illegible] جس فن کی یہ کتاب ہو اس فن کی اور بھی کتب موجود ہیں کارخانہ سے [illegible] کا ذریعہ حاصل ہو

کتب علم معانی و بیان

مختصر المعانی - محشی مع حاشیہ [illegible] مصنفہ مسعود بن عمر معروف بہ سعد الدین تفتازانی۔

کتب منطق

مجموعہ منطق - نادر مجموعہ ہے جس میں چند کتب شامل ہیں ۱ - رسالہ صغریٰ - ۲ - رسالہ کبریٰ - ۳ - ایساغوجی ۴ - مختصر المیزان - ۵ - میزان المنطق - ۶ - تہذیب ۷ - مرقاۃ المنطق - ۸ - تعریف الاشیاء - ۹ - تعلیقات تعریف الاشیاء - ۱۰ - [illegible] المیزان - ۱۱ - رسالہ منفصلات عشرہ - ۱۲ - رسالہ جواہر [illegible]۔

شرح تہذیب - عربی میں مصنفہ مولانا عبداللہ یزدی [illegible] مع حاشیہ مولوی عبدالحی مع شرح [illegible] از مولوی عبدالحلیم [illegible] مفتی سعد اللہ [illegible] ابو الفتح [illegible] شیخ الاسلام۔

ایضاً - [illegible] مع شرح [illegible] کتاب [illegible]

[illegible]

بدیع المیزان - مصنفہ مولوی عبداللہ بن [illegible] عثمانی

قال اقول - شرح [illegible] مصنفہ اثیر الدین [illegible]

قطبی منطق - مصنفہ قطب الدین [illegible] کتاب۔

میر قطبی - از سید شریف علامہ۔

رسالہ ایساغوجی [illegible] مع بحث المختلطات [illegible] حاشیہ قطبی کا ہے۔

حاشیہ عبدالحکیم - بر قطبی و میر قطبی از ملا عبدالحکیم۔

شرح سلم ملا مبین المسمیٰ بمرآۃ الشروح [illegible] مباحث تصورات و دیگر رسالہ تصدیقات شرح سلم ملا مبین مصنفہ مولانا محمد مبین۔

شرح سلم قاضی مبارک مع منہیات شرح سلم قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک۔

منہیات شرح سلم - قاضی مبارک مصنفہ قاضی محمد مبارک۔

ہدایۃ الحکمۃ [illegible] شرح رسالہ [illegible] منطق [illegible]

کتب علم مناظرہ

آداب [illegible] - در علم مناظرہ مصنفہ [illegible] مولوی [illegible] الدین [illegible]۔

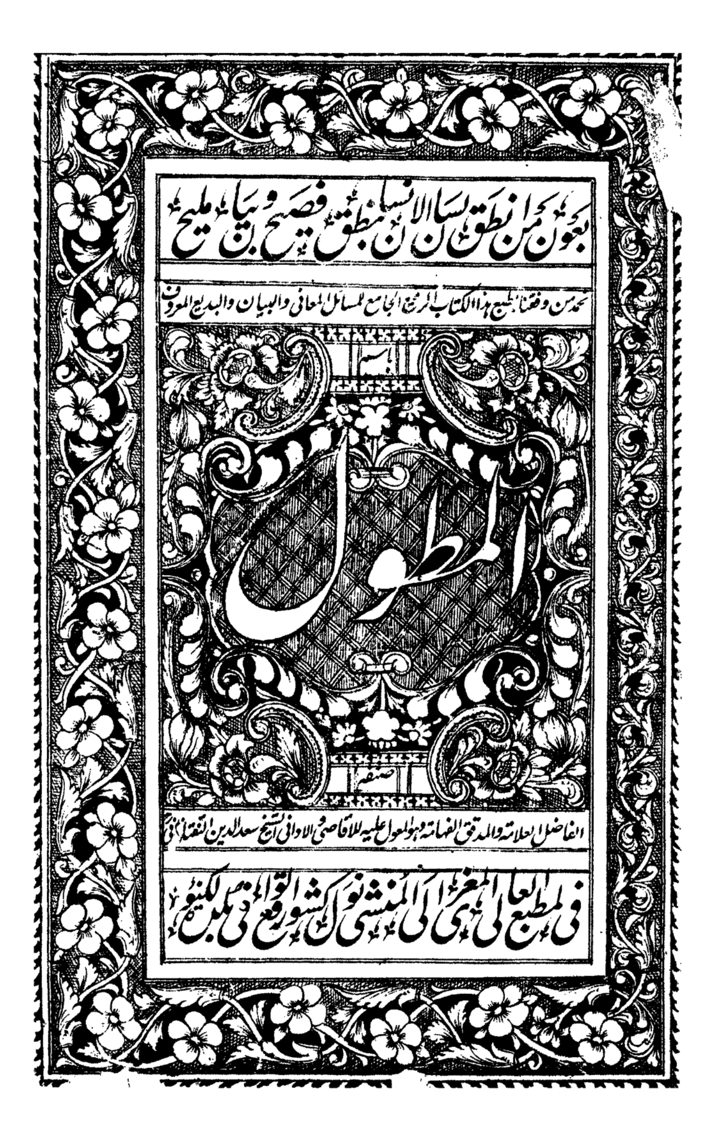
کتب نحو

مجموعہ نحو میر و شامل چند کتب ذیل ہے۔

۱ - نحو میر از سید شریف علامہ ۲ - مائۃ عامل ۳ - [illegible] ۴ - [illegible] ۵ - [illegible]

[illegible] مصنفہ [illegible] علی [illegible]

شرح مائۃ عامل - محشی [illegible]



بعون من انطق لسان الانسان بمنطق فصیح وبیان ملیح
نحمد من وفقنا لطبع هذا الکتاب المرتب الجامع لمسائل المعانی والبیان والبدیع المعروف
باسم
المطول
صفحه
الفاضل العلامة والمدقق الفهامة وهو المعول علیه للاقاصی والادانی الشیخ سعد الدین التفتازانی رح
فی المطبع العالی المعزی الی المنشی نولکشور الواقع فی لکھنؤ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا
ببدائع الايادي وروائع الاحسان اتقن بحكمته نظام العالم
على وفق ما اقتضته الحال واودع درر افئدة فرق الانام في طرق الانعام
والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم
والسماحة واشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى
اله واصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق واشرق وجه الدين واضمحل
دجى الباطل ولمع نور اليقين وبعد فان احق الفضائل بالتقديم
واسبقها في استيجاب التعظيم هو العلم بحقائق العلوم والمعارف
والتصدي للاحاطة بما في الصناعات من النكت واللطائف
لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه
كشاف عن حقائق التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق

تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الاعجاز وآثار

الفصاحة تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب

للغوص على فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح

الى انوار التأويل موارده شافية عن النهاب للاكباد الى اسرار التنزيل

ظهر لباب آثار تراكيبه وصفا ومنه عذب عباب بحار اساليبه

وصفا شعر لا يدرك الواصف المطري خصائصه وان يك سابقا

في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد

فطفقوا يتعاطونه من غير تعمق ويسندون يدعمون في تحريس

مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر

المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض

التحقيق احداقهم ولا ينقشع غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى

تنطبع دقائق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج والعناد

وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد ذهبيات التنبه للرمزة الدقيقة الشان

وانتفطن للنكتة الخفية المكان واني بعد ما قضيت من بعض الفنون وطري واجلت في مسرح عاف

اسراره قداح نظري بمقتضى صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف

باخذ العلم من افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال

الافاضل ومخيم ارباب الفضائل صرف الله عنها بوائق الزمان وجرسها
عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخائر العلوم
والمعارف واقتلاء الاناسي عن عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان
الى الغوص عن دقائق علم البيان اراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق
في مضماره واباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره و
كثيرا ما كان يختلج في لبات ان اشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى
الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة
والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله
عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته
مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله
وعوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقائق
هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز
لائحا عليه مخائل السحر ودلائل الاعجاز شعر في كل لفظ منه روض
من المنى وفي كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك
اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده وعفت معاهده وسدت مصادره
وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشفقت
شمس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون

من اندراس اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال
الاذكياء والافاضل وهكذا يذهب الزمان على العميم ويفنى العلم فيه
ويندرس لا تركني لما رايت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب
وتحصيله واستدعائهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم
قد حرموا التوفيق للاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار
اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه خرائده الاستار ترى بعض متعاطيه
قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على
حقيقة الحال وبعضهم قد تصدوا للسلوك طرائقه من غير دليل
فضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل فاختلست من اثناء التحصيل
فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا فطفقت اقتحم موارد السهر
غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان لا سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة ولقد تناهيت
في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل
صعابه عن اباية الابية ويسهل طريق الوصول الى ذخائر كنوزه
المخفية واودعته فوائد نفيسة شحت بها كتب القدماء وفوائد
شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور
التوفيق ولطائف معان اخذت بها من عين التحقيق وتمسكت في دفع
اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورد عليه من
مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح و
الايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح

للفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الاحذقين في هذه الصناعة
واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير صناعته ورفضت التسامح
بجماعة خطر وتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنة من تطويل
الواضحات وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر
رماني الدهر بالارزاء حتى ؛ فؤادي في غشاء من نبال ؛ فصرت اذا اصابتني
سهام ؛ تكسرت النصال على النصال ؛ وذلك من تواتر الاخبار والاحوال بتفاقم
المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في ديار خراسان لاسيما شعر
ديار بها حل الشباب تمائمي ؛ واول ارض مس جلدي ترابها ؛ فلقد جرد الدهر
على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من
اوطانها الا دمنة لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من خرثها الا قوم ببلد صحف
شعر كأن لم يكن بين الحجون الى الصفا ؛ انيس ولم يسمر بمكة سامر ؛ فطرحت
الاوراق في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان ووضعت بيني و
بينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله اشتكي
من دهر اذا اساء اصر على اسائته وان احسن ندم عليه من ساعته
ثم لما تطاول فرط الملال وضيق المجال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني من رفع
الى خفض حتى اعتنقني وسط هراة حماها الله عن الآفات وفتح الله عيني
منها على جنة النعيم ببلدة طيبة ومقام كريم شعر لها جنة فيها المحاسن كلها

واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته واضحى وجهه لنضارته الى مائه ونظم شمل الخلائق بعد الشتات وتصاحبوا عقيب البيات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادق الامن والامان الممتثل لخطاب ان الله يامر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في احياء سنة رسول الله

شعر

خليفة ملك الآفاق سطوته ۞ والحق كان مداه اية سلكا

يحوم حول ذراه العالمون كما ۞ ترى الحجيج بيت الله معتركا

يحيى نسيم رضى منه الزمان وكم ۞ مكانة يلظى من سخطه ملكا

اطار صاعقة من نصله

فيها بالى السماك لواء الشرع قد سمكا، وصادف الرشد منها كل معتسف
قد كان فى ظلمات الغى منهمكا، بالدين صار قرير العين مبتسما والملك
اصيل بالاقبال متمسكا، علا واصبح بدعوة الورى ملكا، وربما فتح اعدنا
عند ملكا، وهو السلطان الغازى المجاهد فى سبيل الله معز الحق والدنيا
والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار
الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة لسحاب رافته
فهو الذى صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام وشد بنيان الهداية اثر ما
اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب الافضال والانعام وخص
من بينهم العالمين بمزيد الاستمالة والاكرام فشعر اقامت فى الرقاب له
الايادى، هى الاطواق والناس الحمام، فقرأت الحمد لله الذى اذهب عنا
الحزن وقد ست بنسيان الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه مغبوطا محظوظا
وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدى وشد من ظهرى فهدى الى
الله سبحانه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت
وشمرت الذيل لتهذيبه وترتيبه واستنهضت الرجل والخيل فى تنقيحه
وتهذيبه واضفت اليه ما سمح به فى اثناء ذلك الفكر الفاتر وسنح بمعونة الله
النظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا
بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية
لا زالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا
حصينا للاسلام بالنبى واله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلائق

وخلص اخوانى ان يشيعونى بصالح الدعاء ويشكروالى بما عانيته فى هذا التاليف من الكد والعناء والى الله التضرع فى ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل بصورة اليقين وهذا الغرض موصوف عزيز المرام قليل الوجود فى هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال بين العباد ولئن فاتنى من الناس الثناء الجميل فى العاجل فحسبى ما ارجو من الثواب الجزيل فى الآجل وما توفيقى الا بالله عليه توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شىء مما يجب عليه من شكر نعمائه التى تاليف هذا المختصر اثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن ههنا تحقق تصادقهما فى الثناء باللسان فى مقابلة الاحسان وتفارقهما فى صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان فى مقابلة الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق او الرازق

او نحوهما ما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل
بما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق
الاستحقاقين وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله
اهم في نفسه على ان صاحب الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على
اختصاص الحمد به وانه به حقيق وههنا يظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام
في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا
على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد
راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع ليدل على الدوام والثبات والفعل انما يدل على
الحقيقة دون الاستغراق وكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب
الفعل انما هو المصدر المنكر مثل سلام عليك ولا مانع من ان يدخل
فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالاولى ان نقول ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر
الى الفهم الشائع في الاستعمال لاسيما في المصادر وعند خفاء قرائن الاستغراق
او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن
لا يكون ثمة استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لفسادها لفظا ومعنى اما
لفظا فلاحتياج الموصولة الى التقدير اي ما انعم به مع تعذره في المعطوف عليه اعني
علم لكونه متعديا والتعليم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل
من الضمير المحذوف [illegible] واما معنى
فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة

ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ثم انه قد صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان الانسان كما قالوا مدني بالطبع اي محتاج في تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور على الغير ويختل امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لهما من قوانين كلية وهي علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء وهو الشارع ثم الشارع لا بد له ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بآيات تدل على ان شريعته من عند ربه تعالى وهي المعجزات واعلى معجزات نبينا عليه الصلوة والسلام القرآن الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب

دعاء للشارع المبين للقوانين الكلية التي هي علم الشرائع وافضل من اوتي
الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف
ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه لا من عند نفسه وترك الفاعل لان
هذا الفعل لا يصلح الا الله تعالى وفصل الخطاب اشارة الى المعجزة لان الفصل التميز
ويقال للكلام البين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام
الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي
الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم
دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله
اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف ومن له خطر وعن الكسائي
سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وآل واويل الاطهار جمع طاهر
كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما بعد فلما كان اصله
مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلوة فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتداء وفعل
هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة
للشرط غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتداء قضاء
لحق ما كان وابقاء له بقدر الامكان وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات
الفعل فلما كان لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض
لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو لا ان لو لانتفاء الثاني
لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم
البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم
قدرا وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه

لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل مما سواها وجعله
من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به
اى بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها
فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن
استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة
انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار
والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى عليه
الصلوة والسلام فى جميع ما جاء به ليقتفى اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية
والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته
من اشرف الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل
كيف التوفيق بين ما ذكرتم وبين ما ذكر فى المفتاح من ان مدرك الاعجاز
هو الذوق وليس الا وتفسير وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع عنها قلنا
معنى كلامه انه يدرك به ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا
وما ذكر ههنا لا يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم
ولو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر المستفاد منه حقيقيا حتى
الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشير الى هذا فى مواضع
من المفتاح كقوله فى علم الاستدلال وجه الاعجاز امر من جنس الفصاحة والبلاغة
لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفى موضع آخر لا علم بعد علم
الاصول اكشف للقناع عن وجه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن

بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقة لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القرآن الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح
وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة
بالكناية واثبات الاستار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه
الاعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية
وذكر الاستار ترشيح وتجوز اي هذا على اصطلاح المص والقرآن فعلان
بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل على النبي عليه السلام ونظمه تاليف
كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل لا
توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه
تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض
لما ادى الى الفساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائف هذين العلمين
مدخل فيه لانها لا يتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار النظم على اللفظ ولان
فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من
مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين ابو يعقوب
يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيما في علم
البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه احسنها
ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب وهو
وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها التي يجامن بعض
فوضعها فيه احسن وان شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب
الشيخ عبد القاهر تراها كانها معدن قد نقضت فتناثرت لاليه ولكونه اتمها
تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بجذب

بفسره قوله جمعا الا ان معمول المصدر لا يتقدم عليه لان المصدر عند العمل مأول
بان مع الفعل وهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم
جزء من الشيء المترتبة الاجزاء عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول
ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي ولا تاخذكم بهما رأفة ومثل
هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل ما قد تبع حله حكم ما اول به مع
ان الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزله من الشيء
منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع
في غيرها ولكن كان القسم الثالث غير مصون اي محفوظ عن الحشو وهو
الزائد المستغنى عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجئ
الفرق بينهما في بحث الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على
الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من
التطويل مفتقرا خبر اخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والتجريد
عما فيه الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا لتاليف مختصر
يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق
على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم القيته الى المنكر يجب توكيده
فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا راكب وغير ذلك مما يلقى الى المنكر
بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد
ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الامثلة
وهي الجزئيات التي ذكرت لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد
والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد
لكونها من التنزيل ومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم

فهي اخص من الامثلة ولم ال من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد
وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم
لا الوك جهدا متعديا الى المفعولين والمعنى لا امنعك جهدا وحذف ههنا
المفعول الاول لانه غير مقصود اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني
في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث وتهذيبه اي تنقيحه وترتيبه اي المختصر ترتيبا
اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصطلاح نسبة الشيء لموجز من ترتيبه اي
ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة المصدر الى الفاعل او المفعول ولم
ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم ابالغ
كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اي لتناوله وطلبا لتسهيل
فهمه على طالبيه ولو لم يتناول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكرنا لكان المعنى ان المبالغة
في الاختصار لم يكن للتقريب والتسهيل بل لامر اخر وهذا مبني على اصل ذكره
الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد
على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل
لم يأتك القوم اجمعين كان نفيا للاجتماع وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا و
تعقيدا تصريحا اولا وتلويحا ثانيا على ما ذكرنا وتعريضا ثالثا حيث
وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا
تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي على الفوائد وزوائد

الخواطر ای لم ار فی کلام احد من القوم بالتصریح بها ای بالزوائد ولا بالاشارة
الیها بان یکون کلامهم علی وجه یمکن تحصیلها منه بالتبعیة
وان لم یقصدوها یعنی لم یتعرضوا لها لا نفیا ولا اثباتا کبعض اعتراضاته
علی المفتاح وغیره واعترض البعض فی جعل ملتقطات کتب الائمة فوائد ومخترعات
خاطره زوائد وسمیته تلخیص المفتاح وانا اسأل الله لا یعرف لتقدیم المسند الیه
ههنا وجه حسن اذ لا مقتضی للتخصیص ولا للتقوی فکانه قصد جعل الواو
للحال فاتی بالجملة الاسمیة مع ما یقال انه لقصد الاستمرار وفیه نظر لحصوله
من المضارع نفسه کما سیجیء فی قوله تعالی لو یطیعکم من فضله حال
من ان ینفع به ای بهذا المختصر کما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث
منه انه ای الله تعالی ولی ذلک ای النفع وهو حسبی ای محسبی وکافی لا اسال
غیره فعلی هذا کان الانسب ان یقول والله اسال بتقدیم المفعول ونعم
الوکیل عطف اما علی جملة هو حسبی والمخصوص محذوف کما فی قوله نعم
الرجل فیکون من باب عطف الجملة الفعلیة الانشائیة علی الاسمیة
الاخباریة واما علی حسبی ای وهو نعم الوکیل وح فالمخصوص هو الضمیر
المتقدم کما صرح به صاحب المفتاح وغیره فی قوله زید نعم الرجل ثم
عطف الجملة علی المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنی الفعل کما فی قوله
تعالی فالق الاصباح وجعل اللیل سکنا علی رأی لکنه فی الحقیقة من عطف الانشاء
علی الاخبار وهذا اوان الشروع فی المقصود فنقول رتب المختصر علی مقدمة
وثلثة فنون لان المذکور فیه اما ان یکون من قبیل المقاصد فی هذا الفن

اولا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية
المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد
المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه تحسين الكلام وهو الفن
الثالث وعليه منع ظاهر يندفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة
فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق
ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين في هنالك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه
في اخر المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه
بتعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن
لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة
والبلاغة وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما
ينساق اليه الكلام ومحصولها ان يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة
وعدم الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من
قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه كمعرفة حده وغايته وموضوعه
ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع
بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امران احدهما الاحتياج في التفصي عنهما
الى تكليف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة
على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في اخر
المعاني والبيان وثانيهما ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة

في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا غير المقدمة واعلم
ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة في ايرادها
الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة و
هي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق
لسانه وخلصت من اللكنة وجادت ولم يلحن وافصح به اي صرح به يوصف
بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة
في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء
يوصف بها الاخيران اي المتكلم والكلام فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين
فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم
يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علم بالاستقراء ان الالفاظ
الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على القانون سالمة من تنافر الحروف والكلمات
ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح ما يكون
سالما من مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد يتسامح في
تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت
المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى النحو وكانت الغرابة مختصة
بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان
وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة ككون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان
كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر بادر اولا الى تقسيمهما باعتبار

ما يقيان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه يليق به لتعذر جمع المعاني
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين
الانسان والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل
اطلاق اللفظ المشترك بين معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى
تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير
البلاغة والفصاحة على هذا الوجه مما لم نجده في كلام الناس لكنه اخذه من
اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم نجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للرأي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب
عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة متوقفة على
معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ثم لهذا
بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد
خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط
من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا تكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه
ما يوجب التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته
فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في
قول امرء القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في
البيت السابق مستشزرات اي مرتفعات ان روى بالكسر على لفظ
اسم الفاعل او مرفوعات ان روى بالفتح استشزره اي رفعه واستشزر
ارتفع تعدى ولا يتعدى الى العلى وتمامه تضل العقاص في مثنى ومرسل
تضل اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر

والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى يعنى ان ذوائبه مشدودة على الراس مجنوط
وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل والاول تغيب فى الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشاء الثقل فى مستشزرات هو
توسط الشين المعجمة التى هى من المهموسة الرخوة بين التاء التى هى من المهموسة
الشديدة والزاء المعجمة التى هى من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك
الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف
ايضا متنافرا بل منشاء الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة وقال ابن الاثير
ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالطفرة
ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما الى الاخر كالمشى فى القيد لما نجد
غير متنافر من القريب المخارج كالجيش والشجى وفى التنزيل الم اعهد ومن البعيد
ما هو بخلافه كملع بخلاف علم ولبيق لذلك لسبب ان الاخراج من الحلق الى
الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ
وحلم وحلب بل هذا امر ذوقى فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق
فهو متنافر سواء كان من قرب المخارج او بعدها او غير ذلك وهذا اكتفى
المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه والاولى
ان يحال الى سلامة الذوق وقد نسبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لايخرج الكلام

المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية
عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الرءاهيد عن الفصاحة وايده بعضهم بان
انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب انتفاء الكل وهذا
غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات
جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف جزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه مم ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب
ولو سلم فيما عتبار الاعم الاغلب فلم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام بان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين
هذا من ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم
كونها مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل
كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل والعجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة الدلالة على المعنى ولا مانوسة
الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة
المبسوطة كتكاكاتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من
الحمار واجتمع الناس عليه فقال ما لكم تكاكاتم على تكاكؤكم على ذي جنة افرنقعوا
عني اي تنحوا عني لكن انكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق

انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من بين ايديهم فقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرجا في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان وهذا قريب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يجيئوا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا اخذا من السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب محمل اللغة فقد قال سرج الله وجهه حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتاد وهي بحسب قوم دون قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة فالعذب يجوز ان يكون غريبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد لابد منه لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بهذا المعنى تخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور

في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح الذي يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فمنع كونه مخلا بالفصاحة المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اردت بالفصاحة معنى اخر وزعمت ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف وأما نحو ابى يابى وعور يعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت من الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في هذه الصورة بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكره من الكراهة في السمع بان يتبرء السمع عن سماعه كما يتبرء عن سماع الاصوات

المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما يستلذ النفس
سماعه ومنها ما يستكره ونحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة
ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب
فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المومنين على بن ابيطالب رضى الله عنه
واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل
واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية
لظهور ان الجرشى اما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا او الجحيش والطلخم وقد
ذكر ههنا وجوه اخر الاول انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت
التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثانى ان ما ذكره هذا القائل فى بيان
هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت
بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث
ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع
اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ
فى السمع اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وهذا ليس بشئ للقطع باستكراه
الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا جحيش
وصلع دون فريد وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ
ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد تعرض لاسباب الاخلال
بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ

متفاوتة باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة ولفظ ضدني ودسر كذلك

والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد

مع فصاحتها حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة
كلماته واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا
يجوز ان يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون
الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة سواء كانت متنافرة
ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة
فافهم فالضعف ان يكون تأليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي
المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل
الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان
مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش
وتبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد
بقوله شعر جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات
وقد فعل وقوله شعر لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل
صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء
واصحاب العصيان لقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل و

اما قوله شعر جرى بنوه ابا الغيلان عن كرم * وحسن فعل كما يجزى سنمار
وقوله شعر الا ليت شعري هل يلومن قومه * زهيرا على ما جر من كل
جانب * فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على
اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب اسم رجل
قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال عن الماء والكلاء ومنه ما هو دون
ذلك مثل قوله اى قول ابى تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي
الواو للحال وهو مبتداء وخبره معي واذا ما لمته لمته وحدي اى لا يشاركني
احد فى ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفى استعمال اذا او
الفعل الماضى ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه تحقق
منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم والهجاء
مما عاب به الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من
القرب فلعله اراد ان فيه شيئا من الثقل واذا انضم اليه امدحه الثانى
تضاعف ذلك الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه
غير فصيح فان مثله واقع فى التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القرآن
على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن وصرح بذلك ابن العميد وهو اول
من عاب هذا البيت على ابى تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين
الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فان فى تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو
ان منشاء الثقل فى الاول نفس اجتماع الكلمات وفى الثانى حروف منها و زعم
بعضهم ان مثل البيتا تجمع كلمة مع اخرى غير متناسبة كجمع منطل مع
قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامى مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل
على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون
الكلام معقدا على انه مصدر من المبنى للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهرة
الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما فى النظم بان لا يكون ترتيب
الالفاظ على وفق ترتيب المعانى بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار
او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا فى الكلام جاريا
على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها
شائع الاستعمال فى كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض
منها لكنه مع اعتبار الجميع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التاليف
لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظى كما توهمه بعضهم كقول الفرزدق فى
مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى
وما مثله فى الناس الا مملكا ٭ ابو امه حى ابوه يقاربه ٭ اى ليس مثله فى الناس حى
يقاربه اى احد يشبهه فى الفضائل الا مملكا اى رجلا اعطى الملك والمال يعنى هشاما
ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله

احد لا ابن اخته الذی هو هشام ففیه فصل بین المبتدأ والخبر اعنی ابو امه
وابوه بالاجنبی الذی هو حی وبین الموصوف والصفة اعنی حی یقاربه بالاجنبی الذی
هو ابوه وتقدیم المستثنی اعنی مملکا علی المستثنی منه اعنی حی ولهذا نصبه
والا فالمختار البدل فهذا التقدیم شائع فی الاستعمال لکنه اوجب زیادة فی التعقید
قیل مثل مبتدأ وحی خبره وما غیر عاملة علی اللغة التمیمیة وقیل بالعکس
وبطلان العمل بتقدیم الخبر وکلا الوجهین یوجب تغییرا فی المعنی یظهر
بالتامل فی قولنا لیس مماثله فی الناس حی یقاربه او لیس حی یقاربه مماثلا له
فی الناس فالصحیح ان مثلا اسم ما وفی الناس خبره وحی یقاربه بدل من مثله
ففیه فصل بین البدل والمبدل منه واما فی الانتقال ای لا یکون ظاهر الدلالة
علی المراد لخلل واقع فی انتقال الذهن من المعنی الاول المفهوم بحسب اللغة الی الثانی
المقصود وذلک الخلل انما یکون لایراد اللوازم البعیدة المفتقرة الی الوسائط
الکثیرة مع خفاء القرائن الدالة علی المقصود کقول الآخر هو عباس بن
الاحنف سأطلب بعد الدار عنکم لتقربوا ⁂ وتسکب بالرفع وهو الروایة
الصحیحة المبنی علیها کلام الشیخ فی دلائل الاعجاز والنصب توهم عینای الدموع
لتجمدا جعل سکب الدموع وهو البکاء کنایة عما یلزم فراق الاحبة من الکآبة
والحزن واصاب لانه کثیرا ما یجعل دلیلا علیه یقال ابکانی واضحکنی ای
ساءنی وسرنی شعر ابکانی الدهر ویا ربما اضحکنی الدهر بما یرضی ولکنه

اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور
بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع لان الجمود
خلو العين من البكاء حال ارادة البكاء فهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة
لا الى ما قصده والتسبب عن السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء ومواصلة الاحباء
ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك
ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر و
اللبن قال الحماسي شعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط * عليك بجاري دمعها
لجمود فان قيل استعمال الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال
المقيد في المطلق ثم كني به عن المسرة لكونه لازما لها عادة قلت هذا انما يكفي لصحة الكلام و
استقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا المعنى من الكلام
الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا
حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له
معنى ثاني فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه
في بحث بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان
بنقيض المطلوب والجريان على عكس المطلوب واني الى الآن كنت اطلب
القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد و
الفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح

والسرور بهذا ان نصبت تسكب بتقدير ان عطفا على بعد الدار وان رفعته
كما هو الصواب فالمعنى ابكى واحزن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح
بالقرب والوصال وح لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه كالعلة الملازمة
للامر المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فيأتى بضده هذا هو
المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه
عدم التعمق فى المعانى وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه
اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه امر مطلوب والمعنى
انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة الاحزان والاشواق
والتجرع غصصها واتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عينى لا تسبب بذلك
الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج ومع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين فى
ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا
وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر
الشئ مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات
فكثرة التكرار كقوله اى كقول ابى الطيب وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة والغمرة ما يغمرك
من الماء والمراد الشدة سبوح فعول بمعنى فاعل من السبح وهى شدة عدو
الفرس يستوى فيه المذكر والمؤنث والمراد بها فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها

كانها تجري في الماء لها صبغة سبح سوا حال من شواهد وعليها
متعلق بها او شواهد فما عمل الظرف اعني لها لاعتماده على الموصوف
والعما تركها السبوح يعني ان لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها و
تتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابك ع حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي
فقصد اضافة حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لاتنبت شيئا
والجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهي معظم
الشيء واضافة حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
وتمامه فانت بمراى من سعاد ومسمع اى بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك
يقال فلان بمراي مني ومسمع اى بحيث اراه واسمع قوله كذا في
الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات ان ثقل
اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا فلا تخل
بالفصاحة كيف وقد قال النبي عليه السلام الكريم ابن الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال
الشيخ عبد القاهر قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة
فانها لاتحسن وذكر انها تستعمل في الهجاء كقوله ع يا علي
بن حمزة بن عمارة انت والله ثلجة في خيارة ثم قال
الشيخ لاشك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم
من الاستكراه ملح ولطف كقوله ع فظلت تدير الكاس ايدي

جاذر عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع
كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب وما اورده المصنف في الايضاح
من كلام الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون
مترتبة لا يقع بين المتضائفين شئ غير مضاف كما في البيت الاول او
غير مترتبة كما في الحديث وانه اراد بالحديث مثلا لا كثرة التكرار
وتتابع الاضافات جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد
لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافات المترتبة وكثرة
التكرار بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث مما عن
هذا لانا نقول هما ايضا ان اوجبا ثقلا او تنافرا فذلك والا فلا جهة
لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح
وقوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا وكقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها
فجورها وتقواها والفصاحة في المتكلم ملكة وهي قسم من مقولة الكيف وعرفه
القدماء الكيف بانها هيئة قارة لا يقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة
والعرض متقاربا المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة
باعتبار حصوله والمراد بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة

والوضع وبالنفس الانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية
وقولهم انه ليس في الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة لو صحت اقتضا
ئها لعلها اذا لم يثبت ما ذكره المتأخرون وهو انه عرض لا يتوقف تعقله على تصور
غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان
اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وهي ان كانت راسخة
في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس
فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن
المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى
فصيحا حالة النطق وعدمه سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ
فصيح في زمان من الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار
ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة فكذا يجب ان يفهم
هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصود
للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل بكلام
فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير عن كل

مقصود له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة ليرفع
حسابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك ولهذا قال
لفظ فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام
فصيح ولفظ بليغ سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه
على الادراك والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا
لا نم انها هذه اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه
السبب الحقيقي المتبادر الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة
في الكلام مطابقته لمقتضى الحال والمراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على
وجه مخصوص اي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى
خصوصية ما هو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكر الحكم حال يقتضي
تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له ان الحال ان اقتضى
التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق كان عاريا عن التاكيد
وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى ذكره ذكر الى غير
ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي فصاحة
الكلام فان البلاغة انما تتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربان بالمفهوم والتغاير

بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام
فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا المقام يعتبر
اضافته الى المقتضي فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات و
الحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات يختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق
بهذا المقام غير اعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات
الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط
مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سبق اعتبار مناسب للحال والمقام
وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او الجملتين فصاعدا ولا يختص بشيء
من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن
التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا واكثر والى المسند اليه
لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بالشيء
من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند اليه او غير
مقصور الى غير ذلك والى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا
او غيره وجملة اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير
مقيد حتى ما سنفصله واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث

وكلها اما ان

كالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا احديث
اجمالي لفصله علم المعاني واذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي
يناسبه تنكير المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تعريفه ومقام
اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه تباين مقام
تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما يشبهه ومقام
تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته تباين مقام تاخيره وكذا مقام
ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من التنكير والاطلاق والتقديم
والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام
الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم
الشأن رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل
والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز
يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزءها
ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز
والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز و
الاطناب لكونهما نسبتين حدوداً ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين

مقام الاخر وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين
مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة
الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء
شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء وتسمى هذه القوة الذهن والجودة
تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير والفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من
شانه ان يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة
اخرى صحبت معها وضمت اليها مقام ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة
في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات
الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي مقام
ليس له مع المضارع وكذا الكلمات الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلا له مع
المسند المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او
الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام آخر اذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية
او ما هو في حكمها وايضا له مع المسند الاسمي مقام ومع الفعلي مقام آخر الى
غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما ذكر من التقديم و
التاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة ولارتفاع شان

الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه اي انحطاط

شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار

المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع

تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشئ اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار

هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام

الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع بغير الفصيح واراد بالحسن

الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع

بالمحسنات اللفظية او المعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة فمقتضى الحال

هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما مما عددناه

وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله فمقتضى

الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما تقدم

ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة

المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما يرتفع

بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان

احديهما ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية

ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار

المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر

هذا اعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر
بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الاغراض
التي يصاغ لها الكلام وفيه نظر لانه قد ذكر في مواضع من كتابه ان ليس النظم
الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه مثل
ان ينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد
ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا
في الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج فانا
خارج وانا خارج ان خرجت وانا ان خرجت خارج وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك جاءني زيد مسرعا او يسرع او وهو مسرع
او هو يسرع فتعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به
حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل منها
بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تجيء
بما في نفي الحال وبلا اذا اريد نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون
وان لا يكون وباذا فيما علم انه كائن وينظر في الجمل التي تسرد فتعرف
موضع الفصل فيها من موضع الوصل ثم تعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع الفاء
من موضع ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير

الخفيف بالتكرار والإطناب والاختصار فيصيب كل من ذلك مكانه وتستعمله

[illegible] من التعريف

[illegible] إلى الفساد [illegible] حيث

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

لكن لا من حيث [illegible] العرض

الأصلي [illegible] الكلام [illegible]

[illegible] الكلام من حيث

[illegible] عند التركيب

لا يتصف بكونه [illegible] المعنى [illegible]

عن تحقق المعاني والأغراض [illegible] الكلام [illegible]

[illegible]

فيه [illegible]

من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا
اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز فانه ذكر
في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني
مطروحة في الطريق يعرفها الاعجمي والعربي والقروي والبدوي ولا شك ان الفصاحة
من صفاته الفاضلة فيكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق
بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة كما صرح به وحيث اثبت
انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها المعنى عند
التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة
والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات
هذا خلاصة كلام المص بانه لم يتصفح دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على
ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على
معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ
والثاني انها وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة
والبراعة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا
هو اللفظ اذ يقال لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشاء
هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين
ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل وهو الذي يدل
بلفظه على معناه اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى

المقصود فهناك الفاظ ومعان اول ومعان ثواني والشيخ يطلق على المعاني
الاول بل على ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم
والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من
الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق الكلام ان يوصف بالفصاحة
والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي
هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها
او نفيها وحيث يثبت انها من صفات الالفاظ او المعاني يريد بهما تلك المعاني
الاول وحيث ينفي ان تكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني
المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطرق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو يصرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني
تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق على حذوها
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب
واذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى
اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا

المعاني لما انهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة بحسب اللغة الزيادات والكيفيات

والخصوصيات جعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون

الصورة التي حدثت في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل

وقياس بما ندركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من

انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك كذلك تجد بين

المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى

في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو

مشهور في كلامهم وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من

التصوير هذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة

من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم

التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عارض

في معناه فلم يعلموا ان معنى الفصاحة التي بحسب اللفظ لا من اجل شيء

يدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته عن

اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان يكون مذاقة الحروف و

سلامتها مما يوجب الفضيلة وليس لها امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به

ويكون هو الاصل والعمدة وهما وقعهم في الشبهة انه لو سمع عاقل يقول

معنى [illegible] والجواب عن الشبهة ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق اللفظ

ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن
كون اللفظ على وصف فاذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف
بها المعنى كما يمتنع ان يوصف بانه دال ولها اى للبلاغة فى الكلام طرفان
اعلى اليه ينتهى البلاغة كذا فى الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى
الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته
فان قيل ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة
كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما
حق الرعاية فياتى بكلام هو فى الطرف الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر
سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا
واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب
المقامات فامر آخر لو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب
مم كيف وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تاليف كلام بليغ
فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف
الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من المراتب العلية والحجة لجد له من الطرف الاعلى الذى اليه

اى ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز
فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر وما يقرب منه
فى كلام البشر والاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما
اعجاز قلنا اما الاول فشئ لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام
من حيث هو من غير نظر الى كلام البشر او غيره واما الثانى فلا يدفع الفساد
على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبته اى مرتبة البلاغة ودرجته هى الاعجاز
والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف فى قوله لوجدوا فيه
اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان
بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وما الهمت
بين النوم واليقظة ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه
عائد الى الطرف الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه
فى البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح
من ان البلاغة تتزايد الى ان يبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب
منه اى من الطرف الاعلى وانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده

كذا في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركة في امتناع معارضته وفي نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب
منه هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة اذا غير الكلام عنه الى ما دونه
اى الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء
باصوات الحيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف
والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة
بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد
من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى
المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد لبيان الاحتياج
الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج
عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة
بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون
المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم متصفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة تقتدر بها على
تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وجعلهما مرجعها

فى المعانى والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعنى علم بما تقدم امران احدهما

ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة فى تعريف البلاغة

على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثانى ان البلاغة فى

الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها امران كما قالوا مرجع

الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان

ويتحصلان ذلك الى الاحتراز عن الخطاء فى تادية المعنى المراد والا لربما ادى

المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال فلا يكون بليغا لما مر من تعريف

البلاغة والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا لربما اورد الكلام المطابق

لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن

المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز

الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت قد يفسر مرجع البلاغة

بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لانه

ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المص يؤل المعنى الى ان

الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ

فى اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا ان

حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة

المتكلم لان غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة الكلام تتوقف على هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم انها غير منحصرة فيهما فارجع الى الحق خير فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين الامرين والاحتراز عما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه تمييز السالم من الغرابة من غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذلك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة من غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم ومسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم عن مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح عن غيره بعضه يتبين اي يعرف في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز



يتمكن من استحضارها والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا
قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت
فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة
بسيطة اجمالية هي مبدء لتفاصيل مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز
ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة
ويقال لادراك الجزئي والبسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله
دون علمته واليه المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
بشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادركه اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم
للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولذا يقال الله عالم ولا يقال عارف والمصنف
قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي دون
يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم
لا انها تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا اندفع ما قيل ان
اريد معرفة الجميع فهو محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين
فهو تعريف بمجهول او المعين فلا دلالة له عليه وكذا ما قيل ان
اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد والبعض فيكون حاصلا للكل

من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور الجزئية العارضة له من التقديم
والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق
اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام
والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات
البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو
قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من حيث انها يطابق
بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية لم يلزم ان يكون علم المعاني
عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير و
التقديم والتاخير مثلا وهذا اوضح لما مر سابقا وبهذا يخرج علم البيان عن
هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت
من احوال اللفظ قد تقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث
انها يطابق اللفظ بها مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي
ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال
اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية
للتاكيد والذكر والحذف وغير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي
بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اذ ليس مقتضى الحال الا تلك
الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد

والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال واذا
نقتضي الحال عند التحقيق كلام موكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم تكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
مثلا يصدق على ان زيدا لقائم انه كلام موكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه
المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه الظاهر ان
تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في
التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ باعتبار ان كون الجملة
موكدة او غير موكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد
اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير
وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب
الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف
عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان
التتبع ليس بعلم لا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب

الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة
البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله
البلاغة بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب
حقها وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في
تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها
فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه
اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب
البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني وتعريفات
الادباء مشحونة بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه
فسر التراكيب بتراكيب البلغاء بان المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة
ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب
عرف الناس ان امرء القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور
المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل واحد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع
اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسبة من
ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يتعين من قوله توفية خواص
التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد
الذي هو يليق به المقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا وانه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما
اذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بالصواب والخطاء لا ان خاصية ان زيدا

٥٥

فاثرا ان يكون لنفي الشك او رد الانكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لتخصيص
وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له
وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال فمعنى توفيه خواص التراكيب
حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تادية المعاني وكذا قوله وايراد
انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك المتكلم
بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى
على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن
ونهاية اللطافة والعجب من الشارح وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه ومفاسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق
البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي
لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر
هذا الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم
وبيان الانحصار والتنبيه الاتي خارجة عن المقصود الاول احوال الاسناد

الجزئي الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال المسند الرابع احوال متعلقات

الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل والوصل الثامن الايجاز

والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة

يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتعقبها بوقوع

النسبة ولا وقوعها وبايقاع النسبة او انتزاعها خطاء في هذا المقام لانه

لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد

جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما

كما في الانشائيات فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اى

يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اى تطابق

تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين او لا تطابقه

بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر سلبيا فخبر اى فالكلام خبر والا اى وان لم

يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وسيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه

والخبر لا بد له من المسند اليه والمسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات

اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو

ذلك وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون

المسند ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت
باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد
لفائدة احترز به عن التطويل والحشو ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان
ما لا فائدة فيه لا يكون على مقتضى الحال فالزائد الذى لا لفائدة لا يكون بليغا
او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر والوصل
والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند
والذى يجب ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد
منها بابا برأسه والا فنقول كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف
او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كلا من هذه الاحوال بابا على حدة
ومن رام تقرير هذا الكلام بالترديد بين النفي والاثبات فقد تعسف وكلامه اكثر
واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب
الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال
هذه الثلثة ابوابا ثلثة تمييزا بين الفضلة والعمدة مسندا اليه او مسندا ثم لما كان
من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر
افرد بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف وهم به زيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولهذا قيل
احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص بمفرد ا

ان القصر والوصل والفصل احوال ١٢

ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هناك ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسمي هذا العنوان بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر مطابقته اي مطابقة حكمه فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك

ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذلك او بالنفي بان هذا ليس ذاك ثم قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد و ان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له يقصد مطابقته له بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وبين قولنا حصول القيام له امر محقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له هذا معنى وجود النسبة الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطاء غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطاء فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد بذلك كذب والواو في

قولنا ولو خطاء للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطاء ولو كان خطاء والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهنى الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل
التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف
الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لانه الحكم
بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك
عبارة عن تساوى الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح فلا يكون
صادقا ولا كاذبا وثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد
تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك
ليس بخبر ليكون صادقا او كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو
مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقولات لانا نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه
لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ
بالجملة الخبرية وقال زيد فى الدار مثلا مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن
ان زيدا فى الدار فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله
تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى جعلهم كاذبين فى قولهم انك
لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا

ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطاة
فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا وهو ان شهادتنا
هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد لشهادة ان واللام والجملة الاسمية
ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم
ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد لانه خبر غير مطابق للواقع
ليس بشيء لظهور انه ليس خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في
تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة مشروطة في الشهادة
وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء
بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة
ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا
بهذين الوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي
المعنى انهم لكاذبون في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع
بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع
فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فينبغي ان يتامل لئلا
يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون

التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلاثة لبيان السند فاعلم
ان في هذا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى الحلف المنافقين و
زعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله
ولئن رجعنا الى المدينة من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت
ذلك لعمي فذكره النبي عليه السلام فدعاني فحدثته فارسل رسول
الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا
على انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم
فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت
الى ان كذبك رسول الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون الخ
فبعث الي النبي عليه السلام رجلا فقرأ علي فقال ان الله تعالى صدقك يا زيد
الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيق
كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع اعتقاد انه مطابق
او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد
منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد منها كاذب
وهو غير مطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا
كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد

بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير
مطابق ويلزم في الاول اي مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق
الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد
عدم المطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او
بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره
اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين
اللذين اكتفوا باحدهما فاليتدبر وكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي
تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح المفتاح ما يقضي منه
العجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به
جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عليه السلام بالحشر والنشر في الافتراء
والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار
حال الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب
ام اخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه
اي الصدق فمعنى اخبار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق
الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا

عدمه كان اظهر وايضا لا دلالة لقوله ام به جنة على معنى ام صدق وتوجيه
من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه ثم مرادهم بكون كلامه خبرا حال
الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون
باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا
منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم
من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم
اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه
صادقا على ما قررناه والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى
ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اي عن عدم الافتراء بالجنة لان المجنون
يلزمه ان لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس
قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا
حصرا للخبر الكاذب في زعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم
ان الافتراء بمعنى الكذب فقط كما استدل به الجاحظ فالمعنى قصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد
بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا
والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى
ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر فانه لا قصد له يعتد به ولا
شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت

خبراً لا يكون صادقاً ولا كاذباً قلت كفى دليلاً على التقييد نقل ايمة اللغة

واستعمال العرب ولا تمام للمقصد والشعر بهم خلاف خبرية الكلام فان

قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبراً

ضرورة انه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم

ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر لا يجري في غيره من المركبات

مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر

بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام

تام يسمى خبراً او تصديقاً كما في قولنا زيد انسان او فرس والا يسمى مركباً تقييدياً

وتصوراً كما في قولك يا زيد الانسان او الفرس ويا ما كان فالمركب اما

مطابق فيكون صادقاً او غير مطابق فيكون كاذباً فيا زيد الانسان

صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب

علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف

قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظهر الفرق ثم

الصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او

نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على

المركب الغير التام مخالف لما هو المعتبر في تفسير الالفاظ عن اللغة والعرف ان اريد

تجديد اصطلاح فلا مشاحة الباب الاول احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري

مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احدهما ثابت لمفهوم الآخر
او منفى عنه وهذا اولى من تعريفه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم بانه ثابت له
او منفى عنه كما فى المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ
فى عرفهم وانما ابتدأ باحوال الخبر لكونه اعظم شأنا واعم فائدة لانه هو
الذى يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه يقع غالبا
المزايا التى بها التفاضل ولكونه اصلا فى الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهى او نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمنى وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد
على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان
علم المعانى انما يبحث فيه عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا
وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد الطرفين الى الاخر
لم يصر احدهما مسندا اليه والآخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات
الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر اى من يكون بصدد
الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما تورد الجملة الخبرية
لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران
رب انى وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن
الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام

رب اني وهن العظم مني اظهار الضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين الاية تذكار لما بينهما من التفاوت العظيم ليأنف القاعد
ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل والمثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك
شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله ع قومي هم قتلوا اميم
اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه
اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم
كقوله زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك
قد حفظت التورية لمن حفظه والمراد بالحكم ههنا وقوع النسبة مثلا
لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه علم بانه
اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال لم
يوقع النسبة فان قلت كيف وقد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو
حكم المخبر بوقوع النسبة في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على
ثبوت المعنى وانتفائه والا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه بل
علم ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا معنى للدلالة الا افادة
العلم بذلك الشيء ولما صح ضرب زيد الا وقد
وجد منه الضرب لئلا يلزم منه الا اخلاء اللفظ

عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض في الواقع عند الاخبار بامرين

متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكلاهما اراد وانه لا يدل على

ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت

المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى منه ولا شك

انك اذا سمعت خرج زيد يفهم منه انه خرج وعدم الخروج احتمال عقلي

ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان ولو كان

مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا

متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع

تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من

حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول له بل هو نقيضه

وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد انه

يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى

الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر والثاني اي كون

المخبر عالما به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة الاولى

بدون الثانية يمتنع وهي بدون الاولى لا يمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساوي

اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه ممتنع وهو بدون

الملزوم لا يمتنع تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة

الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى

اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس

ماله فى الاخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لوكانوا يعلمون كيف تجد
نصيد ده يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمى واخره ينفيه
عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعنى ان شئت ان تعرف ان العالم بالشئ اعم
من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان
الاية من امثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على
ان قوله لوكانوا يعلمون معناه لوكان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه اى
ليس لهم علم به فلا يمتنعون منه وهذا هو الخبر الملقى اليهم لان هذا كلام يلوح
عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله تعالى ولقد علموا الاية خبر القى عليهم مع علمهم
به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه ولا دليل على كونهم عالمين به
وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما فى المفتاح ثم اشار الى زيادة
التعميم بقوله واهل وجود الشئ سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه
وقال ونظيره فى النفى والاثبات اى فى نفى الشئ واثباته وما رميت اذ رميت
واذا كان قصد المخبر ما ذكرته فينبغى ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة
حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالى الذهن عن
الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا
فى ان النسبة هل هى واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه
لا حاجة الى قوله والتردد فيه لان الخلو عن الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه
ضرورة ان التردد فى الحكم يوجب حصول الحكم فى الذهن ليس بشئ
الاترى انك تقول ان زيدا فى الدار لمن يتردد فى انه هل هو فيها ام لا ولا
حكم بشئ من النفى والاثبات بل الحكم الذهنى والتردد متنافيان
لا يجتمعان قطعا استغنى على لفظ المبنى للمفعول عن مؤكدات الحكم

وهي ان واللام واسمية الجملة وتكريرها ونونا التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اى فى الحكم طالبا له حسن تقويته اى الحكم بموكد قال الشيخ فى دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يودي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح فى جواب كيف زيد وفى الدار فى جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه فى الدار وهذا مما لا قائل به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اى الحكم بحسب الانكار قوة وضعفا كما ازداد فى الانكار زيد فى التوكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا فى المرة الاولى انا اليكم مرسلون موكدا بان واسمية الجملة وفى المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون موكدا بالقسم وان واسمية الجملة واللام لمبالغة المخاطبين فى الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شئ ان انتم الا تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا فى نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التى هى ابلغ منه وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة ولا تنافى البشرية فى اعتقادهم انما تنافى الرسالة من الله

لا من رسول الله وقوله اذكذبوا اى الرسل الثلاثة مبنى على ان تكذيب الاثنين
منهم تكذيب للاخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا فالمكذب فى المرة الاولى
هما اثنان بدليل قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اى الى اصحاب القرية وهم اهل
انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى فكذبوهما فعززنا بثالث اى قويناهما برسول ثالث
وهو يونس وحبيب النجار ويسمى الضرب الاول ابتدائيا والثانى طلبيا و
الثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اى على الوجوه المذكورة وهى الخلو
عن التاكيد فى الاول والتقوية بمؤكد استحسانا فى الثانى ووجوب التاكيد
بحسب الانكار فى الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال
من غير عكس كما هو فى صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا
جعلت المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام قلت ان زيد القائم
يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضى التاكيد وليس على وفق
مقتضى الحال لانه يقتضى ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير
بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضى لترك التاكيد هو الحال بحسب غير الظاهر
لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير
الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام
على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تاكيد الكلام اذ لا يظهر حينئذ اعتبار
الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف
او المصدر اى حينا كثيرا واخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه
اى خلاف مقتضى الظاهر يعنى ان وقوعه فى الكلام كثير فى نفسه

لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير

السائل كالسائل اذا قدم اليه اى الى غير السائل ما يلوح له اى لغير السائل بالخبر

اى يشير اليه فيستشرف غير السائل له اى للخبر يعني ينظر اليه يقال استشرف

الشئ اذا رفع راسه ينظر اليه ويبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس

استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اى لا تدعني يا نوح

في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح

بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع الفلك باعيننا يصار المقام مقام ان يتردد

المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا ويطلبه فنزل منزلة

الطالب وقيل انهم مغرقون موكدا اى محكوم عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام

المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى والفهم المتسارع

يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصية ومثله وما

ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم و

يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شئ عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد

الاوامر والنواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في

هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه

الفائدة فيه وتغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا لاح اى ظهر

من حيث انه يفيد فائدة التعليل ١٢

عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء
شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا على العرض من عرض العود على
الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا
الرمح على العرض من غير التفات وتهيء امارة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل
كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب التفات بقوله
ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا او مثله ثم انكر بعد ذلك تميميون مؤكدا
بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تمادهم في الغفلة والاعراض عن
العمل بما يعد من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي مع
المنكر ما ان تأمله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تأمل ذلك
الشيء ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او
محسوسا عنده كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تأكيد لما معه من
الدلائل الدالة على نبوة محمد عليه السلام لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الانكار
وقد يذكر في حل لفظ الكتاب ههنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها
وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد
يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة
المرتابين فضلا عن ان يؤكد والثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله
لا ريب فيه تأكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير يكون معنى ذلك الكتاب
الكتاب الحق الثابت فيكون معناه معنى لا ريب فيه نحو زيد قائم زيد قائم ويكون هذا على مقتضى
الظاهر قلنا مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما يزيله فيترك التأكيد
كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع كثرة المرتابين
فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله والجواب

عن الاول انه لما نفى الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكر والله تأويلين

احدهما ما ذكر في السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا

يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفى الريب

عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح

الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي

ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء فينبغي ان يوكد

لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كالغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها

وهو انه كلام معجز اتى به من يدعي نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث

الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا

لتوهم السهو والتجوز فلا يكون من قبيل المكرر لكن المذكور في دلائل الاعجاز ما يوكد السؤال

وهو انه قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة

تثبيت له وبمنزلة ان تقول هو هذا والكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية

لتثبته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر

على الوجوه المذكورة يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه

الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان ايراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر

كناية عن انه تنزيل هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي

يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان
هذا المعنى مما يلزمه افراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك
لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا
انكار ونزلته منزلة من هو خالى الذهن عن الانكار تعويلا على مايزيل الانكار لان سوق
الكلام مع المنكر مساقه مع خالى الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك
ما ذكره صاحب اللباب فى شرح قوله ع فى المهد ينطق عن سعادة جده
اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة
مستانفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه
رضيع فى المهد ففى هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم
السؤال تحقيقا وذلك كناية عن ان هذا الغرابته وتدوره مما لايلوح صدقه
للسامع فى بادى الراى ويحوجه الى السؤال عن بيان كيفية وبيان صدقه
فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفية بيانه
المشرئب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقى ولما كانت الامثلة المذكورة
للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لاريب فيه اشار الى التعميم
دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات
فى الابتدائى وتقويته بمؤكد استحسانا فى الطلبى ووجوب التاكيد بحسب
الانكار فى الانكارى والامثلة ظاهرة وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف
مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لابد من التنبيه عليه وهو
انه لاينحصر فائدة ان فى تاكيد الحكم نفيا للشك اورد للانكار ولايجب
فى كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر
وكذا التجرد عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل ان للدلالة

على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع
من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى
وعليه رب انى وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن خصائصها ان لضمير الشان
معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه من يتق ويصبر الاية وانه
من يعمل سوء الاية وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ
كقوله ع ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون وان كانت النكرة موصوفة
تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان
ومنها حذف الخبر نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا فلو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس
المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه ولا يتقبل
على لفظ التاكيد ويوكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء
حدوث الايمان منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه وذلك اما لان انفسهم لا تساعدهم
عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج لو قالوا على لفظ

التوكيد والمبالغة واما لمخاطبة اخوانهم فى الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اردت ان تنبه المخاطب على ان هذا المتكلم كاذب فى ادعاء ان هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك منكرا لمطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله يعلم انك لرسوله فانما اكد لانه مما يجب ان يبالغ فى تحقيقه لانه لدفع الايهام والا فالمخاطب به ويلازمه فتأمل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد مطلقا سواء كان انشائيا او خبريا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون المضمر لئلا يعود الى الاسناد الخبرى منه حقيقة عقلية ولم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معناه كقولنا الحيوان جسم فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة الاسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح وقال وانما اخترناه لان نسبة الشئ الذى يسمى حقيقة ومجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل وهو الاسناد يعنى ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هى باعتبار انه ثابت فى محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شئ يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذى يعود الى الواضع انه لاثبات

الضرب دون الخروج وانه لانباته في الزمان الماضي دون المستقبل وللاسناد نسبة الى
العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل
لم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن
تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه بنى على انه من الاحوال
المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث
عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث
في الحقيقة والمجاز عقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم
المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه او المسند (هي) اي الحقيقة
العقلية (اسناد الفعل او معناه) كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم
التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلا او معناه كقولنا الحيوان
جسم (الى ما) اي شيء (هو) اي الفعل او معناه (له) اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له
نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية
لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار (عند المتكلم) متعلق بالظرف اعني له
وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق
الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام لا فادرجه بقوله (في الظاهر) وهو ايضا متعلق بالظرف
المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه و
يدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في الاعتقاد ومعنى كونه
له ان معناه قائم به ووصف له وحقه ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره
وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة

حمل عليه ولا يخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد دخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول
الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف
حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال
الى الله تع اسنادا الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك
في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما
نحو قولك جاء زيد وانت اى والحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب
فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة
على خلاف ارادته وقوله انت تعلم بقرينة تقديم المسند اليه احتراز عما
اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه ح لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم
قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ
والثاني ان لا يكون عالما به فالاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة
ولا في الظ لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان لملابسة يكون
مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى
ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم
يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو ونسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان
الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول
انه جعلها صفة للكلام والمص صفة للاسناد الثاني انه غير مطرد لصدقه
على ما ليس المسند فيه فعلا او معناه نحو الانسان جسم مع انه لا
يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذلك قول

الشيخ عبد القاهر انها كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع
موقعه فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه
على ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا
في الظاهر والاعتذار عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه تفهم
مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم
عدم صدقه على ما ذكر فان قوله الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون
عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر والتنزل على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على
السرائر وللقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه
على نحو قولك فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي
ذات اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا واخرجنا الى شيء مغسول وكلام
عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني
ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد
المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه
ان لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به

هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا الاسناد اسناد الى المبتدأ ولا اسناد الى المبتدأ عنده وليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظ وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام ليلي قال الشاعر فنمت وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظ وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن النفي وادي بصورة الاثبات لكان اسناده الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات فالاسناد في قولنا قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشائيات مثل ليصم نهارك وليت نهارك صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه

الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له يعنى
غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول به فيما بنى للمفعول
بتاول متعلق باسناده وحقيقة قولك تاولت الشئ انك تطلبت
ما يؤل اليه من الحقيقة والموضع الذى يؤل اليه من الفعل لان
اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اى انتهى
اليه والمآل المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة
صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير التعريف
بقوله وله اى للفعل ملابسات شتى كثيرة مختلفة جمع شتيت كمرضى
جمع مريض يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والسبب
والمكان والزمان ولم يتعرض للمفعول معه او الحال ونحوهما
لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول
به اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعنى ان اسناده
الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان
مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما

كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اى الى غير الفاعل والمفعول يعنى
غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير المفعول فى المبنى للمفعول به للملابسة
يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى ملابسة الفعل مجاز فقد
استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة كما
استعير للرجل الشجاع اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجرأة ولا مجاز ولا استعارة
فى شىء من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحالة
الاستعارة الاصطلاحية كما قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع
بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذى يفاد بكان
والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم
حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه
ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير قدروه
فى نفوسهم وجهة راعوها فى اعطاء ما حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة
راضية فيما بنى للفاعل واسند الى المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل
مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت الاناء اذا ملأته وقد
اسند الى الفاعل وشعر شاعر فى المصدر والاولى ان يمثل بجد جده
لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى تأليف
الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقته بما ذكره المرزوقى وهو ان
من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشىء الذى يريدون المبالغة فى وصفه
ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية

دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار في المكان وبنى

الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التاديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم

الحساب اي اهله لاجله وقد خرج عن تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف

الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر

والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم

والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول

الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من افعاله مثل انشاءت الكتاب

وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون

مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من

افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد والاليم انما هو الضال

والمعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف والظاهر ان

هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس

عنده مجازا كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون

بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو الحكيم

اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند

الى المفعول بواسطة فتامل وحسن عليه نظائره والمعتبر

عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قد قال المجاز العقلي ان تسند
الفعل الى شئ يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين في قوله
تعـ فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب
فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله
تعـ شقاق بينهما ومكر الليل والنهار ونحو قول الشاعر ع يا سارق
الليل اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا
تطيعوا امر المسرفين وقولنا نومت الليلة واجريت النهر وما اشبه ذلك
من النسب الاضافية والايقاعية فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون
في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد الفعل الى غير ما حقه ان يسند
اليه مجاز فكذا ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف
اليه لانه جاوز موضعه الاصلي فالمذكور في الكتاب انما هو تعريف المجاز العقلي
في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد المذكور في التعريف
اعم من ان يدل عليه الكلام بصريحه كما مر او يكون مستلزما له كما في هذه
الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة مسروقة
والامر مطاعا وكذا اذا جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعـ اولئك شر مكانا
واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس والله اعلم

ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في
قولهم سلّ الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مخزونة لقرينة اضافة
التسلية اليها فافهم قس فلا تقتصر المجاز العقلي على ما نفهم من ظاهر كلام السكا
والمص وقولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل
رائيا الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له في الواقع لكن
لا تاول فيه لانه مراده ومعتقده وكذا اشفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق
الاعتقاد دون الواقع ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت
اى سر في بيان فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اى
سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما
جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بانه الكلام المفاد به
خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة للخلاف لا
بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل
لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا
كسا الخليفة الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة نفسه الكعبة
وانما قلت لضرب من التاول ليحترز به عن الكذب واعترض المص عليه بان لا نم
بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه

بما ذكر لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما فى نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو الخليفة الكعبة خلاف ما فى نفس الامر فاشار ههنا الى ان التاول لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل وللقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت وهذا اعم مما فى نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير به عنه وح يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع فى ان يشمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما فى فائدة اخرى يكون حصولها من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن ان يسند الى كل من قوليه عند المتكلم ويضرب من التاول ولكن اسناده الى الاول اولى لانه السابق فى الذكر والمقصود فى الثانى اخراج الكواذب وعلى هذا كان لا انسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة فى العبارة بعد وضوح المقصود ليس من داب المحصلين فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام المص مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفى نفس الامر وح يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلى لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها واحترز بالكاف بالتاول والقصد الى

انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له فى نفس الامر وبالجملة ان اراد غير ما
هو له فى نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد عند المتكلم فى الظاهر
لقرينة ذكره فى مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل اليه فالاقوال الكاذبة
بقوله عند المتكلم فى الظاهر وصار قوله بتاول ضائعا واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسد قلت اراد بالاسناد الى غير ما هو له مفهومه الظاهر الاعم اعنى ما تصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعنى المغاير فى الواقع او عند المتكلم فى
الحقيقة او فى الظاهر ح يدخل نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لان
الاسناد فيه الى غير ما هو له فى الواقع وقول المعتزلى لكونه الى غير ما هو له
عند المتكلم فاخرج جميع ذلك بقوله بتاول وبقى التعريف سالما فيخرج عنه
ما لا تاول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهرى والمعتزلى انبت الله البقل وخلق
الله الافعال كلها بالتاول لكونه اسنادا الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو
قول الدهرى انبت الربيع البقل بتاول حين يظهر انه موحد لكونه
اسنادا الى غير ما هو له فى الواقع وكذا نحو قول الموحد انبت الله البقل
بتاول عند اخفاء حاله من الدهرى واظهار انه غير معتقد لظاهره بل
انما اسنده الى السبب لانه الى غير ما هو له عند المتكلم فى الظاهر لا يقال
العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد
غير ما هو له اعم من ان يكون فى الواقع او عند المتكلم فى الحقيقة او

والظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه
الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه وقد تبين ان الفساد انما ينشأ من ارادة
الخاص بخصوصه ولا فساد في ارادة العام بعمومه فليتامل فان هذا مقام مستصعب
اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التاول فيه لم يحمل
نحو قوله اي الصلتان العبدي شعر اشاب الصغير وافنى الكبير ❊ كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر الليالي مجاز ما دام لم يعلم
او لم يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التاول حينئذ فيحمل على الحقيقة لكونه اسنادا
الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما مر من قول الجاهل كما استدل يعني ما لم يعلم
ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى
جذب الليالي في قول ابي النجم شعر قد اصبحت ام الخيار تدعي ❊ علي ذنبا كله لم اصنع
من ان رأت راسي كراس الاصلع ❊ ميز عنه قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر
المجتمع في نواحي الراس جذب الليالي اي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب
الشهر مضت عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها
ذلك ويجوز ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عن الاول اي اصنع
ما شئت ايتها الليالي فلا يتفاوت الحال علي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان
بقوله متعلق باستدل عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي

ابا النجم او شعر راسه قيل الله اى امر الله وارادته للشمس اطلعى حتى اذا واراك افق
فارجعى فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدى والمعيد والمنشى
والمفنى فيكون اسناد ميّز الى جذب الليالى متاولا بناء على انه زمان او سبب
واقسامه اى المجاز العقلى اربعة لان طرفيه وهما المسند والمسند اليه اما حقيقتان
وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب
الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع
النباتات والاحياء فى الحقيقة اعطاء الحيوة وهى صفة تقتضى الحس والحركة الارادية
وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية
وهو فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اى
قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما المسند فيه حقيقة
والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع فى عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات
وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازى لا يخرج الطرف عما هو
عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة فى انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما
عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز فى كلام واحد وانما كانا
مختلفين وانحصار الاقسام فى الاربعة ظاهر على مذهب المص لانه اشترط
فى المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة

او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في
قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احياني الى ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة
خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال وهو اي المجاز العقلي في القرآن
كثير كقوله واذا تليت عليهم آياته اي آيات الله زادتهم ايمانا لم يقل منه قوله تعالى نحو آيتها
للاقتباس مع ان المعنى اذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقا بتنوع المجاز العقلي في
القرآن كثير او المقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الآيات مجاز لانها فعل الله تعالى وانما
الآيات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل جيشه لانه
سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل الله حقيقة
الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما
لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف تتقون يوم القيامة ان
بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة و
هذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الشدائد والاحزان
الشيب وعن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الاخراج الى مكانه
وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو عطف على كثير غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في الاثبات و
ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي صرحا وقوله

تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب امر وكذا الاخراج
فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه
ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه
اجد النعي ولا تطع امر ولدي على ما اشرنا اليه وكذا البيت الزجار واصلوتك تامرك ونحو
ذلك ونبله اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهرة لان المتبادر
الى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله
ومعنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع عقلا
اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي من المحقين والمبطلين انه يجوز قيامه
به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة
اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند يعني الوزير القصر وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة
صدوره عنه كضرب وهزم او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على
استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد في مثل ما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم
في المذكور وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت
وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده
مجاز لان الموحد لا يعتقد انه اسناد الى ما هو له لكن امثال هذا البيت ليست مما
يستحيل العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله

اى الدليل على معرفة حقيقته يريد ان الفعل فى المجاز العقلى يجب ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لا مر من انه عبارة عن اسناده الى غير ما هو له فما هو الفاعل والمفعول به الحقيقى لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعى لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذى اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما فى قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اى فما ربحوا فى تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما فى قولك سرتنى رؤيتك اى سرنى الله عند رؤيتك وقوله اى قول ابن المعذل يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا اى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل والامعان وكقولك اقدمنى بلدك حق لى على فلان اى اقدمنى نفسى لاجل حق لى عليه وقولك محبتك جاءت بى اليك اى جاءت بى نفسى اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل اى صيرنى الله بسبب هواك بهذه الحالة وهى ان يضرب بى المثل لهلاكى فى محبتك ففى معرفة الحقيقة فى هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب فى هذا ان يكون للفعل فاعل فى التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة له كما فى قوله

تعهفا ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على انسان فاعلا
سوى الحق وكذا لا تستطيع في نحو وصيرني ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل
للحق والوجه فالاعتبار اذن ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام
على الحقيقة فان القدوم موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ
موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة
واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال الامام الرازي رح وفيه نظر لان
الفعل لا بد من ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان
ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي
وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي
بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا معنى
قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر المشبه
وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية للمشبه به
مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل
الحقيقي للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال وحاصله ان المراد بالطبيب

هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة اثبات الشفاء اليه وكذا المراد بالامير هو الذي يدبر الاسباب
الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه لتشبيه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل
الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي
وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة
راضية صاحبها لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب
السكاكي وقد ذكرنا انه بحث يلوح اليه اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة اضافة وكذا
لا معنى لقولنا خلق من شخص به فق الماء اي بصبة في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا
يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء
نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار ح فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة و
وقوعها قال الله تعالى فما ربحت تجارتهم وهو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي
وتجلى همي كان ادفع للشغب من قوله نهاره صائم مما ليناقش فيه بان الاستعارة انما
هي في الضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال
ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن
لي صرحا لهامان لان المراد به هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه
ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل
الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم

لا حقيقة ولا مجازا اما الوجه به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع
ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من
باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه
الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به
حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان
السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع
ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا نجعل اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب
تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وقال ايضا المراد
بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع وحينئذ يكون المراد
بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية لها
لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان
كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون
الربيع مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع
لكن بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولانه اي ما
ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهار صائم وليلة نائم وما اشبه ذلك مما يشتمل على

ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على
الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بقلان اسدا ولقيني منه اسد
وما اشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة ومن ههنا لا نسلم ان ذكر الطرفين
مطلقا مناف للاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة
الحمل نحو زيد اسد ولا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره
على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا
هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غيره
ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين
بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية والمعنى فهو في عيشة حسنة شاع عيشة الخوض
عنها والمراد بالنهار الصائم مطلقا فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة
المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستشنعة وحمل الكلام الذي هو من
البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره
حقيقة ولا يخفى عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما وهم لم يكن الامر
لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا قلت يا اسد ابن لا امر لحيوان المفترس قطعا وعن الرابع
بان التوقيف انما هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا
صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يرد ذلك المجيب انه لو صدق ذلك اوجب عند القائلين بالتوقيف

ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني في احوال المسند اليه

اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة الحكم والمسند مثلا ككونه مسند اليه لحكم مؤكد او متروك التأكيد وكونه مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسيأتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه وقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وعدمه متقدم على الاتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم الغوامض دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما خفية الى الاول فقال فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر لانه في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يحتاج الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى

وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن

فى دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل عند الذكر فلا يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ وكذا

الحذف على العقل فقرأه ع قال كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز او التخييل

المذكورين او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل

تنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اى صون المسند اليه عن لسانك تعظيما له او عكسه

اى ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له واهانة او تأتى الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاجر

فاجر اى زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت به الا غيره او تعينه حقيقة او ادعاء التعين او نحو ذلك

كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات فرصة او محافظة على

وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقولك للصياد غزال فان المقام يستعان هذا غزال

هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير المخاطبين من الحاضرين مثل جاء وكاتباع

الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على

نظائره كما فى الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ

نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا و

كذا او بعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم

وقد يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل لوجوب اسناد الفعل الى المفعول ولا يفتقر

هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعى الى الحذف

مثل قول الخارجي لعينه لا اعتناء بشأنه انما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون في حذف الشيء اشعار بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بليته يقال لا تسأل عنه اما لانه يجزع ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضى للعدول عنه او الاحتياط لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير ومنه واولئك هم المفلحون بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعلت كل واحد من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي ولهذا اطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة

كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل والتعجب والاستشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار و هذا كله مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قايم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين محدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى وان كان تام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر لم يفهم منه ان المراد كل واحد ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون موجبا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه

معرفة وهو ما وضع لان يستعمل في شئ بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج مختص اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف
على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه
لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة
المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع
النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة بين الطرفين ولا شك ان
احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى ومتى كان اقرب
كانت الفائدة في الاعلام به اضعف وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا
ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شئ ما موجود وقولك زيد حافظ للتورية فافادته
اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان
امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خالق
السموات والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل واحد
ولكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة
ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله
فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب والغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف
على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام

الى الحاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين الى غيره اى غير المعين ليعم
كل مخاطب على سبيل البدل ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رءوسهم عند ربهم لا يريد بالخطاب
مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم فى الظهور وبلغت النهاية
فى الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون راء فاذا كان كذلك فلا
يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب وفى بعض
النسخ فلا يختص بها اى برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف
المضاف قال فى الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه
او احسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم وهو فى القران كثير نحو ولو ترى
الآية اخرج فى صورة الخطاب لما اريد به العموم فقوله ليفيد العموم متعلق بقوله فلا تريد
مخاطبا بعينه لا بقوله فتخرجه فى صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما اريد به العموم
متعلق بما دل عليه الكلام اى عدل عنها اى عن عدم ارادة مخاطب معين لارادة
العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريف المسند اليه بايراده علما
وهو ما وضع لشئ مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف
منها لاحضاره اى المسند اليه بعينه اى بشخصه بحيث يكون مميزا عن جميع ما عداه
واحترز به عن احضاره باسم جنسه نحو رجل عالم جاءنى فى ذهن السامع ابتداء

اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغايب نحو جاء زيد وهو راكب

باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به

عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد

والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل احد منها لكن ليس شئ منها

مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغن عن الاولين لان الاسم المختص

بشئ معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود دائما هو لتحقيق مفاد

العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصرح به الاحتراز عن الجميع كما فى التعريفات لا يقال

ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فان الاولين

بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا

نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعنى احضارا

لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شئ اخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون

هذا بعينه يعنى قوله باسم مختص وبعد اللتيا والتى يكون احترازا عن سائر المعارف

ولا يكون لتخصيص ما ذكر وجه لان الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع

ليستعمل فى معين فينبغى ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره

وهو احتراز عن احضاره فى ثانى زمان ذكره كما فى سائر المعارف وانها لا تفيد اول زمان

ذكرها الا مفهوماتها الكلية وافادتها الجزئيات المرادة فى الكلام انما يكون بواسطة

قرينة معينة لها فى الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة فى الاضافة
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه على ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله
اصله الاله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب
الوجود الخالق لكل شئ ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية
له وكل منهما كلى انحصر فى فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى فقد سها الا ترى
لانعم انه اسم لهذا المفهوم الكلى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير
ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب بذاته لا علما للفرد الموجود
منه لما افاد التوحيد لان المفهوم الكلى من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا فالمراد بالاله
فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشئ من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق
والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود او موجود
الا الفرد الذى هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله مختص
بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى
او تعظيما او اهانة كما فى الالقاب لصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى
يصلح له الاسم نحو ابو لهب فعل كذا او فى التنزيل تبت يدا ابى لهب اى يدا
جهنمى لان انتسابه الى النار يدل على ملابسة اياها كما يقال هو ابو الخير و

ابن السنة واخو الفضل وآخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب

جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم

الى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع

الاول اعني الاضافي دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكناية المعاني

الاصلية وهذا يدل على ان الكناية انما هي بهذه الاعتبار لا باعتبار ان ذلك

الشخص لزمه انه جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو

قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب

ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى

جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لكن لينتقل منه الى

طويل القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهار

ابي لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية

في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي

العلم والتبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع و

غير ذلك مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه

بايراده موصولا وكان الانسب تقديم ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف

لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول ثم الموصول

وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب آخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة ذكر جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لان موضوع الانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصولة فان وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة ويكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المص قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها

عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة المفاعلة من راد يرود جاء وذهب وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه عن يده فيحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امرأة العزيز او زليخا لانه كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباءه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وفيما تعسفوا هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه نحو السقط شعر اعباد المسيح يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيحا فانه ادل على عدم خوفهم النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الاية مثال لزيادة التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لانه قال وان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو وراودته الاية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد حكاية شريح فلو لم يكن مثالا لهما لا اخر

نكو زيادة التقرير عن الحكاية فافهم والتفريع للتهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم
فان في هذا الايهام من التفخيم ما لا يخفى ومنه في غير المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة
بدلوهم واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا عصارة
كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطاء نحو قوله اي قول عبيدة بن الطبيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان
تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن
ما ليس في قولك ان القوم الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء
الى وجه بناء الخبر ذريعة الى التنبيه على الخطاء ورده المص بانه ليس فيه ايماء
الى وجه بناء الخبر بل لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان
العرف والذوق شاهد عدل على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطب اخوانا خلصا ان الذين
تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او للايماء
الى وجه بناء الخبر اي طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي
على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه
اي من اي وجه واي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله
ان تأتي بالفاتحة على وجه تنبيه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو
ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه

ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف اما اذا ذكرت اسماءهم كالاعلام ثم انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشانه اي لشان الخبر نحو قول الفرزدق شعر ان الذي سمك السماء اي رفع السماء بنى لنا بيتا اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما اذا قيل ان الله او الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء ارفع منها واعظم او ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشان غيره اي غير الخبر نحو قوله تعالى الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وهو ظ وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه اي لشان غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو شعر ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض الصاحب بانه لا يظهر الفرق بينهما فكيف يجعل الايماء

ذريعة اليه الا ترى ان قوله ان الذي سمك البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء
من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما مر فاحسن التامل
في هذا المقام فانه من مطارح الانظار واكافل العلامة وقد عنه في شرح المفتاح
الوجه في الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا ان الذين
امنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قوله ثم لم يتفرع على هذا الاعتبارات
لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا
الى وجه بناء الخبر فاستشكل عليه الامر في نحو ان الذي سمك السماء في التعريض وان الذين
ترونهم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره
في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا الاشكال
اي على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الابيات المذكورة ايماء
وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الراي عند المنصف وقد يقصد بالموصول الحث على
التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولنا جاءك الذي اكرمك واهانك او الذي سبي
اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف
هذا الباب لا تكاد تنضبط وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام لحوالة
به غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة
اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان

اشير بها الى المحسوس غير مشاهد والى ما يستحيل احساسه ومشاهدته لتصييره
كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له والمرجح
فقد اشار الى تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قوله اى ابن الرومى
هذا ابو الصقر فردا فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال
والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون بالبادية لان فقد العز فى الحضر
او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله اى قول الفرزدق
اولئك آبائى فجئنى بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فاتوا بسورة من مثله اذا
جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اى المسند اليه فى القرب والبعد والتوسط
كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر التوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق
الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره
الوضع واللغة فلا ينبغى ان يتعلق به نظر علم المعانى لانه انما يبحث عن الزائد على اصل
المراد قلت مثله كثير فى علم المعانى كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق القصر وغير
ذلك وتحقيقه ان اللغة ينظر فيه من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم المعانى
من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد
الذى هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشئ يوجب تصوره ايا ما كان
ولو سلم فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم
كما اشار اليه بقوله او تحقيره اى المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذى يذكر آلهتكم

وقد يقصد به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت وتعظيمه بالبعد نحو الم ذلك
الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم
المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين
فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب في سفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ
ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكى عنه ثم يشار اليه نحو
جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب من غير ان يحكى عنه غائب ويجوز
على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وهالني هذا الضرب لان هذا المذكور عن قريب فهو
وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ
البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لافعلن كذا لان المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد
والتنبيه اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند
ايراد اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعديه الى
المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي
التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من
اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف
متعددة من الايمان بالغيب واقام الصلوة وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده

اسم الاشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه

لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة بجهل المتكلم او السامع باحواله ونحو ذلك وباللام

اى تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اى الى حصة معلومة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهد فلان اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اى ليس الذكر الذى طلبت امرأة عمران كالتى اى كالانثى التى وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا فى قوله تعالى قالت رب انى وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية فى قوله تعالى رب انى نذرت لك ما فى بطنى محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ وضع لمعنى ونحو ذلك لان التعريفات الماهية وقد

١١٧

يأتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهد يتي في الذهن لمطابقة
ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في
الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك
الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل فرد من جزئياته وذلك عند قيام القرينة
على انه ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث
وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان
قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن
وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود
لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد وبين اسم
الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد من احاد جنسه فاطلاقه
على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقته
على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد
ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف
المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة
كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر الى القرينة سواء
وبالنظر الى نفسهما مختلفان واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار

القرينة وان كان فى اللفظ يجرى عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال

ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية

هى التى اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا

ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود الضمير فى قوله وقد يأتى لى المعرف بلام

الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ

الايضاح ولكون هذا المعرف فى المعنى كالنكرة تعامل معاملة النكرة

كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ع ولقد امر على اللئيم يسبنى ٭ وفى التنزيل

كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان قوله يحمل صفة الحمار وفيه الا المستضعفين

من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون صفة

المستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف

التعريف فليس لشىء بعينه كذا فى الكشاف وهو صريح فى ان اللام فى المستضعفين

حرف التعريف كما سنذكره عنقريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان

الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف كما ذكره صاحب الكشاف ان الذين

انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى فيصح ان تقع

النكرة اعنى غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة

وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما فى نحو ادخل السوق ورأيت اسامة

مقابلة الحقيقة هو ام مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له كان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الواحد وانضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد المعرف بلام المشار بها الى نفس الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد و

هو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحد او اثنين او جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي لم يتميز من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الخارجي الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس المنكر وعدم اعتبار الشئ ليس باعتبار عدمه وهو اى الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اى كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اى صاغة بلده او مملكته لانه

المفهوم عرفا الاصاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والصائغ والحائك فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما او رد البيان بلا التي لنفي الجنس لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي و النهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا

مرجوحا الا عند قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق
عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد استعمل فيه
مجازا كثيرا في المبتداء نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي مقامات
ع يا اهل ذا المعنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة
نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما من رجل او لا رجل في الدار
بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه
بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه ولقائل ان يقول لو سلم كون استغراق
المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نم ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى باللام
الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودل
عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا
القبيل نحو علم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا
للملائكة اسجدوا لادم والله يحب المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد
وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صح بلا خلاف نحو جاءني
القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة
من العلماء الا زيدا على سبيل الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استغراق
الاحاد والجمع لا يقتضي الا استغراق المجموع حتى ان معنى

قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعم ان كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل ظاهر اول المسألة تظهر بخلاف ماذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد يعني يصح اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما يتركب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه لكن كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله

وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن
لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه نص في وهنت
العظام باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح
وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف
انه لو جمع لكان قصد الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن انما
اصاب الكل من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشاء
هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم
بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا مشحون به
حيث قال في قوله تع والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي قوله
تع وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد
شيئا من الظلم لاحد من خلقه في قوله تع ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا
تخاصم عن خائن قط وفي قوله تع رب العالمين انه جمع ليشمل كل
جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما
قيل ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد هنا الى

١٢٥

وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الاحاد
والجمع يفيد شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم
بكل ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم
وهل هذا الا تهافت وايضا لا دلالة للقول ليشتمل كل جنس مما سمي بالعالم على
هذا المعنى وكذا اما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع
بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة
فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان
او منفيا مما قرره الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب
الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب
المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه اخر
وهو ان المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه
كما في قوله تعالى ان ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد
به بعضه لا الى الواحد لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان
المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا
في الكشاف فنحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها
مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت

قد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب
الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس
كلها لم يخرج منه شيء واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع
قلت هذا كلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من ان الجمع المعرف باللام
بمعنى كل جماعة جماعة واورده توجيها لكلام ابن عباس رضي الله عنهما ولم
يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة والاستعمال ايضا يشهد
بذلك وانما اطنبت الكلام في هذا المقام لانه من مسارح الانظار ومطارح
الافكار كم زلت فيه الافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق
افهامهم ولما كانت ههنا مظنة اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة
معناه واستغراقه يدل على تعدده فالوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف
يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان
الحرف الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على
الاسم المفرد حال كونه مجردا عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن
الدلالة على التعدد وانما امتنع وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة
على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل
فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان جاء



كالاخفش فى نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قوله ثوب سمال ونطفة امشاج فلان الثوب مولف من قطع كلها سمل اى خلق والنطفة مركبة من اشياء كل منها مشيج فوصف المولف بوصف مجموع الاجزاء لانه هو بعينه وبالاضافة اى تعريف المسند اليه باضافته الى شىء من المعارف اما لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه فى ذهن السامع نحو قول جعفر بن عتبة الحارثى هواى اى مهوى فهو اخصر من الذى اهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد اى مبعد ذاهب فى الارض وتمامه جنيب وجثمانى بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او المضاف او غيرهما كقولك فى الاول عبدى حضر وفى الثانى عبد الخليفة ركب وفى الثالث عبد السلطان عندى تعظيما لشان المتكلم بان عبد السلطان عنده وهو اى كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقير المضاف نحو ولد الحجام حاضر او المضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيد او بنا دموقد يكون

الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل الحق على كذا او متعسر
نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من
غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد وكالتصريح بذمهم او اهانتهم نحو
علماء البلد فعلوا كذا او كسامة السامع او التكلم نحو حضر اهل السوق
او لتضمن الاضافة تعريضا على الكرام واذلال او نحوهما نحو صديقك او عدوك
بالباب ومنه قوله تعم ولا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فانه لما نهيت
المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد او
لتضمنها استهزاء او تهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
او اعتبار لطيف مجازيا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك
واختصاص نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة
نحو غلام زيد بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم
تدلك على جرامي الارض النفحة من رائحتها يعني على الجنس الجرامي وذلك
لان الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فاذا اضيف احضا فذهب
من خواص الجنس دون الفرد علم ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو قوله تعم
ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء ان شاء الله تعم واما تنكيره فللافراد اي
تنكير المسند اليه للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس نحو

وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او التنويعية اى للقصد الى نوع منه نحو وعلى ابصارهم
غشاوة اى نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح انه للتعظيم اى غشاوة عظيمة تحجب ابصارهم بالكلية
وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن الادراك والتعظيم
ادل عليه وادخل في تاديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في ارتفاع شانه او انحطاط
مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اى قول ابن ابي السمط له حاجب اى مانع عظيم
في كل امر يشينه اى يعيبه وليس له عن طالب العرف اى الاحسان حاجب اى مانع
حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو
ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع
الشان وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات
والموزونات والمشبهات بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله
وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى ذو عدد كثير
هذا ناظر الى التكثير وذو آيات عظام هذا ناظر الى التعظيم وقد يجئ للتحقير والتقليل
ايضا نحو اعطاني شيئا اى حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان وقد
يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة
من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله

شعر اذا سمت مهنده يمين بطول الحمل بدله شمالا * لو يقل بمينه احتزازاعن
التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير
فى قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض المصنف عليه بان التحقير
مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت
اى هبة او من نفح الطيب اذا فاح اى فوحة وجوابه انه ان اراد ان لبناء المرة
ونفس الكلمة مدخلا فى افادة التحقير فهذا لا ينافى كون التنكير للتحقير
لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير المستفاد من الاية
مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع الظاهر ان التحقير فى نفحة
من العذاب وبينه فى نفحة العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل
قوله تعالى انى اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن له عذاب هائل او شئ من
العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح
الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم فيه عذاب عظيم ولان
العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اى غير المسند اليه للافراد
او النوعية نحو والله خلق كل دابة من ماء اى كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة
وهى نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من انواع
المياه وهو نوع النطفة التى تختص بذلك النوع من الدواب وصرح بانه

من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه
هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعـ والله خلق كل دابة من
ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالآية وبعضهم
انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء
مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب
المفتاح الى انه مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند
اليه ومثل هذا في كتابه كثير فليتنبه له ومن تنكير غيره للتعظيم فاذنوا بحرب
من الله ورسوله وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما
يقبل الشدة والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا
يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في
كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على
مثل هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مستغرق حتى يدخل المستثنى فيه بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن
محتملا غير الظن حتى يخرج الظن من بينه وح لا حاجة الى ما ذكره بعض
النحاة من انه محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله تع وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا

ولا الى ما ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا محتملا حيث
توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهديد
والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد الشامل
للضرب وغيره من حيث التوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب و
عن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم التعيين قوله او اطرحوه ارضا
ارضا منكورة مجهولة بعيدة من العمران والتقليل قوله شعر فيوما
بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي تعدد نزر من
خيولك ونزر من احسانك وشيء يسير من فيضان جودك واحسانك واعلم
انه كما ان التنكير وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك
اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات
اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله ع او يرتبط بعض النفوس
حمامها اراد نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره
بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما
وصفه اي وصف المسند اليه اخر المص ذكر التوابع وضمير الفصل
عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب
التعريف وقدمهما السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل
وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند
اليه دون تنكيره وقدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة

وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص
وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا لتوافق قوله واما
بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر النعت للمسند اليه
فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه
في الكشف قوله اي نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه
وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من
قصيدة اولها **شعر** ايتها النفس اجملي جزعا ٭ ان الذي تحذرين قد
وقعا ٭ الى قوله **شعر** ان الذي جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا ٭
الالمعي الذي يظن بك الظن ٭ كان قد راى وقد سمعا ٭ الالمعي واليلمعي
الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة لاسم ان
او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات **شعر** اودى
فلا تنفع الاشاحة من امر لمن قد يحاول البدعا ٭ فالالمعي مسند اليه
وقوله الذي يظن بك الظن الى اخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن
الاصمعي انه سئل عن الالمعي فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة
قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا
فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او
لكون الوصف مخصصا اراد با لتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك
ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل ٭

في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد
من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من
الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف
نحو زيد التاجر والرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما
وصفته به رفعت الاحتمال او لكونه اي الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو جاءني
زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف عند زيد قبل
ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون لشريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا
لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا
لمعنى ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس
مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف لبيان المقصود وتفسيره
كما سياتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه
حيث وصف دابة وطائرا بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد
فيهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة فيكون في الارض ويطير بجناحيه
وصفين موكدين مثل امس الدابر واعلم ان الوصف قد يكون
جملة ويشترط فيه تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من
الاعراب بحيث صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة
نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا

مراد من قال ان الجملة نكرة والا فلا تعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في
تلك الجملة ان تكون خبرية كالصلة لان الصفة يجب ان يعتقد
المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
وانما يجئ بها ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه
قبل من اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم
المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك
فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير القول هذا هو المشهور
بين النحاة فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف في قوله وان منكم
لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه
صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهي جملة
خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقع في تأكيد الاخبار والله
لزيد قائم والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو
ذلك وهذا كما ان الجملة الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان
قيل في كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم انما هو في الصلة دون
الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها الناس
والحجارة ان الصلة الحكمية يجب ان يكون قضية معلومة للمخاطب
فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم
واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت هنا معرفة
وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في سورة التحريم نزلت
اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت

في سورة البقرة متشابها الى ما عرفوا اولا قلنا لا يمكن ان يقع الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين
وهم قد علموا ذلك بسماعهم من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الآية
علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما التوكيد فللتقرير اي تقرير المسند
اليه اي تحقق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث
لا يظن به غيره نحو جاء زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع
لفظ المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم
التجوز والسهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما
اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل وذكر
العلامة في شرح المفتاح تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع من بحث التقديم
والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به في نحو لا تكذب انت من ان تاكيد
المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه لمجرد التاكيد الصناعي
التكرير نحو انا عرفت وانت عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير
بل التقديم الا ترى الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه ان

لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل فى اخر بحث تاخير المسند اليه ولو سلم انه اراد ذلك فليكن قوله كما يطلعك اشارة الى ما ذكره فى نحو لاتكذب انت من انه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله فى الايضاح كما سياتى اشارة الى هذا ولو سلم فكان ينبغى ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذى يعتبر فيه المسند اليه موخرا على انه تاكيد ثم قدم للتخصيص فالاظهر ان قول السكاكى كما يطلعك اشارة الى ما اورده فى فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى تاكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده فى هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان فى التاكيد الذى لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس فى شئ من التاكيد الاصطلاحى وهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا كثير فى كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المص على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكى فى امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت فى حاجتك وحدى او لا غيرى غلط فاحش عن ارتكابه عينه بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اى التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير الامير او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع

الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتاكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشان ولهذا ازداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة لاجمعون على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تاكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان تاسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تاكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما فقد

كونه لدفع توهم عدم الشمول نظراً لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد
اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي
واحد منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم انساً معاً ان
الجائي رسولان لهما او نفس احدهما و رسول الاخر فلا يقع لدفعه جاءني
الرجلان كلاهما بل نفسهما او اعينهما و كذا اذا توهم ان الجائي احدهما
والاخر محرض و باعث ونحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند لان
توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان
فلايضاحه باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني
اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في
الايضاح لما ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة
البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء
الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد
وفائدته وان كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسماً و
تجعل فيهم امراً محققا لا شبهة فيه بوجه من الوجوه ومما يدل على
ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسماً مختصاً بمتبوعه ما ذكر في
قوله شعر والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل و

السند، ان الظهير عطف بيان وكذا كل صفة اجري عليها الموصوف نحو جاء في

الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه

من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار بكونه علما في هذه الصفة فان

قلت قد اورد المص قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين انما هو اله واحد في باب

الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف

البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي

ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح

والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد

كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو مذهب السكاكي

ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتا

مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان لفظ الهين

حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا

لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام

في الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس

الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله لا اثبات جنسه فوصف

الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا وهذا الذي

قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد

والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد

المخصوص فاذا اريد به الدلالة على ان المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يوكده وهذا كلامه وقوله يوكده اى يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعى لانه انما يكون بتكرير لفظ المتبوع او بالفاظ مخصوصة فما وقع فى شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين و نفخة واحدة من التاكيد الصناعى ليس بشئ اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد فى المفصل قوله نفخة واحدة جعله مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين و واحدة وصف صناعى جئ به للبيان والتفسير كما فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل فى الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد كما سبق فى باب الوصف فالاتيان تشتركان فى ان الوصف فيهما للبيان وتفترقان من حيث انه فى الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفى دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهم القوم واستدل العلامة فى شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى فى متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى وجد فى متبوعه على ما نقل عن

ابن الحاجب ولم يذكر اثنين و واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان القصد في متبوعهما
الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة دون الجزء الاخر اعني الجنسية
وكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة
واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا يصدق
التعريف على شئ من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تاكيد
او مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى
ويكون الغرض من دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما
فيجوز ان يكون ذكر اثنين و واحد للدلالة على الاثنينية والوحدة
ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل
على معنى الدبور والغرض منه التاكيد بل الامر كذلك عند التحقيق الا ترى
ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرجه بهذا عن الوصفية
ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه
ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه الا ترى الى
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن ان الجن
وشركاء مفعولا جعل والجن بدل من شركاء ومعلوم انه
لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل
لانه المقصود بالنسبة اذ النفي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله

على ما مر تقريره واما الابدال منه اى من المسند اليه وفى هذا اشعار بان المسند
اليه هو المبدل منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى
اخوك زيد هو اخوك والا فالمسند اليه فى التحقيق هو البدل وفى لفظ المفتاح
ايماء الى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءنى اخوك زيد فى بدل الكل وهو الذى يكون
ذاته عين ذات المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءنى القوم اكثرهم
فى بدل البعض وهو الذى يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن
مفهومه بعضا من مفهومه فنحو الرجلين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون
بدل الكل دون بدل البعض لان ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه الرجلين و
سلب عمرو ثوبه فى بدل الاشتمال وهو الذى لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه
ويكون المبدل منه مشتملا عليه لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة
الى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط
لانه لا يقع فى فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفى التاكيد للتقرير
قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه فى الكلام وهو من اضافة
المصدر الى المفعول او اضافة بيانية اى الزيادة التى هى التقرير والنكتة فيه
الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل بالتبعية بخلاف

التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير فى بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف فى قوله تعـ صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه و تفسيره صراط المسلمين وفى بدل البعض والاشتمال فباعتبار ان المتبوع مشتمل على التابع اجمالا لكان انه مذكور اولا اما فى البعض فظاهر واما فى الاشتمال فان المتبوع فيه بحيث يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبنى زيد اذا اعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا اذا ضربت غلامه فنحو جاء فى زيد غلامه او اخوه او حماره بدل الغلط لا بدل الاشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو ان عن ايضاح النسبة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام وقد يكون فى بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقول لزيادة التقرير والايضاح كما وقع فى المفتاح واما العطف اى جعل الشئ معطوفا على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء فى زيد وعمرو فان فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هو للجمع المطلق لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم او تاخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاء فى زيد وجاء فى عمرو فان فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من

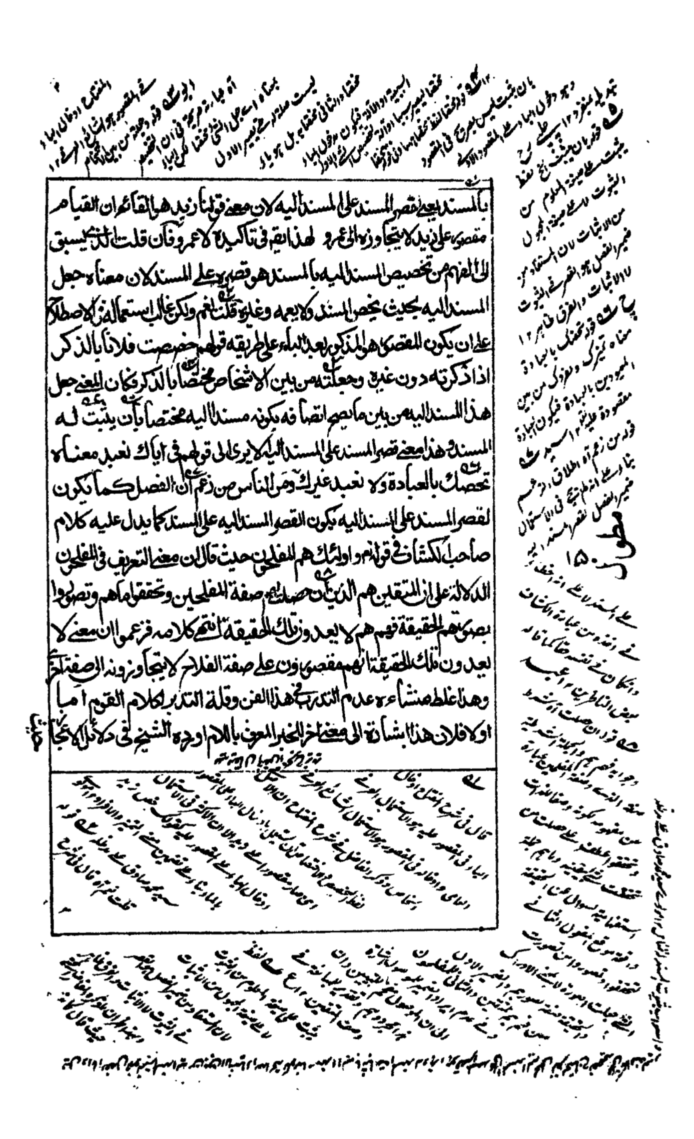
احد المذكورين اولا وعن الاخر بعده متراخيا او غير متراخ كذلك اى مع اختصاره
واحترز به عن نحو جاء فى زيد وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاء فى زيد
فعمرو وثم عمرو وجاء فى القوم حتى خالد فهذه الثلثة تشترك فى تفصيل المسند وتختلف من
جهة الفاء تدل على ان ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسة المتبوع بلا مهلة وثم كذلك
مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على ان ما قبلها مما ينقضى شيئا فشيئا الى
ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر فى حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف
الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجى لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما
بعدها قبل ملابسة للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لى حتى ادم او فى اثنائها نحو مات
الناس حتى الانبياء فى زمان واحد نحو جاء فى القوم حتى خالد اذا جاؤك معا ويكون خالد
اضعفهم او اقواهم بمعنى تفصيل المسند فى حتى انه يعتبر فى الذهن تعلقه بالمتبوع اولا
وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على
المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا فكان الاحسن
ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان النفى اذا دخل
على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر
انما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض
الخاص والمقصود من الكلام وهذا امر لا سبيل الى الشك فيه انتهى كلامه

فهي نحو جاءني زيد فعمرو ويكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة
حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو والشك انما وقع في الترتيب والتعقيب
فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني زيد
فعمرو كان نفيا للمجيئة عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو قبل
زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من
غير تفصيل للمسند نحو جاءني الاكل فالشارب فالقائم فالنائم اذا كان الموصوف واحدا قلت
هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في المعنى الذي ياكل فيشرب
فينام فيقوم ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد
السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد
لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا جاءك دون عمرو كذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره
ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن
فيما جاءني زيد لكن عمرو قد يتوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء على
ملابسة بينهما او ملازمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد

ان المجيء منتف عنهما جميعاً الا لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو وعلى ما وقع في
المفتاح واما انه يقبل لمن اعتقد انهما جاءاك على ان يكون قصر افراد فلم ينقل به احد وصرف
الحكم عن المحكوم عليه الى آخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب
عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب عن المتبوع ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت
عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء
زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي حكم المجيء منه قطعاً واما اذا انضم
اليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعاً واما النفي فالجمهور
على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما
جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال المجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء
الحكم عن المتبوع قطعاً حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن و
بهذا يشعر كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم
عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل
ما جاءني عمرو فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق
فصرف الحكم في المثبت ظاهر وكذا في النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور
ففيه اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقاً وفي النفي على
مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط قلت

هو معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان يدل اتفاق بل فصيح مطرد في
كلامهم لانها موضوعة لتدل على مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم او التشكيك
اى ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو او للابهام نحو انا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين او التخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق
بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز
فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث هو مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج ومما عده
السكاكي من حروف العطف اى المفسرة والجمهور على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها او
وقوعها تفسير الضمير المجرور من غير اعادة الجار والضمير المرفوع المتصل من غير تاكيد
او فصل يقوى مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته واما الفصل اى تعقيب المسند اليه
بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند
فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى تخصيص المسند
اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره
كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على المسند اليه
وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته يرجع اليهما جميعا لانه يجعل
احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيصه اى المسند اليه

١٢٩



بالمسند يعني قصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام
مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو ولهذا يقع في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق
الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل
المسند اليه بحيث يخص المسند ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح
على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر
اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل
هذا المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له
المسند وهذا معنى قصر المسند على المسند اليه الا يرى الى قولهم في اياك نعبد معناه
نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون
لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام
صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون
الدلالة على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا
بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى لا
يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونه الى صفة اخرى
وهذا غلط منشاؤه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم اما
او لا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز

حيث قال اعلم ان الخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر وتحقيقا مثل قولك هو البطل
المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان
تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف
ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال له ذلك وفيه فان كنت تصورته حق تصوره
فعليك لصاحبك يعني زيدا فانه لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته قولك هل
سمعت بالاسد وهل تعرف حقيقته وزيد هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب
الكشاف انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية بان
فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة
المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص
اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى ولم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة عن عباده هو للتخصيص والتاكيد وقد يكون لمجرد
التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند
على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب
شعر اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم
المسند اليه على المسند فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف

بانه انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار فى مكانه قالت البعض ان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذى كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم تقدمه تارة على الفعل فتجعل مبتدأ نحو زيد قام وتوخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثانى ومراد صاحب الكشاف ثمه هو الضرب الاول وكلامه ايضا مشعر بان اطلاق التقديم على الضرب الثانى فلكون ذكره اى المسند اليه اهم ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان تفسر وجه العناية لشئ ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال قدم للعناية من غير ان تذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان اهم هذا كلامه ولاجل هذا اشار المص الى تفصيل جهة كونه اهم فقال اما لانه اى تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه لا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا فى اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه فيحان كون التقديم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم فى الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن ذلك الاصل كما فى الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضى العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كلما كان معه شئ مما يقتضى تقديم المسند على ما سيجئ تفصيله واما ليتمكن الخبر

في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقاً اليه ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا شعر والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول وبهذا تبين ان ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد ادم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا العنقاء على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق واما

لتعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل والتطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار

صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب للدلالة على انه صفته التي لا ينفك عنه حالته على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال او الاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والمصنف فهم من الثاني

ايضا انه معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب
بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا
اى ثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سياتى فى احوال متعلقات الفعل
انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه اصلا بل يقال
وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على اصل المفتاح لا نعم ان التقديم دخلا فى الدلالة
على الاستمرار بل انما يدل عليه فعل المضارع كما سنذكره فى بحث الشرطية
ان شاء الله تعالى لكان وجها وقيل افادة زيادة تخصيص كقوله
شعر متى تهزز بنى قطن تجدهم * سيوفا فى عواتقهم سيوف * جلوس فى
مجالسهم رزان * وان ضيف الم فهم خفوف * والمراد هم خفوف كذا فى المفتاح
اى محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المص هذا تفسير
للشئ باعادة لفظه ليس بشئ واعترض ايض بان يكون التقديم مفيد التخصيص
مشروط بكون الخبر فعليا على ما سياتى فى نحو انا سعيت فى حاجتك والخبر ههنا
اسم الفاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح
ائمة التفسير بالحصر فى قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل
وما انا بطارد الذين امنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل وفيه بحث
نظر هو ان الحصر فى قوله فهم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد

بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذی اشار الیه فی قوله واما

الحالة المقتضیة لذکر المسند الیه فهی ان یکون الخبر عام النسبة الی کل مسند

الیه والمراد تخصیصه بعین هذا سدید لکن فی بیان کون التقدیم

مفید الزیادة التخصیص نوع خفاء عبد القاهر قد اورد فی دلائل الاعجاز

کلاما حاصله ما اشار الیه المص بقوله وقد یقدم المسند الیه لیفید التقدیم

تخصیصه بالخبر الفعلی ای قصر الخبر الفعلی علیه والتقیید بالفعلی مما یفهم من

کلام الشیخ وان لم یصرح به وصاحب المفتاح قایل بالحصر فیما اذا کان الخبر من

المشتقات نحو وما انت علینا بعزیز ان ولی حرف النفی ای ان کان المسند الیه

بعد حرف النفی بلا فصل من قولهم ولیک ای قرب منک نحو ما انا قلت هذا ای

لم اقله مع انه مقول لغیری فالتقدیم یفید نفی الفعل عن المذکور وثبوته

لغیره علی الوجه الذی نفی عنه من العموم والخصوص فلا یقال هذا الا فی شیء ثبت

انه مقول لغیرک وانت ترید نفی کونک القائل لا نفی القول ولا یلزم ان یکون

جمیع من سواک قائلا لان التخصیص انما هو بالنسبة الی من توهم المخاطب اشتراکک

معه فی القول وانفرادک به دونه لا بالنسبة الی جمیع من فی العالم

وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير
لم يصح ما انا قلت هذا ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد
ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري
نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يوخر
المسند اليه ويقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على
ان التقديم لغرض اخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين
احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك
انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلت ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل
فتقدم المسند اليه لتطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في
هذا المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذا الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما
انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون انسان غير المتكلم قد راى كل احد لانه قد نفي عن
المتكلم الروية على وجه العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره اي على وجه
العموم لما تقدم ثان الصلات المنفي هو الروية الواقعة كل واحد من الناس
وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه
الفعل الذي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الروية الواقعة
على كل احد من الناس بل الروية الواقعة على فرد

من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة
على كل واحد لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد
السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق النفي ولهذا حمله كثير من
الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما ارأيت كل احد و
اعتذر عنه بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان
احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان تكون
ما ارأيت احدا ردا على من زعم انك رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل
والثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع وهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع
اليه في قوله تع لا نفرق بين احد من رسله فما منكم من احد عنه حاجزين و
فسره في قوله تع لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم
جريان هذا الاحكام في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة
وقعت في سياق النفي كما توهم البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة
لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث
وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان
يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او المثنيات
او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما ارأيت جميع الناس ويلزم

المحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد معنى وايضا يجوز ان يكون احد ههنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي هو الروية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الروية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني بحيث لا يصدق عليه انه لم ير احدا وعدم صدقه عليه لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصح ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية ويتم ما ذكره المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح ولا لزم متناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم نفي ضرب الواقع على كل احد ويلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت



احد الملكان عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما ما كذلك وههنا نك رايت كل احد في الدنيا الا ان الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بان الباقي بعد تعيين الفاعل فيما هو السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك وانت بمشاركة الغير فنفيت وهمه وحصرت في نفسك هذا السلب الكلي اعني عدم روية احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على السنتهم وهي متقاربة ومنشأها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بين وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا اي ليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت يأتي

تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واحدا فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اى في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب لكنه اخطاء في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير فلا بد فيه من ثبوت ذكر الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول لهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رايت احدا من الناس لانه يقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يوكل وراى كل احد من الناس فنفيت ان تكون اياه هذا كلامه فاذا اعتقد المخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط ولم ياكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس

واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك او انت بمشاركة الغير
فلابد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رايت
احدا من الناس و يكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي
لم ياكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لان اللازم من هذا التخصيص
ان لا يصدق هذا الوصف على الغير و يكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا و
اكل شيئا او راى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا
اكلت شيئا ما انا رايت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت
الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم ينقل احد بانه يستعمل
للرد على من اصاب في نفي الفعل واخطأ فيمن نفى عنه الفعل فزعم انه غير المذكور
وحده او بمشاركة المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا
بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت
الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او بمشاركة الغير فليتامل ولهذا اي ما ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون
انسان غيرك قد ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب
ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم في هذا اشارة الى الرد على الشيخين
عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا

١٦١

بان نقط النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاءه حرف النفي يقتضي ان لا تكون ضربته يعني ان علة امتناع ما ذكرناه لا ما ذكره لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاءه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا متفقا بينهما وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطيا في اعتقاد ان فاعله انت فتقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من عدا زيد امسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في فاعل هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك ايض وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عن عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين وح يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى التوفيق لا يقال يجوز

ان يكون هناك ضربان احدهما وقع على من عدا زيدا والاخر على زيد
فوقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فيلزم
ان لا يكون زيد مضروبا له لعدم الضرب الذي نوزع في فاعله ولا يلزم ان لا
يكون زيد مضروبا له اصلا الا ان القول المتنقض بالا هو نفي الضرب الذي
وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا لزيد ومنفيا عنه وهذا صحيح وتشدي
ان قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان يكون ضربت زيدا لحد بان يعترض عليه
فيقال ان النفي لم يتوجه الى الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور
وهو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد فالاستثناء انما هو
من الاثبات دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي
ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان
فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان واعلم ان ما ذكره المص ليس مخالفة لهم
في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص لجواز ان يكون احد قد قرأ
كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع هذا لاقتضاء
ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر وهذا صحيح ولا عطف على ان
ولحرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المتقدم حرف النفي فهو يفيد
التخصيص قطعا سواء كان منكرا او معرفا مظهرا او مضمرا

وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي والیه اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي المذكور او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي ومما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا ومتحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي وقد يأتي لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرر الاسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي

ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب ولذا من لا تكذب انت هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب مع ان فيه تاكيدا ولذا ذكر بلفظ كذا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت موكد له على ان الحكم والمحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذه الحالة التي الكلام فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على سبيل التجوز او السهو والنسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه فليتامل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك وسعيت انا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجود سعي في حاجته وقد وقع الخطأ منه في فاعله فتقصد ازالة الخطاء بل اذا قلته اي المثال الاخير ابتداء مفيدا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل الاشتباه والتفتازاني العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او السهو والنسيان مما لا تزيدك النظر فيه على التعجب والتحير في ذلك

١٦٥

انه قال الغرض انك اذا قلت ابتداء اى من غير علم المخاطب بوجود السعي
منك سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك ليفيده بوجود السعي
منك صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لافادة
وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بارتكاب
تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل
لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته لافادة
وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون الظاهر
مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه
او نسيانا ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في
حاجتك لا في الابتداء بل عند خطاء المخاطب في الفاعل بان اعتقد
نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان قد نسبه
الى الغير لمساهلة كان تجوزا والا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز
او السهو والنسيان على الاول من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب
ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا
الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل
على منكر فاذا التقديم والبناء على المنكر تخصيص

الجنس او الى الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امرأة فيكون
تخصيص جنس او لا رجلان فيكون تخصيص واحد قال الشيخ
انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما
دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان
لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان يكون لواحد
من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد
المخاطب لهذا الكلام ان قد اتاك آتٍ ولم يدر
جنسه ارجل هو ام امرأة او اعتقد انه امرأة وتارة الى الواحد فقط
كما اذا عرف ان قد اتاك من جنس الرجل ولم يدر الرجل هو ام
رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلايل الاعجاز مفصح عن
انه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني
على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم
ثم ظاهر كلام المص انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص
قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل اشار في موضع من دلايل

الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوى لكن
يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما فى التخصيص ولعلنا
نورد كلامه فى تحقيق معنى التقوى ووافقه اى عبد القاهر السكاكى
على ذلك اى على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه
فى شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرناه انه ان وقع بعد
النفى فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى
مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى
ما ذكره المص اذا كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف
انه موافق لعبد القاهر لانه قابل بالحصر فى نحو الله يبسط الرزق والله يستهزئ
بهم واشباله مما المسند اليه مظهر معرف ومذهب السكاكى انه ان كان
نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجئ وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه
فى الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوى ولم يتعرض فى كتابه للفرق
بين ما يلى حرف النفى وبين ما لا يليه وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث
وان قولنا زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم

وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا
اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص لشرطين اشار الى الاول
بقوله ان جاز تقدير كونه اى المسند اليه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل
فى المعنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر اصله قمت انا فيكون انا
فاعلا فى المعنى لا لفظ وان كان فى اللفظ تاكيد للفاعل والى الثانى اشار بقوله وقدر
عطف على جاز اى وقدر كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا اى
وان لم يوجد الشرطان فلا يفيد الا تقوى الحكم سواء كان انتفاء الشرطين
بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز
تقديره بالتاخير كما مر فى نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد
قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره
ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاء فى مفيد الاختصاص
لانه لا يجوز تقدير كونه فى الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك
اذا قلت جاء فى رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيجب
ان لا يفيد الا التقوى مثل زيد قام استثناه السكاكى واخرجه من هذا الحكم
بان جعله فى الاصل بدلا من الفاعل اللفظى ليكون فاعلا معنى لا فقط كالتاكيد
فهذا معنى قوله واستثنى المنكر فجعله من باب واسروا النجوى

الذي ظلم اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ولا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال ونحوه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتأخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ هو المخبر للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني اعني تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله اي موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة

بتخصيصه حيث تأولوه بما اهرّ ذا ناب الا شر فالوجه اى وجه الجمع بين
قول الائمة بتخصيصه وقولنا بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان
الشر بتنكيره اى جعل التنكير للتعظيم و التهويل كما مر فى تنكير المسند
اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهرّ ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم
معناه ما اهرّ ذا ناب الا شر اى الا شر فظيع او عظيم ويكون تخصيصا نوعيا
والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسى والفردى فيتأتى التوفيق بين الكلامين
بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد
من التنكير لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث
تأولوه بما اهرّ ذا ناب الا شر ولقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير
للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه فى الاصل مؤخرا على
انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق والنكرة الموصوفة
يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح منه ارتكاب ذلك الوجه البعيد
كما لا يصح فى المعرف اصحة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الاشكال الا
بان يقال انه اشترط اعتبار التقديم والتاخير فى افادة التقديم للحصر

والحصر ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد
بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني
معناه لا قصير من غير تقديم كونه صح ما يدل على هذا انه قال بالتخصيص
الحصر في نحو قولنا ما ضربت اكبر اخوتك وهو في معنى ما ضربت اخاك
الا كبر الا الاصغر وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه
نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا
على حالهما اي ما دام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى
واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز
تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه
والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد
قطيفة واخلاق ثياب وقوله والمومن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك
بل انما يمتنع تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقامه ضمير
فلا وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان
هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فليعتبر في زيد قام فان قلت



تقديم الفاعل حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله ؎ منيت بها قبل المحاق بليلة ٭ فكان محاقا كله ذلك الشهر ٭ فان كله تاكيد لذلك الشهر والعطوف في قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة ؎ لو كان يشكى الى الاموات ما لقى ٭ الاحياء بعدهم من شدة الكمد ٭ ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه ٭ اقبر بسنجار او قبر على قهد ا فان قوله وساكنه عطف على قبر ونحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدإ عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاء في بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمومن العائذات الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاء في لا اخوك احد بالرفع على الابدال لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل وهو التباسه بالمبتداء قائم هنا بعينه واما قوله فكان محاقا كله ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة قوله

قبل الحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون
شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو سلم ففيه
تقديمه على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم
قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على
المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل
جميعا مما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة التنكير
اعني في نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص لغيره
اي لغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من
التهويل وغيره كالتحقير والتقليل والتكثير وغير ذلك مما يستفاد
من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه لكن استلزم كلامه
ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد في المنكر لفوات شرط الابتداء
لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل وغيره والحصر انما يستفاد
من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا



ان ما خصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتداء
كالمعرف وبانه يجب ان يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه
لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم
يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد
عن التنكير كما في قولنا رجل جاء في معنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم
امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا قال
الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اهره من جنس الشر
لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في
التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
وقال انما قلت ويقرب دون ان اقول نظيره لان قائم لما لم يتفاوت
في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه
الخالي عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن
للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير
الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد تصحف قوله

وشبهه مخففا ویظن انه اسم منصوب علی انه مفعول معه ای لتضمنه
الضمیر مع شبهه ای مشابهته للخالی عن الضمیر یعنی ان قوله بقرب یشتمل
علی امرین احدهما المقاربة فی التقوی والثانی عدم کمال التقوی فقوله
لتضمنه الضمیر علة الاول وقوله وشبهه علة الثانی ولا یخفی ما فیه من التعسف
ومن اراد هذا المعنی فلیقرأ وشبهه بالجر عطفا علی تضمنه لیکون اوضح وشبهه
ای والتشبیه بالخالی عن الضمیر حکم بانه قائم مع الضمیر جملة واما فی صلة الموصول
فانما حکم بذلک لکونه فیها فعلا عدل به الی صورة الاسم کراهة دخول
ما هو فی صورة لام التعریف علی صریح الفعل ولا عومل قائم مع الضمیر معاملتها
ای الجملة فی البناء حیث اعرب فی نحو رجل قایم ورجلا قایما ورجل قایم
والحاصل انه لما کان متضمنا للضمیر ومشابها للخالی عنه روعیت فیه الجهتان اما
الاولی فبان جعل قریبا من هو قائم فی التقوی واما الثانیة فبان لم یجعل جملة
ولا عومل معاملتها فی البناء فان قیل لو کان الحکم بالافراد والاعراب فی
قائم من زید قایم بناء علی شبهه بالخالی لوجب ان لا یحکم بالافراد و
الاعراب فیما اسند الی الظاهر نحو زید قایم ابوه لانه کالفعل بعینه اذ الفعل لا یتفاوت

عند الاسناد الى الظ قلنا جعل تابعا للمسند الى الضمير وحمل عليه في حكم
الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح واتبعه في حكم الافراد عنوبزيد عارف ابوه
اى جعل تابعا العارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر في حكم بانه مفرد
مثله وقال المص معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظ مفردا
كان الظ او مثنى او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل لهذا المعنى ومما يرى
تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت
تجود في الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب وغيري
باكثر هذا الناس يخدع اى الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن
ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا
اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفى عنه واريد
ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب
العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا لزم الثبوت لذاته والنفي عنها بالطريق
الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي

وعن سلبه عنه في الايجاب لانه اذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلا اثبت
للمخاطب ضرورة ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا
اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم
يتصف بالانخداع ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة
لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم
يقصد بثبوت الفعل او نفيه لانسان مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما
في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري جنى وانا المعاقب فيكم فكانه
سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى والى هذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك
انسان غير المخاطب مماثل له او غير مماثل وقوله من غير معناه
حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير ارادة التعريض اي
لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اي ضربا
لم ينشأ من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم افعله فهذا
مقام اخر استعمل فيه غير على سبيل الكناية و يلزم فيه من فليتنبه له

لكونه اى يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين
التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم
بطريق الكناية ابلغ كما سيجئ والتقديم لكونه مفيد التقوى اعون على
اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل
الاعجاز في معناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان تجوز التاخير ايضا
لحصول المبالغة بالكناية لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع استعمالهما
على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين
يقدمان ابدا على الفعل اذا اريد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما كما لو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن
جهته ومغيرا عن صورته ورايت اللفظ قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى
ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي
لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف
اليه لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد
الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد

لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب
العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي
عن جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
قبله وتقويته على التاسيس وهو ان يكون لفظ كل لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله
يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا لنفي العموم يلزم
ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان
حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض
بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم
يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة فكان هذا القائل
يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال وبكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة
والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان
قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة قد اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة
المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن
تقدير الرابط بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب

ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع
كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية
اعم منها بالصدق باعتبار انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة مهملة
معدولة المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان
الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان يعني انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في
المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد
او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض وكل ما صدق نفي القيام
عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة وكلما صدق
الانسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة
لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم
منفيا عن كل فرد من الافراد او يكون منفيا عن بعض الافراد ثابت لبعض
آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز

ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر واذا ثبت ان انسانا لم
يقم يدور كل معناه نفى القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان لعدم دخول
كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه كل انسان لم يقم نفى الحكم عن كل فرد ليكون
كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما فى صورة التاخر فلان قولنا لم يقم
انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية
للنفى عن كل فرد نحو لا شىء من الانسان بقائم وانما قال فى الاول المستلزمة وههنا
المقتضية لان السالبة الجزئية يحتمل نفى الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض و
ثبوته لبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفى الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام
الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضى بصريحها نفى الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر
عندهم ان المهملة فى قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها فى قوة الكلية احتاج الى
ثبوته فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اى موضوع المهملة نكرة غير
مصدرة بلفظ كل فى سياق النفى وكل نكرة كذلك يفيد العموم فى النفى وانما
قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم فى النفى انما هى النكرة

عم

التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة
بلفظ كل فقصد ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي
لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كانت هذه السالبة المهملة في
قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد
يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فيجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد
ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل كل لسلب العموم فيجب ان يكون
بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد والتاخير بالعكس وذلك لان لفظ
كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الآخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن جملة
الافراد ولم يقم كل انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا
حتى يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في صورة الاولى اعني الموجبة
المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني
السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افادة الاسناد الى ما اضيف اليه كل

وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها

اى الى كل لان انسانا صار مضافا اليه فلم يبق مسند اليه فيكون اى على

تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيد المعنى الحاصل من الاسناد الى

الانسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده

لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفى عن الجملة فى كل انسان لم يقم وعن كل

فرد فى لم يقم كل انسان انما افاده نفس الاسناد الى كل لا الى شىء آخر ليكون كل

لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد

هو التاكيد الاصطلاحى ونحن نعنى بالتاكيد ههنا ان يكون كل لافادة معنى كان

حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون

معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعنى السالبة المهملة نحو

لم يقم انسان اذا افادت النفى عن كل فرد فقد افادت النفى عن الجملة

فاذا حملت كل على الثانى اى على افادة النفى عن جملة الافراد حتى يكون

معنى لم يقم كل انسان نفى القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا

بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا

فلو جعلناها للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم
انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان يفيد النفي عن كل فرد ويلزمه
النفي عن الجملة ايضا وكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا
لا تاسيسا فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق
الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا لانا نقول اما
ان يشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في
قولنا لم يقم كل انسان تاكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم
ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تاكيدا لان
دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ومدلوله المطابقي هو النفي
عن فرد غير معين وهو ظاهر ويبطل ما ذكرتم بل الصواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون
منفيا عن كل فرد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الاخر او بان يكون محتملا للمعنيين
والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تاكيد وعلى غيره تاسيس فلو جعلنا لم يقم

كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واما اذا جعلناه للنفي
من جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تاسيسا قطعا لان هذا المعنى
لم يكن حاصلا قبله فليتامل ولان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم
انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها قد بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة
هي التي يكون موضوعها كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبين فيها ان
الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضها والكلية صادقة هي التي بين
فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ
التقدير انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء
يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كلما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعون ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون

١٨٦

هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه
في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب
تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا مهمل في لغة العرب وقال
عبد القاهر في تقدير أن كلمة كل تارة يكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول ان كانت
كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته سواء كانت معمولة لادات النفي او لا وسواء
كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا
تشتهي السفن او غير فعل نحو قولك ما كل متمنى امرء حاصلا او حاصل على اللغة
الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة
في حيز النفي واما ان يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة
وكلاهما ليس بسديد لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخير عن ادات
النفي شامل لنوعيها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه يا واما الاول
فظاهر واما الثاني فلان التاخير عن ادات النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو
ما زيد كل القوم وما جاء في كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او
لا يقع نحو ما كل متمنى المرء حاصلا فان خصصت التاخير باللفظ فلم يخرج

منه الا المعمول المقدم على الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان وايا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغيير عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا يعني كما اذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه فانه موخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخير عن العامل والاقرب ان يجعل عطفا اخرت بتقدير الفعل فيكون المراد بقوله اخرت عن اداة النفي ما اذا لم يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى بان اخرته عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت معمولا للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاء في القوم كلهم او ما جاء في كل القوم وقدم التاكيد لان كلا اصل فيه او مفعولا كذلك متاخرا نحو لم اخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم اخذ والدراهم كلها لم اخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لان النفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا الى اصل الفعل وافاد الكل ثبوت

الفعل والوصف لبعض مما اضيف اليه كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليها او عاملا فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم و الوصف ما كل القوم كاتب ما كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما اذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة وما كل بيضاء شحمة لكان احسن او افاد تعلقه تعلق الفعل والوصف به اي ببعض ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل والوصف المحمول عليها او العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه ولم اخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم اخذها انا وما اخذنا كل الدراهم فيفيد تعلق ادراك المرء ببعض ما تمنيا وتعلق الاخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال الشيخ انا اذا تاملنا وجدنا ادخال كل في حيز النفي لا يصلح الا حيث يراد ان بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لانا نجد حيث لا يصلح ان يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار اثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق ان هذا الحكم اكثري لا كلي والا اي وان لم يكن داخلة في حيز النفي بان قدمت على النفي لفظا ولم يقع معمولة للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما اضيف اليه كل وافاد نفي اصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين اقصرت الصلوة بالرفع

لانه فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن
اى لم يقع واحد منهما لا القصر ولا النسيان وعليه اى وعلى عموم النفى وشموله كل فرد
ورد قول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع
برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب قال المص المعتمد فى اثبات
المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين احدهما
ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما
على الابهام فى اعتقاد المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفى كل منهما ردا على
المستفهم وتخطية له فى اعتقاد ثبوت احدهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد
ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثانى ما روى
انه لما قال النبى صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك
قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان
ردا له لانه انما ينافى نفى كل منهما لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئى رفع للسلب
الكلى لا للسلب الجزئى واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه فصيح والساير فيما اذا لم يكن
الفعل مشتغلا بالضمير ان ينتصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس

في نصب كل ههنا ما يكسر الوزن و سياق كلامه انه لم يأت بشيء مما ادعت
عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد له
لعدل الشاعر الفصيح عن النصب السائغ الفصيح الى الرفع المحتاج الى تقدير الضمير من غير
ضرورة والقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا
وهو ممتنع لان لفظة كل اذا اضيفت الى الضمير لم تستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ
لا تقول جاءني كلهم ولا مررت بكلهم ولا ضربت كلهم ونظيره للعجب ما ذكره سيبويه
في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا من ان الرفع في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز
على السعة اذ لا ضرورة تلجئه اليه لامكان ان تقول كلهن قتلت بالنصب واعترض
عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير
جائز لان كلا اذا اضيف الى الضمير لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها
ان يستعمل تاكيدا لما تقدم عليها لما اشتملت على ضميره لان معناها افادة
الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه واذا اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما
ذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا
غير جاء في الصورة عما هو لها فلذلك تعالى ان الامر كله لله بالرفع والنصب

يقال الإسراف كل الله هذا كلامه واما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند ويجيء
بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتأخير
كله على مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر
لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل
فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر
المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود
في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير
المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح العام او الذم العام اعني من غير
تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ويكون
في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولئلا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم لم يصر تفسير الضمير بالنكرة صار دقيق لنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال
ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم الرجل زيد
وانما هو من هذا الباب في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبرا لمبتدأ
المحذوف واما في قول من يجعل المخصوص مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا

فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو مقدم
تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا
الزيدون ولفات الابهام المقصود في موضع الباب ولما صح تفسيره بالنكرة
اذ لا معنى له قلت قد تقرر هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان مفردا او مثنى او مجموعا
لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم ولما
الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبعد
الاعتبار يصح تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثل في نعم الرجل رجلا
قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ولدفع ليس المخصوص بالفاعل كما مر
ونحو هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وذلك
لان الاضمار قصد الى المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع
نحو هي الامير بنى الغرفة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم
يتعرض المص لنحو قولهم يا له رجلا ويا لها قصة وربه رجلا وقوله تعالى فقضيهن

سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر اى ما يعقبه
اى يعقب ذلك الضمير اى يجئ على عقبه فى ذهن السامع لانه اى السامع اذا لم
يفهم منه اى من الضمير معنى انتظره اى انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه
معنى لما جبل الله عليه النفوس من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن
المسموع فى ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاسات التعب ومعاناة
الطلب له فى القلب محل ومكان لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون
مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو الذباب يطير وهذا يعنى
قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر فى التزام تقديم
ضمير الشان وهو مقتضى التزام تاخير المخصوص فى باب نعم لكنه قد جاء تقديمه
كقول الاخطل شعر ابو موسى فجدك نعم جدا وشيخ الحى خالك نعم خالا وهو
قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يجرى فى
ضمير الشان دون الضمير فى باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم ان فيه ضميرا
فتعليل وضع المضمر موضع المظهر فى باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المظهر
موضع المضمر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اى القران او لانه بلغ فى
عظم شانه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحى الباقى او لادعاء ان الذهن

لا يلتفت الى غيره كقوله في المطالع زادت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال
العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي
كم عاقل عاقل وهو وصف لعاقل الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما
تقول مررت برجل اي رجل كامل في الرجولية اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت
عليه وصعبت مذاهبه طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي
ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير المتقن من نحر الامور علما اتقنها
زنديقا كافرا نافيا للصانع قائلا انه لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا
اشارة الى حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فكان المقام مقام الضمير لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشان وهو جعل الاوهام
حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يري السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة
والحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا
فيعني باختصاص المسند اليه بحكم البديع انه عبارة عنه ومعنى كون الحكم

بدليل انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف والتهكم عطف على كمال العناية

اي التهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان فاقد البصر او لا يكون ثمه مشار اليه

اصلا او النداء على كمال بلادته بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس

عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على

وضع اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور من غير هذا الباب

اي باب المسند اليه قول ابن الدمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى

اي كي احزن من شجي يشجي على حد علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني

هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلى قد ظفرت بذلك اي بقتلي لم يقل به

لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم الاشارة وان كان

اي وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين

اي تمكين المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه

اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره في غيره اي نظير قل هو الله

احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في غير باب المسند اليه قوله

تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن الا بالحكمة المقتضية لانزاله



وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع

وتربية المهابة وتقوية داعى المامور اى ما يكون داعيا له الى الاتيان بالمامور به والامتثال

والاتيان به مثالهما اى مثال التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء

امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك به وعليه اى وعلى وضع المظهر

موضع المضمر لتقوية داعى المامور من غيره اى من غير باب المسند اليه فاذا

عزمت بعد المشاورة ووضوح الراى فتوكل على الله حيث لم يقل على لما في لفظ

الله تع من تقوية داعى النبى صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على

ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وساير اوصاف الكمال او للاستعطاف

اى طلب العطف والرحمة كقوله الهى عبدك العاصى اتاكا مقرا بالذنوب

قد دعاكا فان تغفر فانت لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم

سواكا حيث لم يقل انا العاصى اتيتك على ان يكون العاصى بدلا

لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ انا

وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصى كما في قوله تع قل يا ايها الناس انى

رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبى الامى الذى يؤمن بالله

وكلما انه حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه
وليشعر بان الذى وجب الايمان به بعد الايمان بالله وهو الرسول الموصوف
بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة وبعدا من
التعصب لنفسه قال السكاكى هذا يعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة
غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اى النقل غير مختص بان يكون عن
الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل
عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة باسم مظهر
بل يجوز ان يكون باسم مظهر او بضمير غائب والاول وفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقا
ينقل الى الآخر فتصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلثة فى الاثنين لان
كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بمصرح
فى كلام السكاكى لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه فى الالتفات بالنظر الى الامثلة
ويحتمل ان يتعلق بالغيبة على معنى سواء كان الغيبة باسم مظهر او بضمير غائب
او بالجميع على معنى سواء كان فى المسند اليه او بغيره وسواء كان كل منها
قد ورد فى الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يرد لكن كان مقتضى



الظاهر ايراده فعدل الى الأخر وهذا النسب بمقصود المص من تعميم تفسير السكاكى

وليسمى هذا النقل عند علماء المعانى التفاتا ماخوذا من التفات الانسان

من يمينه الى شماله اومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا فى علم

البيان مبنى على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم الثلثة كقوله اى قول

امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع و يروى بكسرهما

خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكى لما فيه من الدلالة على

ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظا ايراده

فعدل عنه الى الأخر فهو التفات لانه قد صرح بان فى قوله ليلك التفاتا لانه

خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلى بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات

هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة

بعد التعبير عنه اى عن ذلك المعنى بآخر منها اى بطريق آخر من الطرق

الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثانى على خلاف مقتضى الظاهر ويكون

مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر

كلام المص فى الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم

واعتبار اتهم ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب اخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرئة لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشياء اخر ليست من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا له بصير خذ بيدي وفي التنزيل انت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها تكرير الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه عبر عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق اخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة

فانك الذي لا نظير له في هذا الفن ونحو قوله ؎ يا من يعز علينا ان نفارقهم * وجداننا كل شيء بعدكم عدم * فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب وكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم ليس بشيء قال المرزوقي في قوله ؎ انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد الى الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ ليريه بياء الغيبة فيه التفات من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتماته وهذا اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون

قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون مقتضى الظاهر التعبير
عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل
التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك
بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر
الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العائر قذى
العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمصة تمض منها وقوله وبات له ليلة من الاسناد
المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان
في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث
التفاتات في ثلاث ابيات ظاهر في ان مذهبه كالسكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز
ان يكون احدهما في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من
الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات ويكون الثاني
في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة في بات الى الخطاب لان الكاف في ذلك للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان يكون
فيها ثلث التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول

ان الانتقال انما يكون فى شئ حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال
من الخطاب فى نسيك الى الغيبة فى بات فقد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب
الغيبة فلا يكون الانتقال الى التكلم فى جاءنى الا من الغيبة وحدها وعن
الثانى انا لا نسلم ان الكاف فى ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما فى قوله تعالى ثم عفونا عنكم من
بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل بعد ذلكم وكما فى قوله هل
ترجون نكم رسالة مرسل ام ليس ينفع فى اولاك الوا حيث لم يقل ونكم
قوله بكرا صاحبى قبل الهجير ان ذاك النجاح فى التبكير حيث لم يقل ذاكما مثال
الالتفات عن التكلم الى الخطاب وما لى لا اعبد الذى فطرنى واليه ترجعون
مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا لنفسه حتى يكون المعبر عنه
واحدا قلت نعم ولكن المراد تعريضه وما لى لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم
لا تعبدون الذى فطركم كما سيجئ فالمعبر عنه فى الجميع هو المخاطبون فان قلت
فحينئذ يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر ولا التفات فيجب ان يكون
من خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون واردا على مقتضى الظا

لان الظاهر يقتضي ان لا يتغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على سنن السابق
وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من بناء جاءني وقد قطع المص بانه وارد على مقتضى
الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر هذا مشعر بانحصاره
فيه عند السكاكي وغيره وفيه نظر لان مثل ترجعون وجاءني في الاية والبيت التفات عند السكاكي
وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما صح الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي ايضا
فلا يتحقق الاختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر وان مثل
ترجعون وجاءني من خلاف مقتضى الظاهر على ما حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم
المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك في المخاطب والغائب في الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين كقوله ؎ باي نواحي الارض ابغي وصالكم ٭ وانتم ملوك ما لمقصدكم
نحو ٭ تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن المخاطب الى التكلم قول علقمة
بن عبدة طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقي
معنى طروب في الحسان ان له طربا في طلب الحسان ونشاطا في مراودتها بعيد الشباب
اي حين ولى الشباب وكاد ينصرم عصر حان مشيب اي زمان قرب الشيب واقباله

على الهجوم يكلفني ليلى ففيه التفات من الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك
وفاعل يكلفني ضمير القلب وليلى مفعوله الثاني اى يكلفني ذلك القلب محبة ليلى ويطالبني
بوصلها ويروى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول الثاني محذوف
اى شدايد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة الى الخطاب
وقوله طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي لا عند الجمهور وقد شط اى بعد وليها
اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقي عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعادات كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من
عاد يعود اى عادت عواد وعوايق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه من قبل
والى الغيبة حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم
الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه اى مكان ساقه والى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام
السقط ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا
كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله تعالى من حيث
فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره بخلاف

٢٠٥

قول جرير ثقي بالله ليس له شريك ، ومن عند الخليفة بالنجاح ، اغثني يا فداك ابي وامي ، بسبب منك انك ذو ارتياح ، فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور وقول ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة مرسل ، ام ليس ينفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بقوله تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وفي كلامهم فضم الفقر ظهري والفقر مما يقصم الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح ، سقيت الغيث ايتها الخيام ، اتنسى يوم تصقل عارضيها ، بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان تذكر معنى فيتوهم ان السامع قد اختلج في شيء فتلتفت الى الكلام يزيل

احتلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة سه فلا صلة يبيد و فى الناس
راحة ولا وصلة يصفو لنا فنكادمه فكانه لما قال فلا صرمه يبيد و قيل له وما
تصنع به فاجاب بقوله وفى الناس راحة ووجهه اى وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن تطرية اى تجديد اى
احداثا من طرية الثوب لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اى الى
ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف اى قد يكون لكل التفات سوى
هذا الوجه العام لطيفة ووجه يختص به بحسب مناسبة المقام كما فى
سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد
من نفسه محركا للاقبال عليه اى على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك الى ان يؤل الامر الى خاتمتها اى خاتمة
تلك الصفات وهى قوله مالك يوم الدين المفيدة انه اى ذلك الحقيق بالحمد
مالك الامر كله فى يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق
الاتساع والمعنى على الظرفية اى مالك فى يوم الدين والمفعول محذوف
دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه فى القوة الاقبال عليه اى

على ذلك الحقيق بالحمد وللخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات
والباء فى بتخصيص متعلق بالخطاب يقال خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة
والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على
تخصيص بان العبادة وهى غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة
فى جميع المهمات منه لا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة
والاحسن ان يراد الاستعانة على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة
المطلوبة فيلائم الكلام ويكون العبادة له لذاته لا وسيلة الى طلب الحوائج والاستعانة فى
المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو ان فيه تنبيها على ان العبد
اذا اخذ فى القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك
المذكور هذا الذى ذكره المص جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه
لما ذكر الحقيق بالحمد واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان
حقيق بالثناء والعبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك
يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك
التميز الذى لا تحق العبادة الا به لان المخاطب ادخل فى القلب واعرف فيه فكان

تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله
تعالى توجه النفس الى الذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات
العظام ازداد ذلك وقد وصف اولاً بانه المربي للعالم واهله وثانياً بانه المنعم
بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثاً
بانه المالك لعالم الغيب والسبب معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية اليه
لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيهاً على ان من هذه
صفاته يجب ان يكون معلوم التحقق عند العبد متميزاً عن سائر الذوات حاضراً في
قلبه بحيث يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي
ان يكون عن قلب حاضر كانه يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه
الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد عدة اقسام منه وان لم يكن من مباحث
المسند اليه فقال ومن خلاف مقتضى الظاهر تلقي المخاطب بغير ما يترتب يحمل
كلامه على خلاف مراده والباء في الغالب للتعدية وفي يحمل للسببية والمعنى ومن خلاف
مقتضى الظاهر ان يتلقى المتكلم المخاطب لذى صدد منه الكلام بغير ما يترقبه وهو

بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف مراده تنبيها له على انه اى ذلك الغير هو
الاولى بالقصد والارادة كقول القبعثرى للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون
الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعنى القيد مثل الامير يحمل على الادهم والاشهب
هو مقول قول القبعثرى فابرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما
يترقب بان حمل الادهم فى كلامه على الفرس الادهم الذى غلب سواده
حتى ذهب البياض الذى فيه وضم اليه الاشهب اى الذى غلب بياضه
حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج انما هو القيد فنبه على ان الحمل على
الفرس الادهم هو اولى بان يقصده الامير اى ان من كان مثل الامير فى السلطان
وبسطة اليد جدير بان يصفد اى بان يعطى المال ويهب من الاصفاد لا ان يصفد
اى يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج له ثانيا انه اى الادهم حديد فقال
لان يكون حديدا خير من ان يكون بليدا فحمل الحديد ايضا على خلاف مراده
او السائل عطف على المخاطب اى بتلقى السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اى غير
ذلك السؤال تنبيها على انه اى ذلك الغير الاولى بحاله اى حال ذلك السائل او المهم
له كقوله تعالى يسئلونك عن الاهلة قل هى مواقيت للناس والحج سألوا عن

السبب في اختلاف القمر زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلي ويستوي ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا فلا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على ان الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان المصارف تنبيها على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان يقع موقعها وكل ما فيه خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمن دون القصد ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض

بمعنى يصعق والصور قرن وهذا في الكلام لاسيما في كلام الله تعـ اكثر من ان يحصى و
مثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعـ وان الدين لواقع ونحوه
التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعـ ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس فيه
لما فيه من الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى
الظ فان قلت كل من اسمى الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى
الماضي والحال وح يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع من غير تفرقة
الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب
العارض فبالجملة اذا كان معناه الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت نعم
لا خلاف في ان استعمال اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع
كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير
عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر ولكن فيهما من الدلالة
على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل وان شئت فوازن بين قوله تعـ وان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقولك ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع
له الناس لتعثر على الفرق بينهما وعلى ان مقتضى الظ فيما لم يقع

هو الفعل والعدول الى الوصف للتنبيه على انه محقق الوقوع هذا والكلام بعد محل
نظر ومنه اى ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام مكان
الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعى الى اعتباره من جهة اللفظ
بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو فى
موقع المبتدا نكرة وما هو فى موقع الخبر معرفة كقوله ع قفى قبل التفرق
يا ضباعا ٭ ولا يك موقف منك الوداعا ٭ اى لا يك موقف الوداع موقفا منك
والثانى ان يكون الداعى اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا
نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا
يجب ان يكون له ادراك ليميل الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة
فى الراس والخاتم فى الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع
مظروف لكنه لما كان المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك
المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله
ع فانك لا تبالى بعد حول ٭ اظبى كان امك ام حمار ٭ اى ذهب السودد من الناس
فاتصفوا بصفات البهائم حتى لو تقولوا على هذا الوصف سنة لا يبالى انسان منهم الهجينا

كان ام غير هجين فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدر
لا بالابتداء لان الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله
ع ولا يك موقف منك الوداعا ۔ ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع
بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل الموجب للعسر وبانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود
المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق
ان الظبي مبتدأ فكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امراة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في الاسم اكثر من ان يحصى
وسيجيئ في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ بخلاف
هل زيد قام فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما
يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان المخبر عنه في الاصل هو الام
والمعنى على هذا الظبيا كانت امك ام حمارا الا ان المقصود التسوية بين ان يكون امه ظبيا
وبين ان يكون حمارا فافهم وقبله اي القلب السكاكي مطلقا اينما وقع وقال انه
مما يورث الكلام حسنا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات
وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن

اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اى قول
رؤبة ومهمه اى مفازة مغبرة اى متلونة بالغبرة ارجاؤه اى اطرافه ونواحيه جمع
الرجا مقصورا كأن لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اى لون سمائه وهذا
معنى قوله اى لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى كأن لون سمائه
لغبرتها لون ارضه ففي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لاشعاره بان لون السماء
قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة مع ان الارض اصل فيها والا اى وان لم يتضمن
اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن
تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس
المقصود كقوله اى قول القطامي يصف ناقته بالسمن فلما ان جرى سمن عليها
كما طينت بالفدن السياعا اى القصر السياعا اى الطين المخلوط بالتبن والمعنى
كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما في البيت الذي بعده امرت بها الرجال ليأخذوها
ونحن نظن ان لن تستطاعا ولقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن
الناقة ما لا يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد
بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع

بالنسبة الى القدر، والثانى ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل فى الرد كقوله

شعر ثم انصرفت وقد اصبت ولم اصب ＊ جذع البصيرة قارح الاقدام ＊ والمعنى قارح

البصيرة جذع الاقدام على انه حال من الضمير فى نصرفت ولم اصب بمعنى

لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروحة قدمه وتناهيه

فالمناسب وصف الراى والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام فى المعارك

بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراى مجرب فليس فى هذا القلب اعتبار لطيف

بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع

البصيرة حال من الضمير فى لم اصب لانه اقرب ومعناه لم الف من اصبت الشيئ

الفيته ووجدته اى لم الف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح

البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله من الابيات يدل على انه جرح وتحدر

منه الدم ولان فى فحوى كلامه الدلالة على انه جرح ولم يمت اعلاما بان الاقدام

ليس بعلة للحمام وحثا على ترك الفكر فى العواقب ورفض التحرز خوفا من المعاطب كذا

فى الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت اى جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب

بمعنى لم اجرح واما جعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من بتر النظم

ودلالة الكلام على اثبات الجزع له لا سيما في ذلك لانه اذ جعل جزع البصيرة حالا
من لم اصب صار المعنى لم نجزع في هذه الحال بل جزعت جزع الاقدام تا
البصيرة على انه لما جعله نفى لم اقف فالانسب ان يجعل جزع البصيرة معنى لا
ثانيا لا حالا لانه احسن تادية للمعنى والجواب المرضى ما اشار اليه الامام المرزوقى وهو
ان جزع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن انه على البصيرة
التي كان عليها اي لم يحصل له ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام
وقارح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى
ثم انصرفت وقد نلت ما اردت من الاعداء ولم ينالوا ما ارادوا مني راجعا على البصيرة
الاولى لم يبدل ندم في الاقتحام ولا غلب في اختياري التطرف والانحراف بل قد
صار اقدامي في الحروب واحاطتي بممارستي وتكرر صبارتي

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه حذفه
وفي المسند تركه رعاية لطيفة وهي ان المسند اليه اقوم ركن في الكلام
واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند بحيث ان لم يذكر
لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف
المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يوتى به لغرض كقوله

اى قول ضابى بن الحارث البرجمى شعر ومن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب
فى الاسارى المارق رحله اى منزله وما واه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه
التاسف التحسر على الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثانى والمعنى انى لغريب
وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام
بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بالافراده
لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر نحو ان زيدا وعمرو منطلقان
وفى ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر يقدم تقديرا
فيكون العطف بعد مضى الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما فى
ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا آخر والثانى ان يرتفع بالابتداء
والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمه وخبره ولا تشريك
ههنا فى عامل كما تقول ليت زيدا قايم وعمرو منطلق والسر فى تقديم قيار على خبر
ان قصد التسوية بينهما فى التحسر على الاغتراب كانه اثر فى غير ذوى العقول ايضا
بيان ذلك انه لو قيل انى لغريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار فى التاثر
عن الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتأتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر

تنبيهاً على ان قيار امع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق
الاخبار عنه بالاغتراب قصداً الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى الآية وقال
الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين
آمنوا الى آخره لا محل لها من الاعراب وفائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع
كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان
والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وفي هذا ابحاث يحتملها المقام وكقوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا صريح بان المذكور خبر عن الثاني
وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله شعر رماني بامر كنت
منه ووالدي بريئا ومن اجل الطوى رماني فعلى ان بريئا خبر لوالدي وخبر كنت
محذوف فهو عنده من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور
خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المرزوقي في قوله
شعر فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا
ان البحر مرفوع بالابتداء على تقدير نية التاخير والمعنى كان منه البر مترعا

والثاني ايضا صريحا فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المستتر في نية التاخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انه ما عدد والمحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريئا والذي ايضا بريئا وكان الثاني صريحا والثاني غير صريحا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قايما وعمرو قاعدا ثم يكن نعيما وقولك زيد منطلق وعمرو اي عمرو كذلك فحذف الخبر للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قايم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك واذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة زيد لازم للخروج فيتحمل العطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجات وقت وجود زيد بالباب والعامل في اذا هو فجاءت ثم يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف ثم لا يكون مضافا الى الجملة وقال

بخبران اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اى فبالمكان زيد
للزوم تقديمه بمشابهتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد فى نحو خرجت فاذا زيد بالباب
لا معنى لقولنا فبالمكان زيد بالباب وكقوله اى قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان
فى السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب جمع صاحب ومهلا اى بعدا وطولا اى ان لنا
فى الدنيا حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا والسفر رفاق قد توغلوا فى المضى لا رجوع لهم
ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بخلاف ما سبق لقصد
الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعنى العقل مع اتباع الاستعمال
لاطراد الحذف فى نحو ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمروا وقد وضع سيبويه
لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقال عبد القاهر لو اسقطت ان لم
يحسن الحذف او لم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة لشانه والمترجمة
عنه والبيان فيه ضيق المقام اعنى المحافظة على الشعر والمص بعد ما مثل للاختصار
بدون الضيق بقوله ان زيدا وان عمروا قال وعليه ان محلا يعنى على هذا
الاسلوب الذى هو حذف خبر ان المكرر ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق
المقام فافهم وقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربى تقديره لو تملكون

تملكون فحذف تملكون الاول لوجود المفسر وابدل من الضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل
وهو انتم لتعذر الاتصال بسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما
تقدم اسم او جملة والغرض منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا
الظ تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل
دون الاسم فانتم فاعل الفعل المحذوف لا مبتداء ولا تاكيدا ايض على ان يكون التقدير
لو تملكون انتم تملكون لان حذف المفرد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يعهد
حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف هذا
ما يقتضيه علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه
دلالة على الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل
الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام في صورة المبتداء والخبر يعني معنى كما
ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتداء وخبر يفيد الاختصاص هكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا
انا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتداء بل تاكيد متقدم و
هذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله نعم فصبر جميل يحتمل

الامر حذف المسند والمسند اليه اى صبر جميل اجمل او فامرى
صبر جميل ففى الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما
لو ذكر فانه يكون نصا فى احدهما والصبر الجميل هو الذى لا شكوى فيه الى الخلق ورجح
حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول
الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا يدل على حصوله وبانه فى الاصل من المصادر
المنصوبة اى صبرت صبرا جميلا وحمله على حذف المبتداء موافق له دون حذف
الخبر وبان قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتداء وليس على خصوص حذف
الخبر عن اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف
فحيث لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هى انه اذا اصاب الانسان مكروه
فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة وايضا يترجح
حذف المبتداء بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا
وبان الاصل فى المبتداء التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتداء معرفة
اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل اجمل انه
اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع وبث الشكوى

ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اى لا تقولوا لنا او فى الوجود الهة ثلثة او ثلثة الهة فحذف الخبر ثم الموصوف والمميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلث اى مستوون فى استحقاق العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد فى صفة ورتبة قيل هم ثلثة فحذف المبتداء وقال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك لانه اذا ثبت ام والهمزة جملتان مشتركتان فى احد الجزئين اعنى المسند والمسند اليه ويقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او عندك عمرو فام منقطعة لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين المشتركين فى الفاعل نحو اقمت ام قعدت واقام زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهى متصلة ويجب مع عدم

التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف

من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات

والارض ليقولن الله اى خلقهن الله فحذف المسند لان هذا الكلام عند تقدير

ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق وجمهور النحاة

على ان المحذوف فعل ولهذا ذكر فاعل لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة

فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي

ممنوع بل لا معنى له وان اريد انه السؤال عمن افعل الفعل وصدر منه فتقدير

مبتدأ كقولنا الله خلقها يؤدى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير

الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهوران السؤال

جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق

السؤال لان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه اهم و

الجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع

عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض

ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على محقق اى في وقوع الكلام

جواباً عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك
يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق
بضارع وانما يعتمد على شيء لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه
من يذل لاجل الخصومة لانه كان ملجأ وظهيراً للاذلاء والضعفاء وتعليقه
بيبكي المقدر ليس بقوي من جهة المعنى [illegible] وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح
والمختبط الذي يأتي للسؤال للمعروف من غير وسيلة [illegible] من الاطاحة وهي الاذهاب
والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس [illegible] يقال طوحت
الشيء واطاحته الطوائح [illegible] متعلق بمختبط
وما مصدرية اي يسأل من اجل اذهاب [illegible] او بيبكي المقدر اي يبكي
لاجل اهلاك المنايا يزيد [illegible] منه
استحضار الصورة ذلك الامر الهائل وفضله [illegible] ليبك يزيد
ضارع وهو ان يجعل الفعل مبنياً للمفعول [illegible] المسند اليه ثم
يذكر الفاعل مرفوعاً بفعل مضمر جواباً لسؤال مقدر [illegible] وهو ليبك
يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد [illegible] الاسناد

الى فقد سند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه اذا قيل ليبك يزيد فقد علم
ان هنا باكيا يسند اليه هذا البكاء لانه مجهول فلما قيل ضارع اى يبكيه ضارع
فقد اسند الفعل اليه فحصل الاسناد مرتين اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل
او تعرفي النفس فيكون اولى وقد يقال ان لا اسناد اجمالا في السؤال المقدر لمن يبكيه
لانه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناده اليه على الاجمال ولا يبعد ان
يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد
غير فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة
ويكون معرفة الفاعل لحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع
في ذكره اى ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب
وهو الله بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل وللمعارضات
بفضل نحو ليبك يزيد ضارع بنصب يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه
بسلامته عن الحذف والاضمار وباشتماله على ايهام الجمع بين المتناقضين
من حيث الظاهر لان نصب يزيد وجعله فضلة يوهم ان الاهتمام به

دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم ان الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل وبان

والطباع اول الكلام فى ذكر الفاعل مع تقديم المفعول لتسوقها اليه فيكون حصول له او قع واغزر واما

ذكره اى ذكر المسند فلما مرّ فى ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد

قايم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سالتهم من خلق السموات

والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبيا فى جواب

من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله انت فعلت هذا بالهتنا

يا ابراهيم وغير ذلك وان يتعين كونه اى المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد

كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقوله زيد يقاوم الاسد

عند قيام القراين كسل سيفه وتمطى فرسه ونحو ذلك وحصول التعجب

بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس المسند واما تعجب المتكلم السامع

فبالذكر المستغنى عنه فى الظاهر واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير

سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيد للتقوى

نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قايم فليس بمفيد

المتقوی بل هو قریب من زید تام فی التقوی کما مر قوله مع عدم افادة التقوی
معناه مع عدم افادة نفس الترکیب تقوی الحکم فحذف فاعل المصدر فیخرج ما یفید
التقوی بحسب التکریر نحو عرفت عرفت او بحرف التاکید نحو ان زیدا قائم
ونحو ذلک او یقال التقوی الحکم فی الاصطلاح هو تاکیده بالطریق المخصوص
نحو زید قام وانما لم یقل مع عدم قصد التقوی کما یشعر به لفظ
المفتاح لیشمل صورة التخصیص نحو انا سعیت فی حاجتک ورجل
جاءنی وما انا قلت هذا فانه لم یقصد به التقوی لکنه یفیده
ضرورة تکرر الاسناد فعدم افادة التقوی اخص من عدم قصد التقوی
[illegible] صاحب المفتاح ان نحو انا سعیت فی حاجتک عند قصد التخصیص
جملة فعلیة وانا تاکید مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة کما فی سعیت
انا وقد عرفت ما فیه ووقع قوله غیر سببی موقع الفعلی فی عبارة المفتاح عدل
الیه المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلی بما یکون مفهومه محکوما به
بالثبوت للمسند الیه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه لیشمل السببی ایضا لان کل
مسند محکوم به بالثبوت للمسند الیه او بالانتفاء عنه ضرورة

ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه ونقائل ان نقول لم يصدق
هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في نحو زيد ابوه
منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا الجملة التي
وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد بل
لكن هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا مشتملة على اسناد لديه ضرورة
و قد فسر الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم ومن
ما ثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق
ابيه لزيد بمعنى انه ثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب غاية ما
في الباب انه وصف اعتباري فلو اريد هذا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض
بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية واذا كان المعنى هو الاسناد فعليا
فقد بطل ان يكون المسند فعليا مع عدم الاشتراط في نفس افراده وما ذكره
الفاضل العلامة في شرح المفتاح من ان المسند في زيد منطلق ابوه فعلي
بخلافه في نحو زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند في زيد منطلق ابوه
هو منطلق دون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس جملة والمحكوم

به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط ظاهر
لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون
المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد
منطلق ابوه نفس منطلق كما انه نفس سببي والا لكان المناسب ان يذكر في الفعلي
مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل له وايضا القول بان مفهوم
منطلق ثابت لزيد بخلاف مفهوم منطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور
في قسم النحو من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم
ابوه وصف سببي وعلى هذا كان القياس بان يجعل نحو زيد
منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به ففي الجملة عبارة المص اوضح ثم
اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها الكرم من التميميين
وفي الدار خالد وقال اذ التقدير يستقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين
واعترض عليه المص في الايضاح بان الظرف اذا كان مقدرا بجملة كان المسند
في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالدا مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم
اعتماد الظرف على شيء واجاب الفاضل في شرح المفتاح الخلخالي بان المثالين [illegible]

مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والثاني مبني على مذهب
الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما
قيد المثال بالاخير لتعينه اذ تقديره استقر او حصل لانه لو قدر بمستقر
يكون جارا مجرورا مع مرفوعه نوعا من التركيب وجميع ذلك خبط ولم يقصد السكاكي
بانه كلي صفة المسند لفظي ايضا لتفسير معرفا كان او جملة ولم يذكر
لافراد المسند ههنا امثلة لان المفرد اما اسم او فعل وكل منهما مذكور
بامثلته واغراضه فيكون التمثيل ههنا ضائعا وكذا ترك المصنف
بيان علة ما ذكر لانه بعدما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي
الحكم يذكر في علم النحو [illegible] ان قصده [illegible] امثلة لافراد المسند
ترك المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد تعرضه في ضابطة
الافراد ذكر النسبة وذكر التقوي فتوسيط امثلة الافراد بين تفسيريهما لا
يكون مناسبا وهذا لطف العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام والمراد با
نحو زيد ابوه منطلق لم يفسره لاشكاله ولتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة
الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ

يعايد بشرط ان لا يكون ذلك العايد مسندا اليه فى تلك الجملة فخرج نحو زيد
منطلق ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس
بعايد ونحو زيد قام وزيد هو قائم لان العايد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد
ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد ضربت عمرا فى داره وزيد
كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول
العوامل وبعدها والعايد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببى
هو مجموع الجملة الواقعة التى وقعت خبر المبتدأ وقال صاحب المفتاح
هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشىء الذى بنى عليه
ذلك المسند اى حين يخبر عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بنى
عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع ما او تعليق نفى عنه
بنوع ما اى يكون المسند فعلا يستدعى لاسناده ما بعده فيطلب
تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفى ثم يكون بعد ذلك
المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فلا بد نحو زيد ابوه منطلق

فان مفهوم منطلق محكوم عليه بثبوته لسبب اي غير ابوه وقد علق بزيد
بالاثبات له بزيد يعني بمجرد منطلق عليه لان معناه جعل مبتدا واوقع منطلق
مسندا خبرا عنه فخرج عن تعريف المسند نحو زيد منطلق ابوه او انطلق ابوه لان
مجموع الفاعل والفعل يعني معنى الشيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو عمرو ضرب
اخوه فان ضرب فعل مسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو
عمرو بالاثبات لكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره فالمسند السببي
قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون المفهوم
المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او
يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه جملة
فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا وفيه نظر وهو والا لكان المناسب
ان يقول واذا كان المسند فعلا ولا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ
اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب اذ لا التباس فيه اصلا وقوله
اذا كان المسند يبين شيئا من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد
ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه ضرب وانه قد يكون مفردا

كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد ابوه انطلق بناء على
ان انطلق مع مخبره جملة وليس في كلامه ما يدل على ان نفس المسند السببي
يجب ان يكون جملة بل اللازم من كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي
يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا احق لما مر من ان المسند السببي
لا يكون الا في جملة نعت مسند الى مبتداء ويمكن ان يقال ان في قوله هو
ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وضمير هو عايد الى المسند السببي
والى قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان
مفهوم المسند كذا اي وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا وح يكون
المسند السببي هو ما اخوذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه اولا

واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة
يعني الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان
الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي
واوايل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد يصلي والحال
ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة

المعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس والآن
او غدا فانه يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة جزء معناه
فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من لوازم الزمان
الذي هو جزء من مفهوم الفعل وتجدد الجزء وحده و ثم يقتضي تجدد
الكل وحده و ثم فظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع
بعض كثيرا ما اي قول طريف بن تميم او كلما وردت عكاظ وهو متسوق للعرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون و يتفاخرون وكانت فيه وقايع قبيلة
بعثوا الى عريفهم عريف القوم وهو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم
اي يتفرس لوجوه يتأمل ليحدث منذ ذلك التوسم شيئا فشيئا ويصدر
عنه النظر بحدثه فلحظة بعثوا الي على كل قبيلة جناية فيتوردوا عكاظ طالبين
المكافاة بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما اي عدم التقييد المذكور و
افادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض يتعلق بذلك كما
في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام
والثبوت كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا

نحو ما يجيء فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت
له دائم من غير اعتبار التجدد وقال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار
ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون بالاسم وان كان الغرض
لا يتم الا باشعار زمان ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد
ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات
الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد
فيه التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا
فجزءا وهو يزاوله ويزجيه وقولنا في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم
لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا اسما وفعلا واما
تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك
بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء
فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد
الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة

كما مر في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان خبر كان تمامه هو
نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان
زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم
فقال والمقيد في كان زيد منطلقا هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو
نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة
على زمان النسبة فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي
وايضا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير
مقصود ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر على انها اعني تلك الصفة متصفة
بمعاني تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام المتصف بالكون
اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى
المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا
معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم
الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه
الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما تركه اي ترك التقييد



فلما نحو منها اى من ترتيبه لفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها
او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من
الحاضرين على زمان الفعل ومكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به
او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار اى قادر على التكلم فيتولد
منه عداوة وما اشبه ذلك واما تقييده اى الفعل بالشرط نحو اكرمك
ان تكرمنى او ان تكرمنى اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضى تقييده
به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اى حروف الشرط واسمائه من
التفصيل وقد بين ذلك التفصيل فى علم النحو فليرجع اليه وفى هذا الكلام
تنبيه على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحو ذلك فان قولك ان تكرمنى
اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت اكرامك اياى ولا يخرج الكلام بتقييده
بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة
خبرية نحو ان جئتنى اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك اياى وان كان انشائيا
فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اى اكرمه وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح
ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة

في نفسها للصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الجزائي واما ما
نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء
كالاستفهام ولذا لم يتقدم عليه ما في خبره ولا يصح عمروا ان تضرب اضرب
واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية محتملة
للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا صح
التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق
والكذب ولهذه الدقيقة قيده بقوله في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام
اهل العربية بما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزء من
الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق و
الكذب بل تعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس
بقضية ولا يحتمل الصدق والكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عندهم فوجه حمل الشرط
وعليه منع ظاهر وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة
قولنا اكرمك على تقدير مجيئك و وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان
مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية

لانا اذا قلنا اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار
محكوم عليه وهو موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود
يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه
من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم
بثبوت الوجود للنهار وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين
فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم
الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من
الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب وقالوا انها تشارك
الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان
طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس
بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا يرى ان قولنا كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع
الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس
وظاهر انه جملة خبرية فيه مسند ومفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين
وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من
النظر ههنا في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان
واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط

في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على طريق الحكاية او على
ضرب من التاويل والاصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما
انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم
بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانه انما تستعمل في
المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المص قلت لان الغرض بيان
وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في
الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم
بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل وكذا ذكر في المفتاح ان الاصل
فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا تعلم القائل
ايكرمه ام لا فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم بلا وقوع الشرط وكذا
قال انها في نحو ان لم اكن لك ابا فكيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم
لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط لان الشرط

انما هو انتفاء كونه ۲ بالہ فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا القائل الى التاويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم ولذلك اى ولان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع والاصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع به في الغالب ولذلك ايضا غلب لفظ الماضى على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا لان الماضى اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان بالنظر الى المعنى على سبيل الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضى الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءتهم اى قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اى هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان تصبهم سيئة اى جدب وبلاء يطيروا بموسى اى يتشاموا به ويقولوا هذا الشر من شؤم موسى ومن معه من المؤمنين فجيء في جانب الحسنة بلفظ الماضى مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف الجنس اى الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته

٢٤٣

والتساعد لتحققه فى كل نوع من الانواع بخلاف نوع الحسنة فانه لا يكثر
كثرة جنسها ولهذا جئ بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان
تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث وهو ان عدم
التكثير وعدم القطع بالحصول انما هو فى نوع معين او فرد معين واما فى
نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا لان القطع
بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل
الا فى ضمنه فالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة
غير واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمص قد قطع بكون
تعريف حسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون
تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على
مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا
ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون القصد الى حصة معينة
من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة وقوعها والتساعد

وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل على فضل الله تع
وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها
كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية
الحصول وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة
نزلت منزلة المعهودة الحاضر في الذهن حتى كانها نصب عينهم
لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة
لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه تعريف الجنس على ما ذهب
وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى لحق البلاغة
اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء
صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهودة الحاضر ففي تعريف العهد
دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص هذه العظائم
من الحسنات ولا يشكرون الله تع عليها لانهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم معاملة
ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى
استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر على القليل
كتركه على الكثير فانه قد يعذر الاول دون الثاني واما لفظا فلانه اذا وصل

به العهد يكون واقعة موجودة فيوافق لفظ اذا وجاء بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاق واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع دخول اذا عليها يكون ممتنعا الامر حيا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر ومن ظهر فساد ما قيل انه اقتضى حق البلاغة ليكون ابعد من الانكار وادخل في الالزام لكنها اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة مطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض وبهذا ظهر صحة ما ذكر في كونه اقتضى حق البلاغة و السيئة نادرة بالنسبة اليها اي جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع

معرّفاً لان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة ولهذا انكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكراً في قوله تعالى واذا مسّ الانسان ضر دعانا ومعرّفاً في قوله تعالى واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول فالنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وتكاثر الضلالات فنبه بلفظ اذا والماضي على ان مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى واذا انعمنا على الانسان اعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ اذا والماضي على ان ابتلاء مثل هذا الانسان بالشر يجب ان يكون مقطوعاً وقد تستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلاً لاقتضاء المقام التجاهل كما اذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم انه في الدار فيقول ان كان فيها اخبرك فيتجاهل خوفاً من السيد وكما اذا استطلت ليلتك فتقول ان يطلع الصبح وينقض الليل افعل كذا فيتجاهل تولهاً وتضجراً ونحو على هذا او لعدم جزم المخاطب

كقولك لمن يكذبك ان صدقت فماذا تفعل ولتنزيله اى لتنزيل المخاطب العالم

بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذى

اباه ان كان اباك فهو فلا تؤذه مع علمه بانه ابوه لكن مقتضى

العلم ان لا يؤذيه او التوبيخ اى لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير

ان المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن اصله لا يصلح ذلك المقام

الا لفرضه اى فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض متعلق بفرضه كالتبكيت

والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو افنضرب عنكم الذكر اى انهملكم

فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهى والوعد والوعيد

صفحا اى اعراضا او للاعراض او معرضين ان كنتم قوما مسرفين

فيمن قرأ ان بالكسر فان الشرط وهو كونهم مسرفين امر

مقطوع به لكن جئ بلفظ ان لقصد التوبيخ على الاسراف

وتصوير ان الاسراف من العاقل فى هذا المقام يجب ان لا يكون

الا على مجرد الفرض والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على

الايات الدالة على ان الاسراف مما لا ينبغى ان يصدر عن العاقل اصلا

فهو بمنزلة المحال دعاء بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما مر من انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال في هذا المقام ينزل بمنزلة ما لا قطع فيه بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان لقصد التبكيت فمن هذا الصحيح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان دين الحق واحد لا مثل له مثل مجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا و في قوله تعالى ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة من السماء و ان كان حقا فعاقبنا على انكاره والمراد نفي حقيته و تعلق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين او تغليب غير المتصف به

اى بالشرط على المتصف كما اذا كان البعض قيامهم قطعي الحصول بالنسبة الى
بعض غير قطعية بالنسبة الى الآخرين فتقول للجميع ان قمتم كان كذا تغليبا
لمن لا يقطع بانهم يقومون على من لا يقطع من حصل منهم القيام قطعا وقوله تعالى وان
كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع كثرة المرتابين يحتملهما اى يحتمل
ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان
يثبت لكم على سبيل الفرض لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه من اصله
وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله تعالى وان يكون لتغليب غير المرتابين
من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر
عنادا فجعل الجميع كانهم لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان عدم
الشرط حينئذ يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو
وقوع الارتياب فى الاستقبال وهو يحتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه
ليس المعنى على حدوث الارتياب فى المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان
ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب
لفظ كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد



البقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعـ ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قدّ من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعـ واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين انه يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اراد جعل الشرط ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا ليستقيم المضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض الآخر غير مرتاب قطعا جعل الجميع كانه لا قطع بارتيابهم ولا لعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال ان في هذا المقام وليس من التغليب في شيء و لا مخلص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب على المرتابين قطعا غير المرتابين قطعا على الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون معنى الكلام او التغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما اشرنا اليه في المثال المذكور ثمه والتغليب يجري في فنون كثيرة منه تغليب

الذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى
بينهما على طريقة اجرائها على الذكور خاصة كقوله تع وكانت من القانتين
عدت الانثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به
الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل ان لا يكون من للتبعيض
بل لابتداء الغاية اي كانت ناشية من القوم القانتين لانها من اعقاب بني ولاد
هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت
بشرايع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له ومنه تغليب جانب
المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تع بل انتم قوم تجهلون بتاء الخطاب
والقياس بياء الغيبة لان الضمير عايد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه
اسما مظهرا لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب
الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين لابي بكر وعمر والقمرين الشمس والقمر والحسنين
الحسن والحسين وما اشبه ذلك مما غلب احد المتصاحبين والمتشابهين
على الآخر بان يجعل الآخر متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم
ويقصد اليهما جميعا وينبغي ان يغلب الاخف الا ان يكون احد

احد اللفظين مذكرا فانه يغلب على المونث كالقمرين ولا يخفى عليك ان العمرين
وقرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى وكانت من القانتين اذ ليس
تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليها الوصف المشترك بينهما على
طريقة اجرائه على الذكور خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه
ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ بل لا بد له
من الاتفاق في المعنى ولذا تاولوا الزيدين بالمسمين بزيد فلا يطلق قرآن
الا على الطهرين او حيضين لا على الطهر والحيض قلت هو مختلف فيه
قال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل
فيما وضع له الا يرى ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف
فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع
الامثلة السابقة والآتية ومنه تغليب جنس الكثير الافراد على فرد
من غير هذا الجنس مغمورا فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع

كقوله تعـ واذ قلنا للملئكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس عدّ ابليس
من الملئكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس
واحد بان ينسب الى الجميع وصف مختص بالاكثر كقوله تعـ حكاية لنخرجنك يا شعيب
والذين امنوا معك من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم
التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها
وانما كان في ملتهم من امن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب والغايب
نحو انا وانت فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغايب نحو
انت وزيد فعلتما وانت والقوم فعلتم قال الله تعـ وما ربك بغافل عما تعملون
فيمن قرأ بتاء الخطاب والمعنى تعمل انت يا محمد وجميع من سواك من
المكلفين وغيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب
لامتناع ان يخاطب في كلام واحد اثنان او اكثر من غير عطف
او تثنية او جمع واما قوله تعـ فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم
جزاء موفورا وقال الله تعـ يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين
من قبلكم لعلكم تتقون فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه

اليه الخطاب ولا والذين من قبلكم الذى ذكر بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق
بقوله يا ايها الناس خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى
لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ
المختص بالعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ورزقهم
فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع فى لفظ واحد تغليب المخاطب على الغايب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا
يذرؤكم فيه اى خلق الله لكم ايها الناس من انفسكم اى من جنسكم ذكورا واناثا
وخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يذرؤكم اى يكثركم ايها الناس والانعام
فى هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع
والمعدن للبث والتكثير فقوله تعالى يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب
على الغايب والا لما صح ذكر الجميع اعنى الناس والانعام بطريق الخطاب
لان الانعام غيب وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم
المختص بالعقلاء ففى لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس

ان يقال يذرؤكم وايّاها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما وتمايل
ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض
اظهار القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يختص بهم والمعنى
يكثركم ايها الناس في هذا التدبير حيث مكّنكم من التناسل والتوالد
وهيّأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد
والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها ازواجا
تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا تكون التقدير وجعل لكم
من الانعام ازواجا وهذا انسب بنظم الكلام مما قد روي وهو جعل الانعام
من انفسها ازواجا ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض
الشئ وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تع والذين يؤمنون
بما انزل اليك والمراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع
بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تع ذلك
بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر الاعمال تزاول بالايدي
فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما تعليل لقوله وكان
كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له

في النفس استقرار لا يكون ما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق امر هو
حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في الاستقبال متعلق
بغيره على معنى جعل حصول مضمون الجزاء مترتبا على حصول مضمون الشرط في الاستقبال
ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم
لا في الاستقبال الا يرى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر فقد علقت
في هذا الحال الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل كان كل
من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية اما الشرط فظ
لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء
فلان حصوله متعلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان ينبه
ان الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعل استقبالي
لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر بخلاف الشرط فانه
مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا يخالف ذلك
لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى وتفاديا عن مخالفة مقتضى الظا

من غير ان يقتضيها شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه الا تنصروه فينصره لا من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام وتأويل الجزاء الطلبي بالخبري وهم لانه ليس بمعرض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب وان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد سروا ولحال المجرد الوصل والربط فلا يذكر له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطى جاها لئيم وفي غير ذلك قليلا كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهلت عما اجن صدورها فقد الهبت وجدا نفوس حيال



لظهور ان المعنى على المضى دون الاستقبال وقد تستعمل اذا للماضى كقوله
تعـ حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا
وللاستمرار كقوله تعـ واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كابراز غير الحاصل
فى معرض الحاصل لقوة الاسباب المتاخذة فى حصوله نحو ان اشترينا كان
كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او نون عطف على قوة الاسباب على ابراز غير الحا
ولذا جميع ما تعطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل فى معرض الحاصل
اى لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن
المستقبل بلفظ الماضى تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة
فى وقوعه اى وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضى ابراز غير الحاصل فى معرض
الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته فى حصول امر يكثر تصوره
اياه اى تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اى الى ذلك الطالب
حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضى وعليه اى وعلى اظهار الرغبة فى الوقوع ورد
قوله تعـ ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا جىء بلفظ الماضى

ادلالته على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن الاكراه
بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول
لا نسلم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال بان انتفاء
الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء
في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نسلم ان الشرط النحوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا
عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند
حصوله وكلاهما منقول عن معناها اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعل علامة
الا يرى ان قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا
لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط
اللغوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط
انما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى
ويجوز ان يكون فائدته في الآية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن
اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها ولان الآية نزلت في من يردن

التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه
او اطلب منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادتهن التحصن ينتفي حرمة الاكراه
او طلب الكف عن الاكراه ضرورة انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل
يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه
عليه الرابع انا سلمنا ان الاية تدل على انتفاء حرمة الاكراه بحسب النظر
الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظن يدفع بالقاطع قال
السكاكي او للتعريض اي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر
او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك
والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالخطاب لمحمد صلعم
وعدم اشراكه مقطوع به لكن جئ بلفظ الماضي ابراز اللاشراك في معرض
الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا لمن صدر منهم الاشراك بانهم
قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان شتمني الامير لاضربنه
ولا يخفى عليك انه لا معنى التعريض بلفظ الماضي لمن لم يصدر عنهم الاشراك وان
ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في هذا الكلام

من الخفاء والضعف نسبه الی السکاکی والا فهو قد ذکر جمیع ما تقدم ثم قال

ونظیره ای نظیر لئن اشرکت فی التعریض لا فی استعمال الماضی مقام المضارع فی الشرط

للتعریض قوله تعالی وما لی لا اعبد الذی فطرنی ای وما لکم لا تعبدون الذی فطرکم

بدلیل والیه ترجعون اذ لولا التعریض لکان المناسب بسیاق الآیة ان یقال

والیه ارجع ووجه حسنه ای حسن هذا التعریض اسماع المتکلم المخاطبین

الذین هم اعداء الحق علی وجه لا یزید ذلک الوجه غضبهم وهو ای

ذلک الوجه ترک التصریح بنسبتهم الی الباطل ویعین عطف علی

لا یزید ولیس هذا من کلام السکاکی یعنی علی وجه معاین علی قبوله ای

قبول الحق لهم لکونه ای لکون ذلک الوجه ادخل فی امحاض النصح حیث لا یرید

المتکلم لهم الا ما یرید لنفسه ویسمی هذا النوع من الکلام المنصف لان

کل من سمعه قال للمخاطب قد انصفک المتکلم به او لان المتکلم قد انصف

من نفسه حیث حط مرتبته من مرتبة المخاطب ویسمی ایضا الاستدراج

لاستدراجه الخصم الی الاذعان والتسلیم وهو من لطائف الاسالیب وقد کثر

فی التنزیل والاشعار والمحاورات فان قلت فی قوله تعالی ان یثقفوکم ای ظفروا بکم

ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم
بالسوء اي بالقتال والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اى تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال وقد ذكر في موضع
جزاء هذا الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي
فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف
ان الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شئ كفر المومنين و
ارتدادهم لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق
المضار عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم
لانهم يبذلون الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم
ودادتهم ان يرتدوا وهم كفار لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من التشبهة ما
يحتمله لزوم الاولين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم
لانها واضحة اللزوم بالنسبة اليهما لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة
ولا احب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين
لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة والبسط

الايدي والالسن فانه يجوز انتفائهما لدى المصادفة بتذكرما بينهم من القرابة والمعارفة وبما نشئوا عليه من قولهم واذا مدكت فاسجح واما انتفاء وداد ة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهوان كان ممكنا محتملا لكن لا يخفى انه بعيد ولخفي فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنته وخرجت وهذا في المغني على كلامين اي اذا رجع استأذنته واذا استأذنته خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية ان كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم اولم يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعم ودوا عطفا على جملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله تعم وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطفا لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعم

وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على
قالوا قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار وداده الكفر واستيفاء مقتضياتها
ولا شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء
والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يقال ان الآية نزلت في
حاطب بن ابي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم
باستعداد النبي صلى الله عليه وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم
كفارا امثالهم فلا عداوة ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم
مؤمنين فح يتحقق العداوة وبسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر
لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من
حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم
وانه اخذه اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عن الطريق ولو للشرط اي
لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي مع
القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني اكرمتك
معلقا الاكرام بالمجي مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام واما

عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما امتنع و معلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شحن السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة من مقتضي كنايه فعندك من تعليق الامتناع بالامتناع القطع وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فهي للجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والآخر نفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو لم تأتني اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام لثبوت الاتيان

هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول
سبب والثاني مسبب فالمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون
للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء السبب الا يرى ان قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد
الآلهة دون العكس اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز
ان يفعله الله بسبب آخر والحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني قال بعض المحققين
ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون
سببا نحو لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا فالعالم مضيء او شرطا نحو لو كان لي
مال لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة
واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء
الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوما لعدم المضمون فيمتنع
مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي يستدل بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط وهذا قالوا في القياس الاستثنائي

ان رفع التالی یوجب رفع المقدم و رفع المقدم لا یوجب رفع التالی فقولنا
لو کان هذا انسانا فهو حیوان لکنه لیس بحیوان ینتج انه لیس بانسان و قولنا
لکنه لیس بانسان لا ینتج انه لیس بحیوان هذا ما ذکره جماعة من النحول وتلقاه
غیرهم بالقبول ونحن نقول لیس معنی قولهم لو لامتناع الثانی لامتناع الاول انه
یستدل بامتناع الاول علی امتناع الثانی حتی یرد علیه ان انتفاء السبب
او الملزوم لا یدل علی انتفاء المسبب واللازم بل معناه انها للدلالة علی ان انتفاء
الثانی فی الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنی لو شاء الله لهداکم اجمعین
ان انتفاء الهدایة انما هو بسبب انتفاء المشیة فهی عندهم تستعمل
للدلالة علی ان علة انتفاء مضمون الجزاء فی الخارج هی انتفاء مضمون
الشرط من غیر التفات الی ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هی الا تری ان قولهم
لو لا لامتناع الثانی لوجود الاول نحو لو لا علی لهلك عمر معناه ان وجود
علی سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دلیل علی ان عمر لم یهلك و یدل
علی ما ذکرنا قطعا قول ابی العلاء المعری شعر ولو دامت الدولات کانوا کغیرهم
رعایا ولکن ما لهن دوام ما الا تری ان استثناء نقیض المقدم لا ینتج شیئا

على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي شعر ولو طار ذو حافر قبلها * لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل وأما ارباب المعقول فقد جعلوا لو ان ونحوهما اداة التلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسيات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اذ الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموا من كلام القوم وقد غلطوا غلطا صريحا

ع وكم من غايب قولاً صحيحاً فان قيل لا نسلم ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء
لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيب لو لم يخف
الله لم يعصه ولا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد
لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان كما ... يستعمل ان ولو للدلالة
على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان
الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء فيكون نقيض ذلك الشرط انسب واليق
باستلزام استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه
فيكون دائماً سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت
عليك ومنفيين نحو لو لم يخف الله تعالى لم يعصه او مختلفين نحو ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت
كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذا ادعي لزوم
وجود الجزاء لهذا الشرط نعم استبعاد لزومه لوجوده على عدم وجود هذا
الشرط بالطريق الاولى وتسمى لهذا المعنى لو الوصلية ايضا ونحو لولا اكرامك
اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف
على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين قولنا لولا وبين لو الداخلة على

النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير
انتفاء الجزاء بانتفاء الشرط بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط
بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط
بالخوف ثابتا وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على
ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير
معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجئ ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده
بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن
نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام
المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب
ان يكون ملحوظا للعقل عند الحكم وقيدا لذلك الشيء وزعم ابن الحاجب
انه مستقيم فيما اذا وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت
فيجوز في نحو لو جئتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت
بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم
يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات

ويتناقض وهذا وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت
حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانة فليعتبر كذلك في المنفي ايضا حتى
يكون المعنى كذلك فلا نسلم بطلانه لو لم يخف الله لم يعصه عدم العصيان مرتبط بعدم
الخوف فيصح ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط
بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اجرى على الاطلاق يلزم العموم في نفسه مثبتا كان
او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم معرضون
فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال
لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان
وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانما ينتج ان لو كانتا لزوميتين
وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله تعالى فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام
في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض
التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لا يصح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يستعمل في كلام الحكيم تعالى انه قياس

اهملت فيه شرايط الانتاج واى فايدة تكون فى ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعنى
ان سبب عدم الاسماع فى الخارج عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ قوله ولو اسمعهم لتولوا
كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعنى ان التولى لازم على
تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكروا
واقول يجوز ان يكون التولى منتفيا بسبب انتفاء الاسماع كما هو مقتضى
اصل لو لان التولى هو الاعراض عن الشئ وعدم الانقياد له فعلى تقدير
عدم اسماعهم ذلك الشئ لم يتحقق منهم التولى والاعراض عنه ولم
يلزم من هذا تحقيق الانقياد له فان قيل انتفاء التولى خير وقد ذكر ان
لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولى بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون
خيرا لو كان من اهله بان اسمع شيئا ثم انقاد له ولم يعرضوا وهذا كما يقال
لا خير فى فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على
عدم القوة والقدرة ليس خيرا فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه
رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه

يعنى لو جعلنا الرسول ملكا لكان فى صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء اى لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك فى صورة رجل واذا كان لو للشرط فى الماضى فيلزم عدم الثبوت والمضى فى جملتيها ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافى التعليق والحصول الفرضى والاستقبال ينافى المضى فلا يعدل فى جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومذهب المبرد انها تستعمل فى المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين وانى اباهى بكم الامم يوم القيامة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت فى دجلة الهام لم تقف من الجوع الا والقلوب خوافق يصف تاسفه على مفارقة بغداد وشوقه كانه الى ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلفظ لو قصدا الى ان وضعه كاسها الهام فى ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع منه الرجاء وصار فى حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع فى نحو لو يطيعكم فى كثير من الامر لعنتم اى لوقعتم فى الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا

فوقتا لانه كان فى ارادتهم استمرار عمل النبى صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبونه
وانه كلما عنّ لهم رائ فى امر كان معمولا عليه بدليل قوله فى كثير من الامر
كما فى قوله تعـ الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل الله
مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا
بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان و
الحقارة لهم وهكذا كانت نكايات الله تعـ فى المنافقين وبلاياه النازلة
لهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد بالفعل
فى قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان
انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف
لما ذكر فى المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم باستمرار امتناعه
عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
من الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد
الاستمرار بدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع
قلنا الظ من الاول والثانى ايض وجه لانه كما ان المضارع

المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد
الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال كما ان الجملة
الاسمية يفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي يكون
لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تع وما هم
بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه واوكده وان قولنا ما زيدا ضربت
وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص مع انه بدون
حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا النظائر في كلامهم ودخول لو على
المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله عليه وسلم او لكل
من يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك
وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا وكذا قوله تع ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم
ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم لتنزيله اي المضارع
منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره

وهو الله تعالى الذى يعلم الغيب السموات والارض فالمستقبل الذى اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضى المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هى فى المستقبل لانها انما تكون فى القيمة لكنها جعلت بمنزلة الماضى المحقق فاستعمل لو واذ فيهما اختصاصهما بالماضى وح كان المناسب ان يقال ولو رايت لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لاخلاف فى اخباره والمضارع عنده بمنزلة الماضى فهذا استقبل فى التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو رايته لرايت امرا عجيبا وهكذا ينبغى ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبى صلعم ولو للتمنى فلا استشهاد لان لو للتمنى يدخل على الفعل المضارع ايض كما فى قوله تعـ ربما يود الذين كفروا قد التزم ابن السراج وابو على فى الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل فى الماضى وجوز ابو على ومن تبعه فى غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين من تنزيل المضارع منزلة الماضى فى احد قولى البصريين واما الكوفيون فعلى انه بتقدير كان او ربما كان يود فحذف لكثرة الاستعمال

كان بعد ربما وأما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به
محذوفا اى رب شئ يوده الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه
من التعسف وتكثر النظم ورب ههنا لتقليل النسبة يعنى ان يدهشهم اهوال القيامة
فيبهتون ولا يتمنون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة
للتكثير وذكر ابن الحاجب انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد
اذا دخلت على المضارع من التقليل الى التحقيق كما فى قوله تعـ قد يعلم الله ما
انتم عليه ومفعول يود محذوف بدلالة قوله تعـ لو كانوا مسلمين على
ان لو للتمنى حكاية لودادتهم جئ به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما
تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما
من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم فيه معنى التمنى حرف مصدرية فمفعول
يود عنده هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيل
معنى صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب
بآيات ربنا وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين
ناكسى رؤسهم متقاولين بتلك المقالات كما قال الله تعـ [illegible]



بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل الرياح استحضارا لتلك الصورة
البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي الغالبة اعني صورة اثارة السحاب
مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة المشخصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد
كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك
الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك وهو في الكلام كثير
وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما
تقول لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض للعدول
عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا
لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر واما
الجملة الاولى فلا يفيد الا فعلية البتة. واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة عدم
الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر ويدخل فيه ما اذا
حكاية عن المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول تصديقا له

الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتخفيف نحو هدى للمتقين
على انه خبر مبتداء محذوف وخبر ذلك الكتاب وللتحقير نحو ما زيد شيئا
قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر
فانه يجب حينئذ تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب ونحو قوله ولا يك موقف منك
الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على
اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون كون المبتداء نكرة اسم استفهام والخبر
معرفة في نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا في ماذا صنعت على ان يكون
المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتداء والمعرفة
بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتداء نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين
الاول ان الاصل في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء
العلم به والاصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب
مخالفة اصلين مستبعد عند العقل والثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء
يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل يستلزم

العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لم يعلم بوجه من الوجوه كلاهما في غاية
الفساد اما في الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا
اذ النكرة المخصصة بل النكرة المحضة معلوم من وجه والحكم على الشيء انما
يستدعي العلم بوجه ما ولان قوله لا فائدة في الاخبار بالمعرفة غلط كما سيجيء
في تعريف المسند ولان ما ذكر على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف
به والمطلوب هو الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب
ان يكون معلوما ما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم
على الشيء يستلزم الحكم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهذا
لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة نحو زيد غلام رجل او بالوصف نحو
زيد رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من ان زيادة الخصوص توجب اتمية
الفائدة وجعل هو معمولات المسند كالحال ونحوه من المقيدات والاضافة
والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة
عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقييده
والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانه ان اراد الشيوع

باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر ان النكرة فى الايجاب ليست كذلك
فيجب ان لا يكون الوصف فى نحو رجل عالم مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار
احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففى الفعل ايضا شيوع
لان قولك جاءنى زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيرها وكذا اطاب
زيد يحتمل ان يكون من جهة النفس وغيرها ففى الحال والتميز وجميع المعمولات
تخصيص الا يرى ان صحة قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه
اى ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر مما سبق فى ترك
تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع
حكما على امر معلوم له اى السامع باحدى طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب
عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ ليس فى كلام العرب كون
المبتداء نكرة والخبر معرفة فى الجملة الخبرية باخر مثله اى حكما على امر معلوم بامر آخر
مثل ذلك الامر المحكوم عليه فى كونه معلوما للسامع باحد طرق التعريف
سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او مختلفان نحو زيد هو المنطلق
فقوله بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب

المفهوم ليكون الكلام مفيداً فخراً انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف
المضاف باعتبار حال لي ذلك شعري الآن مثل شعري فيما كان اى المعروف
المشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التاويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ
المبتدأ والخبر على ما توهمه بعضهم اذ لا حاجة اليه في نحو قولنا زيد شجاع
فمن سمعته يقاوم الاسد فهو هو بعينه فاحد الضميرين لمن سمعته والاخر لزيد
وهذا مفيد من غير تاويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اى او لافادة
السامع لازم حكم على امر معلوم له باحد طرق التعريف بامر آخر مثله
وفي هذا اشارة الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام
مفيداً للسامع فائدة مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب
الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالماً به والعلم بنفس المبتدأ والخبر لا يوجب
العلم بانتساب احدهما الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه
يجوز ان يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان
في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق
في المثال الاخير معرفا باعتبار تعريف العهد والجنس وفي هذا تمهيد لما سيجيء

في بحث القصر ومما ورد على تعريف العهد قول ابي فراس فان تكونوا براءً من
جناياته فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو يعني ان الناصر الجاني والجاني
سيان على معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة
الجناية الى كل منهما بحسب اضافتها الى الآخر ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل
في الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصلح له
التنكير والمذكور في بعض الكتب ان تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية
المسند اليه وهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر مثله
يأبى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف بالاضافة
او غيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام زيد
من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب

٢٨٥

ناظرا الى اصل الوضع وما فى الايضاح الى جهة الاستعمال لكن المعرف
بالاضافة اذا كان مسندا اليه فلابد من ان يكون معلوما مثلا
لا تقول اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه
المخاطب اصلا وعكسهما اى ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق
عمرو والضابط فى التقديم انه اذا كان للشئ صفتان من صفات التعريف
وقد عرف السامع اتصافه باحدهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين
لشيئين متعددين فى الخارج فايهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات
به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ
الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب
ان تحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه وتجعله
خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه
واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على
التعيين واردت ان تعين عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا
يتضح فى قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا

قيل في بيت السقط يخوض بحر نفعه ماؤه اي ان الصوت ماؤه نفعه لان السامع
يعرف انه ماء انما المطلب تعينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان
من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق
زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد
ولا يصح زيد منطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك كان فاسقا ثم تاب ثم استخبرت
من هو فقيل زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف
والثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا
اي قصرا محققا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه
او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة فيه لكماله فيه اي لكمال ذلك
الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة
فيا برز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم
الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف

بلام الجنس مبتداء نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين
ما يتقدم فى افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو و ذلك لان
اللام اذا حملت لكونها فى المقام الخطابى على الاستغراق وكثيرا
ما يقال له لام الجنس فامره ظ لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل
شجاع عمرو وعلى طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة
فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وان عمروا وجنس الشجاع متحدان
فى الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع فى الوجود لظهور امتناع
حمل احد المتميزين فى الوجود الخارجى على الاخر وح يجب ان لا يصدق جنس
الامير والشجاع الاحيث يصدق زيد وعمرو هذا معنى القصر فان
قلت هذا جاز بعينه فى الخبر المنكر نحو زيد انسان او قايم مثلا فانهما
متحدان فى الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقايم على غير زيد
وفساده ظاهر قلت المحمول ههنا مفهوم فرد من افراد الانسان او
القايم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية
به بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره

لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف
بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا
بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اى لا غيرها والامير الشجاع اى لا
الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان الخبر غير معرف اصلا
نحو التوكل على الله تع والتفويض الى امر الله تع والكرم فى العرب والامام
من قريش لان الجنس يتحقق بتحقق واحد مما يصدق عليه الخبر فلا يتحقق بدون
ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه فى الجملة بدون الجنس فيلزم ان يكون
الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه فى العرب ولا يلزم ان يكون ما فى
العرب مقصورا على الاتصاف بكونه فى الكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان
فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس فى الحمد لله يفيد قصر الحمد على
الاتصاف بكونه لله تع على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ نحو
زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذى قصد به الجنس فى هذا الباب بمنزلة
المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما فى الامثلة المذكورة
وقد يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف او مفعول

او غيرذلك كقولك فى القصر تحقيقا او مبالغة هو الرجل الكريم وهو السابق كما وهو الوفى حين لا يفى احد لاحد وهو الواهب الف قنطار قال الاعشى

هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا فقصر عليه هبة المائة

من الابل حال كونه مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باى حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء كانت هبة ابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة هو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هى بمنزلة الشخص ههنا نكتة ذكرها الشيخ فى دلايل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل فى المحبوبية حتى انه لا محبة فى الدنيا الا ما انت به حبيب كما ان انت الشجاع ولا ان احدا لم يحب احدا مثل محبتى لك حتى ان ساير المحبات فى جنبها غير محبة كما فى قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذى اصابك حتى كان كل ظلم فى جنبه عدل بل معناه ان المحبة منى بجملتها مقصورة عليك وليس لغيرك حظ فى محبة منى فهو مثل زيد المطلق اى الذى كان فيه الانطلاق المعهود الا انه ههنا نوع من الجنسية لان المعنى المحبة منى بجملتها مقصورة عليك



ولم تعهد الى صحبة واحد من صحابتك ولا تقصر هذا في زيد المنطلق اذ لا
وجه للجنسية فيه ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى
في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية ح مثله في انت الحبيب وقوله قد يفيد
بلفظة قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر
اذا قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على
بكائه لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جوابا لقوله اذا قبح البكاء على
قتيل اذ لا معنى للقصر في مثل هذا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاؤك
على ما لا يخفى على من له ادنى دراية باساليب الكلام الظاهر ان الغرض ان
تثبت لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل
الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز
ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه
الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر ومعنى التعريف ههنا ان
اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر عليه ولا يشك فيه ومنه قول حسان
شعر وان سنام المجد من آل هاشم * بنو بنت مخزوم ووالدك العبد

ارادان يثبت له العبودية ثم يجعل ظاهرا لامر ونيا معروفا بها اذ فى كلامه تجاوز
فان قيل اللام لا يكون للجنس ولا سيما فى القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر
دائما قلنا قد سبق ان اللام التى ليست للعهد تكون للجنس وباقى المعانى من شعبه
وفروعه وكذا المعنى الذى اشرنا اليه فى بحث ضمير الفصل وانما خص حكم
القصر بالثانى اعنى تعريف الجنس لان القصر تشترط له انما يكون فيما يعقل
فيه العموم والشمول فى الجملة والمعهود فى زيد المنطلق تعينا ساوى
المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا فى قولنا انت
زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا اخى زيد اخوك اذا جعل
المضاف معهودا كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص
لا يقال له القصر فى الاصطلاح وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم
او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت
او تأخرت لدلالتها على امر نسبى لانه ليس المبتدأ لكونه
منطوقا به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه
منطوقا ثانيا بل لكونه مسندا و مثبتا له المعنى والذات هى المنسوب به

اليها او الصفة هي المنسوب فلو قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد
مبتداء والمنطلق خبرا او يرد هذا القول بان المعنى به الشخص الذي له الصفة صاحب
الاسم فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل
دالا على امر نسبي ومسندا وقد سبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا
الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في الخبر ان يكون مشتقا وهو
الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة ان
السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه انما المجهول عنده هو اتصافه
بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى واما
عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون
محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا
في شخص واما كونه اي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة ان
الجملة الواقعة خبر مبتداء لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل
الصدق والكذب ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتداء والانشاء

ليس بثابت في نفسه فلا يكون ثابتا لغيره وجاء به انه خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ
لا ما يحتمل الصدق والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ويجوز ثبوت الخبر للمبتدأ انما
هو في الخبر في القضية لا في مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري
والانشائي الا ترى ان الظرف في نحو أين زيد وأنى لك هذا ومتى القتال وما اشبه
ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ وكذا
قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك اما زيد فاضربه وبزيد كأنه لاسد وخبر نعم الرجل
زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك تعسف والتقوى
او لكونه سببيا كما مر ان افراده لكونه غير سببي مع عدم افادة تقوى الحكم
والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون حال ما هو من سبب الموصوف
الا انه لا يكون الا جملة وقوله هذا سببي من ذلك اي متعلق به تنزلا
لان السبب في الاصل هو الحبل وكلما يتوصل به الى شيء فهو سبب له
وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم

ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر صوفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندا الى ضمير المبتداء ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يجعل سببيا كما سبقت الاشارة اليه واما على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المانوس وهذا اشد للثبوت وامنع عن الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشئ بغتة كالاعلام بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تاكيد الاعلام في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك فان قلت فهل شبهه انه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان لشهرة امره وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما اشبه ذلك مما تقصد به التخصيص فان المسند ههنا جملة قطعا قلت هو داخل

٢٩٤

فى التقوى ضرورة تكرر الاسناد فكانه قال للتقوى سواء كان على سبيل
التخصيص اولا فلفظ التقوى يشتمل التخصيص من حيث انه تقوّى فى عبارة
المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر فى نحو زيد عرف ان عدم اعتبار التقديم
والتاخير لا يفيد الا التقوى واعتبارهما لقيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص
كيف لا وقد ذكر فى بحث انا ان ليس التخصيص الا تاكيد على تاكيد وبهذا
ظهر فساد ما ذكر العلامة فى شرحه من ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط
دون التقوى لانه لابد فى التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل وبعد
تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح بان المسند
لا يكون جملة الا للتقوى او لكونه سببا مع تصريحه بان المسند فى نحو انا سعيت
فى حاجتك عند قصد التخصيص جملة ونسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر
وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هى اى الظرفية مقدرة بالفعل على الاصح لان
الاصل فى التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل لمشابهته فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا فى
نحو الذى فى الدار اخوك والذى جاء فى فلهم درهم فعند التردد يحمل

عليه اوثق وقيل المقدر اسم الفاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصالة
أشد في الاعراب شيئ لان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار
ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف
مقدر بجملة والمص قد عبر بالجملة عن الفعل وحده لان الضمير قد انتقل الى
الظرف ولم يحذف مع الفعل فحينئذ يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد
هذا الوجه لكان ينبغي ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم الظرف مقدر
بالجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا او حرفا لا معنى لعبارة المص اصلا
لان فيها فسادا آخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية
مقدرة باسم الفاعل على قول من يقدر وفساده واضح لان الظرف في ذلك
المذهب مفرد لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل (واما
تأخيره فلان ذكره المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه (واما
تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه) اي بقصر المسند اليه على المسند على ما حققناه في
ضمير الفصل لان معنى قولنا قائم هو زيد ان زيدا مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود (نحو
لا فيها غول) اي بخلاف خمور الدنيا فاعترض بان المسند هو الظرف اعني

فيها والمسند اليه ليس مقصورا عليه بل على غيره لا انحصار يعني الضمير الراجع
الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف في خمور
الجنة او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف في خمور الدنيا او الحصول
فيها وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على
عدم الحصول او الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في
خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى
لكم دينكم ولي دين فمعناه دينكم مقصور على الاتصاف بكم لا يتصف بي
وديني مقصور على الاتصاف بي لا يتصف بكم فهو من قصر الموصوف
على الصفة دون العكس كما توهم البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بعلى غيري وليس القصر حقيقيا حتى يلزم
من كون ديني مقصورا على الاتصاف بي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا
قوله تعالى لكم دينكم لا فيها غول وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح
من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز

الى غيرى بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا دينى والمختص بى دينى لا دينكم كما ان معنى انا قائم انزيدان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما فى هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون ولهذا اى لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذى هو المسند على المسند اليه فى لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب فى سائر كتب الله تع بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال فى سائر كتب الله تع دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقى والمعتبر فى مقابلة القرآن هو ما فى كتب الله تع كما ان المعتبر فى مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيصه اى تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اى المسند على انه خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل فى المعنى والنظر الى انه لم يرد فى الكلام خبر للمبتدا كقوله اى قول حسان فى مدح النبى صلعم له همم لا منتهى لكبارها

وهمته الصغرى اجل من الدهر له راحة لوان معشار جودها على البر كان

البر اندى من البحر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه

نعت له لا خبر ثم ان هذا التقديم واجب فيما اذا كان المبتداء نكرة غير

مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف

معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل

ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح قائم رجل لان الالتباس باق لجواز

ان يكون قايم مبتداء ورجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه يتعين

كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظرف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة

مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على نحو في

الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير

المخصص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد

قالوا ان لا حكم على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان

وهو ان جواز تنكير المبتداء مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة

فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وغلام على السطح وكوكب

انقض الساعة وانشق القمر) ولنحو شعر سعدت بغرة وجهك الايام . وتزينت
ببقائك الاعوام . اى التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اى قول محمد بن وهيب
فى المعتصم بالله ثلثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى
وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العائد الى الموصوف اعنى ثلثة هو المجرور فى قوله ببهجتها
بحسنها اى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلثة وبهائها وقد توهم بعضهم
ان تشرق مسند الى ضمير ثلثة والدنيا ظرف اى فى الدنيا او مفعول به
على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو تنور شمس الضحى وابو اسحاق هو
كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضى تقديم المسند تضمنه الاستفهام
نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه اهمله
المص اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام فى الخبر دون الانشاء واما الثانى فلان الاهمية
ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة بل هى المعنى المقتضى للتقديم وجميع
المذكورات تفاصيل له على ما مر فى تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكى
مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المصنف

كلامه يقدم من خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال وان
يكون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم
البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى وقولي في الدرجة الاولى
احتراز من نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه يسند الى
ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند
اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح
في ان خبر المبتداء اذا كان فعلا مسندا الى ضمير المبتداء فاسناد الفعل الى الضمير
في الدرجة الاولى والى المبتداء في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير تقوى
الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعى
ان يسند اليه شئ فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتداء الى نفسه
فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتداء او متضمنا له ثم اذا كان
متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر
في ان اسناد الفعل الى المبتداء وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير
وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت



وانت عرفت وزيد عرف اذا كان الى ضمير المبتداء فى الدرجة الاولى على ما
ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله فى الدرجة الاولى والحال ان
الفعل فى كل منها متقدم على ما اسند اليه فى الدرجة الاولى وهل هذا
الا تهافت ان يجاب عن الاولى بان فى نحو زيد عرف ثلثة اسانيد مترتبة
فى التقديم والتاخير اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وامتناع
اسناد الفعل الى المبتداء قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد
وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد
يستدعى صرف الاسناد اليه مرة ثانية اما وجه تقدم الاول على الثانى فلان
الاسناد نسبة لا يتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شئ
اخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتداء قبله فكما تحقق
الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقدم الثانى على الثالث فظ وكلامه ههنا
صريح فى ان اسناد الفعل الى ضمير المبتداء مقدم على اسناده الى المبتداء بواسطة
عود الضمير وهو الذى كان بطريق الالتزام وكلامه فى بحث تقوى الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتداء بطريق القصد من غير اعتبار

توسط الضمير مقدم على إسناده إلى الضمير وإلى المبتدأ بطريق الالتزام
وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى أن أحد الأمرين لازم إما استلزام كلامه
التناقض وإما اقتضاءه القول بالأسانيد الثلثة لأن قوله صرف
ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا إن كان عبارة عن إسناد الفعل إلى الضمير
فقد تناقض لأنه جعل تارة فيما سبق أولا وههنا ثانيا تارة أولا وتارة ثانيا
وإن كان غيره كان مع الإسنادين الأخيرين ثلثه وعن الثاني بأنه لما كان
أول الأسانيد في هذه الأمثلة إسناد الفعل إلى المبتدأ بطريق القصد والمسند
إليه بهذا الإسناد مقدم على الفعل كانت هذه الأمثلة خارجة بقوله في
الدرجة الأولى بخلاف نحو عرف زيد فإن المسند إليه في الدرجة الأولى فيه
هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض صعب لا دفع له وهو
أن قوله فإن الفعل فيه مسند إلى ما بعده من الضمير ابتداء إلى آخره لا يصلح
تعليلا للاحتراز عن الأمثلة المذكورة بقوله في الدرجة الأولى لأنه إنما يدل
على أوليه إسناد الفعل إلى الضمير والمطلوب أولية إسناده إلى المبتداء
فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام أصلا وإنما الصالح

لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على ان اسناد الفعل الى
المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض مشايخنا في شرح
المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت و [illegible] عرف يفيد الثبوت دون
التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في
ذلك كلاما قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل
وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد
الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي
بواسطة شيء كاسناده الى الضمير المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدأ فقوله صرف المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني
الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح
والتصحيح ولا يخفى ان فيه القول بتحقق ثلثة اسانيد وانه تسليم لما ادعاه الشارح فدفع التناقض من نحو الاسانيد
الثلثة وانه ان اراد بالاسناد الذي تقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه
ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير للاسناد الفعل بواسطة الضمير فذلك



مرتبا كيفية جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان
متضمنا الضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال
وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتفسير الدرجة الاولى
بما لا يكون بواسطة ومن التعجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يره ولا طيف
خيال ثم بالغ في التشنيع على الشارح وكتب في آخر كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي وبدل كما ينا
في الباطل بالتناهي وكتبت تحته قد استجيب دعاءك ايها الفاضل تلافيا لما كان عند
المناظرة وتشفيا عما جرى عليه انا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ
المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد
دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التقييد وان نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت
والتجدد بحسب تقديره حاصل او حصل فالقول بان كل جملة اسمية يفيد الثبوت
وهو بل لا يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد
والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقولي في الدرجة
الاولى الى آخره كلام ظاهر فان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الى

الضمير لا الى الابتداء كما زعم الشارح الثالث ان حمل قوله في بحث التقوى صرفه ذلك المبتداء الى نفسه على اسناد مجرد الفعل الى المبتداء بعيد لانا لا نسلم ان المبتداء لكونه مبتداء يستدعي غير اسناد الخبر لظهور ان تضايفه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتداء فباعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الى المتكلم بالثبوت وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والاخر مسندا فظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء لا يقتضي الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كالمجرور في قولنا ذخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا بين المبتداء والخبر ولو بعد العوامل وبين الفاعل وعامله فلا بد ههنا من زيادة اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزاما مع انه استفق على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتداء قصدا اسمها فيه من الاستبداع والاستبعاد وان اراد

غيرها فلا وجه للاقتصار على الثلثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد
الفعل الى المبتداء والثانى اسناده الى الضمير والثالث اسناده بواسطة الضمير
الى المبتداء والرابع اسناد الجملة التى هى الخبر الى المبتداء وهذا مما لم يقل به
احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد السكاكى
بالاسناد فى الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتداء وكلام الشارح ايضا لا يخلو
عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود فما ذاك فى تصحيح
كلام صاحب المفتاح وفى تحقيق احترازه عن نحو انا عرفت مع التصريح بانه
مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول فوجهه ان الاسناد فى الدرجة
الاولى وفى الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار لان ما اسند
اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد فى الدرجة الاولى وان اعتبر
من حيث انه عبارة عن شئ آخر فالاسناد الى الضمير العايد الى شئ اسناد
الى ذلك الشئ من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا فى اللفظ فالاسناد فى الدرجة الثانية
لان هذا الاعتبار لا يكون الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا فى
نحو دخلت على زيد فقلم ان قلم مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره فكلا

هھنا صريح في تقديم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل
الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدا الا انه
الذي يستدعيه المبتداء لكونه مبتداء وهو المراد بقوله صرفه
المبتداء الى نفسه ثم انما كان الاعتبار الثاني متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا
الاسناد مما يقتضيه ذات المبتداء وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار
الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتداء ولا يخفى
ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عن ذاته فبهذا
الاعتبار قال ثم اذا كان متضمنا لضمير يصرفه ذلك الضمير الى المبتداء ثانيا
يعني بعد صرف المبتداء الخبر الى نفسه اذا كان الخبر متضمنا للضمير اي مسند
اليه لزم اسناد الفعل الى المبتداء مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله
صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى
الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد الجملة هو الاعتبار الاول منه ولم يستلزم
كلامه التناقض ولا يقتضي الاسانيد الثلثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني
فلان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند

الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد هناك اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيد مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه اولم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما اسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل البتة على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقدم الفعل عليه البتة والى ما ذكرنا اشار بقوله البتة وهذا معنى الاحتراز عن نحو زيد عرف والى ما عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح انه احترز عنه لانه لا يفيد التجدد الا من تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق وانفطن

اذا انتفى اعتبار ذلك فيهما اى فى الباب بين لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما من المفاعيل والملحقات والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند والمسند اليه وكون المسند المفرد فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند دائما فلا يصح ان يكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجرى فى غير البابين كالتعريف فى الحال والتمييز وكالتقديم فى المضاف اليه فليس بشئ لان قولنا جميع ما ذكر فى البابين غير مختص بهما لا يقتضى جريان شئ من المذكورات فى كل مما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه اذ يكفى لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته فى واحد وهذا مما تغاير هما

الباب الرابع فى احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة اجمالية الى ان متعلقات الفعل قد يجرى فيها كثير من الاحوال المذكورة فى البابين لكنه اراد انه يشير الى تفصيل بعضها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب واراد بالاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم بعض المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل

في ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر
الفعل مع كل منهما لتعرف بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما
يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه وتلبسه بالمفعول
من جهة وقوعه عليه ومن هذا العلم ان المراد بالمفعول به لان هذا تمهيد
لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من
ذكرها مع الفعل افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه وله ومعه
وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع
الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان نعلم ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان
الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة حينئذ ان يقال وقع
الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل الا يرى
انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد تلبسه
بمن وقع عليه الفعل فقط ترك الفاعل وبني المفعول واسند اليه فاذا لم يذكر
المفعول به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته
اي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله

مطلقا اى من غير اعتبار عموم فى الفعل بان يراد جميع افراده او خصوص بان يراد
بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه او خصوصه
نزل الفعل المتعدى حينئذ منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر
بواسطة دلالة القرينة كالمذكور فى ان السامع يتوهم منه ان الغرض الاخبار
بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم
الا ترى انك اذا قلت هو يعطى الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناوله
الاعطاء لا بيان حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير الدنانير
لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اى هذا القسم الذى نزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اى من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عنه اى عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا
بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كذلك الثانى كقوله تعالى هل
يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات العلم لهم ونفيه
عنهم من غير اعتبار عمومه فى افراده ولا خصوصه ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم
عام او خاص والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد ومع هذا لم يجعل

مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل عليه القرينة وانما قدم الثاني
لانه باعتبار كثرة تتوعه اشد اهتماما بحاله ذكر السكاكي في بحث افادة
اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله عم
المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا
على الاستغراق بعلة ايهام ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة
فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في بحث حذف المفعول انه
قد يكون القصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا في
نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة
بالطريق المذكور في افادة اللام للاستغراق فجعل المص قوله بالطريق المذكور
اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق
واليها اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت اصل الفعل وتنزيله
منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه
بمجرد الظن لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد ذلك المقام الخطابي
او الفعل المذكور ذلك اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا

مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر
وتحقيقه ان معنى فلان يعطي حصول فعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة فمدلول هذا
الفعل معرف باللام للحقيقة فيجب ان يحمل في مقام الخطابي على استغراق الاعطاآت
وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال ان ارادة التعميم في افراد
الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق
ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها ولا تعلق بمن وقع عليه فكيف
يجتمعان لانا نقول لا نسلم المنافاة اذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرا في
الغرض والمقصود عدم كونه مفادا من الكلام وانما المنافي للتعميم هو اعتبار
عدم العموم لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان
قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من ان نحو
حاتم الجواد يفيد الانحصار باعتبار جعل وجود غير حاتم بمنزلة العدم لان معنى
قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا العموم
فرية ما فيها مرية لان ما ذكره من الحصر مما لم يشهد به نقل ولا عقل
نعم اذا حمل على التعميم افاد انه يوجد كل اعطاء فيلزم ان لا يكون غيره موجدا

فلا عطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة والظ ما ذكره
المصنف رح وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط
عظيم و الاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول
مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله معرضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه
ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه
و بالسمع اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره
فلا يجدوا بالنصب عطف على المضارع المنصوب قبله اي فلا يجدوا اعداؤه
وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا فالحاصل
انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي من يصدر عنه الرؤية والسماع من
غير تعلق بمفعول مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
بمفعول مخصوص هو محاسنه واخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية و
رؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق سماع وسماع اخباره دلالة على ان آثاره
واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع اخفاؤها فيبصرها كل
راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره فذكر

الملزوم وارادة اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في التعرض لذكره ولا اعراض عنه من الايذان بان فضائله
يكفي فيها ان يكون ذو جود وسماحة حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم
يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله
اثباته او نفيه له مطلقا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب
التقدير بحسب القرائن [illegible] عاما او خاصا
قلنا بل تقصد تعلقه بمعين [illegible] اثباته ونفيه مطلقا بل قصد اثباته
او نفيه باعتبار خصوص [illegible] او عموم [illegible] غير اعتبار التعلق بمفعول
لم يجب تقدير المفعول [illegible] فلان يعطي كل سنة
[illegible] وفلان يعطي [illegible]
[illegible] تعميم افراد [illegible]
المفعول [illegible] بينهما في الاعتبار
والقصد [illegible] المقام عن وجود
القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع

شرطاً فان الجواب يدل عليه ويبينه ما لم يكن تعلقه به اي تعلق الفعل
المشية بالمفعول غريبا نحو ولو شاء الله لهداكم اجمعين اي ولو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين
فانه متى قيل لو شاء علم السامع ان هناك شيئا علقت المشية عليه لكنه مبهم
عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في النفس بخلاف نحو قوله
الخريمي يرثي ابنه وهو يصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه شعر ولو شئت ان ابكي دما لبكيته
عليه ولكن ساحة الصبر اوسع ٭ وعددته ذخرا لكل ملمة ٭ وسهم المنايا بالذخائر مولع
فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم فعل غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في ذهن السامع ويانس السامع به
واما قوله اي قول ابي الحسن بن علي بن احمد الجوهري شعر فلم يبق مني الشوق غير تفكري
فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي مما ترك فيه حذف مفعول المشية
بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه صاحب الضرام من
ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها
ببكاء الدم فدفع هذا الوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول
البكاء الحقيقي لا البكاء الفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي

تفكرا ابكيت تفكرا بل اراد ان يقول افناني التحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفني وعصرت عيني ليسيل منها دمع
لم اجده وخرج منها بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه
بكاء مطلق مبهم غير متعد الى التفكر البتة والبكاء الثاني مقيد متعد الى التفكر
فلا يصح تفسيرا للاول وبيانا له لان المبين لا بد ان يكون غير المبين كما اذا
قلت لو شئت ان تعطيني درهما اعطيت درهمين كذا في دلائل الاعجاز ومما
نشاء من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في مفعول
ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام
بل لغرض آخر لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في
مادة الدمع فصرت بحيث اقدر على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي
تفكرا ابكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل ضربت واكرمت زيدا فيكون من قبيل
ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتب هذا الكلام على قوله فلم يبق مني
الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس سوى
الاسف والكمد والقدرة عليه لا يتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر
بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر

فانه مما يتوقف على ان لا يبقى فيه غير التفكر في حسن ترتيب النظم فليتامل

ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام قولك امرته فقام اى امرته

بالقيام فقام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اى امرناهم بالفسق وهو مجاز عن

تمكينهم واقدارهم واما عطف على قوله اما للبيان اى الحذف لدفع توهم

ارادة غير المراد ابتداء متعلق بقوله توهم كقوله اى قول البحتري وكم ذدت

اى دفعت عنى من تحامل حادث يقال تحامل فلان على اذا لم يعدل وكم

في البيت خبرية و مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية و

مميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله

تعالى كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية و

قيل المميز محذوف اى كم مرة ومن في من تحامل زائدة وفيه نظر للاستغناء

عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرنا وسورة ايام اى شدتها وصولتها حززن

اى قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعنى اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده

اى بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز لم ينته الى العظم بل كان في بعض اللحم

فترك ذكر اللحم ليدفع عن السامع هذا الوهم ويصور في نفسه من اول الامر ان الحز مضى في اللحم حتى

برده الى اللفظ واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع
الفعل على صريح لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه
اى وقوع الفعل على المفعول حتى كانه لا يرضى بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه
كقوله اى قول البحترى شعر قد طلبنا فلم نجد لك فى السؤدد والمجد والمكارم مثلا
قد طلبنا لك مثلا فحذف مفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب فى قوله
فلم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان
على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له وعلى هذا يعنى لعينه
عكس ذلك فى قوله ع واصدح لا ارضيه لشعرى لئيما ان يكون اصاب مالا لانه اعمل
الفعل الاول فى صريح لفظ اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح
على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك بخلاف الارضاء ويجوز ان يكون السبب
اى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له
قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان طلب المثل صريحا مما يدل على تجويزه
بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده فى الجملة والغرض فى هذا الحذف ... الابهام
واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم

اى كل واحد بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم فان امكن ان يستفاد من ذكر
المفعول بصيغة العموم لكنه يفوت الاختصار ح وعليه اى على حذف المفعول للتعميم
والاختصار والله يدعو الى دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة
الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريقة المستقيمة الموصلة اليها تختص
لمن يشاء وكما قال يهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول يفيد العموم
مبالغة والثانى تحقيقا وهما ان احتملا ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم
لكن التامل الذوقى يشهد ان القصد فى هذا المقام الى المفعول فان الحمل على
امثال هذه المعانى مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب
المفتاح نحو فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول
ومما يحتمل الحذف للعموم فى غير المفعول به قوله تعالى واياك نستعين اى على كل
امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة ليتلائم الكلام وههنا
بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل
ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح ان دلت القرينة على ان
المقدر يجب ان يكون عاما فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف

والافادة دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر انما هو من دلالة القرينة على
المقدر عاما والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله واما
لمجرد الاختصار فقد وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تذكرة لما سبق في
قوله يجب التقدير بحسب القرائن وفيه بحث لجواز ان يكون المراد عند قيام
قرينة غير الحذف على عموم المقدر فيحصل التعميم من عموم المقدر
المدلول عليه بقرينة غير الحذف ويكون الحذف لمجرد الاختصار و قرينة
على ارادة هذا المعنى ذكره عقيب قوله وما للتعميم مع الاختصار
وعدم دلالة لفظ الكتاب على ما ذكرته نصا صريحا لا يقدح
ولا حاجة اليه وما يقال ان المعنى عند قيام قرينة دالة على ان الحذف لمجرد
الاختصار ليس بسديد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه للتخصيص بمجرد
الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى رب ارني انظر اليك اي ذاتك وقد عرض
هذا البحث على بعضهم فقال اذا ذكر المفعول نحو يعطي كل احد يكون الاعتماد
على اللفظ من حيث انه ظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس
بمقصود واما اذا حذف فيمكن الاعتماد على العقل الظاهر فلا يعم الا ما يجوز العقل

ولا يوهم خلاف المقصود فصار الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار
اذ لو ترك الاختصار لامكن ان يقال بل لم كل احد ممن يجوز العقل والعرف ابلاغه اياه
فقلت: ان تفسير التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة له بلفظ الكتاب
عليه وثانيا ان الحذف ح انما يكون لدفع الايهام والتعميم مستفاد من عموم
المقدر ولو سلم فترك التعرض بما له مزيد اختصاص بالحذف اعني دفع الايهام
والتعرض بما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم في نحو قوله
تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد
الاختصار ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى ادعوا الله او ادعوا الرحمن ايا ما تدعوا
على ان الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى الى المفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن بايا ما
تسموه فله الاسماء الحسنى اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم
الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان
عينه ومثل هذا العطف وان صح بالواو باعتبار الصفات كقوله الى الملك القرم و
ابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكنه لا يصح في او لانها لاحد الشيئين المتغايرين

ولان التخيير انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله تعالى اياما تدعوا لان اياما
يكون لواحد من الاثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه
امة من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فذهب الشيخ
عبد القاهر وصاحب الكشاف الى ان حذف المفعول فيه للقصد الى نفس الفعل
وتنزيله منزلة اللازم اى يصدر منهم السقى ومنهما الذود واما ان المسقى و
المذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون
ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس
على السقى بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك
تمنع اخاك كنت منكرا للمنع لا من حيث هو منع بل من حيث هو منع الاخ و
ذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان
غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة فى هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان
الترحم ليس من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس بل من جهة
ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان
الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتأمل

ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التامل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما واما للرعاية على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي ماقلاك فحذف المفعول لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة من الاغراض المذكورة ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا انه اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول كقول عائشة رضي الله عنها ما رايت منه اي من النبي صلى الله عليه وسلم ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفاءه او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه وتعينه او ادعاء تعينه او نحو ذلك قال الله تعالى لينذر باسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه ولان الغرض هو ذكر المنذر به وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاده وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه غير زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت

لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك
عرفت زيدا وعمرا وغيرهما فتقول في تاكيده زيدا عرفت وحده
فكان على المص ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول مثل قوله لرد الخطاء
لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر بانواعه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا
لا تكرم في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف وكذلك اي وكان
التقديم لرد الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل
على مفعول في الجملة لا يقال ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت
ولكن اكرمته اما الاول فلان التقديم يفيد وقوع الضرب على
احد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك لا غيره صريح في نفيه نعم
اذا قامت قرينة على ان التقديم ليس للتخصيص يصح ان يقال ما زيدا ضربت
ولا غيره كما ذكر في ما انا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا اذا
لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما اذا كان له واما الثاني فلان مبنى الكلام
ليس على ان الخطاء في الضرب فترده الى الصواب في الاكرام وانما الخطاء في
المضروب حين اعتقد انه زيد فرده الى الصواب ان يقال ما زيدا ضربت

ولكن عمرو اولما نحو زيدا عرفته فتاكيد ان قدر الفعل المحذوف المفسر بالفعل
المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته والا اى وان لم يقدر المفسر قبل
المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لان التقديم على المحذوف
كالتقديم على المذكور كما فى بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص
ومجرد التاكيد لكن اذا قامت قرينة على ان الفعل مقدر بعد المنصوب
فهو ابلغ فى الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من التكرير المفيد للتاكيد
ومعلوم ان ليس القصر والتخصيص الا تاكيدا على تاكيد فيتقوى بازدياد التاكيد
لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف فى قوله تعالى واياى فارهبون انه من
باب زيدا رهبته وهو اوكد فى افادة التخصيص من اياك نعبد وقد صرح
فى المفتاح بان الفاء للعطف على المحذوف والتقدير اياى ارهبوا فارهبون
ويتحقق المغايرة بان فى المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف
ولم يعتبر فيه التخصيص لان الغرض منه مجرد نفس الفعل لا بيان
كيفية تعلقه بالمفعول واما قوله تعالى ان ارضى واسعة فاياى فاعبدون

فهو على تقدير فاي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف

لان المعنى ان ارضي واسعة فان لم تخلصوا العبادة لي في ارض فاخلصوها لي

في غيرها ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع افادة الاختصاص

كذا في الكشاف وفي جعل الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على انه

تفسير بما هو الجزاء اعني فاعبدوا فكانه هو هو واما الفاءات الثلثة وليها هي التي

كانت في الشرط المحذوف ابقيت تنبيها على مسببيه عما قبله اي اذا كان

ارضي واسعة فان لم تخلص لي في اخرى والثانية جزاء الشرط والثالثة تكرير لها

او عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ واما نحو واما ثمود فهديناهم

فلا يفيد الا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو واما فهديناهم

ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين اما والفاء وتحقيق هذا المقام ان قولنا اما زيد

فقائم اصله مهما يكن من شيء فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شيء يقع معه

قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له لانه جعل لازما لوقوع

شيء في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو

الشرط اعني يكن من شيء واقيم مقامه ملزوم القيام وهو زيد وابقي الفاء المؤذن

بان ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض لكن اعني لزوم القيام لزيد

ولا فليس هذا موقع الفاء لان موضعه صدر الجزاء فحصل التخفيف
واقامة الملزوم فى قصد المتكلم اعنى زيدا مقام الملزوم فى كلامهم اعنى الشرط
وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من ان
حيزما التزم حذفه فينبغى ان يشتغل بشئ اخر وحصل ايضا ابقاء الفاء المتوسطة
فى الكلام كما هو حقها اذ لا يقع الفاء السببية فى ابتداء الكلام ولذا يقدم على
الفاء من اجزاء الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد
الفاء له ولا يستنكر اعمال ما بعد الفاء فيما قبل وان امتنع فى غير هذا الموضع لان التقديم
لاجل هذه الاغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق
ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور ان ليس الغرض فاهدينا ثمود دون
غيرهم ردا على من زعم الاشتراك او انفراد الغير بالهداية بل الغرض اثبات اصل
الهداية لهم ثم الاخبار عن سوء صنيعهم الا يرى انه اذا جاءك زيد وعمرو ثم سالك
سائل ما فعلت بهما تقول اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته وليس فى هذا حصر
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك اى
ومثل قولك زيدا عرفت قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان

وانه غلبن زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربت وماشيا حججت والتخصيص لازم التقديم غالبا يعني ان التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم وملازم اكثريا كما يقال تحرك الفك الاسفل لازم المضغ غالبا اي بخلاف التمساح وقوله غالبا اشارة الى ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السامع او ضرورة الشعر او رعاية السجع في الفاصلة او ما اشبه ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وقال الله تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه وقال الله تعالى وان عليكم لحافظين وقال الله تعالى الى ربها ناظرة وقال الله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيها اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر حتى ذكر ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري واشار اليه المص بقوله

ولهذا يقال فى اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفى لالى الله تحشرون معناه اليه لا الى غيره تحشرون واستشهد بما ذكره ايمة التفسير فى المثالين احدهما المفعول بلا واسطة مثل زيدا عرفت والثانى بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقضى ذلك وبهذا سقط ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم فى نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر لان الذوق وقول ايمة التفسير دليلان عليه والاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافى الاختصاص واليه اشار بقوله ويفيد التقديم فى الجميع وراء التخصيص اى بعده اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون الذى شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ فى دلايل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا فى التقديم شيئا يجرى مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغى ان يفسر وجه العناية بشئ ويعرف له معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفى ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم ومن الخطاء ايضا ان يجعل التقديم مفيدا فى كلام وغير مفيد فى آخر بان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب فى القوافى والاسجاع اذ من البعيد ان يكون فى النظم ما يدل تارة ولا يدل اخرى هذا كلامه

وفيه نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع
الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤن باسماء آلهتهم فيقولون باسم اللات
وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله تعالى بالابتداء للاهتمام والرد
عليهم واورد اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا
للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر الفعل ويقدم باسم ربك
لان كلام الله تعالى احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف
وبانه اي باسم ربك متعلق باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده
ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى مقروء به كما يقال
فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في
المفتاح وهو مبني على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية
ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام تقول اخذت الخطام واخذت
بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم
اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما

اى اقراء القرآن والباء للاستعانة او الملابسة اى مستعينا باسم ربك
او متبركا ومبتدءًا به ولا يبعد على المذهب الصحيح هو كون التسمية من السورة
ان يجعل باسم ربك متعلقا باقراء الثانى وقد يكون متعلق الاول قوله بسم الله
وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك
البعض التقديم على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن ذلك
الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمروا فان اصله التقديم على المفعول
لانه عمدة يفتقر اليه فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما او المفعول
الاول فى نحو اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه
من معنى الفاعلية وهو انه عاط اى آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل
فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر
ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم
المفعول معه والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع
من غير فاصل وعند اجتماع التوابع الاصل تقديم النعت ثم التاكيد

سومفعولها الاول كمفعول اعطيت فهو مندرج فى نحو اعطيت زيدا درهما ١٢ عصام رح

ثم البدل ثم البيان او لان ذكره اى ذكر البعض الذى يقدم اهم وقد جعل الاهمية ههنا قسيما لكون الاصل التقديم وجعلها فى المسند اليه شاملا له ولغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكره فى المسند اليه فمراد المص بالاهمية ههنا الاهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم او السامع بشانه والاهتمام بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المهم الاهم قتل الخارجى ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يتوقع منه انه يقتل احدا فان الغرض الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل مع ان الاصل تقديم الفاعل

او لان فى التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو قوله تعالى وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلث صفات والسبب فى التقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى التاخير اخلالا بالتناسب

كرتابة الفا صاله نحوفا وجس في نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور
والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية
مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها فقسمها احدهما ان يكون اصل
الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتداء المعرف على الخبر وتقديم ذي
الحال المعرف على الحال وتقديم العامل على المعمول الى غير ذلك وثانيهما
ان يكون العناية بتقديمه اما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم
المعمول على العامل في قولك وجه الحبيب اتمنى لمن قال لك ما الذي تتمنى وتقديم
المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء الجن على انهما مفعولا جعلوا فان
ذكر الله تعالى وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما لانه
يعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه
منتظر لذكره كقوله تعالى وجاء من اقصا المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل
لاشتمال ما قبل الاية على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل
فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لالمنه حديث يذكر بذلك القرية
هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور

نصب العين بخلاف قوله تع في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة
فانه ليس فيه هذا العارض وكما اذا عرفت في التاخير ما نعا مثل الاخلال
بالمقصود في قوله تع وقال الملاء من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الاخرة واترفناهم
في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني الذين كفروا
اذ لو توخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم التفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تع امنا برب
هارون وموسى بتقديم هارون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض
عليه المص بوجوه احدهما ان قوله تع وجعلوا لله شركاء مسوق للانكار
التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا لله منكرا الا باعتبار تعلقه لشركاء
اذ لا ينكر ان يكون جعلوا ما متعلقا بالله تع وكذا تعلقه لشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل
متعد الى المفعولين لم يكن الاعتناء بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالاخر
اذا قدم احدهما على الاخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية بذكر احدهما والجواب انه
ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه
لشركاء بل كلامه ان المنكر تعلقه بهما لكن العناية بالله تع وايراده

في الذكر اهم لكونه في نفسه نصب عين المؤمن ولا يخفى انه لا يرد على هذا
ما ذكره وثانيها انه جعل التقديم للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية
الفاصلة من القسم الثاني وليس منه وجوابه المنع فان الاحتراز المذكور
امر عارض اوجب لما تقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من
قومه بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء
على ان الدنيا وصف والدنو يتعدى بمن لكنه غير معقول من جهة
المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة وانعمناهم في الحيوة التي
هي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من
حيوة قوم نوح اي كانت قريبة منها [illegible]
وان كان مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم بانه جعل تقديم
وجه الخبير عند تمييزه [illegible] تقديم المعمولات بعضها على بعض [illegible]
[illegible] تقسيم التقديم مطلقا [illegible]
تقديم العامل على المعمولات والمبتدأ على الخبر [illegible] تقديم
المعمولات بعضها على بعض [illegible] الحكم [illegible]

تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمنع
الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل
وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على
الفاعل المتصل من غير تقديم على الفعل الباب الخامس في مباحث القصر وهو في اللغة الحبس
يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص
شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء
اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو
الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه اليه وغير حقيقي
بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين
آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحو لا لا
بمعنى انه لا يتجاوز الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي
بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح
صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي

لقوله حذوا ه توهم المص انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل
معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون ثان او بوصف مكان آخر او
الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التفسير
شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه انه ثان
وآخر اعم من ان يكون واحدا او اكثر الى ما لا نهاية له فلو اريد الواحد
لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايض كقولك ما زيد الا كاتب
لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد
ان زيدا وعمرا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير
بغير الحقيقي نعم انه قد اورد الامثلة في اثناء هذا التفسير من غير الحقيقي
اعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن وصمة الكذب وكلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة
في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غير وليس غير وليس الا ومثل ما ضرب عمرو ا
الا زيد وما ضرب زيد الا عمرا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم ايضا
حيث قال حتى اذا دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته قلت ما شاعر
توجه الفعل بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له ان كان كقولك في الدنيا

شعراء او فی قبیلة کذا شعراء وان خاصا کقولک زید و عمرو شاعران فعینا ول النفی بتوته لذلک فیہ قلت الا زید افاد القصر وکل منهما ای من الحقیقی وغیر الحقیقی نوعان قصر الموصوف علی الصفة وقصر الصفة علی الموصوف والفرق بینهما واضح فان الموصوف فی الاول لا یمتنع ان یشارکه غیره فی الصفة لان معناه ان هذا الموصوف لیس له غیر تلک الصفة لکن تلک الصفة یجوز ان تکون حاصلة لموصوف اخر وفی الثانی یمتنع تلک المشارکة لان معناه ان تلک الصفة لیست الا لذلک الموصوف فکیف یصح ان تکون لغیره لکن یجوز ان یکون لذلک الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنویة التی هی معنی قائم بالغیر لا النعت النحوی الذی هو تابع یدل علی ذات و معنی فیها غیر الشمول وبینهما عموم من وجه لتصادقهما علی العلم فی قولنا اعجبنی هذا العلم وصدق الصفة المعنویة بدون النعت علی العلم فی قولنا العلم حسن وصدقه بدونها علی الرجل فی قولنا مررت بهذا الرجل وکذا بین النعت والصفة المعنویة التی فسرها بما دل علی ذات باعتبار

معنى هو القصر عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم او صدقهما بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل و يجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر فيه جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة والمعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخاك او ساجا فليتامل والاول اى قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي نحو ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اى بغير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشئ اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على الصفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان الصفة المنفية نقيضها الثبت وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد الصفات الوجودية فحينئذ

ما انتفاه المتكلم قطعاً او نحوها لا وهذا مما لا يتم وكذا الكلام في الباقي قلت هذا
الاقتضاء تخص بالقصر الغير الحقيقي الا يرى انهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد
قصراً حقيقياً مع انه ليس رداً على من اعتقد ان جميع الناس في الدار ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف
بل غرضه من هذا الكلام ان تفرع عليه التقسيم الى قصر الافراد و
القلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ العاقل لا يعتقد
اتصاف امر بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة و
لا يردده ايضاً بين ذلك وكذا اشتراك صفة بين جميع الامور فكل منهما
اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من
قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول
تخصيص امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون آخر والثاني
تخصيص امر بصفة مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر فالمخاطب
بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف

من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف
على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر
الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد
اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب الا زيد من يعتقد اشتراك
زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة التي [illegible]
المذكورة وبالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر بصفة
مكان اخرى او تخصيص صفة بامر مكان آخر من يعتقد العكس اي عكس
الحكم الذي اثبته المتكلم حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من
يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد
ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب حكم
المخاطب او تساويا عنده عطف على قوله يعتقد العكس وعلى هذا لا يكون هذا
صريحا في ان المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى
الامران عنده اعني الاتصاف بتلك الصفة والاتصاف بغيرها في قصر الموصوف
والاتصاف وعدم الاتصاف بتلك الصفة في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون

بقولنا ما زيد الا قايم من يعتقد ان زيدا اما قايم او قاعد ولا يعرفه على
التعيين ويقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد او عمرو من
غير ان يعلمه على التعيين ويسمى هذا القصر قصر التعيين لتعيينه ما هو غير
معين عند المخاطب فالحاصل ان تخصيص شئ بشئ دون آخر قصر افراد
وتخصيص شئ بشئ مكان آخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب
وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانه اذا تساوى الامران عند
المخاطب في ثبوتهما لم يكن هذا تخصيص ام بصفة دون اخرى
لا تخصيص ام بصفة مكان اخرى لانه لم تثبت الصفة الاخرى حتى يثبت
المتكلم تلك مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه
بواحد من القيام والقعود على التساوى فقد خصصته بالقيام متجاوزا عن
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه
بالقعود حتى لو نقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل
صاحب المفتاح تخصيص شئ بشئ دون اخر مشتركا بين الافراد وبين
القصر الذى سماه المص قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخرى قصر قلب فقط

فان قلت مراد المص بالاخرى احدى الصفتين و بالاخر احد الامرين فاذا

قلت ما زيد الا قايم لمن اعتقد اتصافه باحدى الصفتين فقد خصصت

زيدا بالقيام مكان الصفة الاخرى التى هى احد الصفتين التى اعتقدها

المخاطب وكذا فى قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان اخرى

ان يكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى

احدى الصفتين فهى صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب لم يعتقد

اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لان تحقيقها محال بل

اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا صادق على

كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى

بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضى

ان يكون اعتقاد المخاطب نفى الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفى فيه

تجويز نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك لانه اذا تساوى الامران عنده

فكما جوز ان يكون الصفة الثانية هو القيام فقد جوز ان يكون هو

القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قايم فقد خصصته بالقيام

مكان الصفة الاخرى لتجويز ثبوتها له على التعيين وهو المقصود وهذا
خلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين فله تجويز
انتفاء احديهما فلا يكون قولك ما زيد الا قائم تخصيصا له بالقيام
مكان القعود لان القيام في مكانه قلت تعذّر [illegible] جميع [illegible] الاشكال
بحاله لان غاية هذا التكلف ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء
بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون اخر
لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام
دون القعود وهذا ظاهر قد فرغنا [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]
قصر الافراد والتعيين [illegible] ان يكون المخاطب [illegible] [illegible] الشركة
البتة بل [illegible] بعتقد الشركة او [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] ان كلامه
[illegible] [illegible] تقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او يتساويا
عنده وبالثاني من يعتقد العكس وتساويا [illegible] [illegible] [illegible] الذي
يكون [illegible] تساوى بجميعه سواء كان دون اخرى او مكان اخرى قصر
تعيين [illegible] على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر

الى هذه التكلفات ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد الى المخالفة

وشرط قصر الموصوف على الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى يكون المنفية في نحو قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما الا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان اراد به ما سبق الى بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكس الحكم المخاطب فيكون قصر قلب فهو

او نقول المخاطب لما اعتقد الافتراق بين الوصفين

ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من جهة آخر مثل ان يصرح المخاطب
به ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج حينئذ قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه
كاتب لا شاعر عن اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه
لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم
اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من ان هذا الشرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم
من اللفظ بل يا باه لفظ الايضاح ولو فهم فلا دليل عليه لانا لا نسلم عدم حسن
قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد كاتبا لا شاعرا وكذا ما يقال ان المراد التنافي
في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان لان هذا الاشتراط ح يكون ضائعا
لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس اعني ثبوت ما
نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقد العكس فلا يصح قول المص انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين ففيه على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين
لان اعتقاد كون الشيء موصوفا باحد الامرين المعينين لا يقتضي امكان

اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة يصلح مثالا لقصر الافراد او القلب يصلح
مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق والمذكور ههنا اربعة وقد
يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند نحو قولك زيد هو المقصور
على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فانهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح
عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الاربعة فيمكن ان يجعل
الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن لم يذكرهما ههنا
لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف
العطف والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما يعمان غير المسند اليه والمسند كالطرق
المذكورة ههنا فكان في قول المص منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني
ايماء الى هذا منها العطف كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة
افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا بل شاعر امثل بمثالين احدهما
ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف والثاني
بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف
العطف واما لكن ففي كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر

٣٥١



ولم يذكره ههنا وقد أشرنا إلى ذلك في باب بحث العطف وكقولنا زيد قائم لا قاعد
ونفي القعود وإن علم من إثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم
منه كون المخاطب معتقد العكس فلطريق القصر دلالة على هذا
المعنى بخلاف مجرد الإثبات فإنه خال عن هذه الدلالة وما زيد بقائم
بل قاعد وفي قصرها أي قصر الصفة على الموصوف إفرادا أو قلبا بحسب
المقام زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح أن يقال ما شاعر عمرو بل زيد
لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد أجمع النحاة على صحة هذا التقديم
وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح أنه يمتنع تقديم الخبر على الاسم إذا أعمل
فكذا إذا لم يعمل إما لأن أصله العمل بناء على اللغة العاملة
وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة واعلم أنه لما لم يكن في قصر الموصوف
على الصفة مثال الإفراد صالحا لأن يكون مثالا للقلب لاشتراط عدم
التنافي في الإفراد وتحقق التنافي في القلب على ما زعمه أفرد للقلب مثالا يتنافى
فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فإن مثالا واحدا يصلح لهما ولما كان كل
مثال لهما يصلح مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في تغاير الطرق



ومنها النفی والاستثناء کقولك فی قصره افرادا ما زید الا شاعر او قلبا ما زید الا قایم وفی قصرها افرادا وقلبا ما شاعر الا زید والکل یصلح مثالا للتعیین والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد المخاطب ومنها انما کقولك فی قصره افرادا انما زید کاتب وقلبا انما زید قایم وفی قصرها افرادا وقلبا انما قایم زید

واعلم ان کلام الشیخ فی دلایل الاعجاز مشعر بان لا وانما تدلان علی قصر القلب دون الافراد لانه قال لیس المراد بقولهم ان لا تنفی عن الثانی ما وجب للاول انها تنفی عن الثانی ان یکون قد شارك الاول فی الفعل الا یری انه لیس معنی جاءنی زید لا عمرو انه لم یکن من عمرو مجیء مثل ما کان من زید حتی کانه عکس قولك جاءنی زید وعمرو بل المعنی ان الجائی هو زید لا عمرو فهو کلام مع من غلط فزعم ان الجائی عمرو لا زید مع لا مع من اعتقد انهما جائیان وهذا المعنی قایم بعینه فی انما فاذا قلت انما جاءنی زید لم تکن تنفی ان یکون قد جاء مع زید غیره بل تنفی المجیء الذی اثبته لزید عن عمرو فهو کلام مع من زعم ان الجائی عمرو لا مع من زعم ان زیدا وعمرا جائیان فان زعمت ان المعنی انما جاءنی من بین القوم زید وحده فانه تکلف والکلام هو الاول وبه الاعتبار

اذا اطلق ولم يقيده نحو وحده لانه السابق الى الفهم انتهى كلامه وانما كان انما مفيد القصر لتضمنه معنى ما والا وفى هذا الكلام اشارة الى ان ما فى انما ليست هى النافية على ما توهمه بعض الاصوليين حيث استدل به على افادته القصر بان ان للاثبات وما للنفى ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات ما بعده ونفى ما سواه او على العكس والثانى باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى القصر وذلك لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفى الا ما دخلت عليه باجماع النحاة واشار بلفظ التضمن الى انه ليس بمعنى ما والا حتى كانهما لفظان مترادفان اذ فرق بين ان يكون فى الشئ معنى الشئ وبين ان يكون الشئ الشئ على الاطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما والا يصلح فيه انما كما سيجئ ثم استدل على تضمنه معنى ما والا بثلثة اوجه اشار الى الاول لقول المفسرين فى انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو اى هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع اى رفع الميتة وتقرير هذا ان القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرى برفع الميتة وحرم مبنيا للفاعل ايضا وقرى برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا فى تفسير

الكواشي وعلى قرأة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في انما كافة قطعا اذا
لو كانت موصولة لبقى ان بلا خبر والموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى
اصلا فاذا افسروا قراءة النصب بما حرم عليكم الا الميتة ثبت ان انما متضمن
معنى ما و الا طابقت هذه القراءة قرأة الرفع لان ما فيها موصولة والعائد
محذوف والميتة خبر ان تقديره ان الذي حرمه الله عليكم الميتة وهذا يفيد
القصر لما مر في تعريف المسند ان نحو المنطلق زيد او زيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على
زيد فان قلت هل جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثل في قرأة النصب قلت
اما على قراءة حرم مبنيا للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر انها
ليست بكافة لان حرم مسند الى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة الا على تاويل انما
حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح وهو ان يجعل ما موصولة
والعائد محذوفا والميتة خبرا والتقدير ان الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال
لارتكاب هذا التاويل واما على قراءة حرم مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة
وان يكون موصولة ونقل ابو علي عن الزجاج انه اختار ان يكون ما كافة وحرم
مسندا الى الميتة لكنا نقول جعلها ما موصولة واسم ان والميتة خبرها اولى

ليبقى ان عاملة على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله ولقول النحاة انما
لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعده اما في
قصر الموصوف نحو انما زيد قائم فهو حكم لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه
من القعود ونحوه واما في قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيامه
ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما فما سوى الحكم المذكور بعده
في كل من القصرين مخصوص بظهور انه لا ينفي كل حكم سواه وقد يقال ان
المراد انه لاثبات الجزء الاخير مما بعده للموصوف او لاثباته على صفة مع
نفي ما سواه وهو تكلف واشار الى الثالث بقوله ولصحة انفصال الضمير معه
اي مع انما كقولك انما يقوم انا كما تقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح
الانفصال الا لتعذر الاتصال ووجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل و
الفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر فيه الفصل
لغرض ونحو ذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا انا ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت الفصحاء
وعبر باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي يستشهد بها لاثبات القواعد اذ ليس الغرض مجرد التمثيل

فقال قال الفرزدق انا الذائد هو من الذود وهو الطرد الحامي الذمار وهو العهد

وفي الاساس هو الحامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه حريمه

وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان غرضه ان يخص المدافع لا المدافع

عنه فصل الضمير واخره اذ لو قال وانما ادافع عن احسابهم لصار المعنى انه يدافع

عن احسابهم لا عن احساب غيرهم كما اذا قيل لا ادافع الا عن احسابهم وليس

ذلك معناه وانما معناه ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره ولا يجوز ان يقال

انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقول وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا

تاكيد ولا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها اي ان الذي يدافع انا لان

قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه

وليس بمستحسن ان يقال انما الذائد والمدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول عن لفظ

من الى لفظ ما وهو الظاهر في المصنف فان قيل كيف يصح اسناد الفعل الغائب الى ضمير

المتكلم قلنا لا نسلم ان الفعل غائب لان غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند اليه

فالفعل في نحو ما يقوم الا انا وانت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند اليه في الحقيقة

المستثنى منه العام وهو غائب وقد يستدل على تقديم [illegible]

بصحة اعمال الصفة الواقعة بعدها على ما صرح به بعض النحاة نحو انما قائم
ابواك شذوذ قائم الا ابوك وقد نقل في تضمنه معنى ما والا مناسبة عن علي بن
عيسى الربعي وهو انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند للمسند اليه ثم اتصلت
بها ما المؤكدة ناسب ان تضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيد الحكم على تاكيد
وذلك لان نحو قولك زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء لزيد
صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو ولان نفي المجيء لما كان مسلم
الثبوت لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا تاكيد
على اثبات لا تاكيد على تاكيد قلت مراد الثاني نفي الاثبات الضمني فالتاكيد قطعي
واما الاول فتاكيد ظني بالنسبة الى نفس الحكم لانه كان مسلم الثبوت قبل
ذكره وتحصل ان يعلم ان هذه مناسبة ذكرت لوضع انما متضمنا معنى ما والا لا يلزم
اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مثل ان زيدا لقائم ومنها
اي من طرق القصر التقديم تقديم ما حقه التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ ومعمولات الفعل عليه
في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان يذكر مثالين لان هذا المثال
لا يصلح الا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم يصلح لقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب

فی قصرها بالکفیة معمک افرادا لمن اعتقد انک مع الغیر کفیة وقلبا لمن اعتقد انفراد الغیر به یقینا لمن اعتقد اتصاف احد هما به وکذا الکلام فی سایر معمولات الفعل مما یصح تقدیمه وهذه الفرق الاربعة بعد اشتراکها فی ان المخاطب بها یجب ان یکون حاکما حکما مشوبا بصواب وخطاء وانت ترید اثبات صوابه ونفی خطائه اما فی قصر الافراد فحکمه صواب فی بعض وهو ما ثبته المتکلم وخطاء فی بعض وهو ما ینفیه واما فی قصر القلب فالصواب کون الموصوف علی احد الوصفین او کون الوصف لاحد الموصوفین والخطاء فی تعیینه واما فی قصر التعیین فالصواب ایضا کونه لاحدهما والخطاء تجویز کل منهما علی التساوی تختلف من وجوه فدلالة الرابع ای التقدیم بالفحوی ای بمفهوم الکلام وحکم الذوق بمعنی انه اذا تامل الذوق السلیم فی مفهوم الکلام الذی فیه التقدیم فهم منه القصر وان لم یعرف انه فی اصطلاح البلغاء کذلک و دلالة الثلثة الباقیة بالوضع لان الواضع وضع لا وبل والنفی والاستثناء وانما لمعان تفید القصر والاصل الوجه الثانی من وجوه الاختلاف ان الاصل فی الاول ای فی طریق العطف النص علی المثبت والمنفی کما مر من الامثلة فان

في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس فلا يترك
النص عليهما الا لكراهة الاطناب كما اذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض
او زيد يعلم النحو وبكر وعمرو فتقول فيهما اي في هذين المقامين زيد يعلم النحو لا غير
اما في الاول فمعناه لا غير النحو وهو قايم مقام لا التصريف ولا العروض واما في
الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قايم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف اليه
من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات من جهة الابهام والمسطور في
كلام بعض النحاة ان لا هذه ليست عاطفة وانما هي لا التي لنفي الجنس و
نحوه اي نحو لا غير مثل لا ما سواه ولا من عداه وما اشبه ذلك وقد مثل في
المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس الا واعترض عليه بان هذا ليس
طريق العطف بل طريق النفي ولا الاستثناء لان المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه
الا النحو وليس العالم بالنحو الا هو واجيب بان ترك النص على المثبت والمنفي
في العطف قد يكون بان يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ اخصر منه تناولا له ويكون
العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بان يحذف العاطف والمعطوف جميعا ويقام
مقامهما لفظ اخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس الا وح لا يبقى العطف
فليتامل فانه دقيق فالاصل في العطف النص عليهما وفي الثلثة الباقية النص على المثبت فقط

دون المنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد وما زيد الا قائم لا قاعد وما زيد الا قائم لا قاعد فانه لا نص فيه على المنفي

اعني المقعود والنفي اي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف ان النفي يعني بلا العاطفة

لا مطلق النفي اذ لا دليل على امتناع ما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وانما الثقل

طريق العطف كما في المفتاح لان الحكم مخصص بلا دون بل لا يجامع الثاني اعني

النفي والاستثناء فلا يقال ما زيد الا قائم لا قاعد وما يقوم الا زيد لا عمرو وقد يقع

مثل ذلك في تركيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم

لان شرط المنفي بلا العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الاعجاز ان لا يكون

ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها من ادوات النفي لانها موضوعة لان

تنفي بها ما اوجبته للمتبوع لا لان تعيد بها النفي في شئ قد نفيته وهذا

الشرط مفقود في النفي والاستثناء لانك اذا قلت ما زيد الا قائم فقد نفيت عنه

كل صفة وقع فيه التنازع حتى كانك قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا مضطجع

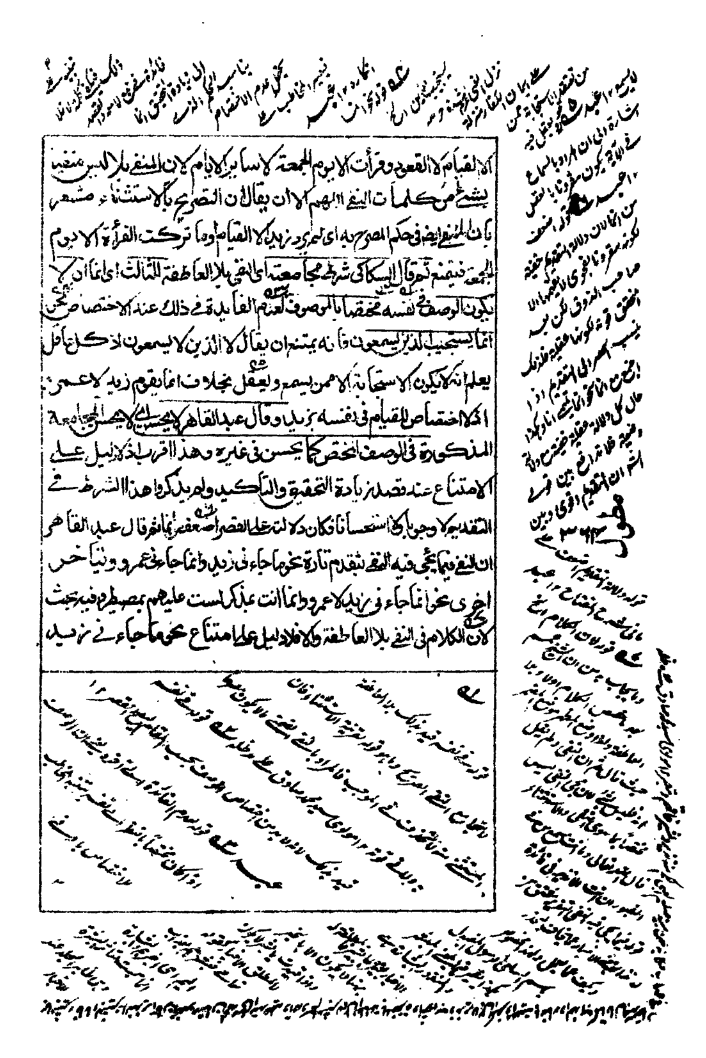
ونحو ذلك فاذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا وهو منفي قبلها بما النافية وكذا اذا قلت

ما يقوم الا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي

قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها

فيشعر بانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلا العاطفة الاخرى فان المراد به غايرها
من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى
الكلام او علم السامع وعلم المتكلم او لشيء من الاشكال الدالة على النفي مثل امتنع وابى
وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن
ان يصرح المص ايضا بقوله من كلمات النفي واما ما ذكرت من الوهم
مرتفع بالتامل في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره فان المفهوم
منه ان لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير لذلك الشخص وهو الرجل
فقوله بغيرها اي بغير لا العاطفة التي ينفى بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه
قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلا العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم
فلتفتوا هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلا العاطفة
الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو
جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرهما على ان يكون بدلا
ويجامع النفي بلا العاطفة الاخيرين اي انما والتقديم فيقال انما انا تميمي
لا قيسي وهو يأتيني لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمروا

احترز لان النفي فيهما اي في لا الاخريين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن النفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي وان لم يكن الاخريان صريحين في النفي فلا بد وان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا بد من خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يجوز ان يقال ما من اله الا الله وما احد الا وهو يقول ذلك ويمتنع انما من اله الا الله وانما احد الا وهو يقول ذلك لان من لزيادة الاستغراق واحد بمعنى العموم لا يقع الا في النفي وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبه للاول بخلاف ما جاءني زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو لا يجيء فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقولنا امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا صريحا ولا ضمنا فليتأمل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا المني زيد



اى القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفى بلا ليس منفيا بشئ من كلمات النفى الا بهم الا ان يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان المنفى ايضا فى حكم المصرح به اى لم يرد زيد الا القيام او ما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكى شرط مجامعته اى النفى بلا العاطفة للثالث اى انما ان لا يكون الوصف فى نفسه مختصا بالموصوف لعدم الفائدة فى ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام فى نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن الجامعة المذكورة فى الوصف المختص كما يحسن فى غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد ولم يذكروا هذا الشرط فى التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفى فيما يجئ فيه النفى يتقدم تارة نحو ما جاء فى زيد وانما جاء فى عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاء فى زيد لا عمرو وانما انت منذر لست عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام فى النفى بلا العاطفة والا فلا دليل على امتناع نحو ما جاء فى زيد

انه يجيء لا عمرو وما زيد الا قائم وليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير والاصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب
وينكره بخلاف الثالث اي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ان اصل النفي
والاستثناء ان يكون الحكم الذي استعمل هو له من الاحكام التي
يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصله ان يكون الحكم المستعمل هو
فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضوع انما ان تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او ما ينزل
هذه المنزلة وفيه اشكال لان المخاطب اذا
كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بالخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى
لازم الحكم [illegible] مراد الشيخ انه تجيء لخبر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره
حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في
المفتاح [illegible] ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او يجب
عليه ان لا يصر على خطائه [illegible] كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى
الظاهر فاشار الى امثلة الاصلين بتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد

رايت شيحا من بعيد ما هو الا زيد اذا اعتقد الا غيره اى اذا اعتقد صاحبك
ذلك الشيخ غير زيد مصرا على هذا الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة
المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اى لذلك المعلوم الثانى اى النفى و
الاستثناء افرادا اى حال كونه قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اى مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى التبرى عن الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة
رضى الله تعالى عنهم اجمعين عالمون بكونه صلعم مقصورا على الرسالة غير
جامع بين الرسالة والتبرى عن الهلاك لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه
امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اى الهلاك
فاستعمل له النفى والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم
هذا الامر فى نفوسهم وشدة حرصهم على بقاء النبى صلى الله عليه وسلم
فيما بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على
قوله افرادا اى ويستعمل له الثانى حال كونه قصر قلب نحو ان انتم
الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين
فان المخاطبين بهذا الكلام هم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا

منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد القائلين بان الرسول لا يكون

بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اى لان الكفار القائلين

بهذا القول اعنى ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافى

الرسالة فى الواقع وان كان هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون

كانوا يدعون احد الوصفين اعنى الرسالة فنزلهم الكفار منزلة

المنكرين للوصف الآخر اعنى البشرية بناء على ما اعتقدوا من

التنافى بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوا وقالوا ان انتم الا بشر

اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التى تدعونها

ولما كان ههنا مظنة سوال وهو ان القائلين قد ادعوا التنافى بين البشرية

والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبون قد اعترفوا

بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم

فكانهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم اشار الى جوابه بقوله وقولهم

اى قول الرسل المخاطبين ان نحن الا بشر مثلكم من باب مجارات الخصم

اى التماشى معه وارخاء العنان اليه والمساهلة معه بتسليم بعض

مقدماته ليحتاج الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع
حيث يراد تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل
عليهم السلام كانهم قالوا انما قلتم من انا البشر مثلكم حق لا ننكره
ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة فهذا تسليم جوابا
لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها بطريق القصر فيكون تسليما [illegible]
وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر وهو انه
استعمل في قوله ان [illegible] الا لنفي [illegible] والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يدعونه والاولى ان يجعل المعنى تبليغهم [illegible] اشتمل على تنزيل
المعلوم منزلة المجهول مقصر قلب قوله تعالى حكاية عن اهل انطاكية حين
كذبوا رسل عيسى عليه السلام ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء
ان انتم الا تكذبون فقوله ما انتم الا بشر قصر قلب على ما [illegible] الا [illegible]
قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب لان المخاطبين وهم الرسل
يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم كاذبين [illegible]
حمله صاحب المفتاح على انه قصر افراد [illegible]

بناء على نكتة وهي ان الكفار تري المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل البتة بل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصرهم على الكذب قصر تعيين وكقولك عطف على قوله كقولك انما صاحبك يعني ان الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى الظاهر لانه ما لم يشفق على اخيه فكانه انه اخوه فزعم انه ليس باخيه لكنه غير مصر على ذلك وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم اي منزلة ما من شانه ان يكون معلوما للمخاطب لا يصر على انكاره لادعاء ظهوره فيستعمل له الثالث اي انما نحو قوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شانه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد

وتوسيط ضمير الفصل لان كلا لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على
ان مضمون الكلام مما له خطر والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام
بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة
مشاركة رباعية كما مر وثلاثية كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع
والثلاثة الاخيرة في انه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي بل على المثبت فقط وثنائية كاشتراك
الاخيرين في صحة مجامعة معها العاطفة ومزية انما على العطف انه يعقل منها اي من
انما الحكمان اعني الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا بخلاف العطف فانه
يفهم منه اولا الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد وعلى العكس نحو ما زيد قائما
بل قاعد وتعقل الحكمين معا ارجح اذ لا يذهب فيه الوهم الى عدم القصر من اول
الامر كما في العطف واحسن مواقعها اي مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر
اولوا الالباب فانه تعريض بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر
والتامل منهم كطمعه منها اي كطمع النظر من البهائم قال الشيخ عبد القاهر انك
اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا يراد
بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا ان

ليس الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر
معناه ولكن ان يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر
كما يقع بين المبتدا والخبر على ما تقدم يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد كما مر وغيرهما
كالفاعل والمفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين
نحو ما اعطيت زيدا الا درهما وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو
ما جاء زيد الا راكبا وما جاء راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات
سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا في الدار وما قام زيد الا في الليل وما ضربته
الا للتاديب وما طاب زيد الا نفسا ونحو ذلك وكذا بين الصفة والموصوف
والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني احد الا اخوك وما
ضربت زيدا الا راسه وما سلب زيد الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع اداة
الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلا قصر الفعل
المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع
في التحقيق الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة
ويكون حقيقيا او غير حقيقي افرادا او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك

وقل تقديمهما بحالهما اى جاز على قلة تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه واداة الاستثناء بحالهما وهو ان يكون الاداة مقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا عمرو زيدا فى قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمروا او ما ضرب الا زيد عمروا فى قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمروا الا زيد ومنه قول الشاعر ع

لا اشتهى يا قوم الا كارها ٭ باب الامير ولا دفاع الحاجب ٭ وقوله ع كان لم

يمت حى سواك ولم تقم ٭ على احد الا عليك النوائح ٭ وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو فى الاول هى الضرب المسند الى زيد والصفة المقصورة على زيد فى الثانى هى الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من تقديم الفاعل فى الاول والمفعول فى الثانى ليتم تلك الصفة وانما جاز مع قلة لانها فى الحقيقة تامة بذكر المتعلق فى الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تقديمهما مع ازالتهما عن مكانهما بان تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال فيما ضرب زيد الا عمروا ما ضرب عمروا الا زيد بتقديم الاداة والمفعول على

الفاعل يكن مع تاخير الاداة عن المفعول وفي ماضرب عمروا الازيد
ماضرب زيد الاعمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول يكن مع تاخير
الاداة عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اخلال المعنى وانعكاس
المقصود فالضابطة ان المقصور عليه يلي اداة الاستثناء
سواء كانا متاخرين عن المقصور كما هو الشايع او
متقدمين عليه كما هو القليل وعلى ان تقديمهما بحالهما ايضا ما
منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في الفاعل والمفعول جميعا فيختل
المقصود لان التقدير ماضرب الا عمروا زيد ماضرب احد الا عمروا زيد وماضرب
الازيد عمروا واما ضرب احد احدا الازيد عمروا وهذا عند من يجوز استثناء
شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان
المستثنى منه مذكورا او المستثنى بدلا منه نحو ماضرب
احد احدا الازيد عمروا والاكثرون على منعه
مطلقا نصفا لادلة الاستثناء اذ الاصل فيهما الا وهي
حروف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما بحالهما
انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا
ويجعل المقصور في النية مقدما يجعل عمل
ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان اكثر
النحاة على منع ذلك الا

ان يكون المعمول الواقع بعد المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيد
احد او تابعا له والمستثنى مثنى نحو ما جاءني الا زيد الطريق
او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو رايتك اذا لم يبق الا الموت
ضاحكا فان ضاحكا مفعول رايت لا عامل في الموت لم يبق
وليطلب بيان ذلك من كتبهم الى ان قالوا بعض النحاة وقال الظرف في قوله
وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي منصوب
بمضمر اي اتبعوك في بادي الراي وكذا اباب الامير في بيت الاول
اي لا اشتهي باب الامير والنوايح في بيت الثاني مرفوع بمضمر اي
قامت النوايح وفيه بحث لان الفعل الاول يبقى بلا فاعل واعتبار الضمير
لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب ومن
هذا قيل ان عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل
ما وقع ضرب الا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا اي ضرب زيد عمرا
قال المص وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لان
من ضرب لابد له استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى
انك اذا ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت
زيدا لم يتم الجواب حتى تاتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو
في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب الا من
زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم
هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين ان الفعل المضمر ليس فيه
اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم اقتضاء
القصر في الفاعل والمفعول جميعا وتمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام

وفحية الجميع اي السبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين
المبتدء والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك ان النفي في
الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه وفرغ الفعل
الذي قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر
هو مستثنى منه لان الا للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عاما
ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولذا لا يلزم التخصيص من
غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك قرانا في علم النحو نقول تانيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع
وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم
برفع مساكنهم وبيت ذي الرمة ع ومابقيت الا الضلوع الجراشع

للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الاشياء وفيه
اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فلا ضمير في الفعل
اصلا فالاحسن ان يقال تانيث الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر
الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف
يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه واذا كان الفاعل
حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عايد اليه كما في
قولهم اذا كان غدا فأتني فان اسم كان ضمير عايد الى ما نحن عليه وكقوله
تعالى ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرء بالياء فان فاعله ضمير عايد
الى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هذا مثلا في ما قام
الا هند بدلا عن الضمير العايد الى احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب
لاسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية والاقتصار على ضميره العايد الى ما ليس في اللفظ
وانصراف العامل الى المستثنى فناسب المستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضربت الا زيدا احدا
وفي نحو ما كسوته الا جبة لباسا وفي نحو ما جاءني زيد الا راكبا كاينا على حال من الاحوال
وفي ما سرت الا يوم الجمعة وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من
الامكنة وعلى هذا القياس ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه
بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر في ما كسوته الا جبة ثوبا مع صحة

اطلاقه على الجبة وكذا فى سائر الامثلة المذكورة بل المراد اخص من ذلك وفى
صفته يعنى فى كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك واذا كان اللفظ متوجها
الى هذا المقدر العام المناسب المستثنى فى جنسه وصفته فاذا وجب منه لك
من ذلك المقدر يعنى بالاجزاء المقصود وترتيبها جاعلا لذلك الشئ على صفة الاستثناء
واعلم انه قد يقع بعد الا فى الاستثناء المفرغ الجملة وهى اما خبر مبتدأ نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءنى منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءنى
زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما
اتيته الا اتانى وفى الحديث ما آيس الشيطان من بنى آدم الا اتاهم من قبل
النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط
والجزاء وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه لمضمون عامله الا على تأويل العزم

والتقدير اى ما ايس الشيطان من بنى ادم من جهة غير النساء الا اغا زما على
اتيانهم من قبلهن كقولهم خرج الامير معه صقر صايدا به غدا جعل المقروم
عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وفى انما يوخر المقصور عليه تقول انما ضرب
زيد عمروا فالقيد الاخير ما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور
عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس فانه انما
جاز فى النفى والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو المذكور
بعد الا سواء قدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكور ابل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا فى انما ضرب زيد عمروا انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى
بخلاف ما اذا قلنا فى ما ضرب زيد الا عمروا وما ضرب الا عمروا زيد فانه
يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد الا قدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم
المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيد اللقصر كما فى قولنا انما
زيد ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامياً لم تزده معرفة
وانما لذة ذكرناها اى ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام
فيما اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغير كالا فى افادة القصرين
اى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا وتعيينا تقول فى
قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قايم قلبا وفى قصرها ما شاعر غير زيد
باعتبارين بحسب المقام وفى امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد
غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها ان تكون منفيها منفيا

نمبر ... مولوى سيد محمد صادق على ...

قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس الانشاء

الانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا او كذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا للكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث من غير احوال اللفظ لان المقصود يجر اليه اخر الكلام فالانشاء ضربان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب والانشاء ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

وانواعه كثيرة وهو على ماذكره المص خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء
لانه اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا اولا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول
امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج
فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد
حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر منها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل
المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب
المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما
تقول ليت الشباب يعود لكنه اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية
في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل او عسى ولما ذكر ما هو موضوع
للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو هل لي من شفيع حيث
تعلم انه لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام
لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل
بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت
هو ابراز المتمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان
النصب قرينة على ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها
على اضمار وانما يضمر في جواب الاشياء الستة والمناسب للمقام ههنا هو
التمني نحو كما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب بليت وقوع ما لا اطماعية
في وقوعه وقيل انها لو التي يجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن
وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بهما عن فعل التمني
فينصب الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله
تعالى لو ان لي كرة فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم
والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي
كانها ماخوذة من هل ولو التين للتمني حال كونهما مركبتين مع لا وما المزيدتين
لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء يقال
ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان
الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى
التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان الغرض من تضمينهما معنى التمني

لبس فادة التمني بل ان يتولد منه اى من معنى التمني المتضمنتين هما اياه في
الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمت على معنى ليتك اكرمته
قصدا الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التخصيص نحو هلا
تقوم ولوما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدا الى حثه على القيام ومع هذا
فلا يخلو عن ضرب من التوبيخ واللوم على معنى ما كان يجب ان يفعل
المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول
الاول ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ
المفتاح لكنه حاصل معنا لانه قال مركبة ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام
التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى التمني وهذا مشعر بان ما وقع في
بعض النسخ لتضمنهما على معنى التفعيل ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد ليس
محصول كلام صاحب المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان
المعنى ليتك اكرمته متولدا منه معنى التنديم وانما لم يجعل تركيبهما من اول
الامر لتضمن معنى التنديم والتخصيص من غير توسط معنى التمني جريا على
مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني وتمنى ما مضى

يناسب التنديم وبما يستقبل السؤال والتحضيض وانما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك لاحتمال ان يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فان التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على اضمار ان نحو لعلي احج فازورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فيشبه بعده عن الحصول اشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من انه طلب محال او ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فانه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي اموت الساعة وبهذا ظهر ان الترجي ليس بطلب ومنها اي من انواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن فان كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين او لا وقوعها فحصولها هو التصديق والا فهو التصور والالفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن واي وكم وكيف واين واني ومتى وايان

فبعضها مختص لطلب التصور وبعضها لطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منهما بل يعم

القبيلين وبهذا الاعتبار صار اهم فقدمه المص وقال فالهمزة لطلب التصديق

اى ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها وهذا معنى الحكم والاسناد وما يجرى

مجراه كقولك اقام زيد وازيد قائم فانت عالم بان بينهما نسبة اما بالايجاب

او السلب تطلب تعيينها او التصور اى ادراك غير النسبة كقولك فى طلب تصور

المسند اليه ادبس فى الاناء ام عسل فانك تعلم ان فى الاناء شيئا والمطلوب تعيينه

وفى طلب تصور المسند افى الخابية دبسك ام فى الزق فانك تعلم ان الدبس

محكوم عليه بالكينونة فى الخابية او الزق والمطلوب هو التعيين

والمطلوب فى جميع ذلك معلوم بوجه اجمالى ويطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا

لمجئ الهمزة لطلب التصور لم يقبح فى طلب تصور الفاعل ازيد قام

كما قبح هل زيد قام ولم يقبح فى طلب تصور المفعول اعمرا عرفت كما قبح هل عمرا

عرفت وذلك لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل

فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو محال بخلاف الهمزة فانها تكون

لطلب التصور وتعيين الفاعل او المفعول وهذا ظاهر فى اعمرا عرفت

واما نحو أزيد قائم فلانا لانسلم ان تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس
الفعل غايته انه يحتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز ان يكون أزيد
قائم لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا انه
علل قبح هل زيد قائم بان هل بمعنى قد لا بانه مختص لطلب التصديق كما
سيجيء والمسؤل عنه بها اي الذي يسأل عنه بالهمزة هو ما يليها كالفعل في أضربت
زيدا اذا كان الشك في نفس الفعل اعني الضرب الصادر من المخاطب الواقع
على زيد واردت بالاستفهام ان تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق
بصدور الفعل منه فاذا قلت اضربت زيدا ام اكرمته فهو لطلب تصور
المسند اضرب هو ام اكرام والتصديق حاصل بثبوت احدهما فمثل هذا يحتمل
ان يكون لطلب التصديق وان يكون لطلب التصور المسند ويفرق بينهما بحسب
القرائن فنحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه سوال عن
وجود نفس الفعل ونحو اكتبت هذا الكتاب ام اشتريته فالسوال عن
تعيين المسند وبهذا ظهر ان كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أانت
ضربت زيدا اذا كان الشك في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب

على زيد والمفعول في أزيدا ضربت اذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع
بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار جلست وايوم
الجمعة صليت وتأديبا ضربته وراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل
الاعجاز ومما يؤيد ذلك انك تقول اقلت شعرا قط ارأيت اليوم انسانا فيصح
ولا يصح ان تقول أأنت قلت شعرا قط أأنت رأيت انسانا اليوم اذ لا معنى للسؤال عن
الفاعل من هو في مثل هذا لان ذلك انما يتصور اذا كانت الاشارة الى فعل
مخصوص نحو ان تقول من قال هذا الشعر ومن بنى هذه الدار وما
اشبه ذلك مما يمكن ان ينص فيه على معين فاما قيل شعر على الجملة ورؤية
انسان على الاطلاق فمحال ذلك فيه لانه ليس مما يختص بهذا دون ذلك حتى
يسأل عن فاعله وهل لطلب التصديق فحسب ويدخل على الجملتين نحو هل قام زيد
وهل عمرو قاعد اذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود
لعمرو ولهذا اي لاجل اختصاصها بطلب التصديق امتنع هل زيد قام
ام عمرو لان وقوع المفرد بعد ام دليل على كونها متصلة
وام المتصلة لطلب تعيين احد الامرين مع العلم بثبوت
اصل الحكم فهي لا يكون الا لطلب التصور

بعد حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس الا لطلب التصديق فبينهما

فلذا امتنع فيه تنعم بخلاف ما اذا لم يتذكر ام عمرو وقيل هل زيد قام فانه يقبح و

لا يمتنع كما سيجئ فان قلت التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب

التصور مع حصول التصديق فى ام المتصلة نحو ازيد قام ام عمرو قلت التصديق

الحاصل هو العلم بنسبة القيام الى احد المذكورين والمطلوب تصور احدهما

على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لانه التصور بوجه ما ولهذا

قبح هل زيدا ضربت لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل فيكون

هل لطلب حصول الحاصل وهو محال وانما لم يمتنع لاحتمال ان يكون زيدا

مفعول فعل محذوف تفسيره ما بعده اى هل ضربت زيدا ضربته لكنه يقبح لعدم

اشتغال المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال ان يكون التقديم لمجرد الاهتمام

غير التخصيص وفيه نظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب فى التقديم هو الاختصاص

وهذا يوجب ان يقبح وجه المجيب المبنى على قصد الاهتمام دون

الاختصاص ولا قائل به دون ضربته اى لم يقبح هل زيدا ضربته بجواز

تقديم المفسر قبل زيدا اى هل ضربت زيدا ضربته بل هذا ارجح لان الاصل

تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون
هل لطلب التصديق فيحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود
الفعل في الكلام لا يدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر
ولا يجوز اختيارا هل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل
السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس
الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير في نحو رجل عرف واجب وان
اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين
ظلموا وانما الحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف ويلزمه
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص
حتى يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق
النحاة وما ذكره صاحب المفصل من ان نحو هل زيد خرج على تقدير
الفعل تصحيح للوجه القبيح البعيد لانه شايع حسن وههنا نظر وهو انا لا نسلم
لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحا لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة
لا يوجب انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي

قبح هل زيد عرف لانه يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل واصله
اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة
وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من خواص
لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يجوز او يقبح
دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد
والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد قام قلت الفرق
انها اذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى
الالف المألوف وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم
تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة وهي اي هل تخصص المضارع
بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا او
هو اخوك كما يصح أتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار
اثبات الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال
الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص المضارع بالاستقبال

فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام
عن وقوع الضرب في المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك وقال في ان
يكون الضرب واقعا في الحال فعلم ان هذا الامتناع جار فيما اذا دلت
القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع سواء
كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال وحالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله
ما لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع
هل في هذا الموقع وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك من جهة ان
الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة لان الواجب مقارنة
الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا يرى الى صحة قولنا سيجيء زيد
راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير ذليل خاسئ وساغسل عني
العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون
جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما سمع قول النحاة انه يجب
تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال

فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح
تقييد هل تضرب بالحال واورد قول النحاة دليلا على كلامه وهو بيان ادى
على خطأ به ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال ولعمري
ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان يشتغل به لكنا نخاف
على القاصرين ان يقعوا فيه من غير تأمل ويأخذوه مذهبا ولاختصاص التصديق
بها اي بكونها مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال
تخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال
كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا اظهر وما هو موصولة وكونه مبتداء وخبره
اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء
من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل لعروضه له اما اقتضاء
الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر اذ المضارع انما يكون فعلا واما
اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو الحكم
بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي
مدلولات الافعال من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلول اسماء



من حيث هي لان الذوات ذوات تعينها مضى وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي
ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من
فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم فاعل
فعل محذوف لان ابراز ما سيتجدد في معرض الثابت ادل على كمال العناية
بحصوله من ابقائه على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل
حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة على الفعل تقديرا لان انتم فاعل
فعل محذوف يفسره الظاهر واما فهل انتم شاكرون ادل على طلب الشكر من
او انتم شاكرون ان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معه اي ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اي على كمال
العناية بحصول ما سيتجدد ولهذا اي ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن
هل زيد منطلق الا من البليغ لانه الذي يقصد به الدلالة على الثبات وابراز
ما سيوجد في معرض الموجود بخلاف غير البليغ فانه لا يفرق بينه وبين
هل ينطلق زيد فكان الاولى ان يدخله على الفعل كما هو اصله
وهي اي هل قسمان بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء او لا وجوده كقولنا

هل الحركة موجودة اولا موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ لشئ
اولا وجوده له كقولنا هل الحركة دائمة اولا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة اولا وجوده لها
وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود وفي الاولى شئ واحد فلذا كانت مركبة
بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة رابطة والباقية من الالفاظ
الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط ويختلف من جهة ان المطلوب بكل واحد
منها تصور لشئ اخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا ان يشرح
هذا الاسم ويبين مفهومه وانه لاي معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء
كان من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اي حقيقته التي هو بها
هو كقولنا ما الحركة اي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته
من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما اي بين ما التي
لشرح الاسم والتي لطلب الماهية فيكون مقتضى الترتيب الطبيعي ان يطلب
اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته
وحقيقته لان من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب
وجود ذلك المفهوم ثم من لم يعرف انه موجود استحال منه

طلب حقيقته وماماهية اذا المعدوم كماهية له ولا حقيقة لان الماهية
ما به يكون الشئ هو هو والمعدوم لاهوية له والفرق بين المفهوم
من الاسم اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل
فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذي يدل
عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض
لصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقايق كان
لها حد وبحسب الاسم وبحسب الحقيقة واما المعدومات فلما لم يكن
لها الا المفهومات لم يكن لها حدود الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان تعرف ان الذات موجودة حتى ان ما
يوضع في اول التعاليم من حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها
في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم ثم لما اثبت وجودها وبرهن
عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا بحسب الذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب الواحد جاز ان يكون
حدا بحسب الاسم وبحسب الذات بالقياس الى شخصين

[illegible]

وبالقياس الى تشخص واحد فى وقتين وبمن العارض المشخص لذى
العلم اى يطلب بمن الامر الذى يعرض لذى العلم فيفيد تشخصه وتعينه
كقولنا من فى الدار فانه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما
الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان واخو فلان وما اشبه
ذلك فانما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار
الاوصاف فى الخارج فى شخص وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها
كليات وقال السكاكى يسأل بما عن الجنس تقول ما عندك اى
اى اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل فيه السؤال عن الماهية
والحقيقة نحو ما الكلمة اى اى اجناس الالفاظ هى وجوابه لفظ وضع لمعنى مفرد
موضوع وما الاسم اى اى اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى فى نفسه
غير مقترن باحد الازمنة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم
ونحوه وفى الحديث سبق المفردون قالوا وما المفردون
يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسأل بمن عن
الجنس من ذوى العلم تقول من جبرئيل اى ابشر هو ام ملك ام جنى وفيه

نظر اذ لا نسلم انه للسوال عن الجنس وانه يصح فى جواب من حيث يل ان يقال
ملك بل جوابه انه ملك ياتى بالوحى الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع
تشخصه وتعينه وام اما ذكره السكاكى فى قوله تع حكاية عن فرعون فمن ربكما
ياموسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جنى ففساده يظهر من جواب موسى بقوله
تع ربنا الذى اعطى كل شئ خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد تعينه و
تشخصه على ماذكرنا ويسال باى عما يميز احد المتشاركين فى امر يعمهما نحو اى الفريقين
خير مقاما اى انحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فان الكافرين والمؤمنين
وهم اصحاب محمد صلعم قد اشتركا فى الفريقية فسالوا عما يميز احدهما عن الآخر
والامر الاعم المشترك فيه هو مضمون ما اضيف اليه اى توضحه قوله فى المفتاح
يقول القائل عندى ثياب فتقول اى الثياب هى فتطلب منه وصفا يميزها
عندك عما يشاركها فى الثوبية قيل انه اذا اضيف الى مشار اليه كقولنا
ايهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيف الى
كلى فجوابه كلى يميز لا غير وعلى الجملة هو طالب للتمييز ويسال بكم عن العدد نحو
سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة اى كم آية آتيناهم اعشرين ام ثلثين

٣٩٢



ام غير ذلك والغرض من هذا السوال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اى حمل

المخاطب على الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من قالوا واذا فصل بينه وبين مميزه

بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر فى الخبرية و

ذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم يعثر عليه مجرورا بمن

فى نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو واقول سل بنى اسرائيل كم

اتيناهم من اية بينة ويسال بكيف عن الحال وباين عن المكان وبمتى عن

الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل يستعمل

فى مواضع التفخيم مثل يسال ايان يوم القيامة وانى تستعمل تارة بمعنى كيف

ويجب ان يكون بعده فعل نحو فاتوا حرثكم انى شئتم اى على اى

حال ومن اى شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى

زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اى من اين لك هذا اى من اين

الرزق الاتى كل يوم وقوله يستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون

مشتركا بين المعنيين وان يكون فى احدهما حقيقة

وفى الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى

اين الا انه فى الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما فى قوله

من انى عشرون لنا اى من اين او مقدرة كقوله تع انى لك هذا اى من اين
اى من اين لك هذا فقال المص انه يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك
من جهة اضمار من او بدونه فظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص
بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء
الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب
التصور والتصديق لعراقتها فى الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعدها
سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تع ام هل تستوى
الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذى هو جند لكم وقوله تع
ام ماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به
رئمان انف اذا ما ضن باللبن فام ههنا بمعنى بل التى يكون للانتقال من
كلام الى آخر من غير اعتبار استفهام كقوله تع ام انا خير من هذا الذى
هو مهين وبهذا ينحل ما قيل فى قوله تع اكذبتم باياتى ولم تحيطوا بها علما
ام ماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد
المستويين والآخر يلى الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت
منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها

اذ لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل فى الجواب من انها متصلة والمعنى

اكذبتم ام لم يكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شئ كنتم تعملون ثم ان هذه

الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل فى غير الاستفهام مما يناسب المقام

بمعونة القراين وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه

مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول

والذين امنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركاب ونا مل

ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لى لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو

فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسئ الادب الم اؤدب فلانا اذا علم

ذلك والتقرير قد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت وقد يقال بمعنى حمل

المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذى قصده المص ههنا بايلاء

المقرر به الهمزة اى بشرط ان يلى الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر

فى حقيقة الاستفهام من ايلاء المسئول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت

ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت فى تقريره بالفاعل وازيدا ضربت فى

تقريره بالمفعول كذا ابزيد مررت واراكبا سرت وغير ذلك ومما جعل الهمزة

فيه للتقرير بالفاعل فى قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بالهتنا يا ابراهيم
اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار
بانه منه كيف كان وقد اشاروا الى الفعل فى قولهم انت فعلت هذا او
قال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم
افعل واعترض المص عليه بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس
فى السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذى
كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه
ما قبل الاية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم
بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بالهتنا انه
لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك
من حلفه ومن ذم الاصنام وقد روى انهم هربوا وتركوه فى بيت الاصنام
ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه مسرعين ليكفوه
وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعنى اذا كان التقرير بالهمزة فانها هى
التى تجىء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف الحروف
فان هل يكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار

والاسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم آتيناهم من آية بينة وما ذا فعلت بفلان ومن ذا قتلته ونحو ذلك وللانكار كذلك نحو اغير الله تدعون اي ايلاء المنكر الهمزة بعينها فكان الانكار بالهمزة واما غيرها وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا يضرك لو فعلت كذا ومن ذا يفعل كذا او كم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تدري ما العرار من الزند وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي لانكار ما يليها كالفعل في قول امرئ القيس أيقتلني والمشرفي مضاجعي فانه ذكر ما يكون منها من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق الى الوهم لاحتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى أهم يقسمون رحمة ربك فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى أتتخذ اصناما آلهة فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا ولي الفعل الهمزة وكالحال في قوله أراحلا اسير اليه وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو أزيدا ضربته يحتمل الانكار على المفعول او على نفس الفعل بحسب تقدير المفسر فنحو قوله تعالى أبشرا منا واحدا نتبعه ليس لانكار الفعل بل لانكار المفعول

فيقدر المفسر بعده وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس
الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون
التقديم لمجرد التقوي وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس
وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم الانكار نظرا الى ان المخاطب وهو النبي
صلى الله عليه وسلم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده وجعلهما صاحب
الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه صلى الله عليه وسلم لفرط شغفه بايمانهم
وبالغ حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة
حرف النفي وقد مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمل السكاكي
على التقوي دون التخصيص لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك
فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص
لو كان مضمرا او متعينا للتخصيص ان كان مظهرا منكرا وللتقوي ان كان معرفا وقد اشار ههنا الى تكرر هذا
التفصيل ثم قال ولا تحمل نحو قوله تعالى آلله اذن لكم على التقديم للتخصيص فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره
ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا
التركيب يمكن حمله على التقديم وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى

وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكانه بنى هذا على مذهب القوم ومنه اى من مجئ الهمزة للانكار نحو

أليس الله بكاف عبده اى الله كاف لان انكار النفى نفى له ونفى النفى اثبات وهذا المعنى مراد من قال ان الهمزة فيه للتقرير اى لحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفى وهو الله كاف لا بالنفى وهو ليس الله بكاف وهكذا قوله تع الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذى دخل عليه الهمزة بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تع أانت قلت للناس اتخذونى وامى الهين فان الهمزة فيه للتقرير اى بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلى الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلى فيها الفعل الهمزة اشار اليها

بقوله ولانكار الفعل صورة اخرى وهى نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما

نفيه من اصله لانه لابد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعـ الذكرين حرم ام الانثيين ام ما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان الغرض انكار التحريم من اصله لكن اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو افى الليل كان هذا ام فى النهار افى السوق ام فى المسجد الى غير ذلك للانكار واما التوبيخ اى ما كان ينبغى ان يكون ذلك الامر الذى كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع وفى هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت وانكار بمعنى انه كان لا ينبغى ان يقع وعليه قوله ع افوق البدر يوضع لى مهاد ام الجوزاء تحت يدى وساد فانه للتقريع مع شائبة من الانكار بادعاء انه اعلى رتبة من ذلك او لا ينبغى ان يكون بان يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك فى المستقبل نحو اتعصى ربك بمعنى لا ينبغى ان يتحقق العصيان او للتكذيب فى الماضى اى لم يكن نحو افاصفيكم ربكم بالبنين اى لم يفعل ذلك او فى المستقبل اى لا يكون نحو انلزمكموها اى انلزمكم تلك الهداية او الحجة اى انكرهكم على قبولها ونقسركم على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعنى لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعـ هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقول الشاعر

شعر يؤرقني بوخز الضرغام قوتاً ليومه ، اذا ادخر النمل الطعام لعامه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضاً كقوله تعالى ماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا اللذم والتوبيخ الا فكل مصلحة منه والتهكم عطف على الاستبطاء او على الانكار وذلك لانهما اختلفوا في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول او كل واحد عطف على ما قبله نحو اصلوتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا او التحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من عذاب المهين من فرعون بلفظ الاستفهام ورفع فرعون ولهذا قال انه كان عالياً من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه هذا كله ظاهر والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على حقيقة تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر ايضاً شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب للبلغاء فلا ينبغي ان يقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان يتخطاه بل عليك بالتراكيب واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر

وعرّفوه بانه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء واحترز بغاير
الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة اولا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج
عنه نحو كف عن القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لما ذا
وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هو مشترك بينهما لفظا وقيل
بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هو
مشترك بين الوجوب والندب والاباحة موضوع لكل منها وقيل
للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب
ولما لم يكن الدلايل مفيدة للقطع لشيء من ذلك لم يجزم المص لشيء واشار الى
ما هو الظاهر عند العقل لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من المقترنة باللام نحو
ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا في هذا اشارة الى ان اقسام
صيغة الامر ثلثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل الغير
المخاطب والثاني ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب
بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل وهو

عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة
الامر اعني طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء
استعمل في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان لفظ اغفر في قولنا اللهم
اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا تمييزا بين
البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي حال كون الطالب مستعليا
سواء كان عاليا في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع
الصيغة الى ذلك الطلب اعني طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من
اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون
ان يقولوا صيغة الاباحة او لام الاباحة مثلا يمد كونها حقيقة
في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الامر في قولهم صيغة الامر بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام
الى الخاص بدليل انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع

وأما انهما طلبا امراً ويمكن ان يجاب عنه بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو
قم وليقم امراً دون لتضرب اباحة مثلاً يفيد ذلك في الجملة وان لم يصلح
دليلاً عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي لغير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون لطلب الفعل اصلاً
او تكون لطلبه لكن لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة
نحو جالس الحسن او ابن سيرين والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه
ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح الانذار تخويف مع دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم
والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
نحو كونوا حجارة او حديداً اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة او حجارة
لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم
قردة ففيه دلالة على سرعة تكونه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له
منقادون لامره وفي الاهانة لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم
وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو اصبروا او لا تصبروا والفرق بينهما وبين الاباحة ان المخاطب
في الاباحة كأنه توهم ان ليس يجوز له الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع

عدم الحرج فى الترك وفى التسوية كانه توهم ان احد الطرفين من الفعل

والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه اى الى القولين المذكورين فرفع

ذلك وسوى بينهما او التمنى نحو قول امرء القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلى

بصبح وما الاصباح منك بامثل الاصباح الصبح والانجلاء والانكشاف تقول

ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح بافضل منك عندى لانى اقاسى

هموما نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهارى يظلم فى عينى لازدحام الهموم على

فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى ذلك تخلصا

عما عرض له فى الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشتياق والاستطالة بتلك

الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها وليس له طماعية فيه ولا توقع فلهذا

يحمل على التمنى دون الترجى والى الثانى اعنى ما يكون لطلب الفعل لكن

لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء نحو اللهم اغفر لى فانه طلب

للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة

افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هذا ولكن الالتماس

فى العرف انما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع لا الى حد الدعاء

فان قيل اى حاجة الى قوله بدون الاستعلاء منع

قوله لمن يساويك قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز
ان يتحقق من المساوي بل من الادنى ايضا ثم الامر قال السكاكي حقه
الفور لانه الظاهر من الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر
الفهم عند الامر بشيء بعد الامر بخلافه الى تغيير الامر الاول دون الجمع بين
الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده قم ثم قال له قبل ان يقوم
اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر بالاضطجاع
لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا
لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهومه الا الطلب استعلاء
والفور والتراخي مفوض الى القرينة كالتكرار وعدمه فانه لا دلالة للامر على
شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل وفي عرف النحاة يسمى نفس
هذه الصيغة نهيا في اي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم
التكرار اذ الحق ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي
ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع الواقع

كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان
راجعا الى اتصال الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال
وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب
الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك كما هو مذهب البعض
فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا تفعل والمذهبان متقاربان
ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف
او الترك كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان
ليس المراد طلب كفه عن الامتثال او يستعمل لطلب الكف او الترك لكن لا على
سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو اللهم لا تشمت
اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك لا تفعل
كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما
عليه المخاطب من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن
الله غافلا عما يعمل الظالمون اي دم واثبت على ذلك وهذه الاربعة
يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها

وايراد الجزاء عقيبها نحو وما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اى ان ارزقه انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اى ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اى ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تشتم يكن خيرا لك اى ان لا تشتم يكن خيرا لك

وقد ذكر في تحقيقه وجهان احدهما ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية بوجودها معلولة للعلة الفاعلية وان كانت بماهيتها علة لعلية علة الفاعلية ولهذا قالوا ان الغائية يتقدم في الذهن على المعلول ويتاخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل ولما كان ذلك اعنى كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب اذ ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب الحاصل بان مقدرة بعد هذه الاشياء

وثانيهما ان كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه والحامل
على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب
مقصودا للمتكلم لذاته اولغيره يعني يتوقف ذلك الغير
على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب
ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب حمل المخاطب كون ذلك
المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت فاذا ذكرت بعده
ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور لا لنفسه
فيكون اذاً معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا
هذا اذا كان المذكور بعد ذكر هذه الاربعة صالحا لان
يكون جزاءً من مفهومهما وقصد السببية بخلاف قولنا
اين بيتك اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تعرفنيه
اضرب زيدا في السوق واما قوله تعـ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا
الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء
بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على
شيء آخر نحو ان توضأت صحت صلوتك واذا لم

يقصد السببية بقي المضارع على رفعه اما حالا نحو قوله تعالى ذرهم في خوضهم يلعبون او وصفا نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اى جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك واما العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابها المضارع كقولك الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا فمتولد من الاستفهام اى ليس هو بابا على حدة بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا والاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فيولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه منه وهذا في التحقيق همزة انكار اى لا ينبغي لك ان لا تنزل وانكار المنفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده نحو ان تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا لا يجوز لا تكفر تدخل النار او اسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر تدخل النار وان لم تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوز تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اى في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا من دونه اولياء

فالله هو الولى اى ان اتخذوا اولياء بحق فانه هو الذى يجب ان يتولى
وحده ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولى سواه فان قلت
لا شك انه انكار توبيخ بمعنى لا ينبغى ان يتخذ من دون الله اولياء وحينئذ يترتب
عليه قوله تع فالله هو الولى من غير تقدير شرط كما يقال لا ينبغى ان
يعبد غير الله فالله تع هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما
فيه معنى الشئ حكمه حكم ذلك الشئ ولا يخفى على ذى طبع حسن قولنا
لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف اتضرب زيدا فهو اخوك
استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان
جعلوا استفهام الانكار بمعنى النفى لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا
لان كل سليم الذوق يجد من نفسه التفاوت بينهما وانه يصح وقوع
احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط فى الكلام كثير
وسيتعرض له فى بحث الايجاز ان شاء الله تع ومنها اى ومن انواع الطلب
النداء وهو طلب الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فايا وهيا
للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد لكونه نائما او ساهيا حقيقة
او بالنسبة الى الامر الذى يناديه له يعنى انه بلغ من علو الشان الى حيث
ان المخاطب لا يفى بما هو حقه من السعى فيه وان بذل وسعه واستفرغ
جهده فكانه غافل عنه بعيد واى والهمزة للقريب وقد
يستعملان فى البعيد تنبيها على انه حاضر فى القلب لا يغيب عنه اصلا كقوله
شعر اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم فى ربع قلبى سكان
واما يا فقيل حقيقة فى القريب والبعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا
وقيل هى للبعيد واستعمالها فى القريب اما لاستقصار [illegible]

نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر وعلو شانه
وان المخاطب مع تيقظه على الامتثال كانه غافل عنه بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ ما
انزل اليك واما للحرص على اقباله كانه امر بعيد نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه
على بلادته وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الغافل واما لانحطاط شانه
وبعده عن المجلس نحو يا هذا وقد تستعمل صيغته اى صيغة النداء فى غير معناه
وهو طلب الاقبال كالاغراء فى قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال
لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه على زيادة التظلم وبث الشكوى والاختصاص
فى قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى
بطلب الاقبال عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما فى معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اى مختصا من بين الرجال باكرام الضيف واما التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا
بالمسكنة ولمجرد بيان المعنى بذلك نفسه لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها
القوم وكل هذا صورته صورة النداء وليس بنداء لانه اما ضمير وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل
عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء

اصلا فكره التصريح بلداته فقوله ايها الرجل فاى مضموم والرجل مرفوع

كما فى النداء لكن مجموعهما فى محل النصب على الحال ولذا قال المص فى تفسيره

اى مخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اى اسم منصوب اما معرف

باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معاشر الانبياء لا

نورث وربما يكون علما كقوله بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب

المعرف ليس منقولا من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه

قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل

المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعنى او اخص قال الامام المرزوقى فى قوله ان بنى

نهشل لا ندعى لاب الفرق بين ان ينصب بنى نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع

على الخبرية هو انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب

وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل عن المخاطب بشانهم

واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شانه لا نفعل

كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من

الم الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهى كانه لغرابته يدعوه

ويستحضر ليتعجب منه ومنها التدله والتحير كما فى نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو

ذلك كقوله ع ايا منازل سلمى اين سلماك وكقوله ع يا ناق جدي فقد افنت اناتك لي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها الترجي والتحسر كقوله ع قيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله ع يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه الاشياء كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا عظم رغبته في شيء كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي كقولك رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفاؤل واظهار الحرص وما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر لانه في صورة الامر وان كان دعاء او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك

تأتيني غدا مقام ائتيني بجملة بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظ لكون كلامك في صورة الخبر فالخبر في هذه الصور مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له ويحتمل ان يجعل كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه او لقوة الاسباب المتأخذة في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات **تنبيه** الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر المتأمل في الاعتبارات والطائف العبارات فان الاسناد الانشائي ايضا اما مؤكد او مجرد عن التاكيد وكذا المسند اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او فعل مطلق او مقيد بمفعول وشرط وغيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة او محذوفة واسناده وتعلقه ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ولا يخفى عليك

اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله تعالى المرشد **الباب السابع**

الفصل والوصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه اى ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا اقدم الوصل لان الاعدام انما تعرف بملكاتها واما فى صدر الباب فقد قدم الفصل لانه الاصل والوصل طارعليه وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التى لها محل من الاعراب وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم من الكلام لان الكلام تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته والجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كان مقصودا لذاته اولا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او وصفا او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب

او لا وعلى الاول اى على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد
تشريك الثانية لها اى للاولى فى حكمه اى حكم الاعراب الذى لها مثل كونها خبر مبتدأ
او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها اى على الاولى ليدل العطف على التشريك
المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه بمفرد قبله فى حكم اعرابه من كونه
فاعلا او مفعولا او حالا او غير ذلك يجب عطفه عليه فالجملة لا يكون لها محل من
الاعراب الا وهى واقعة موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد واذا كان كذلك
فشرط كونه اى كون عطف الثانية على الاولى مقبولا بالواو ونحوه ان يكون
بينهما اى بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر
لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطى ويمنع لما بين الاعطاء والمنع
من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطى وذلك لان هذا كعطف
المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة
جامعة لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون نحو زيد كاتب
وشاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد بنحو الواو من
حروف العطف الدال على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان

هذا الحكم مختص بالواو لان لكل من الفاء وثم وحتى معنى محصلا غير التشريك
والجمعية اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف
عليه جهة جامعة اولا نحو زيد يكتب فيعطى او ثم يعطى اذا كان
يصدر منه الاعطاء بعد الكتابة بخلاف الواو فانه ليس له هذا المعنى
فلا بد له من جامع ولهذا اى ولانه لابد فى الواو من جهة جامعة ولهذا عيب
على ابى تمام فى قوله ع لا والذى هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم
اذ لا مناسبة بين كرم ابى الحسين وبين مرارة النوى سواء كان نواه او نوى
غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظ او عطف
جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولى العلم لان وجود الجامع شرط
فيهما جميعا وقوله لا نفى لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه
البيت السابق وهو قوله ع زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال
باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب فى هواك للنفس وجواب
القسم البيت الذى بعده وهو قوله ع ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت
نفسى على الف سواك تحوم والا اى وان لم يقصد تشريك الثانية
للاولى فى حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف

التشريك

التشريك الذي ليس بمقصود ههنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم
انما نحن مستهزؤن الله يستهزئ بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم
لانه ليس من مقولهم يعني ان قوله انا معكم جملة في محل النصب على انه مفعول قالوا فلو
عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في كونه مفعول قالوا وهذا
باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزؤن لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وايضا
العطف على المتبوع هو الاصل وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون
للاولى محل من الاعراب وقصد ربطها بها اي ربط الثانية
بالاولى على معنى عاطف سوى الواو عطفت به اي عطفت الثانية
على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر

نحو دخل زيد فخرج عمرو او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب والمهلة و
ذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني
محصلة وتفصيل ذلك ان حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل
واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست او في مثل قوله تع
كلمح البصر او هو اقرب وقوله تع مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف استيناف
لمجرد الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
المفردات الا انها قد تكون لاستدراك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى
كلام اخر اهم من الاول بلا قصد الى اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت
عنه كقوله تع بل هم في شك منها بل هم منها عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون
الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل وقد تفيد كون المذكور بعدها كلاما
مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها عقيب مضمون
ما قبلها في الزمان كقوله تع ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشئ او ذمه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب
عطف تفصيل المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال رب الخ ونحو وكم
من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون لان موضع
التفصيل بعد الاجمال ولا ينافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيغضب عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية المرتب
مما يحصل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تع الم تر
ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدي
عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قال ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار جاز
وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة

الثانية عن الاولى وعدم مناسبته له نحو ثم انشأناه خلقا اخر ونحو ثم الذين
كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا
قوله تع ثم كان من الذين امنوا بعد قوله تع فلا اقتحم العقبة الاية لبعد
المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه لبعد ما بين
طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تع وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى
وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله
ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تع وما ادريك
ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد
من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني
هذه الحروف بخلاف الواو وانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر
فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يشتبه الاشكال فان قلت الواو ايضا يفيد
الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لانك اذا قلت يضر زيد وينفع من
غير واو احتمل ان يكون قولك ينفع رجوعا عن ذلك يضر وابطالا له كذا في دلائل الاعجاز
قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد

الحصول غير متناهية فتميز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي فيه
تسكب العبرات والا اى وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف
سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطائه للثانية فالفصل واجب
لئلا يلزم من الوصل التشريك فى ذلك الحكم نحو واذا خلوا الى شياطينهم الآية
لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف
لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان
يكون استهزاء الله تعالى بهم وهو ان خذلهم وخلاهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا
اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك
بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نم ان اذا فى الآية ظرفية بل شرطية
وبعد تسليم ان العامل فى اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد
الاختصاص بل هو لمجرد صدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نم ان العطف على
مقيد بشئ يوجب تقييد المعطوف بذلك الشئ قلت اذا الشرطية هو بعينها الظرفية
استعملت استعمال الشرط ولا شك ان نحو اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقراء
القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص

ثم القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا يوم
الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطك واكسك نعم اللبس يقطع لكنه
انسابق الى الفهم في الخطابات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على
ضربين احدهما ان يستقل كل جزء بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني
ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه
بواسطة كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت
اذا رجع استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ
على قالوا من هذا القبيل قلت لانه يصير المعنى واذا قالوا ذلك استهزأ الله تعالى بهم
وهذا غير مستقيم لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على
اخبارهم عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم
والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة كذا ذكر في دلائل الاعجاز ولا حظ
على قوله فان كان للاولى حكم اي وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد
اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة
او يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين
الجملتين كمال الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان

يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال وشبه احدهما اى احد الكمالين فكذلك اى يتعين الفصل والا اى وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما وان يكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل ان احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المص في تحقيق المقامات الستة وقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اى يكون احدى الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلاء ارسوا اى اقيموا من ارسيت

السفينة اى حبستها بالمرساة ونزاولها اى نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اى قال رايد لقوم ومقدمهم اقيموا نقاتل فان موت كل نفس يجرى بمقدار الله تعالى وقدر لا الجبن ينجيه ولا الاقدام يرديه وقيل الضمير للسفينة وقيل للمجد والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا انشاء لفظا ومعنى ونزاولها خبرا كذلك لم يعطف عليه ولم يجعل ايضا مجزوما جوابا للامر لان الغرض تعليل الامر بالارساء بالمزاولة وكلا مرفى الجزم بالعكس اعنى يصير الارساء علة للمزاولة كما فى اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على تقدير الثانى وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى فى هذا المثال وهو قول ارسوا فى محل النصب على انه مفعول كما قلنا انا معلم مقول قال فكيف يصح ان يجعل من التقدير الثانى قلت لما ذكرانه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب كمال الانقطاع او كمال الاتصال او نحوهما اشار الى تحقيق هذه المعانى من غير نظر الى كونها بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب او لا يكون فهذا امثال المجرد كمال الانقطاع بين الجملتين وقد يقال ان المقصود بالتمثيل هو ما وقع فى كلام الرايد والجملتان فى كلامه

ليس لهما محل من الاعراب فلا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا
المصراع والجملتان فيهما التي لها محل من الاعراب ولهذا جعل نحو قوله تعالى انا معكم انما نحن
مستهزؤن مما له محل من الاعراب على ما مر ومعنى اى لاختلافهما خبرا او انشاء معنى
بان يكون احديهما خبرا معنى والاخرى انشاء معنى وان كانتا خبريتين
او انشائيتين لفظا نحو مات فلان رحمه الله تعالى اى ليرحمه الله تعالى فهو انشاء معنى
فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على لاختلافهما والضمير للشان
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو قصير
ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح واما كمال الاتصال فتكون الثانية موكدة
للاولى او بدلا منها او بيانا لها واما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه
يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان بالعكس وهذا المعنى
مما لا تحقيق له في الجمل لم ينزل الثانية من الاولى منزلة النعت من المنعوت
ثم جعل الثانية موكدة للاولى يكون لدفع توهم غلطا وتجوزا وهو ضربان لانه
اما ان ينزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير

مع الاختلاف فی المعنی او منزلة التاکید اللفظی فی اتحاد المعنی فالاول نحو لا ریب فیه
بالنسبة الی ذلک الکتاب وهذا علی تقدیر ان یکون الم جملة مستقلة او طائفة من حروف
التهجی مستقلة وذلک الکتاب جملة ثانیة ولا ریب فیه ثالثة علی ما هو الوجه الصحیح المختار
وههنا وجوه آخر خارجة عن المقصود فانه لما بولغ فی وصفه ای فی وصف الکتاب والباء
فی قوله ببلوغه متعلق بوصفه ای فی ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوی
فی الکمال وبقوله بولغ یتعلق الباء فی قوله بجعل المبتدأ ذلک وتعریف الخبر
باللام وذلک لما مر من ان تعریف المسند الیه بالاشارة یدل علی کمال العنایة
بتمییزه وانه ربما جعل بعده ذریعة الی تعظیمه وبعد درجته وان تعریف المسند
باللام یفید الانحصار حقیقة نحو الله الواجب ومبالغة نحو حاتم الجواد فمعنی
ذلک الکتاب انه الکتاب الکامل کان ما عداه من الکتب فی مقابلته ناقص وانه
الذی یستاهل ان یسمی کتابا کما تقول هو الرجل ای الکامل فی الرجولیة
کان من سواه بالنسبة الیه لیس برجل جاز جواب لما ای یجوز بسبب هذه المبالغة
المذکورة ان یتوهم السامع قبل التامل انه ای قوله تعالی ذلک الکتاب مما یرمی
به جزافا من غیر ان یکون صادرا عن رویة وبصیرة فاتبعه علی لفظ المبنی للمفعول
والمرفوع المستتر عائد الی قوله لا ریب فیه والمنصوب البارز الی قوله ذلک
الکتاب ای ولما جاز ان یتوهم ان قوله ذلک الکتاب جزافا جعل قوله لا ریب فیه

تابعا لقوله ذلك الكتاب تبعا لذلك التوهم فوزانه اى وزان لا ريب فيه وزان
نفسه فى جاءنى زيد نفسه والثانى اى هدى للمتقين اى هو هدى للمتقين فان معناه انه اى الكتاب
فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما فى تنكير هدى من الابهام والتعظيم وكنه الشىء
نهايته حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل ولم يقل هاد
للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله فى الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اى بحسب الهداية يقال
ليكن عملك بحسب ذلك اى على عدده وعلى قدره وتقديم الجار والمجرور للحصر بحسبها
تتفاوت فى درجات الكمال لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب
جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل
فى الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل عليه فوزانه اى وزان هدى للمتقين
وزان زيد الثانى فى جاءنى زيد زيد لكونه مقررا لقوله ذلك الكتاب
مع اتفاقهما فى المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا لكنهما مختلفان
معنى فلذا جعل بمنزلة التاكيد المعنوى هذا ولكن ذكر الشيخ فى دلائل الاعجاز ان
قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له بمنزلة ان

قوله هو ثبات الكتاب متعبد تحقيقا نية لتشبيه او بدلا منها عطف على قوله مؤكدة

للاولى اى القسم الثانى من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا من الاولى

لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد او كغير الوافية بخلاف الثانية فانها

وافية كمال الوفاء لا تشبيه غير الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشأنه اى شأن المراد لان الغرض من

الابدال ان يكون الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشأنه لنكتة

ككونه اى ذلك المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الجملة

الثانية من الاولى منزلة بدل البعض او الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها

لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز

عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف التاكيد

وهذا المعنى مما لا تحقق له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب فالاول و

هو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام

وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام

يقتضى اعتناء بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره

والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الخ اوفى بتأديته اى تأدية المراد

لدلالته اى لدلالة الثانى عليها اى على نعم الله تعالى بالتفصيل

من غير احالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه

فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول لان ما تعملون يشتمل الانعام
والبنين والجنات وغيرها والثانى وهو ان ينزل الثانية منزلة بدل الاشتمال
نحو شعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا * والا فكن فى السر والجهر مسلما * اى ان
لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر
فان المراد به اى بقوله ارحل كمال اظهار الكراهة لاقامته اى لاقامة المخاطب
وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية المراد لدلالته عليه اى لدلالة لا تقيمن
على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة مع التاكيد الحاصل من النون
فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة
لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته
عليه يكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندى بحسب
العرف حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى ان كثيرا ما يقال لا تقم
عندى ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون
دل على كمال هذا المعنى فصار لا تقيمن عندنا دالا على كمال اظهار الكراهة
لاقامته بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ
على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا بخلاف ارحل
فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليست فيه

بشيء من التاكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والا فكن في السر
والجهر مسلما فانه يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسبب مخالفة
سره العلن وزعم صاحب المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكانه اراد بالتضمن
معناه اللغوي لان ارحل معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك نهيه عن
الاقامة المفاد لكراهتها وظاهر ان كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزءا من مفهوم
ارحل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن
النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا يقيمن عندنا وهو اظهار كراهة
اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وربما نه اى وزان لا تقيمن عندنا
وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن عندنا تاكيدا لقوله ارحل ولا بدل الكل وغير داخل فيه اى عدم الاقامة
غير داخل في مفهوم الارتحال فلا يكون بدل البعض مع ما بينهما اى بين عدم
الاقامة والارتحال من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان
الجملة الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعولا اقول كما مر في قوله ارسوا نزاولها
وقوله تعالى الله يستهزئ بهم وقوله في كلا المثالين الاية والبيت ان الثاني اوفى بتادية
المراد يدل على ان الجملة الاولى فيهما وافية بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في
الاية فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالته على تمام المراد من القصور

او بياناً لها عطف على قوله موكدة اى القسم الثالث من كمال الاتصال ان يكون
الجملة الثانية بياناً للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة
الايضاح فلا تعطف عليها لخفائها اى المقتضى لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء
الاولى مع اقتضاء المقام ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا ادم هل ادلك على
شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه اى وزان قوله قال يا ادم وزان عمر في قوله اقسم بالله
ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر حيث جعل قال يا ادم بياناً وتوضيحاً لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل
عمر بياناً وتوضيحاً لابي حفص ولا يجوز ان يقال انه من باب عطف البيان للفعل لانا
اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بياناً وتوضيحاً للوسوسة
فليتأمل وقد تعطف الجملة التي يصلح بياناً للاولى عليها تنبيهاً على استقلالها او
مغايرتها للاولى كقوله تعالى في سورة البقرة يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم بغير الواو
وفي سورة ابراهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بياناً ليسومونكم
وتفسيراً للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب
وزاد عليه زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بياناً
وتفسيراً للمفرد منها كقوله تعالى فان تولوا فاني اخاف عليكم عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بيان عذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء وكان قادراً على اشد ما اراد
من عذابكم ولما فرغ من كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبههما فقال

واما كونها اى كون الجملة الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها
عليها اى عطف الثانية على الاولى موهما لعطفها على غيرها اى ومما يؤدى الى
فساد المقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار انه يشتمل على مانع من العطف وهو ايهام
خلاف المراد كما ان المختلفين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتملان
على مانع لكن هذا دونه لان المانع فى هذا خارجى ربما يمكن دفعه بنصب قرينة
ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله شعر وتظن سلمى اننى ابغى بها بدلا اراها فى
الضلال تهيم فان بين الجملتين الخبريتين اعنى قوله وتظن سلمى وقوله اراها فى الضلال
مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه
لانه فى الاولى محبوبة وفى الثانية محب لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا
يتوهم انه عطف على قوله ابغى وهو اقرب اليه فيكون هذا ايضا من مظنونات سلمى
وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها فى هذا الظن فقال اراها تتحير فى اودية
الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية
اعنى قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها
موهم عطف جملة قالوا وجملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان
قطعه ليس للاحتياط كما فى هذا البيت لا للوجوب كما زعم السكاكى لانه لم يبين
امتناع عطفه على الجملة الشرطية لا يقال انه تركه لظهور امتناع عطف خبر

الشرطيه على الشرطية لظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول الاول ممنوع فان
عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير فى الكلام مثل قوله تعـ وقالوا لولا انزل
عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضى الامر وقوله تعـ فاذا جاء اجلهم لا يستاخرون
ساعة ولا يستقدمون وكذا الثانى لظهور المناسبة بين المسندين اعنى استهزاء الله
بهم وقولهم بهذه المقالات اوقات الخلوات بل لاتحادهما فى التحقيق وكذا بين
المسند اليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بدليل انه علل قطع
الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا او جملة انا معكم بامر لا لعدم الجامع بينهما فليفهم
واما كونها اى كون الثانية كالمتصلة بها اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا
لسوال اقتضته الاولى فينزل الاولى منزلته اى منزلة السوال لكونها مشتملة
عليه مقتضية له فتفصل الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل الجواب عن
السوال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكى النوع الثانى من الحالة المقتضية
للقطع ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسوال فينزل ذلك السوال المدلول عليه
بالفحوى منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق
لذلك وتنزيل السوال بالفحوى منزلة السوال الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع
عن ان يسأل او ان لا يسمع منه عطف على اغناء اى مثل ان لا يسمع من السامع شئ
بتقدير المذكور اهـ لسماء كلامه او مثل ان لا ينقطع كلامك لكلامه او مثل القصد

الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ وهو تقدير السوال وترك العطف وغير ذلك فليس في كلام
السكاكي دلالة على ان الجملة الاولى تنزل منزلة السوال كما في كلام المص وكان المص
نظر الى ان قطع الثانية عن الاولى مثل قطع الجواب عن السوال لكونها كالمتصلة بها
انما يكون على تقدير تشبيه الاولى بالسوال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون
الجملة الاولى منشاء السوال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على
ما اشار اليه صاحب الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى ان الذين
كفروا سواء عليهم الاية عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى
للمتقين والثانية مسوقة لبيان ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين
تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد لا مجال فيه للعطف بخلاف قوله
تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان قلت هذا اذا زعمت
ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة
المؤمنين ثم عقبته بكلام آخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله تعالى ان الابرار لفي
نعيم قلت قد مر ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف
وانه مبني على تقدير سوال فذلك ادراج له في حكم المتقين وتابع له في المعنى
وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك

اى لكون الثانية جوابا للسوال الذي اقتضته الاولى استينافا وكذا الجملة الثانية

نفسها يسمى استئنافا كما يسمى مستأنفة وهو اي الاستئناف ثلثة اضرب لان
السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت
قلت عليل ، سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وذلك
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان
يقال هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فانه قلما يقال هل سبب مرضه
السهر والحزن لانهما من ابعد اسباب المرض سيما الامراض الجسمانية والاعراض
النفسانية من اسباب السهر والحزن فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون
الخاص وعدم التاكيد ايضا مشعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ
نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس
لامارة بالسوء فالتاكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص فان الجواب من
مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في احوال الاسناد الخبري
من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد ونعلم ان المراد
بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت عبد
ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة
حق له واذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وو صل
ظاهر بحرف موضوع للوصل واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري

والاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب اى لم تأمرنا بالعبادة له وهذا

ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت المقامات واما

عن غيرهما اى عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال

سلام اى فماذا قال ابراهيم فى جواب سلامهم فقيل قال سلام اى حياهم

بتحية احسن من تحيتهم لان تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث

اى نسلم سلاما وتحية بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت اى سلام

عليكم وقوله زعم العواذل اننى فى غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا امرأة

عاذلة بدليل قوله صدقوا ولكن غمرتى لا تنجلى ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف

كما هو شأن اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتى لا تنجلى ففصل

قوله صدقوا عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل

اصدقوا فى هذا الزعم ام كذبوا فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان

السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على اطلاقه كما فى المثال الاول واما

ان يشتمل على خصوصية فى الثانى فان العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب

وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن وايضا منه

هذا تقسيم آخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتى باعادة اسم ما استونف

عنه اى اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف

عنه الحديث نحو احسنت انت الى زيد حقيق بالاحسان ومنه ما بنى
على صفته اى على صفة ما استونف عنه دون اسمه يعنى يكون المسند اليه فى الجملة
الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه اعنى صفة يصلح لترتيب الحديث
عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما ياتى باعادة صفته اى اعادة ذكر
ذلك الشئ بصفة من صفاته نحو احسنت الى زيد صديقك القديم اهل لذلك
والسوال المقدر فيهما لماذا احسن اليه او هل هو حقيق بالاحسان وهذا اى الاستيناف
المبنى على صفة ما استونف عنه ابلغ واحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم
كقدم الصداقة فى المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف
ان الوصف علة له واما اذا اعقبت المستانف عنه فى الكلام السابق بصفات
ثم ذكرته فى الاستيناف بلفظ اسم الاشارة كقولك قد احسنت الى زيد
الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالاظهر انه من قبيل الثانى وعليه قوله تعالى
اولئك على هدى من ربهم على وجه فان قلت ان كان السوال فى الاستيناف
عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم ما استونف
عنه او مبنيا على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان
السبب كما فى قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل
البيت سواء كان باعادة الاسم او الصفة فما وجه هذا الكلام

قلت وجهه انه اذا اثبت لشيء حكم ثم وقع السؤال عن سببه واريد ان يجاب بان سبب ذلك انه مستحق لهذا الحكم واهل له فهذا الجواب يكون تارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف وليس يجري هذا في سائر صور الاستيناف فليتأمل وقد يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما نحو يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال كانه قيل من يسبحه فقيل رجال اي يسبحه رجال وعليه نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول الذي على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ محذوف الخبر اي هو زيد ويجعل الجملة استينافا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف الاستيناف كله اما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يحيى بن سعد شعر زعمتم ان اخوتكم قريش لهم الف اي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام وليس لكم الاف اي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين ولعده اولئك او مناجي عا وخوفا وقد جاعت بنو اسد وخافوا كانهم قالوا اصدقنا في هذا الزعم ام كذبنا فقيل كذبتم فحذف هذا الاستيناف كله واقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته عليه ويحتمل ان يكون قوله لهم الف وليس لكم الاف جوابا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كانه لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استينافان كذا في الايضاح فان قلت هذا

هو الوجه الاول بعينه لان نحو لطمم الف بالنسبة الى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون استينافا جوابا له وبيانا للسبب فاقيم مقام السبب قلت بل يحتمل التاكيد والبيان فيكا نه جعل في الوجه الاول مؤكدا للجواب المحذوف وبيانا له او بدون ذلك اى بدون قيام شئ مقامه نحو نعم الرجل زيد على قوله اى على قول من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اى هو زيد بحذف المبتدا والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما ولما فرغ من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد للكلام السابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها بمعنى الدعاء فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف هنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة للانشائية الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع في نحو وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى واما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال وقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بالفتح عطفا على اما السابقة وقد علم بما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع فنقول اما الوصل لدفع

الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا اتفقتا اى الجملتان خبرا وانشاء لفظا و

معنى او معنى فقط ويكون بينهما جامع وانما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من

انه ان لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع وبما يذكر بعيد هذا من ان الجامع بينهما

يجب ان يكون كذا وكذا والاتفاق المذكور انما يتحقق اذا كان كلتا الجملتين خبريتين

لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى فقط بان يكونا

انشائيتين لفظا او يكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية لفظا او بالعكس او كان

كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان يكونا خبريتين لفظا او يكون الاولى خبرية لفظا والثانية

انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون الله وهو

خادعهم وقوله تعالى ان الابرار لفى نعيم وان الفجار لفى جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية وفعلية والمتناسبتين

وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى فقط لم يذكر له الا مثالا

واحدا لكنه اشار الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة واعاد فيه الكاف تنبيها على

انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا ميثاق بنى اسرائيل لا تعبدون الا

الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا

على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقتان معنى لان لا تعبدون اخبار فى معنى

الانشاء اى لا تعبدوا كما تقول فذهب الى فلان تقول كذا تريد الامر

وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سارع الى الامتثال فهو مخبر عنه وقوله

بالوالدين احساناً لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تقديراً على المبالغة
المذكورة اي وتحسنون بمعنى احسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالاً لقسم آخر
وهو ان تكونا انشائيتين معنى فقط بان يكون كلتاهما خبريتين لفظاً او معنى ومن اول
الامر صريح الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احساناً ومنه قوله تعالى في
سورة الصف وبشر المؤمنين عطفاً على تؤمنون قبله في قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه
بمعنى امنوا كذا في الكشاف وفيه نظر لان المخاطب بالاول هم المؤمنون خاصة بدليل
قوله بالله ورسوله والثاني هو النبي صلى الله عليه وسلم وهما وان كانا امرين سيئين
لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر لمخاطب على الامر لمخاطب آخر الا عند التصريح بالنداء
نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو وعلى ان قوله تؤمنون بيان لما قبله على طريق الاستيناف
كانهم قالوا كيف نفعل فقيل تؤمنون اي امنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على
مراد اي قل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا وبشر او على محذوف اي فابشر يا محمد
وبشر يقال بشرته فابشر اي صار مسروراً وانما اتفق الجملتين في الخبرية معنى فقط والثانية
انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله واشهدوا اني بريء مما تشركون
اي واشهدكم وبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب لا تقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما
فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء

على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حيث ذكر في قوله تع فان لم تفعلوا ولن تفعلوا الى قوله وبشر الذين آمنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالفوز والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يسلم صحة ما ذكره من المثال ولهذا قال المص ان قوله تع وبشر الذين آمنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اى فانذرهم وبشر الذين آمنوا وقال صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية فكأنه امر النبي صلى الله عليه وسلم بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد اما تستحيي ان تضرب غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اى بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار المسند اليهما والمسندين جميعا اى باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب لمناسبة الظاهر بين الشعر والكتابة وتقاربهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع

لتضاد كالاعطاء والمنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون
بينهما ايضا جامع كما اشار اليه بقوله وزيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو
قصير لمناسبة بينهما اى بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة
او الصداقة او العداوة او نحو ذلك وعلى الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر
ملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها اى بدون المناسبة بين
زيد وعمرو فانه لا يصح وان كان المسندان متناسبين بل وان كانا متحدين ايضا
ولهذا صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو خفى ضيق وخاتمى ضيق وبخلاف زيد شاعر
وعمرو طويل مطلقا اى سواء كان بين زيد وعمرو متناسبا او لم يكن فانه لا يصح لعدم
المناسبة بين المسندين اعنى الشعر وطول القامة قال الشيخ فى دلائل الاعجاز
اعلم انه كما يجب ان يكون المحدث عنه فى احدى الجملتين بسبب من المحدث
عنه فى الاخرى كذلك ينبغى ان يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه
او النظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت زيد طويل القامة وعمرو شاعر كان
خلفا من القول السكاكى الجامع بين الشيئين قد نقل المص كلام السكاكى و
تصرف فيه بما جعله محتملا لظنا منه انه اصلاح له ونحن نشرح اولا هذا الكلام
مطابقا لما ذكره السكاكى ثم نشير الى ما فى نقل المص من الاختلال فنقول من
القوى المدركة العقل وهى القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهى
القوة العاقلة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير ان
يتأدى اليها من طرق الحواس كادراك العداوة والصداقة من زيد مثلا و
كادراك الشاة معنى فى الذئب ومنها الخيال وهى قوة الحواس تجتمع فيها صور المحسوسات
وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهى القوة التى يتأدى اليها صور المحسوسات
من طرق الحواس الظاهرة ومدركها وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم

بان هذا الاصغر هو هذا الحلو و نعنى بالصورة ما يمكن ادراكه

باحدى الحواس الظاهرة وبالمعانى ما لا يمكن ومنها المفكرة وهى التى لها قوة

التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك والمعانى

المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهى ابدا لا يسكن نوما ولا يقظة وليس

من شانها ان يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على اى نظم تريد

فان استعملها بواسطة القوة الوهمية فهى المخيلة وان استعملتها

بواسطة القوة العاقلة وحدها او مع القوة الوهمية فهى المفكرة

اذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكى انه يجب ان يكون

بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل

او من جهة الوهم او من جهة الخيال فالجامع بين الجملتين

اما عقلى بان يكون بينهما اتحاد فى التصور والمراد بالجامع العقلى

امر بسببه يقتضى العقل اجتماع الجملتين فى المفكرة قال السكاكى

هو ان يكون بين الجملتين اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر

عنه او فی الخبر او فی قید من قیودهما مثل الوصف او الحال والظرف ونحو
ذلك فظهر انه اراد بالتصور الامر المتصور اذ كثیرا ما یطلق التصورات و
التصدیقات علی المعلومات التصوریة والتصدیقیة او تماثل هناك ای فی
تصور من تصوراتهما ثم اشار الی سبب كون التماثل مما یقتضی بسببه العقل
جمعهما فی المفكرة بقوله فان العقل بتجریده المثلین عن التشخص فی الخارج یرفع
التعدد بینهما لان العقل مجرد لا یدرك بذاته الجزئی من حیث هو جزئی بل
تجریده عن العوارض المشخصة فی الخارج وینتزع منه المعنی الكلی فیدركه فالمثلان
اذا جردا عن المشخصات صارا متحدین فیكون حصول احدهما فی المفكرة حصول
الاخر وانما قال عن التشخص فی الخارج لان كل ما هو حاصل فی العقل
فلا بد له من تشخص عقلی ضرورة انه ممتاز عن سائر المعلومات وانما قلنا
انه لا یدرك الجزئی بذاته لانه یدرك الجزئیات بواسطة الآلات الجسمانیة
لانه یحكم علی الجزئیات بالكلیات كقولنا زید انسان والحاكم یجب ان یدركهما
معا لكن ادراكه للكلی بالذات والجزئی بالآلات وكذا احكمه بان هذا اللون
غیر هذا الطعم ونحو ذلك فان قلت تجریدهما عن التشخص فی الخارج لا یقتضی
ارتفاع تعددهما لجواز ان یتعدد بعوارض كلیة حاصلة فی العقل مثل
ان یعلم من زید انه رجل احمر فاضل ومن عمرو انه رجل اسود جاهل

قلت اذا كانت الاوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات
فيها على السوية باعتبار العقل وان كانت بحسب الخارج مختصة ببعض
منها وههنا نظر وهو ان التماثل اذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد
كاتب وعمرو شاعر على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الاخوة والصداقة
ونحو ذلك لانهما متماثلان لاشتراكهما في الانسانية وقد مر بطلانه والجواب
ان المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما وسيجيء ذلك
في باب التشبيه او تضايف وهو كون الشيئين بحيث لا يمكن تعقل كل واحد منهما
الا بالقياس الى تعقل الاخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم
حصول الاخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فان
كل امر يصدر عنه امر اخر اما بالاستقلال او بواسطة انضمام الغير اليه
فهو علة والامر الاخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس الى تعقل
الاخر والاقل والاكثر فان كل عدد يصير عند العد فانيا قبل عدد الاخر
فهو اقل من الاخر والاخر اكثر منه وذكر الشارح العلامة ان المثال الاول
مثال التضايف بين الامور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوسات
والمعقولات وفيه نظر لان التضايف انما هو بين مفهومي العلة والمعلول ومفهومي
الاقل والاكثر لا بين الذاتين لا يرى ان تعقل ذات الواجب ليس بالقياس الى
تعقل ذات مخلوقاته وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس

الى تعقل سنة وبالعكس فالمفهومات صور معقولة لا محسوسة وان اراد
ارادان ما يصدق عليه الاقل والاكثر يجوز ان يكون محسوسا وان يكون
معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فانهما محسوسان وان اراد ان
العلية والمعلولية معقولتان لكونهما نسبيتين فالاقلية والاكثرية ايضا كذلك
او وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي امر بسببه يقتضي الوهم
اجتماعهما في المفكرة اعني ان الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فانه
اذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما وذلك بان يكون بين تصوريهما شبه تماثل
كلوني بياض وصفرة فان الوهم يبرزهما في معرض المثلين من جهة انه يسبق
الى الوهم انهما نوع واحد زيد في احدهما عارض بخلاف العقل فانه يعرف
انهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس وهو اللون وكذلك اي الخفي
والسواد و لذلك اي ولان الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويجتهد في الجمع
بينهما في المفكرة حسن الجمع بين الثلثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى
وابو اسحاق والقمر فان الوهم يبرزها في معرض الامثال ويتوهم ان هذه الثلثة من
نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فانه يعرف ان
كلا منها من نوع آخر وانما اشتركت في عارض هو اشراق الدنيا ببهجتها
على ان ذلك في ابي اسحاق مجاز او يكون بين تصوريهما تضاد

وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل العدم
والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وسلم
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له على
غير اباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الاقرار
به باللسان والكفر عدم الايمان عما من شانه اللهم الا ان يقال الكفر
انكار شئ من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا مثله وما
يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمومن والكافر فانه قد يعد
مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين
وهما السواد والبياض والا فهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان
وذلك لان الاسود مثلا هو المحل مع السواد والشبيه بتضاد كالسماء والارض
في المحسوسات فان بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احديهما
في غاية الارتفاع والاخرى في غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان
على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان متضادين
والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين لا يمكن اجتماعهما
لكنهما ليسا متضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية

فان قلت كما جعل نحو الاسود والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء والارض كالاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهومهما بخلاف نحو السماء والارض فانهما لازمان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية والثانوية جزئين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر العدد من الثاني مع ان العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا وهميا بقوله فانه اي الوهم ينزلهما اى التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا يحضر احد المتضادين او الشبيهين لهما الا ويحضر الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من المغايرات التي ليست اضدادا له فانما يخطر بالبال السواد والا ويخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبنى على حكم الوهم والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة او خياليا عطف على وهمي وتقي بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة وان كان العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما

تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مودية الى ذلك واسبابه

اى اسباب التقارن فى الخيال مختلفة لذلك اختلف الصور الثابتة

فى الخيالات ترتبا ووضوحا فكم من صورة لا انفكاك بينهما اصلا

فى خيال وهى فى خيال اخرى مما لا يجتمع اصلا وكم من صورة لا تغيب

عن خيال وهى فى خيال اخر مما لا يقع قط فلصاحب علم المعانى فضل احتياج

الى معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبنى على الجامع

لا سيما الخيالى فان جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقادها لاسباب

فى اثبات الصور فى خزانة الخيال وبيان الاسباب مما يفوته الحصر وهذا

امثلة وحكايات ذكرت فى المفتاح وقد ظهر لك مما ذكرنا ان ليس المراد بالجامع

العقلى ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمى ما يكون مدركا بالوهم وبالخيالى ما

يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعانى التى يدركها

الوهم وكذا التقارن فى الخيال ليس من الصور التى تجتمع فى الخيال بل جميع ذلك معانٍ

معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك فاعترض اولا بان السواد والبياض مثلا

محسوسان فكيف يصحان ان يجعلا من الوهميات واجاب ثانيا بان الجامع كون

كل منهما متضادا للاخر وهذا معنى جزئى لا يدركه الا الوهم وهذا

فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض معنى جزئى وان اريد

ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فتماثل هذا مع ذلك وتضايفه
معه ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل
والتضاد وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيف الى الكليات
كانت كليات فكيف يصح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا
ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله
صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني وجميع ما ذكرنا يظهر بالتامل في لفظ المفتاح
فان قلت ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود
الجامع بين الجملتين باعتبار مفردين من مفرداتهما مثل الاتحاد في المخبر عنه
او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو
هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه والسكاكي ايضا معترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب
محدثة قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا
الجامع هل يكفي في صحة العطف لم لا تعرض الى ما قيل هذا الكلام وما بعده
قد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب بين المخبر عنهما وان كان الخبران
متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما جميعا والمص لما اعتقد ان
كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر مكان

الجملتين بالشيئين واقام قوله اتحاد فی التصور مقام قوله اتحاد فی تصورهما مثل الاتحاد فی المخبر عنه او فی الخبر او فی قید من قیودهما فظهر الفساد فی قوله الوهمی ان یکون بین تصوریهما شبه تماثل او تضاد او شبهه وفی قوله الخیالی ان یکون بین تصوریهما تقارن لان التضاد مثلا انما هو بین نفس السواد والبیاض لا بین تصوریهما اعنی العلم بهما وکذا التقارن فی الخیال انما هو بین نفس التصور فیجب ان یرید من تصوریهما مفهومیهما حتی یکون له وجه صحة واما ما یقال من انه اراد بالشیئین الجملتین وبالتصور المفرد الواقع فی الجملة کما هو مراد السکاکی بعینه فهو غلط لانه قد رد هذا الکلام علی السکاکی وحمله علی انه سهو منه وقصد بهذا التغییر اصلاحا علی ان هذا المعنی مما لا یدل علیه لفظه ویاباه قوله فی التصور معرفا کما لا یخفی علی من له معرفة باسالیب الکلام فلیتامل فی هذا المقام فان تحقیقه علی ما ذکرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقیق المحسنات تناسب الجملتین فی الاسمیة والفعلیة ای فی کونهما اسمیتین او فعلیتین وتناسب الفعلیتین فی المضی والمضارعة وما شاکل ذلک نکونهما شرطیتین مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غیر تعرض للتجدد فی احدیهما والثبوت فی الاخری لزم ان یقول قام زید وقعد عمرو وزید قایم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وکذا زید قام وعمرو قعد وزعم الشارح العلامة انه انما فصله بقوله وکذا

الاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد مبتدأ وقام خبر وان يكونا
فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد
قدما عليهما يعني يجب ان يقدرا اما اسميتين او فعليتين لا ان يقدر احدهما
اسمية والاخرى فعلية ولعمري انه كلام في غاية السقوط ما كان ينبغي ان يصدر
مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل منهما جملة فعلية وفيه اشارة الى انه
اذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية ايضا
ولا يحصل المناسبة بان يوتى بالثانية فعلية صرفة نحو زيد قام وقعد عمرو وهذا
مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا رفع
عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على
الفعلية التي هي خبر المبتداء والضمير محذوف اي واكرمت عمروا عنده او في داره
وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة
فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع
والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة
زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى
فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف
الاعتبارين ولهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا

المعنى ودقته وان ذهل عنه الجمهور وخفي على اكثر من الفحول الا المانع
مثل ان يراد في احديهما التقييد وفي الاخرى الثبات مثل زيد قام وعمرو
قاعد او يراد في احديهما المعنى وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين
كفروا ويصدون عن سبيل الله وقوله تعالى ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد
في احديهما الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمت زيدا
وان جئتني اكرمتك زيدا ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا
ملكا لقضي الامر **تذنيب** شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن
الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب وهو جعل الشيء
ذنابة للشيء فكان هذا تتمة لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على
ضربين مؤكدة تؤتى بها لتقرير مضمون الجملة الاسمية على راى ومضمون الجملة
مطلقا على راى وغير مؤكدة والحق ان الحال التي ليست مما يثبت تارة
ويزول اخرى كثيرا ما يقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة
كونها بعد جملة اسمية لزمه ان يجعلها قسما اخر غير المؤكدة
والمنتقلة وليسم دائمة او ثابتة فبالجملة الحال الغير المنتقلة
ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا بحث
ههنا الا عن المنتقلة فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون

تغير واو ولانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب وضع في الاسماء انما هي
للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فهو دال على التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف تعلق آخر كالواو واستدل المص على
ذلك بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال وان كانت في اللفظ فضلة يتم
الكلام بدونها لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتداء من حيث
انك تثبت بالحال المعنى لذي الحال كما تثبت بالخبر المعنى للمبتداء فانك في قولك جاء
زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به
لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجئ ولم يقصد ابتداء اثبات الركوب له بل اثبته
على سبيل التبعية بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء و قصدا او وصف له
اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبه كالنعت بالنسبة الى المنعوت الا انك
تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل فهو
قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول
هذا الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشر للفعل او غير مباشر
ولهذا جاز ان يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك
من الصفات التي لا انتقال فيها نعتا لا حالا وبالجملة كما ان من حق الخبر والنعت
ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع

الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي سه فلما صرح الشر فامسى

وهو عريان ، وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة و اما النعت

فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف

والدلالة على ان اتصافه بها امر مستقر كقوله تع سبعة وثامنهم كلبهم وقوله تع و

ما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت وامثال ذلك مما ورد

على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله تع

ولها كتاب معلوم حال عن قوله تع وما اهلكنا من قرية لكونها نكرة في سياق

النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله على الوصف كما هو

مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان يكون بغير الواو ولكن

خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما جاز كونها جملة

لان مضمون الحال قيد لعامل الحال وصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما

يكون مضمون المفرد فانها اى الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة

بالافادة من غير ان يتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث هي حال غير مستقلة

بل هي متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال اثبات الحكم

ابتداء بل تثبت اولا حكما ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على

سبيل التبع له فيحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من

حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير

والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة
والخبر والنعت ومعنى اصالته انه لا يعدل عنه الى الواو ومالم تمس حاجة الى
زيادة ارتباط والا فالواو اشد في الربط لانها الموضوعة له فالحال لكونها فضلة
بعد تمام الكلام احوج الى الربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما
هو موضوع للربط اعني الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم يبق
على استقلالها بخلاف الحال المفردة فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر
فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتبعيته المنعوت وكونه للدلالة على معنى
فيه صار كانه من تمامه فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة فان الموصول
لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا لا اما ان يكون خالية عن ضمير
صاحبها اولا يكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي
يقع حالا عنه وجب فيها الواو ليكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت
زيد على الباب وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة ولما بين ان اي
جملة يجب فيها الواو واراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع حالا
بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيه فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي
الاسم الذي يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا

معرفا او منكرا مخصوصا لا مبتداء ولا خبرا ولا نكرة محضة وانما لم ينقل عن

ضمير صاحب الحال لان خبر المبتداء هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه

اى عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اى اذا كانت تلك الجملة مع الواو وما لم يثبت

هذا الحكم اعنى وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب الحال عليه الا مجازا

وانما لم ينقل عن ضمير ما يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه الجملة الحالية

عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان يقع تلك الجملة حالا عنه

لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال فى الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن

ضمير ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير

المذكور فيصح استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد

ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سياتى من ان

ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فان قلت قوله كل جملة الخ شامل

للجملة الانشائية وهى لا تصلح ان يقع حالا سواء كانت مع الواو وبدونها لان الغرض

من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال فيجب

ان يكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون

الانشائية قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا فى الجملة لانها المقصود بالنظر فيه

سوق الكلام فان قلت هل يقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت

قد منعوا ذلك وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان يجعل الشرطية خبرا عن ضمير
ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان يسأل يعط فيكون الواقع
موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها
بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا يكاد يرتبط بشئ قبلها الا ان يكون له
فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتداء لعدم
استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده مما فيه ادنى صالح لذلك
وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كانهما
شئ واحد بخلاف الحال فانها فضلة تنقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة
على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد
الشرط المذكور اولى بالملزوم لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض
عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه وان شتمني واطلبوا العلم ولو لم يكن
بالصين فمذهب صاحب الكشاف الى انها للحال والعامل فيها ما يقدمه من
الكلام وعليه الجمهور وقال الخنزي انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط
المذكور اي اكرمه ان لم تشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين
ولو كان بالصين وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة
الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على

طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق اليه وقوله تربى كل من منها وحاشاك فانيا . وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله صلى الله عليه وسلم انا سيد ولد ادم ولا فخر ﴿ والا ﴾ عطف على قوله ان خلت اى وان لم تخل الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان يكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيها الواو وبعضها يمنع وبعضها يستوى فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل ذلك وبيان اسبابه بقوله ﴿ فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها ﴾ اى دخول الواو ﴿ ووجب الاكتفاء بالضمير نحو ولا تمنن تستكثر ﴾ اى لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرا ﴿ لان الاصل ﴾ في الحال ﴿ هى الحال المفردة ﴾ لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه ﴿ وهى ﴾ اى المفردة ﴿ تدل على حصول صفة ﴾ لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او المفعول والهيئة ما يقوم بغيره وهذا معنى الصفة ﴿ غير ثابتة ﴾ لان الكلام في الحال المنتقلة ﴿ مقارن ﴾ ذلك الحصول ﴿ لما جعلت الحال قيدا له ﴾ يعنى العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة ﴿ وهو كذلك ﴾ اى المضارع المثبت ﴿ يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة

فيمتنع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي اما دلالته على حصول صفة
غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات
تدل على الحصول واما المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال
ايضا اما على ان يكون مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا
نظر وهو ان الحال الذي هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان
حقيقته الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي واوائل المستقبل والحال الذي نحن بصدده
يجب ان يكون مقارنا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال وهي قد تكون ماضيا
وقد يكون حالا وقد يكون استقبالا فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة والاولى ان يقال
ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فيمتنع دخول الواو
فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء المضارع المثبت بالواو
في النثر والنظم اشار الى جوابه بقوله واما ما جاء من نحو قول بعض العرب قمت
واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي شعر فلما خشيت اظافيرهم
اي اسلحتهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا
ارهنهم فيكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اليكم اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت و
اصك وجهه شاذ والثاني اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر

ای الواو فیهما ای فی قوله واصک وجهه وقوله نجوت وارهنهم للعطف لا للحال
ولیس المعنی قمت صاکا وجهه ونجوت راهنا مالکا بل المضارع بمعنی الماضی و
الاصل قمت وصککت ونجوت ورهنت عدل من لفظ الماضی الی المضارع حکایة
للحال الماضیة ومعناها ان یفرض ان ما کان فی الزمان الماضی واقع فی هذا الزمان
فیعبر عنه بلفظ المضارع کقوله ؎ ولقد امر علی اللئیم یسبنی ای مررت هذا اذا
کان الفعل فی الجملة الفعلیة مضارعا مثبتا وان کان الفعل مضارعا منفیا فالامران
جائزان مجیء الواو وترکه من غیر ترجیح واما مجیئه بالواو فهو کقراءة ابن
ذکوان فاستقیما ولا تتبعان بالتخفیف ای بتخفیف النون فان لا للنفی دون
النهی لثبوت النون التی هی علامة الرفع فیکون اخبارا فلا یصح عطفه علی الامر قبله
فتعین کون الواو للحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشدید النون فانه
نهی معطوف علی الامر قبله والنون للتاکید واما مجیئه بغیر الواو فکما اشار الیه
بقوله ونحو ومالنا لا نؤمن بالله ای ای شیء ثبت لنا والمعنی ما نصنع حال کوننا
غیر مؤمنین بالله وحقیقته ما سبب عدم ایماننا وانما جاز فی المضارع المنفی الامران
لدلالته علی المقارنة لکونه مضارعا دون الحصول لکونه فعلا منفیا والمنفی
من حیث انه منفی انما یدل علی عدم الحصول لا علی الحصول وان جاز ان یدل بالالتزام
علی حصول ما یقابل الصفة المنفیة لکن الاصل المعتبر هو المطابقة والمراد بالمنفی

ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة
حالا خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال
اي الحال التي يقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ يركب في قولنا يجيء
زيد غدا يركب حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في
زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض
الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان المنفي بلفظ ما يجب ان يكون
بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم اليه ما يدل بظاهره
على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك قال الشيخ
عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاد وامن دهمي وتوعدوني وكنت
وما ينهنهني الوعيد ان كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال
والمعنى وجدت غير مهتم بالوعيد وغير مبال به ولا معنى لجعلها ناقصة
وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير
ان كان الفعل في الجملة الفعلية ماضيا لفظا او معنى كقوله تع اخبارا انى يكون
لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله تع او جاؤكم حصرت صدورهم بدون الواو و
هذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فان
كلا منهما يقلب معنى المضارع الى الماضي واشار الى امثلة ذلك بقوله وقوله تع



الى يكون لى غلام وقد مسنى الكبر وقوله تعو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم
سوء وقوله تعو ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا من قبلكم
واهمل مثال المنفى بلما مجردا عن الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس تقتضى على
جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين فى الماضى مثبتا كان او منفيا بقوله
واما المثبت فلدلالته على الحصول يعنى حصول صفة غير ثابتة لكونه فعلا
متجددا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضى لا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالته
على المقارنة شرط فى الماضى المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان
قد يقرب الماضى الى الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المطلوب
فى الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل لا
لزمان التكلم واذا كان العامل والحال ماضيين يجوز ان يكونا
متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب
الماضى الى الحال المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما
يكون قد فى الماضى سببا لعدم مقارنته لمضمون العامل
كما فى قولنا جاء زيد فى السنة الماضية وقد ركب
فرسه وغاية ما يمكن ان يقال فى هذا المقام ان حالية
الماضى وان كانت بالنظر الى العامل

ولفظ قد انما يقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الجملة فاتوا بلفظ قد لظاهر الحالية وقالوا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حرف الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظ قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظ قد يكسر منه سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء ع اصدقه في مرية وقد امترت صحابة موسى بعدما رأوه التسع وبالجملة يجب ان نعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة لا يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم وانهما متباينان حقيقة وبهذا ظهر بطلان ما قال السخاوي من انك اذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا اذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء الا انه ملتبس بها مستديم لها فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي ولتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصاله بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول ظاهر الكونه ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة فيه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي اما جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم اي عدم نفع

الندم متصل بحال التكلم وغيرها اى غير لما مثل ما ولم لانتفاء متقدم
على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اى استمرار ذلك الانتفاء الى
حين التكلم وان جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم فيتصل به اى بالمنفي او بان الاصل فيه
الاستمرار الدلالة عليها اى على المقاربة عند الاطلاق اى عند عدم
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما فى قولنا لم يضرب زيد
امس ولكن ضرب اليوم بخلاف المثبت فان وضع الفعل على افادة الحصول
من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى فى صدقه
وقوع الضرب فى اجزاء الماضى واذا قلت ما ضرب فاد استغراق النفى لجميع
اجزاء الزمان الماضى وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفى والاثبات المقيدان
بزمان واحد فى طرفى نقيض فلو جعلوا النفى كالاثبات مقيد الجزء
من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين فاكتفوا فى الاثبات
بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا فى النفى الاستغراق او استمرار الفعل
اصعب واقاع من استمرار الترك ولهذا كان النهى موجبا للتكرار دون
الامر وكان نفى النفى اثباتا دائما مثل ما زال وما انفك ونحو ذلك وتحقيقه اى
تحقيق هذا الكلام وان الاصل فى النفى الاستمرار بخلاف الاثبات ان
استمرار العدم لا يفتقر الى سبب بخلاف استمرار الوجود يعنى بقاء الحادث

وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود

والوجود الحادث لابد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا

يحتاج الى وجود سبب بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث

العدم فالمرادات استمرار العدم لا يفتقر الى سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر

الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا يعلل وانه اولى

بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في المنفي الاستمرار حصلت من

اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم

دلالته على الحصول فلكونه منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية وان

كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو لعكس

ما مر في الماضي المثبت اي للدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة

لا على حصول صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته

فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه وعوده على الابتداء

اي رجوعه على ما ابتداء على ان البدء مصدر بمعنى المفعول وان

دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها

اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها

فحسن زيادة رابطة نحو فلا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون لى وانتم

من اهل العلم والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت حتى ذهب
كثير من النحاة الى ان تجرد جملة الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر
ان كان المبتدأ فى الجملة الاسمية ضمير ذى الحال وجبت الواو وسواء كان
خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع او اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لان الجملة
لا يترك فيها الواو حتى تدخل فى صلة العامل وتنضم اليه فى الاثبات وتقدر تقدير
المفرد فى ان لا تستأنف لها الاثبات وهذا مما يمتنع فى نحو جاء زيد وهو يسرع او وهو
مسرع لانك اذا اعدت ذكر زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة اعادة
اسمه صريحا فى انك لا تجد سبيلا الى ان تدخل يسرع فى صلة المجيء وتضمه اليه فى الاثبات
لان اعادة ذكره لا يكون حتى تقصد استيناف الخبر عنه بانه يسرع والا لكنت
تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا فى البيان وجرى مجرى ان تقول جاء فى
زيد وعمرو يسرع امامه ثم تزعم انك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة
اثباتا وعلى هذا فالاصل والقياس ان لا تجيء الجملة الاسمية الا مع الواو وما جاء
بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه واصله بضرب من التأويل ونوع
من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى فى مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا
فى طريقه الذى جاء منه واما قوله ع اذا اتيت ابا مروان تسأله ۞ وجدته حاضراه
الجود والكرم ۞ فلانه بسبب تقديم الخبر قرب فى المعنى من قولك وجدته حاضرة

اي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشئ منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز ان يكون جميع ذلك على ارادة الواو كما جاء الماضي على ارادة قد هذا
كلامه في دلايل الاعجاز والذي يلوح منه ان وجوب الواو في نحو جاءني زيد
وزيد يسرع او مسرع وجاء زيد وعمرو يسرع امامه او مسرع اولى منه في نحو جاءني زيد
وهو يسرع او مسرع وقال ايضا في موضع اخر انك اذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه او خرج
التاج عليه كان كلاما نافرا لا يكاد يقع في الاستعمال لانه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو
متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج في ان المعنى على استيناف كلام وابتداء اثبات
وانك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه ان الجملة الاسمية
لا يجئ تجردها عن الواو الا بضرب من التاويل والتشبيه بالمفرد وبهذا اشعر كلام
صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا او هم قائلون ان الجملة الاسمية
اذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لان واو الحال
هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا او هو فارس
كلام فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث وذكر في قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض
عدو انه في موضع الحال اي متعادين تعاديهما ابليس وتعاديا بانه فاوله ونزله
منزلة المفرد وهذا بخلاف جاءني زيد هو فارس لانه لو ازيد ذلك لوجب
ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبث والذي تبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز

من انك اذا قلت جاء زيد يسرع فهو بمنزلة جاء زيد مسرعا فى انك تثبت له مجيئا فيه اسراع وتصل احد المعنيين بالآخر وتجعل الكلام خبرا واحدا كانك قلت جاء فى هذه الهيئة واذا قلت جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استأنفت خبرا وابتدأت اثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال ولهذا احتيج الى ما يربط الجملة الثانية بالاولى فجيء بالواو كما جيء بها فى نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم الجملة الى الجملة كالفاء فى جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فى انها جاءت لربط جملة ليس من شأنها ان ترتبط بنفسها فالجملة فى نحو جاء زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغنى عن الفاء لان من شأنه ان يرتبط بنفسه والجملة فى نحو جاء زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذى ليس من شأنه ان يرتبط بنفسها ثم قال الشيخ وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها اى فى تلك الحال تركها اى ترك الواو فى نحو قول بشار اذا انكرتنى بلدة او نكرتها ✽ خرجت مع البازى على سواد اى اذا لم يعرف قدرى اهل بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبكرا مصاحبا للبازى الذى هو ابكر الطير مشتملا على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله على سواد اى بقية من الليل حال ترك فيها الواو ثم قال

الشيخ الوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لاعتماده على ذى
الحال لا مبتداء وينبغي ان يقدر ههنا خصوصًا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل
دون الفعل اللهم الا ان يقدر فعلا ماضيا مع قد وقال المص لعله انما
اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه الى اصل الحال وهي المفردة ولهذا كثر
فيها ترك الواو وانما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا كقوله
ع وان امرء اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق
وانما لم يجوز التقدير بالمضارع لانه لو جاز التقدير لامتنع مجيئها بالواو
وهذا كلامه وفيه نظر لانه كما ان اصل الحال الافراد فكذا الخبر والنعت
فالواجب ان يذكر مناسبة يقتضي اختيار الافراد في الحال على الخصوص
دون الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع
الواو لجواز ان يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي الا يرى انه
اختير تقديره بالمفرد ومع هذا لم يمتنع الواو مع ان المفرد اولى
بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل
ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فيكون الجملة
اسمية كما جاز ذلك في نحو في الدار زيد او قائم زيد ويحتمل
ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع وان يكون حالا مفردة
بتقدير اسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران

مما يمتنع فيه الواو فمن اجل هذا كثير فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة متعدمة الا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاء في رجل فارس وعلى كتفه سيف وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا قوله ويحسن الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدا يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بني الاسود جملة اسمية وقعت حالا من مفعول تبصريني ولولا دخول كان عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في اكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى لوقوع الجملة الاسمية الواقعة حالا بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي شعر والله يبقيك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها ترك الواو والحالان اعني الجملة وسالما يجوز ان يكونا من الاحوال المترادفة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان يكونا الا من احوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو والا فان كان الضمير فيا صدرته

الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى في واهبطوا بعضكم لبعض عدوا
وخبرا نحو وجبهته حاضره المجد والكرم فلا يحكم بضعفه مجردا
عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل والا فهو
ضعيف قليل كقوله نصف النهار الماء غامره

الباب الثامن من الايجاز والاطناب والمساوات

قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما
نسبيين اي من الامور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر
فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام ازيد منه وكذا المطنب انما
يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق
والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبذلك
المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون بعينه مطنبا بالنسبة الى
كلام آخر وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد ان هذا
ايجاز وذلك اطناب والبناء على امر عرفي اي والا بالبناء على امر يعرفه اهل العرف وهو
متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة وهو اي كلامهم في مجرى عرفهم
في تأدية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اي هذا الكلام لا يحمد
من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم
ايضا منهم لان غرضهم تأدية اصل المعاني بدلالات وضعية والفاظ كيف

كانت وهجرت تاليف تخرجها عن حكم التعليق فالايجاز اداء المقصود باقل من
عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا
يرجع فيه تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون
المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذى ذكره المتكلم وليس المراد
بما ذكر متعارف الاوساط على ما سبق لبعض الاوهام يعنى قد يوصف الكلام بالاختصار
لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف به لكونه اقل من العبارة اللائقة
بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب انى وهن العظم منى واشتعل الراس
شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا ربى قد شخت
لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام
المشيب فينبغى ان ينبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ فى ذلك كل مبلغ ممكن
فعلم ان الايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثانى
كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما
هو اقل من عبارة المتعارف ومن مقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب
قد شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثانى
كما فى قوله اذا قال الخبيث نعم بحذف المبتدا فانه اقل

من عبارات المتعارف وهو هذا العم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه
يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني
وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الوهن
اليهما مما ذكره في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز
بالمعنى الثاني وبين الاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز والاختصار
هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى المقام وهو
وهم لان السكاكي قد صرح باطلاق الاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا نعم لو
قيل الايجاز اخص باصطلاحه لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى
المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر
تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمعاني الاضافية قد تحقق معانيها
ويعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد لعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان تحقق وتعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز و
ذلك اطناب على ما مر وهذا ضروري وليس المراد انه لا يمكن ان يتبين
معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تفسير لهما ثم البناء على المتعارف
والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة
لانه لا يعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم ولا يعرفان

كل مقام اى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل
منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب للمعانى والمقدارة على تادية المعانى بعبارات
مختلفة فى الطول والقصر والتصرف فى ذلك بحسب مناسبة المقام انما هى
من داب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم فى تفهيم
المعانى حد معلوم من الكلام يجرى فيما بينهم فى الحوادث اليومية يدل بحسب
الوضع على المعانى المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف
واضح بالنسبة اليهما جميعا واما البناء على البسط الموصوف فانما هو بالنسبة الى
البلغاء فقط وهم يعرفون بان اى مقام يقتضى البسط وان كل مقام اى مقدار
يقتضى من البسط على ما مر منه من ذلك فى ابواب السابقة فلا رد الى الجهالة
والاقرب الى الصواب اوالى الفهم ان يقال التعبير عن المقصود اما ان يكون بلفظ
مساوله اولا الثانى اما ان يكون ناقصا عنه اوزايدا والناقص اما ان يكون
وافيا به اولا والزايد اما ان يكون لفائدة اولا فهذه خمسة طرق ثلثة منها
مقبولة واثنان مردود ان اما المقبول من طرق التعبير عن المراد فهو تادية
اصله بلفظ مساوله اى لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زايد
عليه لفائدة فالمساوات ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز
ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب ان يكون اللفظ زايدا عليه
لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واف بيانه كقوله

ولانه على تقدير علم الموت لامعنى لبذل النفس لاعدام التحرز عن الامور التي من شانها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب ماذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء ما يسكن النفوس وتسهل البوس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل وغير المفسد كقوله اى عن الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير ابن ابي اسلم شعر واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمى ، فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو وقد جاء في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه يا هذا لقد كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا تعضده برهان فهو كاللفظ يقوم به لا معنى له كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه موثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السئ الا باهله وقوله اى قول النابغة يخاطب ابا قابوس شعر فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتاى عنك واسع المنتاى هو اسم موضع من انتأى عنه اى بعد عنك واسع اى ذو سعة وبعد شبهه بالليل لانه وصف في حال سخطه وهوله والمعنى انه

لا يفوت المنى وهو ان البعد في الهرب وصار الى اقصى الارض لسعة ملكه
وطول يده ولان له في جميع الآفاق مطيعا لاوامره يرده الهارب اليه فان
قيل كلا التمثيلين غير صحيح لان في الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون ايجاز الحذف لا المساواة قلنا اعتبار ذلك امر لفظي
ورعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تأدية اصل المراد
حتى لو صرح بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ
الآية والبيت ناقصا عن اصل المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان
مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء والايجاز ضربان
ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو قوله ولكم في القصاص حيوة فان معناه
كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل قتل كان
ذلك داعيا الى ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير
من قتل الناس بعضهم لبعض فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف
فيه فان قلت اليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف قلت لما سد
الظرف مسده وجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى
لو ذكر لكان تطويلا لا اسهابا ليس منه حذف شيء مما يؤدي به اصل
المراد وتقدير الفعل انما هو مجرد رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان
يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص حيوة على ما كان عندهم

اوجز كلام فى هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل لقلة حروف وما يناظره
اى اللفظ الذى يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اى من قوله ولكم فى القصاص
حيوة وما يناظره منه هو فى القصاص حيوة لان قوله ولكم لا مدخل له فى
المناظرة لكونه زائدا على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف فى القصاص
حيوة احد عشر ان اعتبر التنوين والا فعشرة وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر
والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة لان الايجاز انما يتعلق بالعبارة
دون الكتابة والنص على المطلوب الذى هو الحيوة بخلاف قولهم فانه لا يشتمل
على التصريح بها وما يفيده تنكير حيوة من التعظيم لمنعه اى منع القصاص اياهم
عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فالمعنى لكم فى هذا الجنس من الحكم
الذى هو القصاص حيوة عظيمة او من النوعية عطف على التعظيم اى لكم
فى القصاص نوع من الحيوة وهى الحيوة الحاصلة للمقتول اى الذى يقصد
قتله والقاتل بالارتداع عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل
لانه اذا هم بالقتل فعلم انه يقتص فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم
هو من القود واطراده اى بكون قوله تعالى ولكم فى القصاص حيوة مطردا لان
الاقتصاص مطلقا سبب للحيوة بخلاف قولهم فان القتل الذى هو انفى للقتل
ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلما ليس انفى للقتل
بل ادعى له وخلوه اى خلو قوله ولكم فى القصاص حيوة عن التكرار بخلاف

قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب
الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من
هذا ان يكون التكرار مخلا بالفصاحة فان قيل فى هذا التكرار رد العجز
على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة
رد العجز على الصدر وهذا لا ينافى رجحان الخالى عن التكرار ولهذا قالوا
الاحسن فى رد العجز على الصدر ان لا يؤدى الى التكرار بان يكون كل من اللفظين
بمعنى آخر واستغنائه اى وباستغنائه قوله ولكم فى القصاص حيوة عن
تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج اليه اى القتل انفى للقتل من تركه
والمطابقة اى باشتماله على صنعة المطابقة وهى الجمع بين المتضادين كالقصاص
والحيوة ويجرى بما فيه من الغرابة وهو ان القصاص قتل وتفويت الحيوة
وقد جعل مكانا وظرفا للحيوة وبسلامته عن توالى الاسباب الخفيفة التى
تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيهما يجمع حرفين متحركين
متلاصقين الا فى موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من
التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشئ ينفى نفسه وفيه نظر لان
ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتداء للاختصاص
مبالغة وفيه نظر لان تقديم الخبر على المبتداء المنكر مثل فى الدار
رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف عطف على ايجاز القصر

وهو ما يكون بحذف شئ والمحذوف اما جزء جملة يعنى بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان
او جملة مضاف بدل من جزء جملة نحو واسأل القرية اى اهل القرية او موصوف
نحو قول العرجى شعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى اضع العمامة تعرفونى *
الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اى ركاب لصعاب الامور اى انا ابن رجل
جلا اى انكشف امره او جلا الامور اى كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة
اذا كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله
من المجرور بمن او بفى كقوله تعالى ومنهم دون ذلك وكقولك ما فى القوم دون
هذا او فى غيره نادر لاسيما اذا لزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة فلفظ
جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكى كيزيد فى قوله شعر نبئت اخوالى
بنى يزيد * ظلما علينا لهم فديد * لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل
ولا فى اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول الى
العلمية اذا اعتبر معه ضميره فاعله وجعل الجملة علما فهو محكى والا فله
حكم المفرد فى الانصراف وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك
يأخذ كل سفينة غصبا اى كل سفينة صحيحة او نحوها كسليمة
او غير معيبة وما يؤدى هذا المعنى يدل ما قبله وهو قوله فاردت ان اعيبها فانه

يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة دون المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده وهو قوله تعالى وما تأتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين وربما سهل امره عنده كما يرى ان المولى اذا قال لعبده والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص على مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتيم اذا رأيتني شابا وسكت جالت الافكار فيما لم يحصل به لو اتى بالجواب مثالهما اي مثال الحذف للدلالة على انه لا يحيط به الوصف والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم عند ربهم و قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اي او الحذف غير ذلك المذكور كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال البر الكراستين اي منه والمستثنى نحو جاءني ليس الا والمضاف اليه نحو ... الاسد ونحو يا رب يا غلام والجواب القسم نحو قوله تعالى والفجر وليال عشر ... لما نحو قوله تعالى

فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع حرف العطف نحو لا يستوى منكم من
انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل ما بعده وهو قوله
اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة عطف على اما جزء
جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل ومنه
قول ابى الطيب شعر اتى الزمان بنوه فى شبيبته * فسرهم واتيناه على الهرم
اى هرمانا او سبب لمذكور نحو قوله تع فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
ان قدر ضربه بها فيكون قوله فضربه بها جملة محذوفة وهى سبب لمذكور
وهو قوله فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس امة واحدة فبعث الله
اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس
فيما اختلفوا فيه ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف
جزء جملة هو شرط كقوله تع فالله هو الولى اى ان ارادوا وليا بحق فالله هو الولى
والفاء فى قوله فانفجرت تسمى فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة
انما هى على تقدير الشرط وهو ان يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل
انها فصيحة على التقديرين والمشهور فى تمثيلها قوله شعر قالوا خراسان اقصى ما
يراد بنا * ثم القفول فقد جئنا خراسانا . او غيرهما اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون
على ما مر فيجب الاستيناف مبنية على حذف المبتدأ والخبر فى قوله من يعمل الخصوص
خبر مبتدأ محذوف واما اكثر فى المحذوف فلما ان اكثر من جملة نحو انا انبئكم

يتاويله فارسلون يوسف اى فارسلونى الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف وسنه بيت السقط شعر طريق لضوء البارق المتعالى
ببغداد وهنا ام الحسن وسالى اى طريق فاحذت اى اسكنها وهن لا يسكن ثم
اعاودها وتارفيعز الى ان فعنيت التعجب من كثرة سعاودتى وشدة ملاقتها
والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام المحذوف كما مر فى الامثلة
السابقة وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من
قبلك اى فلا تحزن واصبر لان تكذيب الرسل من قبله متقدم
على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن
والصبر فاقيم السبب مقام المسبب ثم الحذف لا بد له
من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اى
على الحذف والمقصد الاظهر على تعيين المحذوف نحو
حرمت عليكم الميتة اى تناولها فان العقل دل على ان الاحكام الشرعية انما يتعلق
بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصد الاظهر دل على ان
المحذوف تناولها لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اظهر من تقدير الاكل لانه يشتمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان
يدل فيه تسامح لان ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة
فكانه على حذف المضاف ومنها ان يدل العقل عليهما اى على

الحذف وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امر ربك او عذابه فان العقل
يدل على امتناع المجيء على الله تع ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او
العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين الامر
او تعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة
على التعيين نحو فذلكن الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان في
قوله فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان على ذات شخص
بل انما يلام على فعل كسبه واما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر
في حبه لقوله قد شغفها حبا وفي مراودته كقوله تعالى تراود فتاها
عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة والعادة
دلت على الثاني اي على مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه
في العادة لقهره اياه اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته غلبة فلا يجوز ان
يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له وتعين ان يقدر في
مراودته نظرا الى العادة ومنها اي ومن ادلة تعيين المحذوف الشروع
في الفعل لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي
شرع فيه واما الدلالة على الحذف فانما هي من جهة ان الجار والمجرور
لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما شاهد به القوانين النحوية
ويدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية

مبتداء له اى يقدر عند الشروع فى القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع
فى القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها
الاقتران اى ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب بالفعل
كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اى عرست فان كون هذا الكلام مقارنا
للاعراس المخاطب وتقارنه المخاطب بالاعراس به دل على ان المحذوف
اعرست الباء للملابسة والرفاء بالمد الالتيام والاتفاق ويقال رفاءت
الثوب رفأ اذا اصلحت ما وهى منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام
ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين احدهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان
خير من علم واحد وليتمكن فى النفس فضل تمكن لما طبع الله تعالى النفوس عليه
من ان الشئ اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا اولتكمل
لذة العلم به اى بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان منه مع تقدم
الشعور بالمجهول بوجه ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به الشعور بوجه دون
وجه تشوقت النفس الى العلم به وتالمت بفقدانها اياه فاذا حصلت لها
العلم به على سبيل الايضاح كملت لذة العلم به للعلم الضرورى بان اللذة عقيب الالم اكمل
واقوى وكانها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الالم فشهر قول لبخترى ولكن تشتر
غرة الداعى ويوم المهرجان ومما يواخى ذلك ما فى قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله فى ظلل
من الغمام فانه جعل العذاب ياتيهم من الغمام الذى هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان
الشر اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اعم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان

امر فكيف اخ اجاء الشر من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب
المنقلع لجهها من حيث يتوقع الغيث وبدا لهم ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب
اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشئ ما له اي للطالب وصدري
يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشئ وايضاحه وهذا الايضاح بعد الابهام
يحتمل ان يكون للاغراض الثلثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشئ المبهم
وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين
وكقوله تعالى واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت
بالاضافة ومنه اي من الايضاح بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على
قول من يجعل المخصوص خبر مبتدا محذوف اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد
فلما قيل نعم الرجل زيد او نعم رجلا زيد كان اطنابا لانهم فيه الفاعل اولا ومفسر
ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل الاطناب
ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن باب
نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا
الى الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث
حذف المبتداء الذي هو صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز
والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل ولا شك ان الجمع بين المتنافيين من الامور الغريبة

المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تاثر وانفعال عجيب وانما قال ايهام
الجمع لان حقيقة الجمع بين المتنافيين ان يصدقا على ذات واحدة وصفاته
يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال
ومنه اي من الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى
مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الاختصار لقيل تشب
فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم اوضح لما سبق ويسمى هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن المندوف وكانه جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين
منزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله اما
بالايضاح بعد الابهام ونعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف
دون الوصف والابدال ولو قال واما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك
للتنبيه على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي من جنس العام
تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن
ساير افراد العام بماله من الاوصاف الشريفة جعل كانه شيء آخر
مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه
بل يجب التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو
حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى

٣٩٥

من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة العصر على قول الاكثرين ومنه
قوله تعالى قل من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال
وقد يكون في الكلام نحو قوله تع ولتكن منكم امة يدعون الى الخير
ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تع اصبروا وصابروا
لان المصابرة باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته
واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا لا تطويلا وتلك النكتة كتاكيد
الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا
ردع وتنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همته
وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم
اى سوف تعلمون فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء
الله وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم دلالة على
ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول
لك لا تفعل وذلك لان اصل ثم الدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجئ لمجرد
التدرج في الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولان الثاني
بعد الاول في الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكذا قوله
تع وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين ومن نكت
التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والايقاظ عن سنة

الغفلة لبكل تلقى الكلام بالقبول كما في قوله تع وقال الذى آمن ياقوم اتبعون

اهدكم سبيل الرشاد ويا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها زيادة

التوجع والتحسر كما في قوله فيا قبر معن انت اول حفرة من الارض خطت

للسماحة موضعا ويا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر

مترعا وفيهما انه كرر ما تعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون مجردا

عن رابط كما في قوله تع ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا

وصبروا ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر

لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت اما بعد انى خطيبها وقد يكون مع رابط

كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا

فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن

الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد

اذا ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى

بدونها كزيادة المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا

لتأتم اي تقتدي الهداة به كانه علم اي جبل مرتفع في راسه نار فان قولها

كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية لكنها اتت بقولها في راسه

نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله اي في قول

امرء القيس كان عيون الوحش حول خبائنا اي خيامنا وارحلنا الجزع الذى لم يثقب

شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به
العيون لكنه اتى بقوله لم يثقب تبيينا لا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب
كان اشبه بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقر اذا كانا حيين فعيونهما كلها سواد فاذا ماتا
بدا بياضها وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد
يعني مما اكلنا كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرء القيس وبه يتبين بطلان
ما قيل ان المراد انه من طالت مسايرتهم في الفلاة وزحتها الفت الوحوش رحالهم
واخبيتهم وكذا دفع توهم غير المقصود في بيت السقط شعر فسقيا لكأس من فم مثل
خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم كاسا ضيقا مثل خاتم من الدر
وكان الكاس غالبا ما يكرع منه كل واحد من اهل المجلس حتى كانه يقبله دفع ذلك بان
وصفه بانه لم يقبله مالك متكبر فكيف غيره فعلى هذا يختص لا يقال بالشعر وقيل
لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها ومثل لذلك
بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن
فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم
وتربحون صحة دينكم فينتظم لكم خير الدنيا والاخرة واما بالتذييل وهو تعقيب
جملة بجملة وتشتمل على معناها هي اي معنى الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل

اعم من الايغال من جهة انه يكون فى ختم الكلام وغيره واخص منه من جهة ان الايغال
قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اى التذييل ضربان ضرب لم يخرج مخرج المثل
بان لم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم بما كفروا
وهل يجازى الا الكفور على وجه وهو ان يكون وهل يجازى ذلك الجزاء
المخصوص فيكون متعلقا بما قبله واحترز به عن الوجه الاخر وهو ان يقال
الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل تارة فى معنى المعاقبة واخرى فى معنى الاثابة
فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله جزيناهم بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم
وهل نجازى الا الكفور بمعنى وهل يعاقب فعلى هذا يكون من الضرب الثانى
لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة الثانية
حكما كليا منفصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال فى الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان فى قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت
فقوله افان مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة
الموت من الضرب الثانى وكل منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اى التذييل ينقسم
قسمة اخرى وانما قال ايضا تنبيها على ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعنى قد علم انه ينقسم
الى القسمين المذكورين وهو ايضا ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين اخرين ولسو لا

قوله ايضا لتوهم ان هذا التقسيم للضرب الثاني كما توهمه نظرا الى
الامثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه فالتذييل الذي يجب ان يكون
لتاكيد الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد المنطوق كهذه الآية
فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم
كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه
بوقوعه في سياق النفي او من ضمير المخاطب في لست وهذا اصح من ان يكون
صفة لاخا يعرف بالتأمل يعني لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك من
لا تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال يقال لم الله شعثه
اي اصلح ما تفرق من امره اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال المرضي
الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد
لذلك وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما
بالتكميل ويسمى الاحتراس ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز
عن الشيء او فيه توقي عن ايهام خلاف المقصود وهو ان يؤتى في كلام
يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام
وذكر له مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في
وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله اي قوله

طرفة شعر فسقى ديارك غير مفسدها اى غير مفسد الديار وهو حال من فاعل
سقى اعنى قوله صوب الربيع اى نزول المطر ووقوعه فى الربيع وديمة تهمى اى تسيل
لان نزل المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها فدفع ذلك بتوسط قوله
غير مفسدها والثانى نحو قوله تعالى فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة
على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين
لتوهم ان ذلك لضعفهم فاتى على سبيل التكميل بقوله اعزة على الكافرين دفعا
لهذا التوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع ويجوز ان يكون
التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوى حليم اذا ما الحلم
زين اهله مع الحلم فى عين العدو ومهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم
لاوهم ان ذلك من عجزه فازال هذا الوهم بان حلمه انما هو فى وقت تزيين الحلم
لاهله وهذا انما يكون عند القدرة والا لم يكن زينا لاهله واما المصراع الثانى
فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه حليم
حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين
العدو لا محالة فيكون هذا تذييلا لتاكيد المفهوم لا تكميلا كما زعم بعض الناس وفيه نظر
لانا لا نعلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا فى عين العدو لجواز

ان يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعباء به والذى يخطر بالبال ان معنى البيت الطف وادق مما يشعر به كلام المصنف وان المصراع الثانى تكميل وذلك لان كونه حليما فى حال تحسن فيه الحلم يوهم انه فى تلك الحالة ليس مهيبا لما به من البشاشة وطلاقة الوجه و عدم آثار الغضب والمهابة فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم فى عين العدو مهيب يعنى انه مع الحلم فى تلك الحالة التى يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولتمكن مهابته فى ضميره فكيف فى غير تلك الحالة واما بالتتميم وهو ان يوتى فى كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه فى وجه وهو ان يكون الضمير فى حبه للطعام اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه واذا جعل الضمير لله تع اى يطعمون على حب الله تع فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى اسرى بعبده ليلا ذكر ليلا مع ان الاسرى لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى فى بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يوتى فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه والمسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثانى بيانا للاول وتاكيدا له

او بدلاً منه كالتنزيه في قوله تعـ ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله تعالى سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت في اثناء الكلام لان قوله تعالى ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون اليه والدعاء في قوله اي وكالدعاء في قول عوف بن محلم الشيباني يشكو كبره وضعفه ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا فسره بلسان اخر فقوله بلغتها جملاً معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة ومن لم يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعـ واتخذ الله ابراهيم خليلاً انه اعتراضية لا محل لها من الاعراب نحو شعر الاهل اتاها والحوادث جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلتها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى ومثلها ما ذكر في قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين قوله تعالى اني وضعتها انثى وقوله تعالى واني سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون ان قوله وانتم ظالمون حال اي عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة غير موضعها او اعتراض اي وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه في قوله وكالتنبيه في قول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ينفعه

ان سوف ياتي كل ما قدرا ان هي المخففة من الثقيلة وضمير الشأن محذوف وفيه ان المقدور اتية البتة وان وقع فيه تاخير وفي هذا تسلية وتسهيل للامر

وقوله فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها
شائبة من السببية وممّا جاء اي ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين
وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله تع فأتوهن من
حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فقوله
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين
متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان
لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتى الذي امركم به هو مكان
الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن
الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما
امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين
بزيادة التأكيد في امر متعلق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته
امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير

لو صينا وقوله حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا
لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق
قلب لو رأيت لهيبه * يا جنتي لرأيت فيه جهنما * فقوله يا جنتي اعتراض
للمطابقة مع جهنم والاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر
شعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة * ولا وصله يصفو لنا فنكارمه * فان كون
هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة وقال قوم قد يكون
النكتة فيه اي في الاعتراض غيرما ذكر مما سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الا
لدفع ايهام خلاف المقصود تجوز بعضهم ووقع يعني ان القائلين بان النكتة
في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوز فرقة منهم وقوع
الاعتراض في اخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في اخر الكلام
او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند
هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لانهم لم يخالفوا الاولين الا في جواز كون
النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط ان لا يكون لها محل
من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهي
ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي شعر وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم
ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة
في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز ان يكون جملة
ذات محل من الاعراب تعقب الجملة الاخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا او صفة او توكيدا
الغرض منها تاكيد الاولى الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والمعرض



بهذا التفسير من التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الاعراب
وبعضهم كونه اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض
قد يكون دفع الايهام ان يكون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان
يوتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة
ما فيشمل الاعتراض بهذا التفسير لبعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو
ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتفسير كلامه
على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال وفرقة يشترط في
الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين
معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فح يشتمل من التتميم
ما كان واقعا في احد الموقعين في اثناء الكلام او بين كلامين
متصلين ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموقعين ولا محل له من الاعراب
جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض
عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب اولا يشترط فان اشترط ذلك لم
يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لابد له في الكلام من الاعراب ولم يشتمل
شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولابد للفضلة من الاعراب وان لم
يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشتمل من التكميل ما كان واقعا في
احد الموقعين سواء كان له محل من الاعراب ولا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض

اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله
جملة كان او اقل من جملة او اكثر فنسهو لان ما هو اقل من الجملة لابد من ان يكون
له محل من الاعراب ففي الجملة لا يخلو كلامه ايضا عن خبط واما بغير ذلك اي
الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا او كذا واما بغير ذلك
كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون
به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكنه ذكر وحسن ذكره اي ذكر
قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله
ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل
فيها ومن الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قولهم رايت بعيني وقوله
تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في التتميم
اذ قد اتى فيه بفضلة لنكتة هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول
يجري على السنتهم من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله
تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم
لازالة توهم الاباحة فان الواو يجئ للاباحة في نحو جالس الحسن
وابن سيرين الا ترى انه لو جالسهما جميعا او واحدا منهما كان
ممتثلا وفيه نظر لانه ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان
بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك

٥٠٧

لرسول الله والله نعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون قالوا اختصر
لتذكر قوله تع والله يعلم انك لرسوله لان سياق الاية لتكذيب المنافقين فى دعوى
الاخلاص فى الشهادة وحسنه دفع توهم انهم كاذبون فى نفس الامر وفيه نظر لانه
ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الايهام
واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى
اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار
كثرة حروفه وقلتها بالنسبة الى كلام آخر مساو له اى لذلك الكلام فى اصل المعنى
كقوله اى قول ابى تمام شعر يصد اى يعرض عن الدنيا اذا عن اى ظهر سودد
اى سيادة وتمامه ولو برزت فى زى عذراء ناهد الزى الهيئة والعذراء البكر
والناهد المرأة التى نهد ثديها اى ارتفع وقوله اى كقول الشاعر الاخر شعر
ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء فى جانب الفقر اراد بالغنى
مسببه اعنى الراحة وبالفقر المحبة يعنى ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه
من الراحة والدعة بدونها يصفه بالميل الى المعالى فمصراع ابى تمام ايجاز بالنسبة
الى هذا البيت لمساواته له فى اصل المعنى مع قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه
ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان يكون مساواة وان يكون اطنابا
وكذا امثل هذا الاطناب ويقرب منه اى من هذا القبيل قوله تع



لا يسأل عما يفعل وهم يسألون وقول الحماسي **شعر** وننكر ان شئنا على الناس

قولهم ولا ينكرون القول حين نقول اى نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد

لا يجسر على الاعتراض علينا انقياد لهدانا واقتداء بحجنا بصف رياستهم

ونفاذ حكمهم ويرجع الناس فى المهمات الى رايهم فالاية ايجاز بالنسبة

الى البيت واتم ما لا وبقرب لان ما فى الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول

فان كان يلزم منه عموم الافعال ايضا والله اعلم ثم علم المعانى بعون الله وحسن

توفيقه فنحمده على جزيل نواله ونصلى على النبى محمد واله ونسأله التوفيق فى

اتمام القسمين الاخيرين بمنه وجوده **الفن الثانى علم البيان**

قدمه على علم البديع لشدة الاحتياج اليه لكونه جزءا من علم البلاغة

ومحتاجا اليه فى تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به ايراد

المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه اراد بالعلم الملكة التى

يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة

على ما حققناه فى تعريف علم المعانى فليس المقدر علم بالقواعد اى ادراكها

او الاعتقاد بها على ما توهم واراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه

الكلام الذى يدعى فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اى فى المعنى الواحد للاستغراق

العرفى اى كل معنى واحد يدخل تحت قصد المتكلم وارادته بالطرق التراكيب

وبالدلالة الدلالة العقلية ما سيأتى والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول نقتدر بها

على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون
بعضها اوضح دلالة من بعض عليه فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى
قولنا زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد
للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه
من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف
بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة
في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة
مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة
وخفائها لان كل واضح هو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها
في الوضوح ان بعضها اوضح لدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء و
بالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات
مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح
مما يأباه العقل في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان
بما ذكره ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح [illegible]
لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة قابلة للوضوح والخفاء وجب تقسيم
الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود ههنا والدلالة هو كون الشيء بحالة يلزم من العلم
[به] العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فعقلية

كدلالة الخطوط والعقود والنصب والاشارات ودلالة الاثر على المؤثر
كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ احترازا عن الدلالة الغير
اللفظية وكان عليه ان يقيده بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا عن الدلالة
الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها اولا فالاولى
هي التي سماها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان يكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبعية كدلالة اخ على الوجع فان طبع
اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة
العقلية الصرفة كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود
اللافظ والمقصود بالنظر هيهنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط
الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبايع والافهام والمصنف
ترك التقييد لوضوحه وكون سوق الكلام في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم

عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة
الى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما
على العلم بالوضع وارادوا بالوضع وضع ذلك اللفظ فخرج [illegible] لا وضعه لذلك المعنى [illegible]
دلالة التضمن والالتزام واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر المبني
للفاعل اعني الفاهمية فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية
فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به والاولى ان يقال الدلالة
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق العالم بوضعه وجوابه انا لا نسلم انه ليس
صفة اللفظ فان معنى فهم السامع من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو بعينه كون
اللفظ بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب ان الدلالة [illegible] يصح ان يشتق منه صيغة
تحمل على اللفظ كالدال وفهم المعنى من اللفظ وانفهامه منه مركب لا يمكن ان يشتق احدهما
منه الا برابطة مثل ان يقال اللفظ منفهم منه المعنى الا ترى الى صحة قولنا اللفظ
متصف بانفهام المعنى عنه كما انه متصف بالدلالة عليه مثل توقف العلم [illegible]
صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فنقول دلالة اللفظ التي لوضعه [illegible]
مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على خارج عنه كدلالة الانسان
على الضاحك وتسمى الاولى اعني الدلالة على تمام ما وضع له وضعية لان الواضع
انما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع و
تسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج عقلية لان دلالته عليهما
انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم حصول
الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية
بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية

كما ذكرنا ونخص الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن
لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج
لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ مشتركا بين الجزء والكل واريد به
الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة اللفظ
على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن اذا اريد به الجزء لانه
موضوعة يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له مع انها
ليست بتضمن بل مطابقة وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم اذا اريد به
الملزوم واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام
ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد به اللازم من حيث انه موضوع
يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة لا التزام وح ينتقض
تعريفات الدلالات بعضها ببعض [illegible] بقيد من [illegible] الدلالات حيث بالنو
[illegible] القيود [illegible] على وجه [illegible] من [illegible] بترك بعض
[illegible] على وضوحه [illegible] بين القوم [illegible] المطابقة دلالة اللفظ
على تمام الموضوع له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن
دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزء له والالتزام
دلالته على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب
بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة اللفظ لما كانت وضعية
كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ ان اطلق

واريد به معنى ونفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك
اذا اريد به احد المعنيين لا يراد بالمعنى الاخر يراد ايضا لم يكن تلك
الارادة على قانون الوضع لان قانون الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين
فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى ان كان تمام الموضوع
له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
وضعية لا يقتضي ان يكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا
سمعنا اللفظ وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني
بالدلالة سوى هذا فالقول بكون الدلالة موقوفة على الارادة باطل لاسيما
في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان التضمن فهم الجزء
في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ
الجزء او اللازم كما في المجازات صارت الدلالة عليهما مطابقة لا تضمنا و
لا التزاما وعلى ما ذكرنا هذا القايل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات الثلث لامتناع
ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم
المطابقة سلمنا جميع ذلك لكنه لا يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين
الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر انها مطابقة ام تضمن وايهما اخذت
يصدق عليه تعريف الاخر وكذا الاشتراك بين الملزوم واللازم فظهر ان اشتغال الحنفية
بما لا يعد منه وشرطه اي شرط الالتزام اللزوم الذهني بين الموضوع له وبين الخارج عنه



اى كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له فى الذهن حصوله
فيه اما على الفور او بعد التأمل فى القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع له
كنسبة سائر الخارجيات اليه فلا دلالة للفظ عليه دون غيره فيكون ترجيحا بلا
مرجح ولو لاعتقاد المخاطب لعرف او غيره اى ولو كان ذلك اللزوم الذهنى مما يثبت
المخاطب بسبب عرف عام لانه المفهوم من اطلاق العرف او غيره كالشرع واصطلاح
ارباب الصناعات وغير ذلك مما يجرى مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب واصوله
مشعر بالخلاف فى اشتراط اللزوم الذهنى ووجه العلاقة فى ذلك ان بعضهم لم
يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء
كان ذلك الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره من قراين لا ان المراد
هاهنا باللازم الذهنى ان لا ينفك تعقله عن تعقل المسمى لان معنى
اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من
معانى المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل
المركب دلالة الالتزام ايضا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء والايراد
المذكور اى ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى الوضوح لا يتأتى
اى بالدلالة المطابقية لان السامع ان كان عالما بوضع الالفاظ لذلك
المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا لم يكن بعضها ادل

لم يكن كل واحد من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا
اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة
التركيبية امتنع ان يكون كلام يودي هذا المعنى بدلالة المطابقة
دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد او اخفى لانا اذا اقمنا مقام
كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات
لكان فهمه اياها من المرادفات كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير
تفاوت وان لم يكن عالما بوضعها لها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى اصلا
وانما قال الا لم يكن كل واحد منها دالا دون ان يقول لم يكن واحد منها دالا
المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الالفاظ انه عالم بوضع كل واحد منها
فنقيضه اشار اليه بقوله والا ان لا يكون عالما بوضع كل واحد منها وهذا اعم
من ان لا يكون عالما بوضع شئ منها فلا يكون شئ منها دالا او يكون عالما ببعض
منها دون بعض فيكون بعضها دالا دون بعض وعلى التقديرين لا يكون
كل واحد منها دالا ويحتمل ان يكون بعض منها دالا فليتأمل وايا ما كان
لا يتأتى فيها الوضوح والخفاء فان قلت لو توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور لان
العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
يتوقف على فهم المنتسبين قلت الموقوف على العلم بالوضع هو فهم المعنى
من اللفظ والعلم بالوضع انما يتوقف على فهم المعنى بالجملة لا على فهمه من اللفظ وترتيب

منه ما يقال ان فهم المعنى فى الحال يتوقف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف
على فهم المعنى فى الحال بل هو فى ذلك الزمان السابق فان قيل لا نم انه اذا كان
عالما بوضع الالفاظ لم يكن بعضها اوضح من بعض لجواز ان يكون بعض الالفاظ
المخزونة فى الخيال بحيث يحضر معانيها فى العقل بادنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة
وقرب العهد بها وبعضها يكون بحيث يحتاج الى التفات اكثر ومراجعة اطول وكثيرا
ما يفتقر فى استنباط المعانى المطابقية من بعض الالفاظ مع سبق علمنا بوضعها
الى معاودة فكر ومراجعة تامل لطول العهد بها وقلة تكرار اللفظ على الحس وعرض
المعانى على العقل فالجواب ان المراد بالاختلاف فى الوضوح والخفاء ان يكون ذلك
بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانها من حيث انها دلالة الالتزام قد تكون
واضحة كما فى اللوازم القريبة وقد يكون خفية كما فى اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسايط بخلاف المطابقة فان فهم معنى المطابقى واجب قطعا عند العلم
بالوضع ممتنع قطعا عند عدم العلم بالوضع وسرعة حضور بعض المعانى المطابقية
فى العقل وبطوئها انما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطوئه ولهذا يختلف
باختلاف الاشخاص والاوقات وسيأتى بالعقلية اى فى الايراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية
لجواز ان يختلف مراتب اللزوم فى الوضوح اى مراتب لزوم الاجزاء للكل فى التضمن مما تقدم
اللوازم للملزوم فى الالتزام اما فى الالتزام فظاهر لجواز ان يكون لشئ واحد لوازم متعددة
بعضها اقرب اليه من بعض بسبب قلة الوسايط فيكون اوضح لزوما له فيمكن تادية

ذلك المعنى الملزوم بالالفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة
عليه وضوحا وخفاء وكذا اذا كان لشئ واحد ملزومات لزومه لبعضها اوضح
منه للبعض فيمكن تادية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه
فى الوضوح وذلك لان المعتبر فى دلالة الالتزام هنا هو ان يكون المعنى الخارج
بحيث يلزم من حصول المسمى فى الذهن حصوله فيه سواء كان بلا واسطة او
بواسطة او بوسايط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا او اعتقاديا او عرفيا
اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم مثل
كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى
بتلك العبارات التى بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما فى التضمن فبيانه
انه يجوز ان يكون المعنى جزأ من شئ وجزء الجزء من شئ آخر فدلالة الشئ الذى ذلك
المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشئ الذى ذلك المعنى جزأ
من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان عليه ودلالة
الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغى ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم
الانسان قلنا الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى
التضمنى انما ينتقل اليه الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم
الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكر

الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ما لم يخطر بالبال ومعنى النوع بالبال ولم يرام النسبة بينهما وهذا الحال امكن ان يغيب عن الذهن فيجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه وان قلت قد سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يروي به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى تركيبا ما ذكرت ههنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت تقييد المعنى الواحد بما ذكرتم مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثيرا من امثلة الكناية انما هي من المعاني الافرادية لكننا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي واذا عبدنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية المعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد محل نظر ثم اللفظ ان اريد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له يعني باللازم مما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم يدل قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجئ في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية

٥١٩

كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكى من ابتنى الكناية

على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه

لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم

ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب فى المجاز ان يذكر الملزوم ويراد به

اللازم وهذا لا يصح ظاهرا الا فى قليل من اقسامه على ما سيجئ وقدم المجاز

عليها اى على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد فى المجاز هو اللازم

فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون

المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اى يحتاج اليه

الكل فى الوجود مع انه ليس بعلة للكل فقدم فى الوضع ايضا لتوافق الوضع الطبع

ثم منه اى من المجاز ما يبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان اصلها التشبيه

فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اى

للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذى احد اقسامه الاستعارة لابتنائها

عليه فانحصر المقصود من علم البيان فى الثلاثة التشبيه والمجاز والكناية

فان قلت اذا كان ذكر التشبيه فى علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه

فلم جعل مقصدا براسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه

لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتقى عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة

واستحق ان يجعل اصلا براسه هذا اهم الكلام فى شرح مقدمة علم البيان على

ما اخترعه السكاكي وانت خبير بما فيهما من الاضطراب والاقرب ان يقال علم
البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه
المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه
اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة وهو المقصد الاول
من المقاصد الثلاثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار
اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه
الاستعارة او على وجه يبتني عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد اسمه
المظهر ولم يات بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص واللام في التشبيه الاول
للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاولى فليس على
اطلاقه يعني ان معنى التشبيه في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت
فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لامر آخر
في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه
وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما
اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه
في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه
الاستعارة التحقيقية نحو رايت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة
بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد
اسدا او لقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على

مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح
خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني
منه اسد من قبيل التشبيه فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة
على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة
بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا
ليخرج عنه قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية و
الاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال
المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناها
الحقيقي على ما سيحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تفسير التشبيه الاصطلاحي
ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد
بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان
مع ذكر المشبه او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم
عمي بحذف المبتدا اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة
لان الاستعارة انما يطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل
الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى

والنظر ههنا في اركانه اى البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح
وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته وفي الغرض منه وفي اقسامه
واطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها ماخوذة في تعريفه لانه
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد
كالاسد في الشجاعة طرفاه اما حسيان قدم البحث عن طرفيه لاصالتهما لان وجه
التشبيه معنى قائم بالطرفين والاداة آلة لبيان التشبيه ولان ذكر احد الطرفين
واجب البتة بخلاف الوجه والاداة فالطرفان اعني المشبه والمشبه به اما حسيان
الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في المسموعات والمراد
بالصوت الضعيف الصوت الذي لا يسمع الا عن قريب لكنه لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي اخفي حتى كانه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر
في المشمومات والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا
كله مما فيه نوع تسامح الا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لان المدرك
بالبصر انما هو لون الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق
والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير ولينهما لا نفس هذه الاشياء لكونها اجساما
لكنه قد اشتهر في العرف ان يقال ابصرت الورد وشممت العنبر وذقت الخمر
ولمست الحرير او عقليان عطف على قوله اما حسيان كالعلم والحياة ووجه التشبيه بينهما

كونهما جهتي ادراك على ما سيجيء تحقيقه او مختلفان بان يكون المشبه عقليا

والمشبه به حسيا او على العكس الاول كالمنية والسبع فان المنية اعني الموت عقلي

لانه عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق

رجل كريم فان العطر وهو الطيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر

عنها الافعال بسهولة عقلي وقيل ان تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لان

العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها ولذلك قيل من فقد حسا

فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس واذا كان المحسوس اصلا للمعقول فتشبيهه

به يكون جعلا للفرع اصلا وللاصل فرعا وهو غير جائز فلذلك لو حاول محاول المبالغة

في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال الشمس كالحجة في الظهور والمسك

كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول واما ما جاء في الاشعار من تشبيه المحسوس

بالمعقول فوجهه ان يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق

المبالغة فيصح التشبيه حينئذ ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس

الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات اراد

ان يدخلها في الحسي والعقلي تقليلا للاعتبار وتسهيلا للامر على الطلاب لانه

كلما قل الاعتبار قلت الاقسام واذا قلت الاقسام كان اسهل ضبطا فاشار الى

تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله والمراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى

الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس فدخل فيه

اى بسبب زيادة قوتنا او مادته دخل فى الحسى الخيالى وهو المعدوم الذى
فرض مجتمعا من امور كل واحد منها حسى اى مما يدرك بالحس كما اى كالمشبه به
فى قوله وكان محمر الشقيق وهو من باب جرد قطيفة الادبيه شقائق النعمان
وهو ورد احمر فى وسطه سواد وانما اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها
ذلك اذا تصوب اى الى السفل من اصاب المطر اذا نزل او تصعد اى مال الى
العلو اعلام جمع علم وهى الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد فان الاعلام
الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس
انما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك على هيأت محسوسة
مخصوصة به لكن مادته التى تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح و
الزبرجد كل منها محسوسة بالبصر وبالعقلى ما عدا ذلك اى المراد بالعقلى
ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة فدخل
فيه الوهمى الذى يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف
الخيالى فانه منتزع منه ولهذا قال اى ما هو غير مدرك بها اى باحدى
الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك لكان مدركا بها وهذا القيد يتميز
عن العقلى كما فى قوله اى كالمشبه به فى قول امرء القيس شعر العقلى
والمشرفى مضاجعى * ومسنونة زرق كانياب اغوال * يقول ايقتلنى ذلك
الرجل الذى يوعدنى حبسى والحال ان مضاجعى وملازمى سيف منسوب

الى مشارف وسهام محددة النصال يقال سن السيف اذا احدده ووصف النصال
بالزرقة للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه
الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له
في هذا المقام ان ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأدية اليه
من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم على ما سبق تحقيقه
في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست مما تأدى الى
الخيال من الحس المشترك لشانه لم يدرك بالحواس قط ولان انياب الاغوال ورؤس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك
بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها ولست ايضا مما له تحقق كصداقة
زيد وعداوة عمرو بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة و
مفكرة ومن شانه تركيب الصور والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء
لا حقيقة لها كالانسان ذي جناحين او راسين او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس قد تستعملها على اى نظام تريد بواسطة القوة
الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة وقد تستعملها بواسطة القوة العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة
فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا سمعت ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع
فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع واختراع ناب لها كما للسبع وما يدرك بالوجدان

اى ودخل ايضا فى العقلى ما يدرك بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة

والالم الحسيين فانه المفهوم من اطلاقهما بخلاف اللذة والالم العقليين فانهما

ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلوم الحقة وتحقيق ذلك

ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك و

الالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك فكل منهما حسى

وعقلى اما الحسى فكادراك القوة الغضبية او الشهوية ما هو خير عندها وكمال

ككيفية الذائقة بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت

حسن والشامة برائحة طيبة والمتوهمة بصورة شىء ترجوه وكذلك الالم فهذه مستندة

الى الحس واما العقلى فلاشك ان القوة العاقلة كمالها ادراك المجردات اليقينية فانها

تدرك هذا الكمال وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية

ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة

والالم الحسيان فلما كانا عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدركه

الحواس الظاهرة دون ... بالضرورة فيما عدا اللمس لكونه احدى الحواس الظاهرة و

ليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات

المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والخوف وما اشبه ذلك ونحوها

ما يشتركان فيه اى وجه التشبيه هو المعنى الذى قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا

او تخييلا والاقرب وكالاسد فى قولنا زيد كالاسد ليشتركان فى الوجود و الجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه والمراد المعنى الذى له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك شيئين فى وصف هو من اوصاف الشئ فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الاسد والنور فى الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك فى احد الطرفين او فى كليهما الا على سبيل التخييل والتاويل نحو ما فى قوله اى مثل وجه الشبه فى قول القاضى التنوخى شعر وكان النجوم بين دجاها اى جمع دجية وهى الظلمة والضمير لليالى او للنجوم سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه التشبيه فيه اى المذكور فى هذا البيت هو الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض فى جوانب شئ مظلم اسود فهى اى تلك الهيئة غير موجودة فى المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اى بيان وجوده فى المشبه به على طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق ولا يامن ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اى بالظلمة وقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان يشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة والعلم يقابل البدعة والجهل كما ان النور مقابل الظلمة وشاع ذلك اى كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثانى اى السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق

نحو أتيتكم بالحنفية البيضاء والاولى على خلاف ذلك اى وتخيل ان البدعة
وهو كل ما هو جهل مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من
جبين فلان فصار اى بسبب تخيل ان الثاني مما له بياض واشراق والاول
مما له سواد اوظلام صار تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيههما اى مثل تشبيه النجوم ببياض للشيب فى سواد الشباب
اى بيضه فى سوده فيما سواده محقق او بالانوار اى الازهار مؤتلقة بالقاف
اى لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواده بحسب الابصار فقط فظهر
اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع فى كون كل منهما شيئا ذا بياض
بين شئ ذا سواد على طريق التاويل وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونا وعلم
ان قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاحت بين
الابتداع وكان اللطيفة فيه بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هى التى
تلمع من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به
فساد جعله اى جعل وجه التشبيه فى قول القائل النحو فى الكلام كالملح فى
الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك
فيه المشبه اعنى النحو لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من
من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد ذلك فى الكلام
فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به فى فهم المراد منه

وان لم يوجد ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر
لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح
فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر الصالح منه او اقل واكثر
فالحق ان وجه التشبيه فيه كون استعمالهما مصلحا واهمالهما مفسدا والمعنى
ان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد
الا بمراعاة احكام النحو فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي
الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح
ومن جعل وجه الشبه كون التقليل مصلحا والتكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة
النحو استعماله بالوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام
وهو اي وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي عن حقيقة الطرفين
وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية او جزءا منها مشتركا بينهما وبين
ماهية اخرى ومميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او جنسهما او
فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
من حقيقة الطرفين ولا محالة تكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما
حقيقية اي هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة
بالحس كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين
المجوفتين اللتين يتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والهيئة

احاطة نهاية واحدة بالجسم كالدايرة اونهايتين كشكل نصف الدايرة
اوثلث نهايات كالمثلث واربع كالمربع الى غير ذلك والمقادير والمقدار كم متصل
قار الذات ونعنى بالكم عرضا يقبل التجزى لذاته وبالاتصال ان يكون لاجزاءه حد
مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزائه المفروضة
ثابتة ويه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمى ان قبل القسمة فى الطول والعرض
والعمق وسطح ان قبلها فى الطول والعرض فقط وخط ان قبلها فى الطول فقط
والحركات والحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر يعنى
انها عبارة عن مجموع الحصولين وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء وهو الخروج
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفى جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان
المقدار من مقولة الكم اعنى الذى يقتضى القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية
والكيفية لا يقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة فكانه اراد بالمقادير اوصافا فيها من
الطول والقصر والتوسط بينهما بالحركات نحو السرعة والبطوء والتوسط بينهما او ما
يحصل بها اى بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة
التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين
باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة
تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة رتبت
فى العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الاصوات من الاصوات

الضعيفة والقوية والتى بين بين ومن الاصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين والصوت يحصل من التموج المعلول للقرع الذى هو امساس عنيف والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع وملاسته كما فى اوتار الاغانى الممتدة او فى قصر المنفذ وضيقه او شدة التواته كما فى المزامير الملتوية يختلف حدة وثقلا او بالذوق وهى قوة منبثة فى العصب المفروش على جرم اللسان من الطعوم واصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة او بالشم وهى قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى من الروائح ولا حصر لانواعها ولا اسماء لها الا من جهة الموافقة او المخالفة كرائحة طيبة او منتنة او من جهة الاضافة الى محلها كرائحة المسك او الى ما يقارنها كرائحة الحلاوة او باللمس وهى قوة سارية فى البدن كله بها يدرك الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة هذه الاربعة هى اوائل الملموسات التى بها تتفاعل الاجسام العنصرية وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والاوليان منها فعليتان لان الحرارة كيفية من شانها تفريق المختلفات وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شانها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والاخريان انفعاليتان لان الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية يقتضى

صعوبة ذلك والخشونة وهي كيفية يحصل عن كون بعض الاجزاء اخفض وبعضها ارفع والملاسة وهي كيفية يحصل عن استواء وضع الاجزاء و اللين وهي كيفية يقتضي قبول الغمز الى الباطن فيكون للشئ بها قوام غير سيال فينتقل عن وصفه ولا يمتد كثيرا بسهولة وانما يكون قبولها الغمز الى الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الاربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم ان يتحرك الى صوب المحيط لو لم يعقه عايق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم لان يتحرك الى صوب المركز لو لم يعقه عايق وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الانسان من الحجر اذا اسكنه في الجو قسرا فانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه ولا يجد من الزق المنفوخ فيه اذا حبسه بيده تحت الماء قسرا فانه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه وما يتصل بها اي بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن او عقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي قوة للنفس معدة لاكتساب الاداء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم

العلم قد يقال على الادراك للنفس بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد
الجازم المطابق الثابت وعلى ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها
على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن
فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدءها ارادة
الانتقام والحلم وهو ان يكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا يضطرب
عند اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة
تصدر عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة يصدر عنها الافعال بسهولة
من غير روية الا ان للاعتياد مدخلا في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل
الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها وما اشبه ذلك واما اضافية عطف على قوله
اما حقيقية كحقيقية كما يطلق على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في
الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست
هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات الحجاب كذلك قد يطلق على ما
يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل كالصورة
الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث
قال الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري
ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض
واعلم ان امثال هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة



الحيدوي وكان هذا ابتهاجا من السكاكي بالاطلاع على اصطلاحات المتكلمين فلله
در الامام عبد القاهر ولحاطته باسرار كلام العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم
يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات وتحقيق اللطائف
التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد او بمنزلة واحد لكونه مركبا من متعدد اما تركيبا
حقيقيا بان يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا
اعتباريا بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وبهذا اشعر لفظ المفتاح
وفيه نظر ستعرفه وكل منهما اي كل من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد
عطف على اما بمنزلة الواحد اي وجه التشبيه اما واحد او غيره او غير الواحد اما
بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور ويقصد اشتراك الطرفين
في كل واحد منها وهذا بخلاف المركب المنزل منزلة الواحد فانه لم يقصد اشتراكهما
في كل من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد
كذلك اي اما حسي او ما عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي
يتركب منه ما هو بمنزلة الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه
هو المجموع المركب دون كل واحد من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه والحسي طرفاه حسيان
لا غير لعينان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون المشبه والمشبه
به فيه الا حسيين ويجوز ان يكون كلاهما او احدهما عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي
يعني ان وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيا او متعددا مختلفا لا يكون التشبيه الا امر ماخوذ من الطرفين موجود فيهما

من العقلي ويوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون الاجساما او قايما بالجسم والعقلي اعم من وجه الشبه الحسي يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون احدهما عقليا والآخر حسيا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شئ اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله اوصاف بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من التشبيه بالوجه الحسي يعني ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس لما مر فان قيل هو اى وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السوال ان كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شئ من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شئ من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اى جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد فان افراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المراد مدركة بالبصر وان كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق في وجه

التشبيه يأبى ان يكون هي غير عقلي لان الصنف قد عدل عن التحقيق الى المسامحة

كما ترى قوله الواحد الحسي شروع في تعداد امثلة الاقسام المذكورة ووجه ضبطها ان وجه التشبيه اما

واحد او مركب ومتعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي وعقلي او مختلف

فصارت سبعة اقسام وكل منها طرفاه اما حسيان او عقليان والمشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس

يحصل ثمانية وعشرين قسما لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر قسما

ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من

المسموعات وفيه تسامح لان الخفاء ليس بمسموع وكذا في قوله وطيب الرائحة من المشمومات

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما مر اي في تشبيه الخد بالورد

والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والوجه

كالعراء من الفائدة والجراءة وهي على وزن الجرعة وهي الشجاعة ويقال جراء الرجل

جراءة بالمد وانما اختار الجراءة على الشجاعة على ما فسرها الحكماء فخصصه بذوات

الانفس لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الاسد فيه بخلاف الجراءة

فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى المطلوب واستطابة النفس في تشبيه

وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود والعدم من الامور

العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ

في الدلايل الاعجاز من ان التشبيه هو ان تثبت لهذا معنى من معاني ذاك او حكما من احكامه

٥٣٨

كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل
كما تفصل بالنور بين الاشياء فاذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو العدم
سولة لم تثبت له شبيها من شئ بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشئ ومثل هذا
لا يسمى تشبيها ثم قال الامر كذلك لكنا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشئ كلا شئ
ووجود شبيه بالعدم فان ابيت الا ان تحمل هذه على التحقيق فلا مضايقة فيه والرجل
الشجاع بالاسد فيما طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يوصل
الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل كما ان بالنور يدرك ويفصل بين الاشياء والعطر
بخلق شخص كريم فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر
وهو ظاهر وفي وحدة بعض الامثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء
عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح والايضاح من امثلة العقلي فيما
طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك وبيان ذلك ان المراد
بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادركات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة شرط للادراك
والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقان الى الادراك ويقرب من هذا ما
يقال ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحيوة الانتفاع
بهما كما ان وجه الشبه بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب
الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما

عرفت من ان الحسي مطلقا لا يكون طرفاه الا حسيين لكنه بنفسه وباعتبار آخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والآخر مركب فان قلت ما معنى الافراد والتركيب ههنا ولم خص هذا التقسيم بوجه التشبيه المركب دون الواحد قلت يجب ان يعلم ان ليس المراد بتركيب المشبه او المشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان يقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة كما سيجيء انشاء الله تع وح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني بمعنى ان تقصد الى متعددين فتنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه التشبيه يكون اما واحدا او غير واحد اما غير الواحد فلما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة واما اوصافا

مقصوداً من مجموعها هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب
الحسى فيما اى وجه التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اى كوجه
التشبيه في قول احيحة بن الجلاح بالتخفيف او قيس بن الاسلت شعر
وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى ٭ وفي رواية كمن راى كعنقود ملاحية
الملاحى بضم الميم عنب ابيض في حبه طول اى وقد جاء بتشديد اللام
كما في هذا البيت حين نورا ٭ اى تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة
يقال نورت الشجرة و انارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله
كما في فالهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير
في المرأى اى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية المخصوصة اى مقارنها
حال كونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية
المخصوصة انها لا يكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق
بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجدها في رأي العين بين تلك
الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعلها الشيخ عبد القاهر رحمه الله تفسير المقدار المخصوص
اى مقدار في القرب والبعد وغير عند صاحب المفتاح بالكيفية والمصنف قد جمع بينهما فكانه
اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا المعتبر اعني ما لها من الطول و العرض المخصوصين
ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار
المخصوص ما اراد الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء

وقصد الى الهيئة الحاصلة منها او بما قلنا ان الطرفين مفردان لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وستعرف ان المفرد قد يكون معناه مقيدا وانه لا يقتضي التركيب وفيما اى والمركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان كما فى قول بشار شعر كان مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اى تتساقط بعضها فى اثر بعض والاصل تتهاوى بحذف احدى التائين ومن جعله ماضيا والحرف لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التى قصدها الشاعر على ما سنطلع عليه فى اثناء شرحه وقوله من الهيئة بيان لما فى قوله كما الحاصلة من هوى بفتح الهاء اى سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شئ مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ عبد القاهر رحمه الله فى اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا فى حكم الصلة للمصدر لئلا يقع فى التشبيه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل كان السيوف كواكب نصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى انه ليس لك ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها لفعل الكثير

وبما ينبه على ذلك ان قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب كوكرة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة فشأنها ان يقال ليل وكواكب فهو لم يقتصر على ان اراك لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة تزيد التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي فيها للضرب اضطرابا شديدا وحركات سريعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل وتصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فاما اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به بمعنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في قولنا زيد ضارب عمروا وبكرا ان بكرا في حكم الصلة للضرب وليس المراد ان المشار بمعنى المصدر على ما يسبق الى الوهم والمركب الحسي فيما طرفاه مختلفان اي احدهما منه مفرد والاخر مركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح

من زبرجد حل من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة

مخروطية فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر

الربى بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين ومن بديع

المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة اي يكون

وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما ويعتبر

فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن بالحركة

غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار البلاغة

حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها

الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان يقترن بغيرها من

الاوصاف والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله

اي كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز او ابي النجم والشمس كالمرآة في كف الاشل

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق

واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض

من جوانب الدائرة ثم يبدو له يقال بدا له اذا ندم والمعنى ظهر له رأي غير الاول

فيرجع من الانبساط الذي بدا له الى الانقباض كانه يرجع من الجوانب الى الوسط

فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه

المصيبة وكذلك المرأة اذا كانت في يد الاشل والوجه الثالث ان تجرد الحركة عن غيرها
من الاوصاف فهناك ايضا لابد من اختلاط يعني كما لابد في الاول من ان تقترن
بالحركة غيرها بالاوصاف فكذا في الثاني لابد من اختلاط حركات كثيرة للجسم الى جهات
مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه
الى السفل ليتحقق التركيب الا لكان وجه الشبه مفردا وهو الحركة لامركبا فحركة الرحى
والسهم والدولاب لاتركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في قوله اي قول ابن المعتز
شعر وكان البرق مصحف قار اي قارئ بحذف الهمزة فانطباقا مرة وانفتاحا اي فينطبق
انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ رحمه الله
ثم كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته اذا لم يتحرك الى جهة واحدة فمن شانه ان يعز و
يندر وكلما كان التفاوت في الجهات التي تتحرك اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب
في هيئة المتحرك اكثر ومن اللطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض شعر

حفت بسرو كالقيان تلحفت × خضر الحرير على قوام معتدل ×
فكانها والريح جاء يميلها × تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل ×

وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله لك كوجه الشبه
في قول ابي الطيب في صفة كلب شعر يقعي جلوس

ذلك الكلب على الهيئة جلوس البدوي المصطلي بارمع محمد ولم تجدل اى نعم غير محكمة للخالق من جل الله الا من جهل الانسان والحيوان والمقتول من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اى من الكلب في اقعائه فانه يكون لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن بعيد قول الشاعر في صفة مصلوب شعر كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من نعاس فيه لوثته مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطية مع التعرض لسببه وهو اللوثة والكسل فنظر الى هذه الجهات الثلث وهي المواصلة واللوثة والكسل فلطف بحسب التركيب في التفصيل بخلاف تشبيهه بالمتمطي فانه من قريب التناول تقع في نفس الرأي للمصلوب لكونه امرا جمليا بالمرة العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا اى كتبا من العلم وهو الكتاب ولا شك ان وجه الشبه في احبار اليهود بالحمار امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل وان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي اوعية العلوم وان الحمار جاهل بما فيها وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر كما اذا انتزع وجه الشبه

من الشطر الاول من قوله شعر كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق القوم اذا اصابهم
برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شئ من هذين الوجهين وحكى
ابرقت السماء اذا صارت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك
وتعرضت فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فحذف الجار واوصل
الفعل فلما رأوها اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت في انتزاع وجه الشبه من مجموعه
قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد
التشبيه اي تشبيه الحالة المذكورة في الابيات السابقة بحالة ظهور الغمامة للقوم العطاش
ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه
والمعنى المشترك فيه اتصال ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس لان البيت يشتمل في
ان يظهر للمضطر الى الشئ الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم تفوته ويبقى بحسرة
وزيادة ترح فالباء في قوله باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به لان هذا
المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها فالباء مثل الباء
في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اعم فان قيل مقتضى ان يكون
لبعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها واحدا لان الاقتصار
على احد الجزئين يبطل الغرض من الكلام لان الغرض منه وصف المخبر عنه بانه يجمع
بين الصفتين وان احدهما لا تدوم ظهر الفرق بين البيت وبين التشبيهات

المجتمعة ان الغرض في البيت ان تثبت ابتداء مطمعا متصلا بانتهاء مؤيس وكون
الشيء ابتداء لآخر امر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر اكثر من
الجمع بين الصفتين من غير قصد الى امتزاج احدهما بالاخرى لانك لو قلت هو
يصفو ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته
فنظير البيت قولنا يكدر ثم يصفو لافادة ثم الترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالآخر
كذا ذكره المص وقد نقله عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه
المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية على ما ستعرف ان شاء الله تع ثم قال وقد
ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب في مثل ما ذكرنا بامرين
احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي
في افادة ما كان تفيده قبل الحذف فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان
يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او بالسيف جاز ولو اسقط
واحد من الثلثة لم يتغير حال الباقي في افادة معناه والله تع اعلم وقد مر ان وجه
التشبيه ثلثة اقسام واحد ومركب ومتعدد ولما فرغ من الاولين شرع في الثالث
وهو اما حسي او عقلي او مختلف والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه
فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السفاد اي نزو
الذكر على الانثى وفي المثل هو اخفى سفادا من الغراب في تشبيه طاير بالغراب والمتعدد

المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشأن وشرفه

واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه الانسان بالشمس واعلم انه الضمير للشأن وقد ينتزع

الشبه اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون

وعند التحقيق المراد هنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك

الضدين فيه اي في التضاد فان كلا منهما مضاد للاخر ثم ينزل التضاد

منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة يقال ملح

الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي سخرية واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه

بالاسد وللبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح والتهكم وانما

يفرق بينهما بحسب المقام فان كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة قصد الى الاستهزاء

وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح المفتاح من ان التمليح هو

ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو حاتم مثال

للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء

في علم البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم قال الامام المرزوقي

في قول الحماسي **شعر** اتاني من ابي انس وعيد ✻ فسل لغيظة الضحاك جسمي

ان قائل هذا البيت قد قصد بها الهزؤ والتمليح فان قيل ظاهر قوله لاشتراك

الضدين فيه يوهم ان وجه التشبيه بين الجبان والاسد هو التضاد باعتبار وصفي

الجبن والجرأة وكذا بين البخيل وحاتم ومن لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اي كون كل منهما التضاد للآخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء
فلا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا
قلنا للجبان هو اسد وللبخيل هو حاتم واردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا ان
نقول في التضاد او في مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجرأة و
حاتم في الجود فنعلم ان الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود وهما الجبن والبخل
لكنا نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح او التهكم لاشتراكهما في الضدية
كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا للجبان هو اسد انما هو الجرأة
باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان نفهم هذا المقام واداته اي اداة التشبيه الكاف
وكأن قال الزجاج انه للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كأن زيدا اسد وللشك اذا كان
مشتقا نحو كأنك قائم لان الخبر في هذا المعنى هو المشبه اذ القائم في كأنك قائم بعينه
هو المخاطب باسم كان والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه مطلقا ومثل هذا على
حذف الموصوف اي كأنك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب
التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كأنك
قلت وكأني قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء
كان الخبر جامدا او مشتقا نحو زيد اخوك وكأنه فعل كذا وهذا كثير في الكلام المولدين

ومثل وما في معناه وكسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي معناها والاصل في نحو الكاف اي الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد او تقديرا كالاسد و قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا فان المشبه به هو المثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضمائر لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ وانما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والايضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء الآية فليس تشبيه الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء ان ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره فعلمنا انه اذا كان المشبه به مفردا مقدرا فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا انصار الله كما كان الحواريون انصار الله وقت قول عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم آتيك خفوق النجم اي زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين انصارا مقدر يلي بعد الكاف

كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما اقيم مقامه عليه اذ لا يخفى ان ليس المراد تشبيه
المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين من انصاري الى الله وانما المراد كونوا
انصار الله مثل كون الحواريين انصاره فتوهم بعضهم من ظاهر قوله
اوقع التشبيه بين كذا وكذا ان المراد ان الاول مشبه والثاني مشبه
به فحكم فالصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين
انصارا بل كون المؤمنين والشارح العلامة قدس سره رد قول هذا البعض بان
الآية ح لا يكون نظير القوله تعالى او كصيب وبان التشبيه الكون بالقول
مما لا وجه وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في ظاهر التشبيه
بين كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى مع ان المراد ايقاع التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قوله عليه السلام
كما هو صريح في الكتاب فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف اليه
كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح
في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وحاصل معنى كلامه
فاوقع التشبيه كون المؤمنين انصار الله على ان اللام للعهد بين
اي ذاتي بين كون الحواريين انصار الله على ما يفهم ضمنا ويستلزمه
قولهم نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح يعني ان المشبه
كون المؤمنين انصار الله والمشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين

انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون قول عيسى على ما هو صريح لكن المراد
هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم مؤمنين بقول عيسى وقيل المراد
بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنين لانهم
حواريو محمد عليه الصلوة والسلام اذ حواري الرجل صفيه وخلصائه
والله تعالى اعلم وقد يليه غيره اي قد يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك
اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن
قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فانه
مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل عن الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم
مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه
الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها
وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد
الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فان قلت فليعتبر ههنا ايضا مضاف محذوف
اي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرا كما في قوله تعالى او كصيب قلت هذا التقدير لا حاجة
اليه فلا ينبغي ان يصرح عليه بخلاف قوله تعالى او كصيب فان الضماير في
قوله يجعلون اصابعهم في آذانهم لابد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب
هذه الضماير مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لا في القليل

٥٥٢

ارا عى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه ام لا الا يرى الى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين فى هذا قول لبيد شعر وما الناس الا كالديار واهلها ٭ بها يوم حلوها وغدوا بلاقع ٭ لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم فى الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوى فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل لان المشبه به ليس ذوات ذوى صيب بل حالهم وصفتهم لانا نقول لا يلزم من عدم تقدير مثل والاقتصار على تقدير ذوى ان يكون المشبه به ذوات ذوى الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما فى قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوى صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوى لانه ادل على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعنى قوله كمثل الذى استوقد نارا فتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقدير قوله تعالى كماء انزلناه كمثل ماء على حذف المضاف فالمشبه به لم يلى الكاف لكونه محذوفا فقد سها سهوا بينا وقد يذكر فعل ينبى عنه اى عن التشبيه كما فى علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه واريد به انه مشابه للاسد مشابهة قوية لما فى علمت من الدلالة على تحقيق التشبيه وتيقنه وكما فى حسبت وخلت زيدا اسدا ان بعد التشبيه ادنى تبعيد لما فى

وعندى ان سوال الكشاف سوال عن تقديره ذوى مثل بناء على ان قوله او كصيب عطف على الذى استوقد كما نص عليه القاضى فى تقريره الكاف اذ لو كان فى قوله مثل كصيب نص عليه الرضى فيكون التقدير لابد ...

الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه بالاسد ليس
بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل ويكون هذا الفعل منبئا عن التشبيه
نظرا للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان اسدا
لا يمكن حمله على زيد تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل
او لم يذكر كما في قولنا زيد اسد ولو قال انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد
لكان اصوب والغرض منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض
العائد الى المشبه بيان امكانه يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر
غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كما في قوله اي قول ابي الطيب شعر فان
تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه اراد ان يقول ان
الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة بل صار اصلا برأسه
وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع
في الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين
امكانها بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد في الدماء لما
فيه من الاوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت
قلت يدل البيت عليه ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام
مع انك واحد منهم فلا استبعاد في ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها

حتى لا يبعد منها فى ذلك تشبيهه بحال المسك ولسيم مثل هذا تشبيها ضمنيا عنه او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اى بيان حال المشبه بانه على وصف من الاوصاف كما فى تشبيه ثوب باخر فى السواد اذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها مبينة او مقدارها اى بيان مقدار حال المشبه فى القوة والضعف والزيادة والنقصان كما فى تشبيهه اى تشبيه الثوب الاسود بالغراب فى شدته اى شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اى تقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شانه كما فى تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شانه ما لا تجده فى غيره لان الفكر بالحسيات اتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها لا كرانك اذا اردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجد فى قوله شعر ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطكاك المزامر وكذا اذا قلت فى وصف يوم بالقصر يوم كاقصر ما يتصور وكانه ساعة لا تجد فيه ما تجده فى قولهم ايام كاباهيم القطا وقول الشاعر شعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا هم بالشئ لم يزل ذاك عن ذكره وقصر خواطره على امضاء عزمه فيه ولم يشغله عنه شئ فالسامع لا يصادف فيه من الاريحية ما يصادف من انشاد قوله شعر اذا هم القى بين عينيه عزمه ونكب عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضى ان يكون وجه

التشبيه في المشبه به اتم وصفه اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف

ظاهر هذه العبارة يدل ان كلا من الاربعة يقتضي ذلك وليس الامر كذلك لان بيان

امكانه انما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه و

جعله دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي

الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان الثوبان متساويين في السواد لان

الغرض حينئذ الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل هو يقتضي كون

المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين مقداره على ما هو

عليه ولهذا قالوا كلما كان وجه الشبه ادخل في السلامة عن الزيادة

والنقصان كان التشبيه ادخل في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين

جميعا لان النفس اليه الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به لزيادة التقرير

والتقوية اجدر فان قلت لم خصص هذه الاربعة بذلك قلت

لان التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الاتمية ولا الاشهرية

لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين

مع ان السواد فيها ليس اتم منه في وجهه ولا هي اشهر منه بالسواد

ولان الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة

المنقورة ليست في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف

بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه بتادية هذه الاغراض اوفى وقد
اضطرب فى هذا المقام كلام السكاكى لانه قال الحق التشبيه ان يكون اعرف بجهة التشبيه
من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر المشبه به لبيان مقدار
المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقديره ولا لابرازه فى معرض التزيين والتشويه
لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشىء بما يباينه التقرير الا بلغ او فى معرض
الاستطراف كما فى التشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع
وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه
لصيرورته كالممتنع لمشابهته اياه او للوجه الاخر اى نقلا لندرة حضور
المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه للشبه المشبه لما ذكر اى ليستطرف
استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون علة صحة ذكر
المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص اقوى فى صورة الاستطراف خاليا
عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول وهذا النسب لسياق
كلامه وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به
اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين
او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اعرف فى الاستحسان او الاستقباح
او الندرة لقضاء القرائن بحصول الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو الصفة المشتركة فلا وح
لا يبعد ان يكون مراد السكاكى بجهة التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه
الكلام الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون

المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال
المشبه او بيان مقداره لكن يجب في بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه
اعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم في
وجه الشبه اذا كان الغرض الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع
وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض
من بيان امكانه او تزيينه او تشويهه وان يكون نادر الحضور في الذهن اذا
قصد استطرافه او تزيينه مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تزيين المشبه
في عين السامع كما في تشبيه وجه اسود بمقلة الظبي او تشويهه كما في تشبيه
وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اي عد المشبه طريفا حديثا
كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اي انما
استطرف المشبه في هذا التشبيه لابراز المشبه في صورة الممتنع عادة
وللاستطراف وجه آخر غير الابراز في صورة الممتنع عادة وهو ان يكون
المشبه به نادر الحضور في الذهن اما مطلقا كما مر في تشبيه فحم فيه جمر موقد
واما عند حضور المشبه كما في قوله اي قول ابي العتاهية يصف البنفسج شعر
ولازوردية تزهو قال الجوهري زهى الرجل فهو مزهو اي تكبر
وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها

بين الرياض على حمر اليواقيت، ويجوز ان يراد بها الازهار الحمر الشبيهة باليواقيت
كأنها فوق قامات ضعفن بها، اوائل النار في اطراف كبريت، فان صورة اتصال النار باطراف
الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها
عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين
غاية التباعد ووجه آخر انه اراك شبيها لنبات غض يرق واوراق
رطبة من لهب نار في جسم يستولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء
اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس اليه اكثر وهي بالشغف به
اجدر، (وقد يعود) الغرض من التشبيه (الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه
اتم من المشبه) في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في
وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه ازيد (كقوله) اي قول محمد بن وهيب شعر
(وبدا الصباح كأن غرته) وهي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم يقال غرة
الشيء لاعزه واكرمه وغرة الصبح لبياضه (وجه الخليفة حين يمتدح) فانه قصد ايهام
ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على
اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح
له وعلى كونه كاملا في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح (والضرب الثاني
بيان الاهتمام) به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة
بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب

هذا الذي ذكرنا من جعل احد الشيئين مشبها والآخر مشبها به انما يكون

اذا اريد الحاق الناقص فی وجه الشبه حقیقة کما فی التشبیه الذي یعود

الغرض منه الی المشبه او ادعاء کما فی التشبیه الذي یعود الغرض منه الی المشبه به

بالزائد فی وجه الشبه وهذا الکلام محل نظر لان ما تقدم کله لیس مما یقصد فیه الحاق

الناقص فی وجه التشبیه بالزائد على ما قررناه فیما سبق فان ارید الجمع بین الشیئین

فی امر من الامور من غیر قصد الی کون احدهما ناقصا فی ذلك الامر والآخر زائدا

سواء وجدت الزیادة والنقصان او لم یوجد فالاحسن ترك التشبیه

الی الحکم بالتشابه لیکون کل واحد من الشیئین مشبها ومشبها به احترازا من ترجیح

احد المتساویین فی وجه الشبه کقوله ای قول ابی اسحاق الصابی تشابه دمعی اذ جری

ومدامتی فمن مثل ما فی الکاس عینی تسکب فوالله ما ادری ابالخمر اسبلت جفونی یقال اسبل

الدمع والمطر اذا هطل واسبلت السماء فالباء فی بالخمر للتعدیة ولیست بزائدة

ام من عبرتی کنت اشرب لما اعتقد التساوی بین الدمع والخمر ولم

یقصد ان احدهما زائد فی الحمرة والآخر ناقص ملحق به حکم بینهما بالتشابه

وترك التشبیه ویجوز عند ارادة الجمع بین الشیئین فی امر التشبیه ایضا کتشبیه غرة الفرس

بالصبح وعکسه ای تشبیه الصبح بغرة الفرس متی ارید ظهور منیر فی مظلم اکثر منه من ذلك

المنیر من غیر قصد الی المبالغة فی وصف غرة الفرس بالضیاء والانبساط

وفرط التلالؤ ونحو ذلك اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الفرع مشبها
والصبح مشبها به لانه الازيد في ذلك قال الشيخ في اسرار البلاغة
جملة القول انه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في اثبات الصفة
للشيء والقصد الى ايهام في الناقص انه كالزائد اقتصر على الجمع بين
الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون او جمع وصفين على وجه
يوجد في الفرع على حد ما او قريب منه في الاصل فان العكس يستقيم في
التشبيه ومتى اريد شيء من ذلك لم يستقم العكس فان قلت امتناع ترجيح
احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا قلت
التساوي بينهما انما هو في وجه التشبيه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها
والاخر مشبها به لغرض من الاغراض وسبب من الاسباب غير القصد الى الزيادة
والنقصان لكن لما استويا في الامر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن
ترك التشبيه المبني في الاغلب على كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه
هذا تمام الكلام في اركان التشبيه وفي الغرض منه واما النظر في اقسامه
فهو انه تقسيمات باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه التشبيه واخر باعتبار الاداة
واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق واشار الى الاول بقوله وهو اي
التشبيه باعتبار طرفيه اي المشبه والمشبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد

مفردين وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر فى قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد يصون صاحبه من الوقوع فى فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله تعالى لكم ولهن قيدا فى المشبه به قلت لا اذ لا مدخل له فى التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعى المقيد بان لا يحصل من سعيه على شئ والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه التشبيه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بالحال وقد يكون بغير ذلك او مختلفان اى احدهما غير مقيد كقوله والشمس كالمرأة فى كف الاشل فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المرأة مقيد بكونها فى كف الاشل وعكسه اى كتشبيه المرأة فى كف الاشل بالشمس فيما المشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما فى بيت بشار وهو قوله كأن مثار النقع فوق البيت وقد سبق تحقيقه ويجب فى تشبيه المركب بالمركب ان يكون كل من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب الكشاف حيث قال ان العرب تأخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت

شيئاً واحداً باخرى مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل
جزء من اجزاء احد طرفيه بما يقابله من الطرف الاخر كقوله وكأن اجرام النجوم لوامعاً درر نثرن
على بساط ازرق فان تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن
اين هو من التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملاء القلوب سروراً وعجباً من طلوع النجوم
مؤتلفة متفرقة في اديم السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد لا يكون بهذه
الحيثية كقوله ؎ وكأنما المريخ والمشتري قدامه في شامخ الرفعة * منصرف بالليل عن
دعوة * قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل المريخ كمنصرف من الدعوة لم يكن شيئاً
وقد يكون بحيث لا يمكن تعيين لكل جزء من اجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الاخر
الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً الاية فان الصحيح
ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لوحد واحد شيء
يقدر تشبيه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان جعلتهما من المتفرقة
فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد ناراً واظهاره
الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام
بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد
والبرق وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح

من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما نرى
وكذا تشبيه الشاة الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه
شجرتا غضا والفرق بين المركب والمفرد المقيد احوج شئ الى التامل فالمشبه به في
قولنا هو كالراقم على الماء انما هو الراقم بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه
الشقيق او الشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور المتعددة بل الهيئة الحاصلة
منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه
السقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس
بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله ع والشمس من مشرقها
قد بدت * مشرقة ليس لها حاجب * كانها بوتقة احميت * يجول فيها ذهب
ذائب * وقوله كان مثار النقع وقوله وكان اجرام النجوم وقوله كانما المريخ
من تشبيه المركب بالمركب ذاهبا الى ان كلا من المشبه والمشبه به هيئة
حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه وكان ما ذكره
المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بانه قصد في
الثاني الى ما يدخل فيه الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف ومما تشبيه مركب
بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما * بلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال
تقصيته اي بلغت اقصاه لكن في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور بحذف
التاء يقال صوره الله صورة حسنة فتصور * تريا نهارا مشمسا اذا شمسا لم يستره

غيم قد شابه اي خالط زهر الربى خضرها لانها اخضر واشد خضرة فكانما

هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به

ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صارت تضرب

الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد ولا يخفى ما في هذا من تسامح

وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان

يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرء القيس يصف العقاب

بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا بعضها ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف

وهو ارداء التمر البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف

البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ رحمه الله

في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع

فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف

النساء النشر اي الطيب والرائحة مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروي اطراف البنان عنم هو شجر

احمر لين وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب

وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون

الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول

مكان الوشاح كانما يبسم عن لؤلؤ منضد

منظوم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهى ورد له نور شبه الثغر بثلثة اشياء في
قول الحريري يفتر عن لؤلؤ رطب وعن برد وعن اقاح وعن طلع وعن حبب شبه بخمسة وفي كون
هذين البيتين من باب التشبيه نظر لان المشبه هو الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا
الا ان لفظة كانما في بيت البحتري يدل على انه تشبيه لا استعارة وستسمع
في هذا كلاما ان شاء الله تعالى ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف
ابيات اهديت اليه شعر اتتني بالامس ابياته تعلل روحي بروح الجنان
كبرد الشباب وبرد الشراب وظل الامان ونيل الاماني وعهد الصبي ونسيم الصبا
وصفو الدنان ورجع القيان وباعتبار وجهه عطف على قوله باعتبار الطرفين اي التشبيه
باعتبار وجهه ينقسم ثلث تقسيمات الاول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث
قريب وغريب اشار الى الاول بقوله اما تمثيل وهو ما اي التشبيه الذي وجهه وصف
منتزع من متعدد امرين او امور كما مر في تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه
الشمس بالمرآة في كف الاشل وتشبيه الكلاب بالمدى والمصطلى والتشبيه في قوله تعالى
مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا والتشبيه في قوله كما ابرقت
قوما عطاشا غمامة الى غير ذلك وقيده اي المنتزع من متعدد السكاكي بكونه
غير حقيقي حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا عن
عدة امور خص باسم التمثيل كما مر في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فان وجه الشبه

٥

هو حرمان الانتفاع بما بلغ نافعه مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد
وليس بحقيقي بل هو عائد الى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية و
ما اشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور واما صاحب الكشاف
فيجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في اسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع
من امور واذا لم يكن التشبيه عقليا يقال انه يتضمن التشبيه ولا يقال ان
فيه تمثيلا او ضرب مثل وان كان عقليا جاز اطلاق اسم التمثيل عليه وان يقال
ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحيوة للعلم واما غير تمثيل
وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا عن
متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه او يكون وصفا حقيقيا فتشبيه
الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي وايضا تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما مجمل ما لم يذكر وجهه فمنه اي
ومن المجمل ما هو ظاهر وجهه اي فهم جامعه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهم كل
كل احد ممن له مدخل في ذلك نحو زيد كالاسد ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة كقول بعضهم
هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اي هم متناسبون في الشرف يمتنع تعيين بعضهم
فاضلا وبعضهم افضل منه كما انها اي الحلقة المفرغة متناسبة الاجزاء في الصورة يمتنع تعيين
بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة بخلاف ما لو لم يكن مصمتة
الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا وما يقابله وسطا ذكر جار الله ان

هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم ربيع
الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس اولادها زياد العبسي وذلك
لانها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت
ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر رحمه الله
انه قول من وصف بني المهلب للحجاج لما ساله عنهم وايضا منه اي من المجمل وقوله
ومنه دون ان يقول وايضا اما كذا واما كذا اشعار بان هذا من تقسيمات المجمل لا من تقسيمات
مطلق التشبيه وهذا عطف على قوله منه ظاهر ومنه خفي اي ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف
احد الطرفين يعني الوصف الذي يكون فيه ايماء الى وجه التشبيه نحو زيد اسد فقولنا
زيد الفاضل اسد يكون مما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر
بالشجاعة هكذا ينبغي ان يفهم ومنه اي ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به
وحده يعني الوصف المشعر بوجه التشبيه كقولها هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف
الحلقة بكونها مفرغة لا يدرى طرفاها مشعر بوجه التشبيه كما مر ومنه قول النابغة الذبياني
ع فانك شمس والملوك كواكب ٭ اذا طلعت لم يبد منهن كوكب ٭ ومنه ما ذكر فيه وصفهما
اي وصف المشبه والمشبه به كليهما كقوله اي قول ابي تمام في الحسن بن سهل ع صدفت
عنه ولم تصدف مواهبه ٭ عني وعاوده ظني فلم يخب ٭ كالغيث ان جئته وافاك ريقه ٭ وان ترحلت عنه لج في الطلب ٭

عليه اعرض اولم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك جئته او ترحلت عنه
فهذان الوصفان يشعران بوجه الشبه اعني الافاضة في حالتي الطلب فعدمه وحالتي
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان
كثير يا ذ نلتدى ووصل مواهبه طلبت عنه اولم اطلب كالغيث مكانه ترك لعدم
الظفر بمثال من كلامهم واما مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله ع
وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه
الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له واليه اشار بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبع
مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزم وجه الشبه اي يكون وجه الشبه تابعا له لازما كقولهم
للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم
الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين العسل والكلام لا الحلاوة التي هي
من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون الا حيث يكون التشبيه
في وصف اعتباري كميل الطبع وازالة الحجاب وليشبه ان يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه

حيث قسموه الى حسي وعقلي مع انه في التحقيق لا يكون الا عقليا كما مر من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناش من هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك انهم لما تسامحوا فجعلوا وجه الشبه ههنا هو الحلاوة مثلا وهي امر حسي قطعا حملهم ذلك على ان يتسامحوا فيجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي ليصح قولهم وجه الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور المحسوسة قطعا كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين لان جعلهم وجه الشبه في هذا التسامح هو الحلاوة لا يزيد على جعل وجه الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك والذي يخطر بالبال ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيا انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة

الكلية اللازمة للجزئية المحسوسة فبهذا الاعتبار سموا وجه
الشبه في مثل هذا حسيا فليتامل وايضا تقسيم ثالث
للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب مبتذل وهو ما
اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به من
غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادي الراي اي في ظاهر
الراي اذا جعلته من بدا الامر يبدو اي ظهر وان جعلته
مهموزا من بدا فمعناه في اول الراي وظهور وجه التشبيه
في بادي الراي يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا
لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل
الا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم
او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث انه
جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل
على المجمل وشيء اخر ولهذا كان العام اعرف من الخاص
ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس
فان الروية تصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك

النظرة الاولى خفاء وفلان لم يمعن النظر ولم ينعم فكذا ايدرك من تفاصيل الاصوات
والطعوم والروائح وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل
عطف على امر اجماليا اي او يكون وجه الشبه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في
الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء
مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في
المقدار والشكل فان في وجه الشبه تفصيلا ما من حيث اعتبر المقدار والشكل الا
ان الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور المشبه
وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس
اذ لا يخفى ان ما يتكرر على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر
على الحس كصورة القمر منخسفا كالشمس كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة
والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل
من القرب والتكرر التفصيل اي وانما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور
المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر على الحس سببا لظهوره المؤدي الى
الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة
الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان كلا من القرب
والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه امر

جملی لا تفصیل فیه فیصیر سببا للابتذال کما سبق فی القسم الاول واما البعید

غریب عطف علی قوله اما قریب مبتذل وهو بخلافه ای هو التشبیه الذی

لا ینتقل فیه من المشبه الی المشبه به الا بعد فکر وتدقیق نظر لعدم الظهور

الخفاء وجهه فی بادی الرای وعدم الظهور یکون لامرین اما لکثرة التفصیل کقوله

والشمس کالمرآة فی کف الاشل فان وجه التشبیه فیه هو الهیئة المذکورة فیما سبق

وقد عرفت ما فیها من التفصیل ولذا لا یقع فی نفس الرائی للمرآة الدائمة الاضطراب

الا بعد ان یستانف تاملا ویکون فی نظره متمهلا او ندور ای او لندور حضور

المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة کما مر من تشبیه البنفسج بنار

الکبریت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا یکون لکونه وهمیا کانیاب

الاغوال ومرکبا خیالیا کاعلام یاقوت منشورة علی رماح من زبرجد او مرکبا

عقلیا کمثل الحمار یحمل اسفارا کما مر اشارة الی ما ذکرنا من الامثلة المذکورة او

لقلة تکرره ای تکرر المشبه به علی الحس کقوله والشمس کالمرآة فی کف الاشل فان

المرآة فی کف الاشل لیست مما یتکرر علی الحس لانه ربما یقضی الرجل دهره

ولا یتفق له ان یری مرآة فی ید اشل وانما کان ندور حضور المشبه به

سببا لعدم حضور وجه الشبه لانه فرع الطرفین والجامع بینهما ینتقل الیه لکونه المشترک

والجامع بینهما فلا بد وان یخطر الطرفان اولا ثم یطلب ما یشترکان فیه فالغرابة

فیه ای فی تشبیه الشمس بالمرآة فی کف الاشل من وجهین احدهما

كثرة التفصيل في وجه التشبيه والثاني قلة تكرر المشبه به
على الحس والمراد بالتفصيل ان تنظر في اكثر من وصف واحد
لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها
او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين
او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة
اعرفها ان تاخذ بعضها من الاوصاف وتدع بعضها اي تعتبر وجود
بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرء القيس
حملت ردينيا يعني رمحا منسوبا الى ردينة كان سنانه سنا لهب
لم يتصل بدخان وان تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا قال
الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة
معناه ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا فواحدا
وتفصل بالتامل بعضها من بعض وبذلك في الجملة حاجة الى ان
تنظر في اكثر من شيء واحد وان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر
من جهة واحدة ثم ان يقع على وجوه احدها ان تاخذ بعضها وتدع
بعضا كما فعل امرء القيس في التشبيه حين عزل الدخان عن السنا وجرده
والثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به
كاعتبارك في تشبيه الثريا بعنقود الملاحية الانجم انفسها والشكل و
المقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك
في العنقود الملاحية مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس
كما في عين الديك فانك لا تقصد فيه الى نفس الحمرة بل الى ما ليس كل حمرة ثم قال
واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه

٥٧٥

لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع التشبيه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته اي لكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاسماع ولا منسوجة عليه العناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وهو وقعه من النفس الطف وبالمسرة اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما الطف موقعه ببرد الماء على الظماء ونعني بعدم الظهور في بادي الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة قلما ينفك عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهو شيء يحلي من الفكر اذا صادف نهجا قويما وطريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظفر بالمقصود والخفاء المردود والمعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال كقوله اي قول ابي الطيب لم تلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق ان كان من لقيته بمعنى ابصرته فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح وان كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه اي لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر شعر ان السحاب لتستحي اذا نظرت الى نداك فقاسته بما يخفيا وقوله اي قول الوطواط شعر عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن

للنافقات اقول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى مثل هذا التشبيه التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل عليه بصريح اللفظ او بسياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اى لو كان البدر يسكن الارض وهذه القبة فلك ساكن اى لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اى والتشبيه باعتبار اداته اما مؤكد وهو ما حذفت اداته نحو وهي تمر مر السحاب اى مثل مر السحاب ومنه اى ومن المؤكد ما اضيف المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو شعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على لجين الماء اى على ماء كاللجين اى الفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب يوصف بالصفرة وذهب الاصيل صفرة الشمس فى ذلك الوقت يعني صفرة اصيل او شمس اصيل كالذهب فعلى هذا ذهب الاصيل قريب من لجين الماء قال الشاعر شعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب وعبث الريح بالغصون عبارة عن امالتها اياها وخص وقت الاصيل لانه من اطيب الاوقات كالسحر قال الابيوردي شعر ليالي اسحار وفيه هواجر كما خصلت والشمس تنعس آصال وهكذا يجب ان يفهم الذهب واللجين المذكوران في البيت لا كما سبق الى بعض الاوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعنى الورق الذى يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء وان الاصيل هو الشجر الذى له اصل وعرق فذهبه هو ورقه الذى اصفر بطرف برد الخريف وسقط منه على وجه الماء وكل من هذين الوجهين ابعد من الآخر ومرسل

عطف على انما مؤكد وهو بخلاف فما اى ماذكر اداته فصار مرسلا من التاكيد
المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما مر من
الامثلة السابقة المذكورة فيها اداة التشبيه والتشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو
الوافى بافادته اى افادة الغرض كان يكون المشبه به اعرف شئ بوجه الشبه فى بيان
الحال او كان يكون المشبه به اتم شئ فيه اى وجه الشبه فى الحاق الناقص بالكامل
او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اى فى وجه التشبيه معروفة عند
المخاطب فى بيان الامكان ومردود وهو بخلافه اى ما يكون قاصرا عن افادة
الغرض وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع خاتمة فى تقسيم التشبيه بحسب
القوة والضعف فى المبالغة باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها وقد سبق ان الاركان
اربعة فالحاصل من اقسام بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه به مذكور قطعا وح فاما
ان يكون المشبه مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما مذكور او متروك
و على التقادير الاربعة فالاداة اما مذكورة او محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف
مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد وكسرحان
فى الشجاعة او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيد الاسد
وقد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها بانه ان ذكر الجميع
فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه والاداة فاعلاها والا فهو متوسطة
وهذا هو المقصود فى هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه فى قوة المبالغة
باعتبار ذكر اركانه كلها او بعضها متعلق له باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق
الكلام لان اعلى المراتب انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب
فى قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها
حذف وجهه واداته فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسد او مع المشبه

نحو اسد فی مقام الاخبار عن زید ثم ای الاعلی بعد هذه المرتبة علی ان
ثم للتراخی فی الرتبة حذف احدهما ای وجهه او اداته کذلک
فقط او مع حذف المشبه نحو زید کالاسد فی مقام الاخبار عن زید و نحو زید اسد فی الشجاعة
و نحو اسد فی الشجاعة فی الاخبار عن زید ولا قوة لغیره ای لغیر المذکور وهما الاثنان الباقیان نحو
کالاسد فی الشجاعة و نحو کالاسد فی الشجاعة عند الاخبار عن زید فالمرتبتان الاولیان
متساویان فی القوة والاخریان متساویان فی عدم القوة والاربعة الباقیة متوسطة بینهما
وذلک لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حیث الظاهر او باجراء المشبه به علی المشبه
بانه هو هو نظرا الی الظاهر فما اشتمل علیهما کالاولین فهو فی غایة القوة وما خلا
عنهما کالاخریین فلا قوة له وما اشتمل علی احدهما فقط فهو متوسط فی القوة و
الضعف ثم لا یبعد ان یفرق بین الاربعة المتوسطة بان خلاف الاداة اقوی من
حذف وجه الشبه بجعل المشبه عین المشبه به من حیث الظاهر بقی ههنا بحث
وهو الفرق بین قولنا لیتنی اسد یری ولقیت فی الحمام اسدا وبین نحو قولنا زید
اسد واسد فی الاخبار عن زید حیث یعد الاول استعارة والثانی
تشبیها وتحقیق ذلک انه اذا اجری فی الکلام لفظة ذات
قرینة دالة علی تشبیه شیء بمعناه فهو علی وجهین احدهما
ان لا یکون المشبه مذکورا ولا مقدرا کقولک لقیت فی الحمام
اسدا ای رجلا شجاعا ولا خلاف ان هذا استعارة لا تشبیه والثانی
ان یکون المشبه مذکورا او مقدرا او حرفا اسم المشبه به ان کان
خبرا عن المشبه او فی حکم الخبر کخبر باب کان وان و
المفعول الثانی لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه یسمی
تشبیها لا استعارة لان اسم المشبه به اذا وقع هذه المواقع کان الکلام

موضوعا لاثبات معناه لما اجری علیه او نفیه عنه فاذا قلت زید
اسد فصوغ الکلام فی الظاهر لاثبات معنی الاسد لزید وهو ممتنع علی الحقیقة
فیحمل علی انه لاثبات شبه من الاسد له فیکون الاتیان بالاسد لاثبات التشبیه
فیکون خلیقا بان یسمی تشبیها لان المشبه به انما جیء به لافادة التشبیه بخلاف نحو لقیت
اسدا فان الاتیان بالمشبه به لیس لاثبات معناه لشیء بل صوغ الکلام لاثبات الفعل
واقعا علی الاسد فلا یکون لاثبات التشبیه فیکون قصد التشبیه مکنونا
فی الضمیر لا یعرف الا بعد نظر وتامل واذا افترقت الصورتان
هذا الافتراق ناسب ان یفرق بینهما فی الاصطلاح والعبارة
بان یسمی احدهما تشبیها والاخری استعارة وهذا خلاصة کلام الشیخ فی
اسرار البلاغة وعلیه جمیع المحققین ومن الناس من ذهب الی ان الثانی ایضا اعنی
نحو زید اسد استعارة لاجرائه علی المشبه مع حذف کلمة التشبیه والخلاف لفظی
راجع الی تفسیر التشبیه والاستعارة المصطلحین هذا اذا کان اسم المشبه به خبرا
عن اسم المشبه او فی حکم الخبر وان لم یکن کذلک نحو رایت بزید اسدا ولقینی
منه اسد فلا یسمی استعارة بالاتفاق لانه لم یجر اسم المشبه به علی ما یدعی
استعارته له لا باستعماله فیه کما فی لقیت اسدا ولا باثبات معناه له
کما فی زید اسد علی اختلاف المذهبین ولا یسمی تشبیها ایضا لان الاتیان باسم المشبه به
لیس لاثبات التشبیه اذ لم یقصد الدلالة علی المشارکة وانما التشبیه مکنون
فی الضمیر لا یتخلص الا بعد تامل خلافا للسکاکی فانه یسمی مثل ذلک تشبیها وهذا
الخلاف ایضا لفظی ثم قال الشیخ فی اسرار البلاغة فان ابیت الا ان تطلق اسم الاستعارة
علی هذا القسم اعنی نحو زید اسد فان حسن دخول اداة التشبیه علیه فلا تحسن
اطلاقه علیه وذلک بان یکون اسم المشبه به معرفة نحو زید الاسد وهو شمس النهار

٥٧٣

فلا يحسن زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الادوات
الا بتغيير لصورة الكلام كان اطلاق اسم الاستعارة اقرب لغموض تقدير ادا
التشبيه فيه وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو فلان
بدر يسكن الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر والصدود كسوفه
فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير صورة نحو هو كالبدر الا
انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا تغيب وعلى هذا القياس وقد يكون في الصفات
والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيه فيقرب
من اطلاق اسم الاستعارة اكثر لزيادة قربه لقوله شعر اسد دم
الاسد الهزبر خضابه موت فريص الموت منه ترعد فانه لا سبيل الى ان يقال
المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف
دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر الذي هو اقوى الجنس خضاب يده
دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري شعر وبدر اضاء الارض
شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه ان رجع فيه الى التشبيه
الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه
فظهر انه انما اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر
فهو مبني على تقدير انه زاد في جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا
لاثبات التشبيه بينهما بل لاثبات تلك الصفات فهو كقولك زيد رجل كيت
وكيت لم تقصد الا اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج
عن الاصل الذي تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني
على ان كون الممدوح بدرا امر قد استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة

وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت لاقتضائهما
ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم
والمفعول الاول مشكوك فيه كقولك كان زيدا الاسد او خلاف الظاهر
كقولك كان زيد اسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة فدخول كان وحسبت عليها
كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وتحققت سره وجدت محصوله
انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة
توهم جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم
الاسد المزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الاسد المذكور ولا
يتصور جوازها على ذلك المجنون عن الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير
التشبيه هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان
المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا استعارة ولنا في هذا المقام
كلام تذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى الحقيقة والمجاز اي هذا بحث
الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو
بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل
العدم والملكة حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على
استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف
على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع
له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان
باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر
ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالتقييد بالعقلي ينصرف
الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا

الحقیقة فی الاصل فعیل بمعنی فاعل من حق الشیٔ اذا ثبت او بمعنی مفعول من حققت الشیٔ اذا اثبته نقل الی الکلمة الثابتة او المثبتة فی مکانها الاصلی والتاء فیها لنقل اللفظ من الوصفیة الی الاسمیة وعند صاحب المفتاح التاء للتانیث علی الوجهین اما علی الاول فظاهر لان فعیلا بمعنی فاعل یذکر و یؤنث سواء اجری علی موصوفه اولا نحو رجل ظریف وامرأة ظریفة واما علی الثانی فلانه یقدر لفظ الحقیقة قبل النقل الی الاسمیة صفة لمؤنث غیر مجراة علی موصوفها وفعیل بمعنی مفعول انما یستوی فیه المذکر والمؤنث اذا اجری علی موصوفه نحو رجل قتیل وامرأة قتیل واما اذا لم یجر علی موصوفه فالتانیث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتیل بنی فلان وقتیلة بنی فلان ولا یخفی ما فی هذا من التکلف المستغنی عنه بما تقدم والحقیقة فی الاصطلاح الکلمة المستعملة فیما ای فی معنی وضعت تلک الکلمة له فی اصطلاح به التخاطب او وضعت له تلک الکلمة فی اصطلاح به یقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا صحة له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الکلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمی حقیقة کما لا یسمی مجازا وبقوله فیما وضعت له عن شیئین احدهما ما استعمل فی غیر ما وضع له غلطا کقولک خذ هذا الفرس مشیرا الی کتاب بین یدیک فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل فی غیر ما وضع له ولیس بحقیقة کما انه لیس بمجاز والثانی المجاز الذی لم یستعمل فیما وضع له لا فی اصطلاح به التخاطب ولا فی غیره کالاسد فی الرجل الشجاع لان الاستعارة وان کانت موضوعة بالتاویل لکن الوضع عند الاطلاق لا یفهم منه الا الوضع بالتحقیق دون التاویل واحترز بقوله فی اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذی استعمل فیما وضع له فی اصطلاح آخر غیر اصطلاح به التخاطب کالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف

الشرع في الدعاء فانها تكون مجازا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في
اصطلاح الشرع لانها في اصطلاح الشرع انما وضعت للاركان والاذكار
المخصوصة مع انها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر اعني اللغة فان قلت كان
الواجب ان يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم
اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فيقول لما كان تعريف الحقيقة غير
مقصود في هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعني الحقيقة في المفرد و
الوضع اي وضع اللفظ تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اي ليدل
بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا بالنسبة
الى معناه المجازي يعني ان تعيين اللفظ المجازي للدلالة على المعنى المجازي
لا يكون وضعا لان دلالته انما يكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج
الحرف ايضا عن ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه
فان معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره انه مشروط في دلالته على معناه
الافرادي ذكر متعلقها قلت لا نسلم ان معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت
بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ
غيره فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل
وهل في قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
سلمنا ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا في الفهم
دون المشترك اي فخرج المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا
متعددا فعلم ذلك لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم
الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك
وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر

والحيض غير مجموع بينهما يعني ان مدلوله واحد من المعنيين غير متعين وهذا المفهوم
ما دام منتسبا الى الوضعين لانه المتبادر الى الفهم والتبادر الى الفهم من
دلايل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوصفين كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى
الحيض فانه ينتصب دليلا على الطهر والتعيين والقرينة لدفع مزاحمة الغير وتحقيق
ذلك ان لو اضع للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه على
معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة
لا لان يكون الدلالة بواسطته وحصل من هذين الوضعين وضع اخر ضمنا وهو
تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضع
وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك فاذا
اطلق فمفهومه احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام الفتاح وعلى هذا لا يتوجه
اعتراض المصنف بانا لا نعرف معناه الحقيقي الا يجاوز الطهر والحيض وما الدليل على
انه عند الاطلاق يدل عليه وبان قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض لا بنفسه على الطهر
بالتعيين ظاهر لانه كلام قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون معنوية تكون
لفظية وفي اكثر النسخ يدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو قولنا ليخرج
ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مما هو موضوعة فالمجاز ايضا
كذلك لان اسد في قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان
المفترس وان اريد انه موضوع بالنسبة الى اللازم المسمى الذي هو معنى الكناية
ففساده واضح لظهور ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة
قرينة لا يقال معنى قولنا بنفسه اي من غير قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع له او من غير قرينة لفظية لانا نقول الاول يستلزم
الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الموضوع

والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظية حتى لو كانت القرينة معنوية كان
المجاز داخلا في الحقيقة وان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكناية فانها ايضا حقيقة على ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة
في تعريف الكناية يشتركان في كونهما حقيقيين ونظيره ان في التصريح وعدمه قلت هذا ايضا
غير صحيح لان الكناية لم يستعمل في الموضوع له ابدا بل انما استعمل في لازم الموضوع له مع جواز ارادة
الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وتحقيق هذا زيادة تحقيق في باب الكناية
ان شاء الله تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة الفساد ومن الغرائب
في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الاجلة وحذاق المعتبرين وهو انه نظر الى لفظ
الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي
بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في الفهم والمصنف حيث ذكر ان
دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة بنفسها ما
قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا حاجة الى الاعتراض بعد حمل كلام الغير يحمله
على معنى قائله بري عنه … كلامه وقد يكون … بطلان حال كلام
المصنف قدس سره ورحمه الله تعالى عليه … على …
وبري عنه والعجب انه لم يتنبه ان المصنف ايضا فسر الوضع بتعيين اللفظ
للدلالة على معنى بنفسه وان السكاكي ايضا اورد هذا المذهب وابطله وله
فما اليق بهذا الحال قول من قال حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا
ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي
نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو الوضع ومخصص
الوضع لهذا دون ذلك هو ارادة الواضع والظاهر ان الواضع
هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ ابو الحسن الاشعري من انه تعالى

وضع الالفاظ ووقف عبادة عليها تعليمها بالوحي او بخلق الاصوات والحروف
في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس وبخلق علم ضروري في واحد
او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة يعني ان بين اللفظ والمعنى
مناسبة طبيعية يقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى و
اتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت
لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا يختلف اللغات باختلاف الامم ولوجب
ان يفهم كل احد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول كما ان
كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة
بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع
نقله من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في
الاعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع
وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان والمتضادين كالجون
للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم من قولنا هو ناهل او جون
اتصافه بالمتنافيين او المتضادين وهذا اولى من قولهم لان الاسم الواحد
لا يناسب بالذات للنقيضين او المتضادين لانه ممنوع وقد يأول الرأي القول بدلالة
اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة
الاشتقاق والتصريف من ان للحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس
والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون
العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما
قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير
ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين

٥٨٢

وان لهيئات تراكيب الحروف ايضا خواصا كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان

والحيدى وهو نوع من المشى فيه تمايل لما فى مسماهما من الحركة وكذا باب فعل بضم العين

مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على هذا والمجاز فى الاصل

مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه ثم نقل الى الكلمة الجائزة اى المتعدية

مكانها الاصلى او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلى

كذا ذكره الشيخ فى اسرار البلاغة وزعم المص ان الظاهر انه من قولهم جعلت

كذا مجازا الى حاجتى اى طريقا لها على ان معنى جاز المكان سلكه فان

المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب فى تسمية شئ باسم يغاير

اعتبار المعنى فى وصف شئ لشئ كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان

اعتبار معنى التناسب فى التسمية لترجيح المرجح فى الاسم على غيره حال وضعه للمعنى

وبيان انه اولى بذلك من غيره وفى الوصف لصحة اطلاقه ولهذا يشترط

بقاء المعنى فى الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه باحمر

حقيقة ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين فى الحقيقة والمجاز ليس لصحة

تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء

فلا يصح فى اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود ذلك المعنى فى

غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا

يمكن جمعهما فى تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت

له فى اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اى ارادة ما وضعت له

فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما

لا تسمى حقيقة وبقوله فى غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلا كان او منقولا

او غيرهما وقوله فى اصطلاح به التخاطب متعلق بقوله وضعت ليدخل فيه

المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة
فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح
الشرع وكذا اذا استعملها المخاطب بعرف اللغة في الاركان المخصوصة مجازا
فلا بد من العلاقة المعتبرة بينهما لان هذا يعني قوله على وجه يصح وهو متعلق
بالمستعمل لتخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى
الكتاب لان هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية
ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة في غير ما
وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون
مجازا وقد يكون كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا وقد يكون منقولا
والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر الاول فهو في اللغة
حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس
كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس
ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة اذا اطلقت على الفرس
باعتبار مجرد انه يدب على الارض يكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية
والدبيب جميعا يكون مجازا هذا من حيث اللغة اما من حيث العرف فهي موضوعة
له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لمجرد المناسبة في التسمية بخلاف
الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة
على كل ما يوجد فيه الدبيب بخلاف المجاز فان
اعتبار المعنى الحقيقي فيه انما هو لصحة اطلاق اللفظ
على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى حتى

يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف
على كل ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء وكل
منهما اي من الحقيقة والمجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقلة عن
المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقلة وهذه
النسبة بالقياس الى الواضع اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع اللغة فهي
لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة ينسب
الى الواضع واما المجاز فلان الاصطلاح الذي وقع التخاطب وكان اللفظ غير ما وضع
له في ذلك الاصطلاح ان كان من اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع
فشرعي والا فعرفي عام او خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع يعني ان لفظ اسد
اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية
وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء يعني اذا
استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة
وفي الدعاء يكون مجازا وفعل للفظ والحدث يعني اذا استعمل المخاطب بعرف
النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع
والانسان فانها في العرف العام حقيقة في الاول مجاز في الثاني وانما ذكر بلفظ التنكير
مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين اشارة الى المعنى الحقيقي
والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة بين المعنى المجازي و
والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هي اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه
الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما يطلق الاستعارة على فعل المتكلم اعني
استعمال اسم المشبه به في المشبه وح يكون بمعنى المصدر فيصح منه
الاشتقاق ويكون المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا

والمعنى المشبه به مستعار منه والمعنى المشبه مستعار له وهذا اشار بقوله فيها الى المشبه والمشبه منه مستعار له وللفظ اى لفظ المشبه به مستعار لان اللفظ بمنزلة لباس اخذ عارية من المشبه به فجعل على المشبه والمرسل هو ما كان العلاقة غير المشابهة كاليد في النعمة فانها موضوعة للجارحة المخصوصة لكن شان النعمة ان تصدر منها وتصل الى المقصود بها والجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلابد من اشارة الى المنعم مثل كثرت ايادي فلان عندي وجلت يده لدى ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد والقدرة اى وكاليد في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها يكون الافعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك واما اليد في قوله صلى الله عليه وسلم المؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم ادناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان تخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان يختلف بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلنا عنه من ان المشبه به لما كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه محل من القبول وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والرواية في المزادة اى في المزود الذي يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر والراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة كون البعير حاملا لها ولما ذكر للمرسل عدة امثلة اراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على حدة ليقاس عليها وذلك لان العلاقة يجب ان تكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات لان ائمة الادب

كانوا يتوقفون في اطلاق المجاز على ان ينقل من العرب نوع العلاقة ولم
يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون
اسم السبب على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى
قولهم المجاز موضوع بالوضع النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة
يرتقي ما ذكروه الى خمسة وعشرين والمصنف قد اورد ههنا تسعة عشر غير ما سبق ولا في
اطلاق اليد على النعمة والقدرة واطلاق الراوية على المزادة فقال ومنه اي ومن
المجاز المرسل تسمية الشيء باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو
اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه على ذلك الشيء لا ان نفس التسمية مجاز
ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة وهي الشخص
الرقيب والعين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل
ربيئة لان غيرها من الاعضاء مما لا يغني شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص
كله فلا بد في الجزء المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي
قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق اليد او الاصبع على الربيئة وان كان كل منهما
جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله كالاصابع
في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق والانامل جزء من
الاصابع والغرض منه المبالغة كانه جعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا
من الصاعقة وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات
الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم مسببه نحو مطرت السماء
نباتا اي غيثا لكون النبات مسببا عنه واورد في الايضاح في امثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان اكل الدم والظاهر انه سهو لانه من
تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجب انه قال في تفسيره

اى الدية المسببة عن الدم او ماكان عليه اى تسمية الشئ باسم الشئ الذى
كان هو عليه فى الزمان الماضى نحو اتوا اليتامى اموالهم اى الذين كانوا يتامى قبل ذلك
لانهم لا يتم بعد البلوغ او تسمية الشئ باسم مايؤل ذلك الشئ اليه فى الزمان المستقبل
نحو انى ارانى اعصر خمرا اى عصيرا يؤل الى الخمر او تسمية الشئ باسم محله نحو فليدع ناديه
اى اهل ناديه الحال فيه والنادى المجلس او تسمية الشئ باسم حاله اى باسم مايحل فى
ذلك الشئ كقوله تعالى واما الذين ابيضت وجوههم ففى رحمة الله اى فى الجنة التى يحل
فيها الرحمة او تسمية الشئ باسم آلته نحو واجعل لى لسان صدق فى الآخرين اى ذكرا
حسنا واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان فى الاخيرين نوع خفاء صرح به فى الكتاب
فان قلت قد ذكر فى مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم
وبعض انواع العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت يعتبر فى جميعها
اللزوم بوجه ما اما فى الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه انما هو اخص اوصاف
المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به اليه لامحالة فالاسد مثلا انما يستعار للشئ
كالزيد وعمرو على الخصوص ولا شك فى انتقال الذهن من الاسد الى الشجاعة واما
فى غيرها فيظهر بايراد كلام ذكره بعض المتأخرين وهو ان اللفظ اذا اطلق على غير
ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له فى
زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ماكان عليه او باعتبار مايؤل او بالقوة
فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التى اريقت واذا كان ذلك المعنى مما يتصف بالمعنى الحقيقى فى
الجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقى اليه فى الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل
فلابد من ان نريد باللفظ معنى لازما لمعناه الحقيقى ذهنا لئلا معنى ينتقل الذهن
من الحقيقى اليه فى الجملة ولا يشترط ان يلزم من تصوره تصوره واللزوم اما ذهنى
محض كاطلاق البصير على الاعمى او منضم الى لزوم خارجى بحسب العادة او بحسب الواقع

وح اما ان يكون احدهما جزءا للاخر كما يقرن للبعض والرقبة للعبد
او خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون لحصول احدهما في الاخر كالحال
والمحل او سببية احدهما للاخر او مجاورتهما او يكون احدهما شرطا للاخر
فحينئذ لا يشتمل على لزوم ولهذا يشترط في اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء
للكل كالرقبة والراس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما بخلاف اليد فانه لا يجوز
اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليست من حيث انه انسان بل من
حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين
الشيئين علاقة لا بد ان يكون انتقال الذهن من احدهما الى الاخر في الجملة وهذا معنى
اللزوم في هذا المقام فتامل واستحكم فان للاذكياء ما يغلطون في هذا المقام والاستعارة
وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان الاطلاق على المعنى المجازي بسبب تشبيهه
بمعناه الحقيقي واذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل
في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف
من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز
ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين قد تقيد بالتحقيقية وبهذا
التقييد يتميز عن التخييلية والمكني عنها وانما تسمى تحقيقية لتحقق معناها اي ما
عني بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص
عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ نقل عن مسماه الاصلي فجعل
اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في التشبيه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي
قول زهير الى سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك
السلاح بالقلب والحذف مقذف اي قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي
به فصار له جسامة ونبالة تم امله لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من

۵۹۳

شعره على منكبيه والتقليم وهو القطع فالاسد ههنا مستعار
للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اى والعقلى كقوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم اى الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا كاحسن
وذكر صاحب المفتاح فى قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع والخوف ان الظاهر من اللباس
عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان محتملا عندى يحمل على التحقيق وهو ان يستعار
لما يلبسه الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئة وفيه
بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية ويحتمل
ان يكون عقلية وان يكون حسية لانه قال شبه ما غشى الانسان والتبس
به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذى غشيه
يحتمل ان يريد به الضر والحاصل من الجوع فتكون عقلية وان يريد انتقاع اللون
ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكى وبالجملة ليس المشبه هو الجوع
بل الامر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط قال المصنف
فالاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عنى باللفظ
واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاتيان ول قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع
له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شئ به نحو زيد اسد ورأيت
زيدا اسدا ورأيت به اسدا لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم
تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشئ بنفسه على ان ما فى قوله
ما تضمن عبارة عن المجاز اى مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة وغيره
واسد فى الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا فى نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل فى معنى الشجاع
فيكون مجازا او استعارة كما فى رأيت اسدا يرمى بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه

محذوف وان التقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك قلت زيد اسد او وقعت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا
وجب المصير الى التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى
ذلك وانما يجب ذلك ان لو كان اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
الشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت اسدا
يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني انه استعارة عن زيد اذ لا ملازمة بينهما
ولا دلالة له عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به
في معناه فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام
كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور كقوله شعر اسد علي وفي الحروب نعامة
اي مجترئ علي صائل وكقوله شعر والطير اغربة عليه باسرها اي باكية وكقوله
عليه الصلوة والسلام هم يد على من سواهم اي هم يتعاضدون على من سواهم وانه كثيرا
ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه كما نقلنا عن عبد القاهر وكذا الكلام
في نحو لقيت بي اسدا اي شجاعا كالاسد واما اذا ترك المشبه بالكلية لكن اتى بوجه التشبيه نحو
رأيت اسدا في الشجاعة ونحو قوله شعر ولاحت من بروج البدر بعدا * بدور مهابتهن حجبها
اكتنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا واجراء اسم المشبه به
عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون تشبيها
اي رأيت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاحت من قصور مثل بروج البدر في
البعد فبينهما تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا
من باب التشبيه لان المراد بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا
جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم او يكون في الكلام ما يقتضي

تقديره كما في قولنا رأيت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لان بيان الخيط الابيض بالفجر قرينة على ان الخيط الاسود ايضا مبين بسواد اخر الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من ان قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله تعالى وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه كما في الاستعارة وهو مشكل لان المشبه فيهما ليس بمذكور ولا مقدر فيكون استعارة لا تشبيها ويمكن التفصي عن الاشكال بان الاستعارة يجب ان يكون مستعملا في غير ما وضع له وعلى هذا ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فهو في نحو زيد اسد ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا المثل كذلك نبه عليه بانه ليس لك الا ان يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر ثم قال ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها ينبئ عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة فهو في طريقة قوله تعالى فهي كالحجارة او اشد قسوة وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة وان صاحب الكشاف اوردهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من يتامل لفظ الكشاف ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فمذهب الجمهور انه مجاز لغوي بمعنى انها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على

ذلك ان الاستعارة كالاسد مثلا في قولنا رأيت اسدا يرمي موضوعة
للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل الشجاع ولا لامر اعم من المشبه
والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة كاطلاق الحيوان عليهما
وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالا في
غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له عن المشبه به
فيكون مجازا لغويا لا مجازا عقليا لان الفرق بينهما ظاهر انما اشرنا اليه وسنشير
بعد هذا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت
رأيت انسانا او رأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه
قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا او اطعمته او كسوته
فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان
حيوان ناطق فليتأمل فان هذا بحث نشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون انه مجاز
عقلي باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص
بوجه من الوجوه ومنشأه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى الحقيقة
وقيل انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع
فردا من افراد الاسد كان جواب لما استعمالها اي استعمال الاستعارة في المشبه
كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع مثلا استعمالا فيما وضعت له وانما قال انها لم
تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم يكن كذلك لما كانت
استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الاعلام المنقولة كيزيد

٥٩١

ويسمى استعارة ولما كان الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا كما لا يصح ان يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا لان جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير ويفيد اثبات صفة لشئ حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه تظلله قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ٭ ويروى فاقول يا عجبا ومن عجب شمس اي انسان كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان تظلل انسان حسن الوجه انسانا آخر والنهي عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله اي قول العربي لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار تلبس تحت الثوب وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى بسبب ملابسة القمر الحقيقي لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له

للعلم الضروری بانها مستعملة فی الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص
وتحقیق ذلك ان دخوله فی جنس المشبه به مبنی علی انه جعل افراد الاسد بطریق
التاویل قسمین احدهما المتعارف وهو الذی له غایة الجرأة فی مثل تلك الجثة وهاتیك
الصورة والهیئة وتلك الانیاب والمخالب الی غیر ذلك والثانی غیر المتعارف
وهو الذی له تلك الجرأة وتلك القوة لکن لا فی تلك الجثة والهیکل
المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله فی غیر المتعارف
استعمال فی غیر ما وضع له والقرینة مانعة عن ارادة المعنی المتعارف لیتعین
المعنی الغیر المتعارف وبهذا یندفع ما یقال ان الاصرار علی دعوی الاسدیة للرجل الشجاع
ینافی نصب القرینة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهی عنه
فی البیتین المذکورین وغیرهما فللبناء علی تناسی التشبیه قضاء لحق المبالغة
ودلالة علی ان المشبه بحیث لا یتمیز عن المشبه به اصلا حتی ان کل ما یترتب
علی المشبه به من التعجب والنهی عنه یترتب علی المشبه ایضا والاستعارة تفارق الکذب
بوجهین بالبناء علی التاویل ونصب القرینة علی ارادة خلاف الظاهر یعنی فی الاستعارة
دعوی دخول المشبه فی جنس المشبه به مبنیة علی تاویل وهو جعل افراد المشبه به
قسمین کما ذکرنا ولا تاویل فی الکذب وایضا لا بد فی الاستعارة من قرینة مانعة
عن ارادة المعنی الحقیقی الموضوع له دالة علی ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الکذب
فانه لا ینصب فیه قرینة علی ارادة خلاف الظاهر بل یبذل المجهود فی ترویج ظاهره
وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوی الباطلة لبناء الدعوی
فیها ای فی الاستعارة علی التاویل وتفارق الکذب بنصب القرینة المانعة عن ارادة
الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما یکون علی خلاف الواقع والکذب بما یکون علی
خلاف ما فی الضمیر وانت تعلم ان تفسیر الکذب علی خلاف ما علیه الجمهور والمختار

السكاكي ومع هذا فلا جهة لتخصيص التاويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب
بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا ثم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل
يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع
اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان
بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون
الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به
بجعل افراده قسمين متعارفا وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته
الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول
الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف
كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان بالفصاحة
وباقل في الفهاهة وح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتاول في حاتم
فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او اخر
غيره كما جعل اسد كانه موضوع للشجاع سواء كان متعارفا او غير
متعارف فبهذا التاويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف المعهود
والفرد الغير المتعارف وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف
يكون استعمالا في غير ما وضع له فيكون استعارة نحو رايت اليوم حاتما
وقرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد لها من قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر
اي امران او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله شعر فان تعافوا
اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران
فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة على ان المراد بالنيران

السيوف للدلالة على ان حباب هذا الشرط تحار بون و تلجأون الى
الطاعة بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض بكون الجميع
قرينة لا كل واحد وح لا يخفى صحة كونه قسيما لقوله او اكثر كقوله
اى قول البحترى وصاعقة روى بالجر على اضمار رب وبالرفع على انه
مبتدأ موصوف بقوله من نصله اى من نصل سيف الممدوح وخبره قوله
تنكفى من انكفأ اى انقلب والباقى قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من
حد سيفه يقلبها على رؤس الاقران خمس سحائب اى انامله الخمس
التى هى فى الجود وعموم العطايا سحايب اى يصبها على اكفائه فى
الحرب فيهلكهم بها والمراد بالرؤس الاقران جمع الكثرة لقرينة المدح
لان كلا من صيغة جمع القلة والكثرة مستعار للآخر لما استعار السحائب
لانامل الممدوح ذكر ان هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه ثم
قال على رؤس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذى هو عدد الانامل
فظهر من جميع ذلك انه اراد بالسحائب الانامل وهى اى الاستعارة
تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع وباعتبار الثلثة وباعتبار
اللفظ وباعتبار آخر غير ذلك فهى باعتبار الطرفين يعنى المستعار منه
والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اى اجتماع الطرفين فى شئ اما ممكن
نحو احييناه فى او من كان ميتا فاحييناه اى ضالا فهديناه استعار الاحياء
من معناه الحقيقى وهو جعل الشئ حيا للهداية التى هى الدلالة على طريق يوصل
الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما فى شئ وهذا اولى
من قول المص ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة
الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن اتصاف الميت

بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في او من كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه الاستعارة

التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما

ممتنع عطف على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم

غنائه هي بالغنى النفع اي لانتفاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك

ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك استعارة الموجود

لمن عدم وفقد اذا بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس

اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان

الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف الضدان ان كانا

قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل

من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن الاقل

علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصة

الحيوان لان افعاله المختصة به اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك

واذا كان الادراك اقدم واشد اختصاصا به كان النقصان فيه اشد

تبعيدا له من الحيوة وتقريبا له الى ضدها وكذا في جانب الاشد

فكل من كان اكثر علما او اشهر كان اولى بان يقال له انه

حي هذا كلامه ولا يخلو عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة

والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز ولم يستعر اسم احدهما

للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر

باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه

اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة عنه وافية بذلك ولتسم

هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها التهكمية ومن[illegible]

الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما استعمل في ضده اى الاستعارة التى

استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اى لتنزيل التضاد والتناقض

منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه

نحو فبشرهم بعذاب اليم اى انذرهم استعيرت البشارة التى هى الاخبار

بما يظهر سرورا لمخبر به للانذار الذى هو ضدها بادخاله في جنسها على سبيل

التهكم وكذا قولك رايت زيدا اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح

والظرافة والاستهزاء والاستعارة باعتبار الجامع لغة ما قصد اشتراك

الطرفين فيه وهو الذى يسمى في التشبيه وجها وههنا جامع قسمان

لانه اى الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين اى المستعار له والمستعار

منه نحو قوله صلى الله عليه وسلم خير الناس رجل يمسك بعنان

فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة

يعبد الله حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التى يفزع منها و

اصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس

رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل

الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها

ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت واستعار

الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع

بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل

فيهما اى في مفهوم العدو والطيران الا انه في الطيران اقوى منه في

العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رايت اسدا

الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان

بخلاف الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة
وانما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب
اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة
المرسن للانف الانسان مع ان في كل من المرسن والطيران خصوص وصف
ليس في الانف والعدو هو ان خصوص الوصف الكائن في طار مرعى في
استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه
ههنا منظور بخلافه ثمه ولهذا انما لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر
عد استعارة وقال ايضا كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على
وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا اني كرهت مخالفة السلف فانهم
عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فاعتذرت بكلامهم في الجملة ونبهت
على ذلك بان سميتها استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين
الاستعارة انك تنقل فيه الاسم الى مجانس له كالمرسن والانف والمجانسة
والمشابهة من واد واحد وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة اذ لا مجانسة بينهما
فلا يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المستعار منه يجب ان يكون
اقوى واشد ليكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا
الفن ان جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون
الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع الاختلاف انما هو
في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من مجموع المركب من السواد
والحلاوة مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه الشبه انما يجعل داخلا في
مفهوم الطرفين لا في الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون
ماهية حقيقية وقد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل

للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي كون استعارة الطيران للعدو ومن هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه بل هي لازمة له في الاكثر كالجراءة للاسد والاولى ان تمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهوميهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشد في الاول واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ رحمه الله في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا يصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي مبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رأيت اسدا يرمي او خاصية وهي الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة

قد يكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول
يزيد بن مسلمة بن عبد الملك يصف فرساله بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه
في قربوس سرجه وقف مكانه الى ان يعود اليه شعر واذا احتبى قربوسه
اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه علك الشكيم
الى انصراف الزائر الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في
فم الفرس واراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ادرس حائي
اهماله وكذلك كل مخاطر بشبه هيئة وقوع العنان في موقعه
من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه
من ركبة المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره فاستعار الاحتباء وهو ان يجمع
الرجل ظهره وساقيه بثوب او غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت
الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه شبه
هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع
الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة
القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت
الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين متضامتين اشبه
بالقربوس والثوب في الركبتين مائلا الى العنق ثم يمتد متسفلا
الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي
يلي فم الفرس وقد يحصل اي الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله
شعر ولما قضينا من منى كل حاجة ٭ ومسح بالاركان من هو ماسح ٭ وشدت
على دهم المهاري رحالنا ٭ ولم ينظر الغادي الذي هو رائح ٭ اخذنا باطراف الاحاديث بيننا
وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الادهم وهو الاسود والمهاري جمع المهرية وهي

الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة الاباطح جمع ابطح وهو مسيل الماء
فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت عند طواف
الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة السائر
في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين
وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاده اللطف والغرابة اذ ا
اسند الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي او اعناقها حتى افاد انه امتلأت
الاباطح من الابل كما في قوله تعالى واشتعل الراس شيبا وادخل الاعناق
في السير لان السرعة والبطء في سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين
امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتتبعها
في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس شعر وقلت له لما تمطى بصلبه
واردف اعجازا وناء بكلكل اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا
يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له
اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب ساهره
والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به والظاهر ان هذا من قبيل
الاستعارة بالكناية كاليد للشمال والاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار
منه والمستعار له والجامع ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار
له اما حسيان او عقليان والمستعار منه حسي والمستعار له عقلي او بالعكس
فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما عرفت في
بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم ثلثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي

او مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله

لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا جسدا له خوار

فانه المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي

القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها

من موطئ فرس جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك

الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار

انه فرس بجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع حسي يدرك

بالبصر ومما عده السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار

منه هو النار والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار

اقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار لكن لما كان

هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح للسكاكي ان يمثل به ان كلامه فيما هو

اعم من الاستعارة المصرحة والمكني عنها بخلاف المصنف فان كلامه في المصرحة وزعم

المصنف ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة

وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار

في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه فهذه الاستعارة تصريحية لكن الجامع فيها

عقلي واما عقلي عطف على واما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي

نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة

والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله

وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب

امر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب ظهور الظلمة على

كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة

هى الاصل والنور طار عليها يسترها بضوءه فاذا غربت الشمس فقد سلخ
النهار من الليل اى كشط وازيل كما يكشف الشئ الطارى على الشئ الساتر له
فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ
اهابه عنه ووقع فى عبارة الشيخ عبد القاهر رح وصاحب المفتاح رح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون
ولم يقل فاذا هم مظلمون اى داخلون فى الظلام لان الواقع عقيب
ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا الاظلام واجيب
بحمل عبارتهما على القلب اى ظهور ظلمة الليل من النهار وبان المراد
من ظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال
كما فى قول الحماسى وذلك عار يا ابن ريطة ظاهر قال الامام المرزوقى فى
ذلك عار ظاهر اى زائل قال ابو ذويب وعيرها الواشون
انى احبها وتلك شكاة ظاهر عنك عارها فالمعنى ان المستعار له
زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فاقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام
غيرهما وذكر الشارح العلامة ان السلخ قد يكون بمعنى النزع نحو سلخت
الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة عن الاهاب
والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكى الى الثانى وغيرهما
الى الاول فاستعمال الفاء فى قوله تع فاذا هم مظلمون ظاهر على قول
غيرهما واما على قولهما فانما يصح من جهة انها موضوعة لما يعد
فى العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
فقد يطول الزمان والعادة فى مثله تقتضى عدم اعتبار المهلة
وقد يكون بالعكس كما فى هذه الآية فان زمان النهار

وان توسط بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن
لعظم دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما ينبغي ان لا يحصل الا
في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه تفاجيهم عقيب اخراج النهار
من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان اذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج
كما يقال اخرج النهار من الليل ففاجاة دخول الليل فانه مستقيم بخلاف
ما اذا جعل بمعنى النزع فانه لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن
الهواء ففاجاة الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت الكوز
ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فيكون
نسبة دخولهم في الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر
فلهذا جعلا السلخ بمعنى الاخراج دون النزع انتهى كلامه واقول تقوية
لذلك لا شك ان الشيء انما يكون اية اذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب
بحيث يفتقر الى نوع امتداد وذلك انما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور
النهار لا عقيب زوال ضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه
عقلي كقولك رايت شمسا وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة
وهو حسي ونباهة الشان وهي عقلية وقد اهمل صاحب المفتاح هذا القسم
لندرة وقوعه ولانه في الحقيقة استعارتان الجامع في احديهما حسي
وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا تكون نوعا اخر فقال ولان الاستعارة
مبناها على التشبيه تتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه اليها لكنه
قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة ولا عطف على قوله ان كانا
حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان
نحو من بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له

الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي فان قلت لو اعتبر التشبيه
في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه اذا كان اللفظ
المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر
سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول او غير صفة كاسم الزمان
والمكان والآلة ولان المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر
والمكان الذي تنام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون قوله
المستعار منه الرقاد تفسير الكلام وتحقيقا له ويكون الاستعارة اصلية وههنا
بحث وهو ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم
ظهور الافعال في الموت الذي هو المستعار له اقوى وهو لا يصلح جامعا فقيل
الجامع هو البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه مما لا شبهة فيه
لاحد قرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى هذا ما
وعد الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم
ان القرينة هي ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت
لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب
ان يكون له اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما
عقليان اي احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو
فاصدع بما تؤمر فان المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له
التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى ابن الامر ابانة لا تنمحي كما لا
يلتئم صدع الزجاجة وكذلك قوله تعالى ضربت عليهم الذلة اي جعلت الذلة
محيطة بهم كما يضرب القبة والخيمة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة
بهم حتى لزمتهم ضربت لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه

فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو
حسي والمستعار له تثبيت الذلة والصاقها بهم والجامع الاحاطة
او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان يشبه
الذلة بالقبة او الطين ويكون القرينة اسناد الضرب المعدى بعلى اليها
فيكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي
هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فان المستعار له
كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط
وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ
المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان
يصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي
فالاستعارة اصلية كاسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير
للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم
جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه
من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان
والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه
والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به
في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة
كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة
منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه
لها ودون الحرف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد

٦١٢

فياض وعالم نحرير فمحذوف اى رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم
ومنها وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان
والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسم ومجلس فيه ومنبت طيب
وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة وهم ايضا قد حصروا ما يشتق من الفعل
بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف
الصفات بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم
الزمان والمكان والآلة فان المقتل مثلا اسم للمكان باعتبار وقوع القتل
فيه فيجب ان يكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية وان يقدر التشبيه
في نفسها لا في مصادرها ولا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اى
الموضع الذي ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا
اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد
فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسماء الزمان
المكان والآلة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا
كان المستعار صفة او اسم مكان مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو
المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال على
نفس الذات وح يكون الاستعارة في جميعها تبعية فالتشبيه في الاولين
اى الفعل وما يشتق منه بمعنى المصدر وفي الثالث اى الحروف لمتعلق معناه اى
لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات معاني الحروف
ما يعبر عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية
وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت
حروفا بل اسماء لان الاسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى

وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك
المعاني الى هذه بنوع استلزام فعلى الى المصنف في تمثيل متعلق معنى
الحروف كالمجرور في قولنا زيد في نعمة غير صحيح كما سنشير اليه فيقدر اي
التشبيه في نطقت الحال الحال ناطقة بكذا الدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه
دلالة الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل
الدلالة في جنس النطق بالتاويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق ثم
يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي
الفعل والصفة تبعية وسمعت عن بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق
فلم لا يجوز ان يكون الطلاق النطق عليها مجازا مرسلا باعتبار ذكر الملزوم و
ارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون
استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بين ذلك المعنى المجازي
والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال
المشفر في شفة الانسان فانه استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ و
مجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد اعنى مشفر البعير في مطلق الشفة على
ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا الطلاق النطق على الدلالة وح يصح التمثيل
على الحد لاعتبارين فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه
اي موسى ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا للعداوة اي يقدر تشبيه
العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط
الغائية كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول
بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه ان يستعمل

في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المص ماخوذ من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المص لان المشبه يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا امر صح على ان يكون استعارة بالكناية في نفس المجرور لانه اضمر في النفس تشبيه العداوة مثلا بالعلة الغائية ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شئ وكذا صح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فيتحقق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وتبعيتها في اللام كما في نطقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية والحاصل انه ان قدر التشبيه في امثال ذلك في ما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة الاستعارة التبعية في

الاولين اى الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان النطق الحقيقى لا يسند الى الحال او المفعول نحو شعر جمع الحق لنا فى امام * قتل البخل واحيى السماحا فان القتل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامى شعر لم يلق قوم هم شر لاخوتهم * منا عشية يجرى بالدم الوادى * نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد * اللهذم من الاسنة القاطعة فاراد بلهذميات طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمرى والقد القطع وزعاد الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثانى اعنى اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل منهما قرينة كقول الحريرى شعر واقرى المسامع اما نطقت * بيانا يقود الحرون الشموسا * فان تعلق اقرى بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان البشر استعارة او على الجميع اعنى الفاعل والمفعول والمجرور نحو قرى حرب بنى فلان اعناق الاعادى بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكى فى ذلك بقول الشاعر شعر تقرى الرياح رياض الحزن مزهرة * اذا سرى النوم فى الاجفان ايقاظا * فغير صحيح لان المجرور اعنى فى الاجفان متعلق بسرى لا تقرى وما ذكره الشارح من انه قرينة على ان سرى استعارة لان السرى فى الحقيقة السير بالليل فليس بشئ لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة ولهذا قال ملاد قرينتها على كذا ويجوز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو قتلت زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واما القرينة فى الحروف فغير منضبطة والاستعارة باعتبار آخر غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ ثلثة اقسام لانها اما

ان لم يقترن بشيء يلائم المستعار له او المستعار منه او قرن بما يلائم المستعار له
او قرن بما يلائم المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع
اى تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة
المعنوية لا النعت النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن
بما يلائم المستعار له كقوله اى قول كثير غمر الرداء اى كثير العطاء
استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه
ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة
سياق الكلام اعني قوله اذا تبسم ضاحكا اى شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت
لضحكته رقاب المال يقال غلق الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه
يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله في ايدي السائلين وعليه قوله تعالى
فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها لان الترشيح وان كان
ابلغ لكن الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في
الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف الكسوة فيما لم يقل طعم الجوع لانه
وان لائم الاذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان
ان للجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له
هو ما يدرك عند الجوع من الضرر وانتقاع اللون ورثاثة الهيئة على ما مر
والاذاقة لا يناسب ذلك فكيف يكون تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتهما
بذلك الامر الحادث الذي استعير له اللباس كانه قيل فاصابها بلباس
الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا
والشدائد مما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب والذي يلوح
من كلام الشيخ في هذه الآية ان في لباس الجوع استعارتين احديهما

تصريحه وهو انه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض الحوادث
باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس وعلى الاخرى مكنية وهو انه
شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه
الاذاقة كذا فى الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا
يكون ترشيحا والثالث مرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك
الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال
والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة وتخيير الترشيح بالصفة
قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا مستلاطم الامواج وقد يجتمعان اى التجريد والترشيح
كقوله شعر لدى اسد شاكى السلاح ، هذا التجريد لانه وصف
بما يلائم المستعار له اعنى الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم ،
هذا الترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار منه اعنى الاسد الحقيقى
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد لاشتماله
على تحقيق المبالغة فى التشبيه لان فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه وترشيحها
بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اى مبنى الترشيح على
تناسى التشبيه وادعاء ان المستعار له عين المستعار منه لا شئ
شبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذى يستعار له علو المكان
ما يبنى على علو المكان كقوله اى قول ابى تمام من قصيدة يرثى بها
خالد بن يزيد الشيبانى ويذكر اباه وهذا البيت فى مدح ابيه ويذكر
علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة فى السماء استعار الصعود لعلو
القدر والارتقاء فى مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء
الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصير على انكاره.

فيجعله صاعداً في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه

وعبره اى علو البناء على علو القدر ما يبنى على علو المكان لتناسى التشبيه

ما مر من التعجب في قوله قامت تظللنى ومن عجب شمس تظللنى من الشمس

والنهى عنه اى عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته لانه لو لم

يقصد تناسى التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهى عنه وجه كما

سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهى فان مذهب التعجب

اثبات وصف يمتنع ثبوته للمستعار منه ومذهب النهى عنه اثبات خاصة

من خواص المستعار منه ثم اشار الى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكلام

بقوله واذا جاز البناء على الفرع اى المشبه به مع الاعتراف بالاصل اى

المشبه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان هو المشبه به من جهة انه اقوى

واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا اصل من جهة ان الغرض يعود اليه

وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفى ومنهم من استبعد تسمية المشبه

اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة

وهو غلط لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه وما

ذكرنا صريح في الايضاح ويدل عليه لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع

التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على الفرع كما في قوله

اى قول العباس بن الاحنف شعر هى الشمس مسكنها في السماء فعز امر من

عزاه حمله على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع اليها

اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزولا وبحث تعدية

الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فمع جحده اولى هذا جواب

الشرط اعنى قوله واذا جاز فالبناء على الفرع مع جحد الاصل

كما في الاستعارة اولى بالمجاز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني
المشبه وجعل الكلام خلوا عنه وجاز الحديث مع المشبه به فكيف لا يجوز
بناء الكلام عليه هذا هو المجاز في المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل
فيما اي في المعنى الذي شبه بمعناه الاصلي اي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ
بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا عن متعدد ولو احترز
بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد
الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان يشبه احدى الصورتين
المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس
الصورة المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة
على الصورة المشبه بها كما يقال للمتردد في امر اني اراك تقدم رجلا
وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد
وقد بلغه انه متوقف في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايتهما شئت والسلام شبه
صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة
يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال
على هذه الصورة في تلك ووجه الشبه وهو الاقدام تارة والاحجام
اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب
يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة
لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق
الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل
الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي

وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير
استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص
كذلك الوضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب
في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب
في غير ما وضع له فلا بد ان يكون بين ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت
العلاقة للتشابه فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب
اليمانين مصعد البيت فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار
التحسر والتحزن فخص المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكر عدول
عن الصواب ومتى فشا استعماله اى استعمال المجاز المركب او التمثيل كذلك
اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي يسمى
مثلا ولهذا اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة
لا تغير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه فلا يكون
استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان المستعار يجب ان يكون
اللفظ الذي هو حق المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما
كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به فلا يكون عارية فلهذا لا يلتفت
في المثل الى مضربه تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى
مورد المثل اذا طلب رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له بالصيف ضيعت
اللبن بكسر تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلام بعضهم
نحو ضيعت اللبن بالصيف على لفظ التكلم فليس بمثل بل ماخوذ
من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظ

الحال او القصة او الصفة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم
كمثل الذى استوقد نارا اى حالهم العجيب الشان وكقوله المثل الاعلى
اى الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التى وعد المتقون اى فيما قصصنا
عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة فصل فى تحقيق معنى الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان فى مثل قولنا
اظفار المنية نشبت بفلان استعارة بالكناية واستعارة تخييلية لكن قد
اضطربت فى تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان ومحصل
ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثانى
ما ذهب اليه السكاكى وسيجئ بيانهما والثالث ما اورده المص ولما كانتا
عنده امرين معنويين غير داخلين فى تعريف المجاز اوردهما فصلا
فى ذيل بحث الاستعارة تتميما لاقسامها وتكميلا للمعانى التى تطلق
عليها فقال قد يضمر التشبيه فى النفس اى فى نفس المتكلم فلا يصرح بشئ
من اركانه سوى المشبه فان قلت قد سبق فى التشبيه ان ذكر
المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار
ذكر الاركان وتركها قلت ذلك انما هو فى التشبيه المصطلح وقد سبق
ان المراد به غير الاستعارة بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه
المضمر فى النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان يكون
هناك امر متحقق حسا او عقلا يجرى عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه
المضمر فى النفس استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه
لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه واما الاستعارة
فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص

بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية لانه قد استعير للمشبه ذلك
الامر الذي يختص المشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه التشبيه ليخيل
انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين
احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون
قوام وجه التشبيه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب
الهذلي شعر واذا المنية انشبت اي اعلقت اظفارها . الفيت كل تميمة
لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة يعني اذا اعلق الموت مخلبه في شيء
ليذهب به بطلت عنده الحيل يروى انه هلك لابي ذويب في
عام واحد خمس بنين وكانوا فيمن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة
منها هذا البيت ومنها قوله شعر اودى بني واعقبوني حسرة . عند
الرقاد وعبرة لا تقلع . حكي ان الحسين بن علي رضي الله عنهما دخل
على معاوية يعوده فلما راه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين
اريهم شعر اني لريب الدهر لا اتضعضع . فاجابه الحسين رضي الله عنه
على الفور وقال واذا المنية انشبت اظفارها شبه الهذلي في نفسه
المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين
نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية
الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا
للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية
واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية واشار الى الثاني بقوله و
كما في قول الآخر شعر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا
فلسان حالي بالشكاية انطق . شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة

على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية واثبت لها اى للحال اللسان الذى به قوامها اى قوام الدلالة فيه اى فى الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المص كل من لفظى الاظفار والمنية حقيقيتان مستعملتان فى المعنى الموضوع له وليس فى الكلام مجاز لغوى وانما المجاز هو اثبات شئ لشئ ليس هو له وهذا عقلى كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان المتكلم ويتلازمان فى الكلام لا يتحقق احديهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان يكون قرينة المكنية البتة وهى يجب ان يكون قرينتها التخييلية البتة فان قلت فماذا يقول المص فى مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت له ان يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما ان اطول فى قوله اسرعكن لحوقا بى اطولكن يدا ترشيح للمجاز اعنى اليد المستعملة فى النعمة فان قلت ما ذكره المص من تفسير الاستعارة بالكناية شئ لا مستند له فى كلام السلف ولا هو مبنى على مناسبة لغوية فكانه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور فى كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع فى قولنا رايت اسدا لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعنى السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شان الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له

هو المنية و بهذا اليشعر كلام صاحب الكشاف فى قوله تعـ وينقضون
عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض فى ابطال العهد من حيث تسميتهم
العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين
المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة و لطايفها ان يسكتوا عن ذكر
الشئ المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شئ من روادفه فينبهوا بذلك
الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع
اسد هذا كلامه وهو صريح فى ان المستعار هو اسم المشبه به
المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه
ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان يكون استعارة تخييلية بل قد يكون
تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجئ الكلام على ما ذكره
السكاكى واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية
وانما دل على ان فى قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية
ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا اقرب
مما ذكره المص فى التخييلية وذلك انه قال فى اسرار البلاغة الاستعارة
على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى امر محقق يمكن ان ينص
عليه ويشار اليه نحو رايت اسدا اى رجلا شجاعا والثانى ان يوخذ
الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شئ يشار اليه
فيقال هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد شعر وغداة ريح قد
كشفت وقرة * اذا اصبحت بيد الشمال زمامها * جعل للشمال يدا من
غير ان يشير الى معنى يجرى عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال
اذا اصبحت بشئ مثل اليد للشمال كما يقال رايت رجلا مثل الاسد

وانما يأتي لك التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال وهيا في قوة تأثيرها في الغداة شبيه بالمالك في تصريف الشئ بيده فتجد للتشبيه المنتزع لا يقال من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار له اعني الشمال مثلا ذا شئ وغرضك ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشئ وقال ايضا لا خلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد وانما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير شعر صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشئ اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر هو عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه بتركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة اليه لصحة ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعري افراس الصبي ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية ينتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي واعرض عن معاودته فبطلت الاته اي الالات التي كان يرتكبه وكذا الضمير في معاودته فشبه زهير في نفسه الصبي بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها الوطر من تلك الجهة الوطر فاهملت الاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية فاثبت له يعني بعد ان شبه الصبي بالجهة المذكورة
اثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة اعني الافراس والرواحل التي بها
قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة تخييلية
فالصبي على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو
صبوة وصبيا اي مال الى الجهل والفتوة كذا في الصحاح لا من الصباء
بفتح الصاد يقال صبي صباء مثل سمع سماعا اذا لعب مع الصبيان واشار
الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اي زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعي
النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات او اراد بها
الاسباب التي قلما تتأخذ في اتباع الغي الا اوان الصبي وعنفوان الشباب
مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فيكون الاستعارة اعني استعارة
الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعي وحسا
اذا اريد بها اسباب اتباع الغي ولما كان كلام صاحب المفتاح
في بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
مخالفا لما ذكره المص في عدة مواضع اراد ان يشير اليها والى ما فيها وما
عليها فوضع لذلك فصلا وقال فصل عرف السكاكي الحقيقة
اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع واحترز
بالقيد الاخير وهو قوله من غير تاويل في الوضع عن الاستعارة على
اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوي لكونها مستعملة
في غير الموضوع له الحقيقي فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الآخر
وهو انها مجاز عقلي بمعنى ان التصرف في امر عقلي وهو جعل غير
الاسد اسدا وان اللفظ مستعمل فيما وضع له فيكون حقيقة لغوية

فلا يصح الاحتراز عنها فانه انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه
فی جنس المشبه به بجعل افراد المشبه به قسمين متعارف وغير
متعارف فمجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لا بد
من التقييد بقولنا من غير تاويل هذا هو المعنى الصحيح الذی يجب ان يقصد
السكاكی لكن عبارته قاصرة عن ذلك لانه قال وانما ذكرت هذا
القيد ليحترز به عن الاستعارة ففی الاستعارة يعد الكلمة مستعملة
فيما وضعت له على اصح القولين ولا نسميها حقيقة بل مجازا لغويا
لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من
التاويل والظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله مستعملة
فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة وليس بصحيح لما سبق
من ان الاختلاف انما هو فی كونها مجازا لغويا ام عقليا لا فی كونها
مستعملة فيما وضعت له للاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له
فی الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو ليس اصح القولين ولو كان فكيف
يخرج بقوله من غير تاويل فليتأمل فالوجه ان يتعلق بقوله ليحترز به عن الاستعارة
فتدبر تكون الكلام قلقا وعرف السكاكی المجاز اللغوی بالكلمة المستعملة فی
غير ما هی موضوعة له بالتحقيق استعمالا فی الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع
قرينة مانعة عن ارادة معناها فی ذلك النوع والباء فی قوله بالنسبة
متعلق بالغير واللام فی الغير للعهد ای المستعملة فی معنى غير المعنى الذی
الكلمة موضوعة له فی اللغة او الشرع او العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة
تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد استعملت

فى غير معناها اللغوى فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا
القيد بمنزلة قولنا فى اصطلاح به التخاطب مع انه اوضح وادل على المقصود
اقامه المص مقامه وقال فى غير ما وضعت له بالتحقيق فى اصطلاح به التخاطب
مع قرينة مانعة عن ارادته اى ارادة معناها فى ذلك الاصطلاح وانى
السكاكى بقيد التحقيق اى قيد الوضع فى قوله غير ما وضعت
له بقوله بالتحقيق ليدخل فى تعريف المجاز الاستعارة التى هى مجاز لغوى
على ما مر من انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل لا بالتحقيق فلو لم
يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هى فى التعريف اذ لا يصدق عليها
انها مستعملة فى غير ما وضعت له هذا اوضح لكن عبارته فى هذا المقام
قلقة لانه قال وقولى بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج الاستعارة وهذا فاسد
لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب
ان يكون لا زائدة مثله فى قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولى
استعمالا فى الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها احتراز عما اذا اتفق كون
الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما
اذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط فى فضلات الانسان مجازا او
صاحب الشرع لفظ الصلوة فى الدعاء مجازا او صاحب العرف لفظ
الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايضا فى الظاهر فاسد لان مثل ذلك
مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلا بد ضمنا من حذف المضاف
اى احتراز عن خروجها اذا اتفق او نحو ذلك ويرد ما ذكره السكاكى بان
الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه نفسه قد
فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وقال قولى بنفسه احتراز

عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل
الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة فح لا حاجة الى تقييد
الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم
الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وان اراد ذلك بقوله
ليحترز عن كذا وكذا فمبنى على تجوز وتسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع
عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصح
للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة
بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة
فلا ينفك الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف
وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف لتعيين المراد عن غير
المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة
ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام ورد ايضا ما ذكره السكاكى بان التقييد
باصطلاح به التخاطب اوما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز
ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع
فى الدعاء مجازا فكذا لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج
عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن
ما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت
من معنى التاويل وانه مختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا
القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا
القيد فى تعريفها انما يمكن بهذه العبارة اعنى قولنا فى
اصطلاح به التخاطب لا بعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعمل فيما

وضعت له استعمالا فيه بالنسبة الى نوع حقيقتها او الى نوع مجازها

لزوم الدور واما على الاول فظ واما على الثاني فلكون الحقيقة ماخوذة

في تعريف المجاز ومما يقال من ان هذا القيد مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره

فيه بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات

فكلام لا ينبغي ان يلتفت اليه لا سيما في التعريفات وكذا ما يقال من ان

تعريف الوضع بلام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع

الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذي

وقع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يعتبد

الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب

ولا يغني بفساد التعريف سوى هذا بل الجواب ان الامور التي تختلف باختلاف

الاضافات لا بد في تعريفاتها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك

وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن اليه من المعلم

بكونه اضافيا كما في حرفة جميع المنطقيين من تعريفات الكليات

الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاثة ومعلوم ان الكلمة

بالنسبة الى معنى واحد ايضا قد يكون حقيقة ومجاز لكن

بحسب وضعين كما مر فالمعنى ههنا ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة

فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له اي مع قطع النظر

عن امر آخر له لا سيما ان تعليق الحكم بالوصف كثيرا ما يقصد به

هذا المعنى مثل ما يقال ان الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه

جواد وح يخرج عن التعريف نحو الصلوة اذا استعمله الشارع في الدعاء لان

استعمالها ح في الدعاء ليس من حيث انها موضوعة للدعاء ط لا لما

احتيج الى القرينة بل من حيث انها لازم للموضوع له لايقال فعلى هذا ينبغى ان يترك القيد فى تعريف المجاز ايضا لانا نقول اولا الاصل هو ذكر القيد وما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وثانيا انه لو ترك فى تعريف المجاز يصار المعنى انه الكلمة المستعملة فى غير ما هى موضوعة له من حيث انه غير ما هى موضوعة له واستعمال المجاز فى غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه فى تعريف الحقيقة دون المجاز فليتامل و اعترض عليه ايضا بان تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط فلابد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب عنه بانه يخرج بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لاينصب فى الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب بين يديه قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال الكتب هذا الفرس وقسم السكاكى المجاز اللغوى الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن المبالغة فى التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به اى بالطرف المذكور الآخر اى الطرف المتروك مدعيا دخول المشبه فى جنس المشبه به كما تقول فى الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسد فيثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعنى السبع وهو الاظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الاسد كما اكتساه الحيوان المفترس والمنية قد برزت مع الاظفار فى معرض السبع معها

فى انه كذلك ينبغى كما هو شان العارية فان المستعير يطرح صنع العارية فى معرض
المستعار منه لا يتفاوتان الا بان احدهما مالك لها والآخر ليس بمالك،
ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمى اسم المشبه بالمشبه به مستعارا او يسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلام
وهو دال على ان المستعار منه فى الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك والمستعار
هو لفظ السبع والمستعار له هو المنية وكلامه فى مناسبة التسمية كان يشعر
بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجئ من كلامه ما ينافى جميع ذلك ففى الجملة قد
وقع منه خبط فى تحقيق الاستعارة بالكناية وقسمها اى قسم
السكاكى الاستعارة الى المصرح بها والى المكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون
الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه به وجعل منها اى من
الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما
لان المتبادر الى الفهم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد
ذكر قسما آخر وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر فى بيت زهير وفسر
التحقيقية بما مر اى بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا او عقلا
وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما فى قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى منها اى من التحقيقية حيث قال فى قسم الاستعارة المصرح

بها التحقيقية مع القطع بكونها تحقيقية لا محتملة للتخييل والتحقيق ومن الامثلة
استعارة وصف احدى الصورتين المنتزعتين من امور لوصف صورة اخرى

ورد ذلك بانه اى التمثيل مستلزم للتركيب المنافى للافراد فلا يصح عده من
الاستعارة التى هى قسم من اقسام المجاز المفرد لان تنافى اللوازم يدل على تنافى الملزومات
والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم وجوابه
انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التى هى مجاز مفرد
ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة
مجازا مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض
وقد لا يكون ومما يدل قطعا على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من
اقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له انه
قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوى وعقلى واللغوى
قسمان راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى
قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان
استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلى والمجاز الراجع الى حكم
الكلمة لا يدخلان فى المجاز المعرف بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له فعلم
انه ليس من مورد القسمة واجيب بوجه اخر الاول ان الكلمة قد يطلق
على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة فى تعريف المجاز
على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة فى اللفظ
مجاز فى اصطلاح العربية فلا يصح فى التعريف من غير قرينة مع انه
صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز فى المفرد سلمنا ذلك
لكنا نقول بعدما اريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع

الوضع بالشخص لم يدخل المركب فى التعريف لانه ليس له وضع شخصى وان
اريد ما هو اعم من الشخصى والنوعى فقد دخل المجاز فى تعريف الحقيقة لانه
موضوع بازاء المعنى المجازى وضعا نوعيا على ما تبين فى علم الاصول الثانى
انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه
التمثيلى والتشبيه التمثيلى قد يكون طرفاه مفردين كما فى قوله تعالى
مثلهم كمثل الذى استوقد نارا الاية وفيه نظر لانه لو ثبت ان مثل
هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصح لرد كلام المص
حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصح لتوجيه كلام السكاكى لانه قد عد
من التحقيقية مثل قولنا اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه
ليس مما اعبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز فى مفرد من مفرداته بل فى
نفس الكلام حيث لم يستعمل فى معناه الاصلى والحاصل انه ان لم يستلزم التر[كيب]
فلم يستلزم الافراد ايضا وهذا كان فى الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة
الى شئ ما وتقييدها واقترانها بالف شئ لا يخرجها عن ان يكون كلمة
فالاستعارة ههنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير اخرى و
المستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له وهذا
فى غاية السقوط وان كان صادرا ممن هو فى غاية الحذاقة والاستشهاد
للقطع بان لفظ تقدم فى قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى مستعمل فى
معناه الاصلى والمجاز انما هو فى استعمال هذا الكلام فى غير معناه الاصلى
اعنى صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا
وتارة لا يريد فتؤخر اخرى وهذا ظاهر عند من له مسكة فى علم البيان
وفسر السكاكى الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا عقلا

بها هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم في تصويرها بصورته اي تصوير المنية بصورة السبع واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به فاخترع لها اي للمنية صورة مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليها اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى المنية والتخييلية عنده لا يجب ان يكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه ليكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المص انه بعيد جدا اذ لا يوجد له مثال في الكلام واما قول ابي تمام شعر لا تسقني ماء الملام فانني صب قد استعذبت ماء بكائي فزعم السكاكي انه استعارة تخييلية غير تابعة للمكنية عنها وذلك بانه توهم للملام شيئا شبيها بالماء فاستعار له لفظ الماء لكنه مستهجن وزعم المص انه لا دليل له فيه لجواز ان يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه فيكون استعارة بالكناية ثم اضاف الماء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فاضاف المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى هذين التقديرين يكون مستهجنا ايضا لانه كان ينبغي ان يشبهه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه ان

في تفسير التخييلية بما ذكر تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة
الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال
ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه الاستعارة
توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا
ذكر ابن علي في الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان
حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تخدمه
وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني الجزئية ويسمى عند
استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة وفي يخالف تفسير
التخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء
كجعل اليد للشمال بل او جعل الهذلي للمنية اظفارا فعلى تفسير السكاكي
يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ويكون
اطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية ومستعملا للفظ في غير
ما وضع له وعند غيره الاستعارة هي اثبات اليد للشمال ولفظ اليد
حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد القاهر
انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ
اليد قد نقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل
المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انما يتحقق معنى الاستعارة
في التخييليه على تفسير السكاكي دون القوم لان الاستعارة في
شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق
هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي
لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور

بغير التخييلية تصير النزاع لفظياً ويكون مخالفاً لما اجمع عليه السلف من
ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز اللغوى لا نا نقول ما ذكرت
من معنى الاستعارة المقتضية للتشبيه انما هو للاستعارة التى هى من
اقسام المجاز اللغوى وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية
وتحقيق معنى الاستعارة فى التخييلية انه استعير للمنية ما ليس لها و
هو الاظفار والنزاع فى ان لفظ الاظفار مستعمل فى معناه الحقيقى ليكون
حقيقة لغوية او فى غير معناه يعنى الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار
ليكون مجازاً لغوياً وقسماً من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب
السكاكى فظاهر ان هذا النزاع ليس بلفظى والقول باجماع السلف على
التخييلية من المجاز اللغوى غلط محض بل لا يبعد ان يدعى اتفاق اجماعهم على
خلافه ويقتضى ما ذكره السكاكى فى التخييلية ان يكون الترشيح
استعارة تخييلية اللزوم مثل ما ذكره السكاكى فى التخييلية من اثبات
صورة وهمية فيه اى فى الترشيح لان فى كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض
ما يخص المشبه به للمشبه فكما اثبت للمنية التى هى المشبه ما يخص السبع الذى
هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذى
هو المشبه ما يخص المشبه به الذى هو الاشتراء الحقيقى من الربح والتجارة
فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار
فليعتبر ههنا ايضاً معنى هو شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح فيكون
استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما
الا بان التعبير عن المشبه الذى اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية
مثلاً فى التخييلية بلفظ الموضوع له كلفظ المنية وفى

الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي
هو المشبه مع ان لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح
ان في كل واحد منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه
غير ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير
لفظه فالمشبه في قوله ان التعبير عن المشبه هو المعهود الذي اثبت له بعض
لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم ان المراد بالمشبه ههنا
هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير
عنه انما ليس بلفظه بل بلفظ المشبه به اعني الاظفار التي هي موضوعة
للصورة المحققة التي هي المشبه بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي ترجيح
اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في الترشيح فاعتباره في
احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله الاية يجوز ان يكون
الحبل استعارة لعهده والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد وهو
ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه وحاصل اعتراض المصنف انه
لا فرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به
لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة
عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به
لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هذا هو المعنى مع لوازمه فاذا قلنا
رأيت اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا يتلاطم امواجه فالمشبه به
هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي والبحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف
اظفار المنية فانا تجوزنا عن الصورة المتوهمة ليصح اضافتها الى المنية

فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زايدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى زيادته ان الاستعارة تامة بدونه وعنى بالمكنى عنها اى اراد السكاكى بالاستعارة المكنى عنها ان يكون الطرف المذكور من طرفى التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية فى قوله واذا المنية انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة الاظفار التى هى من خواص السبع اليها فقد ذكر المشبه اعنى المنية واريد به المشبه به اعنى السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه لا يكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى عنها بان لفظ المشبه فيها اى فى الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه فسرها تارة بان تذكر احد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر فجعلها قسما من المجاز اللغوى المفسر بالكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة نحو الاظفار التى جعلها قرينة الاستعارة انما هى قرينة التشبيه المضمر فى النفس اعنى تشبيه المنية بالسبع وهذا كانه جواب سوال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقى فما معنى اضافة الاظفار اليها والا فلا دخل له فى الاعتراض فان قلت انه قد ذكر فى كناية ما يحصل به التفصى عن هذا الاعتراض حيث اورد سوالا وهو ان الاستعارة تقتضى

ادعاء ان المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا غيره ومبنى الاستعارة
بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه ولا اعترافا بحقيقة الشئ اكمل من التصريح باسم جنسه
ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها باسم المشبه.
فكما ندعي هناك الشجاع مسمى للفظ الاسد بارتكاب تاويل كما مر حتى يتهيأ لنا النقض عن
التناقض بين ادعاء الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك
ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع مرادفا للفظ السبع بارتكاب تاويل وهو ان ندخل المنية
في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل افراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف
ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين كلفظي المنية
والسبع بحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى
السبعية للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ
المنية مستعملا في غير ما وضع له على التحقيق من غير تاويل حتى يدخل في تعريف المجاز
ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى
الاسد بالتاويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق الحقيقة بل كان مجازا
فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتاويل لم يصر استعماله في الموت
بطريق المجاز حتى يكون استعارة بل هو حقيقة فليتامل وبالجملة ان كل احد
يعرف ان المراد بالمنية ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون
مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع
فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا تحقيقا فلا يكون حقيقة بل
مجازا وكذا ما قيل ان المراد به المشبه به اي السبع وهذا مما لا يمكن
انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي
الغير المتعارف لان الادعائي انما هو عين جنس المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر

بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا نمنع ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية موضوعة له بالتاويل المذكور وتبيان ذلك ان استعماله في الموت قد يكون باعتبار انه موضوع له في مثل قولنا دنت منية فلان وقد يكون باعتبار انه موضوع لسبع مرادف له والموت فرد من افراد السبع غير متعارف كما في اظفار المنية واستعماله باعتبار الاول على سبيل الحقيقة بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما امكن في توجيه كلامه على ما افهم وفيه بحث والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية المستعار له والصوات المفترس مستعار له على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه الا انه صرح في اخر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك من الامثلة وفي اخر

فصل المجاز العقلي باب الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فيجيء
الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المنية استعارة
بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء الا ان المراد بالاستعارة
معناها المصدري اعني استعمال المشبه في المشبه به ادعاء وبهذا يفهم
كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح يندفع الاشكال بحذافيره
واختار السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ما يكون في الحروف
والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها لــ
قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اى قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في
المنية واظفارها حيث جعل المنية استعارة بالكناية واضافة
الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة
النطق للدلالة فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل
نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في قولنا نقرى بهم
لهذميات جعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية
على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى
هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا
يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية
للاستعارة ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة
بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك

وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية لجعله هو
استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام
ورد بما اختاره السكاكي بانه اى السكاكي ان قدر التبعية كنطقت فى قولنا
نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها المعنى الحقيقي لم يكن استعارة تخييلية لانها
اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام الاستعارة
المصرح بها التى هى من اقسام المجاز اللغوي المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه فيجب
ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة واذا
لم يكن التبعية تخييلية فلم يكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية
لوجود المكنى عنها فى مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود
الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكنى عنها التخييلية
باطل بالاتفاق والا اى وان لم يقدر التبعية التى جعلها قرينة المكنى عنها
حقيقة بل قدرها مجازا فيكون التبعية كنطقت مثلا استعارة لا مجازا
مرسلا ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هى المشابهة ولا نعنى بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا
عما ذكره غيره اى غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها
لانه اضطر آخر الامر الى القول بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل
نطقت فى قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بل لزم ان يقدره استعارة والاستعارة فى
الفعل لا يكون الا تبعية ومما يقال ان مجرد كون العلاقة هى المشابهة
لا يكفى فى ثبوت الاستعارة بل انما يكون اذا كانت جلية مع قصد
المبالغة فى التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغى

ان يلتفت اليه وذكر بعض من له حذاقة فى غير هذا الفن جوابا
عن اعتراض المصنف بانا لانم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم
يوجد الاستعارة التخييلية لانها ليست فى نطقت بل فى الحال
بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله فى المفتاح لا ينفك المكنى عنها
عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه
المص فاذا قلنا نطق لسان الحال واردنا باللسان الصورة المتخيلة
للحال التى هى بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من استعارة المتكلم الحال
فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال فالمكنى
عنها موجودة دون التخييلية فانها من قسيم المصرح بها ولا تصريح
بالمشبه به فى نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكى
والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ان ينظر فيه ادنى نظرة
فان قلت ان اراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق
غير السكاكى فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد الخلاف
معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى ولا ينقضون
عهد الله ان فى العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل والنقض
استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمى فيكون قرينة
الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية
وان اراد اتفاق السكاكى وغيره فظاهر البطلان لانه قد صرح بان
عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده
لا لزوم بينهما اصلا بل يوجد التخييلية بدونها كما ذكر فى
اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهى يوجد بدون التخييلية كما

صرح به في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكني عنها اما امر مقدر
وهمي كالاظفار في اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال او امر محقق
كالانبات في قولك انبت الربيع البقل والهزم في قولك هزم الامير
الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المص لا توجيها لكلام السكاكي
لانه قد صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر
وهمي شبيه بالنطق كما ذكره في الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية
نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية
الى التركيب المشتمل على المكني عنها اذا اعتبر في المكني عنها والتخييلية
تفسير المص مثلا في نطقت الحال بكذا بجعل تشبيه الحال بالمتكلم
استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة تخييلية ويكون
نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار
فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب
السلف ايضا لما مر من ان التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار
المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارات حسن كل من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان
يكون وجه الشبه شاملا للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به
من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب التشبيه وذلك لان مبناهما
على التشبيه فتتبعانه في الحسن والقبح وان لا يشم رائحته لفظا اي
بان لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ و
لهذا قلنا بان نحو رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك
لان اشمامهما رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة اعني

ادعاء دخول المشبه فی جنس المشبه به والحاقه به لما فی التشبیه من الدلالة
علی کون المشبه به اقوی وفی وجه الشبه کقوله ظلمناک فی تشبیه صدغیک
بالمسک فقاعدة التشبیه نقصان ما نحکی ومن زعم ان من شرایط حسن
کل منهما ان یکون مطلقة غیر حقیقة بصفة او تفریع کلام ملائم لاحد
الطرفین فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة نعم المجردة تنافی
الحسن بالتشبیه الی المرشحة کما مر ولذلک ای ولان شرط حسنه ان
لا یشم رائحة التشبیه لفظا یوصی ان یکون المشبه ای ما به المشابهة بین
الطرفین جلیا بنفسه او بسبب عرف واصطلاح خاص لئلا یصیر کل
منهما الغازا ای تعمیة فی المراد یقال الغز فی کلامه اذا عمی مراده
ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب یعنی یصیر الغازا اذا روعی
شرایط حسن الاستعارة واما اذا لم یراع کما لو نیتم رائحة التشبیه فلا
یصیر الغازا لکن یفوت الحسن کما لو قیل فی التحقیقیة رایت اسدا
واریدانسان ابخر وفی التمثیل رایت ابلا مائة لا تجد فیها راحلة
واریدالناس من قوله علیه الصلوة والسلام الناس کابل مائة
لا تجد فیها راحلة وفی الفایق تجدون الناس کالابل المائة لیست
فیها راحلة الراحلة البعیر الذی یرتحله الرجل جملا کان او ناقة یرید ان
المرء المرضی المنتجب فی عزة وجوده کالنجیبة التی لا توجد فی کثیر من الابل
والکاف مفعول ثان لتجدون لیست مع ما فی حیزها فی محل
النصب علی الحال کانه قیل کالابل المائة غیر موجودة فیها راحلة
او هی جملة مستانفة وبهذا ظهر ان التشبیه اعم محلا یعنی ان
کل ما یتأتی فیه الاستعارة التحقیقیة او التمثیل

بيّاً التي فيه التشبيه وليست كل ما يأتي فيه التشبيه يأتي
فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفياً
فيصير تعمية والغازاً او تكليفاً بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به
اي بما ذكر من انه اذا خفي التشبيه بين الطرفين لا يحسن الاستعارة و
يتعين التشبيه انه اذا اقوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور
والشبهه والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة لئلا يصير كتشبيه
الشيء بنفسه فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول
كان في قلبي نوراً وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة
ولا تقول كأني وقعت في ظلمة والاستعارة المكنى عنها كالتحقيقية في
ان حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لانها تشبيه مضمر والاستعارة
التخييلية حسنها بحسب حسن المكنى عنها لانها لا تكون الا تابعة للمكنى
عنها عند المص وليس لها في نفسها تشبيه لانها حقيقة كما مر
فحسنها تابع لحسن متبوعها واما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب
كونها تابعة للمكنى عنها قال ان حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى
كانت تابعة لها وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استهجن
ماء الملام ولقائل ان يقول انما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة
مبنية على التشبيه فلو لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه ايضاً
كما ذكر في التحقيقية والمكنى عنها **فصل** اعلم ان الكلمة كما توصف
بالمجاز لنقلها عن معناها الاصلي كذلك يوصف به ايضاً لنقلها
عن اعرابها الاصلي الى غيره وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف
بهذا النوع من المجاز هو الاعراب وهذا ظاهر في الحذف كالمنصب

في القرية والرفع في ربك لانه قد نقل عن محله اعني المضاف واما في
المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وهو قد صرح بان الجر
في ليس كمثله مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الاول لكنه
قد حاول التنبيه على المعنى الثاني اقتداء بالسلف واحترازا بالصنيع السامع
عن التزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق
المجاز على كلمة تغير حكم اعرابها الظاهر ان اضافة الحكم الى الاعراب للبيان
وبه يشعر لفظ المفتاح اي تغير اعرابها من نوع الى آخر بحذف لفظ او زيادة
لفظ فالاول كقوله تعالى وجاء ربك واسئل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس
كمثله شيء اي جاء امر ربك لاستحالة مجيء الرب واسئل اهل القرية للقطع
بان المقصود سؤال اهل القرية وان كان الله تعالى قادرا على انطاق الجدران
ايضا قال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف ههنا لامر
يرجع الى غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف
لجواز ان يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت ديارها اهلها فاراد ان
يقول لصاحبه واعظا ومذكرا او لنفسه متعظا ومعتبرا اسئل القرية عن
اهلها وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الارض من شق انهارك وغرس
اشجارك وجنى ثمارك فالحكم الاصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في
الاول الى الرفع وفي الثاني الى النصب بسبب حذف المضاف
وليس كمثله شيء فالحكم الاصلي لمثله هو النصب لانه خبر ليس
وقد تغير الى الجر بسبب زيادة الكاف وذلك لان المقصود هنا نفي
ان يكون شيء مثله تعالى لا نفي ان يكون شيء مثل مثله والاحسن ان
لا يجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان احدهما

انه نفي للشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لاخي زيد اخ فاخو زيد
ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه
اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله
تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن
ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عمن يماثله وعمن يكون على اخص
اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه
فحينئذ لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها وهما
عبارتان متعاقبتان على معنى واحد هو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان
فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود لا
يقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك يستعمل هذا فيمن له مثل
ومن لا مثل له فالكلمات الحذف والزيادة مما لا يوجب تغير حكم الاعراب كما في قوله تعالى او كصيب من
السماء اي كمثل ذوي صيب وقوله تعالى فبما رحمة من الله فبرحمة فالكلمة لا توصف بالمجاز
الاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة نقص
منه تغير الاعراب في المعنى الى ما يخالفه راسا كنقصان الام والاهل فيما مر لا كنقصان منطلق
الثاني في قولنا زيد منطلق وعمرو ونقصان مثل وذوي في قوله تعالى او كصيب لبقاء الاعراب
ولا كنقصان في من قولنا سرت يوم الجمعة لبقائه على معناه وفيه نظر لان تغير
المعنى واستعمال اللفظ في غير ما وضع له في هذا النوع من المجاز ممنوع اذ لو
جعل القرية مجازا عن الاهل لعلاقة كونها محلا كما وقع في بعض كتب الاصول فهو لا يكون
شيء من هذا النوع من المجاز ولا يحتاج الى تقدير المضاف كما لو قيل يكون مشتركا بين الجدران
والاهل والثاني يسمى مجازا بالزيادة ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة

لعدم زيادة عليه تغير الاعراب والمعنى الى ما يخالفه بالكلية فخرج ما لا يغير شيئا فيهما
رحمة وما تغير الاعراب فقط نحو سرت في يوم الجمعة وما تغير المعنى فقط الرجل بزيادة اللام للعهد وما
تغير المعنى لا الى ما يخالفه بالكلية مثل ان زيدا قائم وفيه نظر لان تغير المعنى والاستعمال في غير الموضوع له
ممنوع كما مر والمراد بالزيادة ههنا ما وقع عليه عبارة النحاة من زيادة الحروف فلا يدخل فيه
سرت في يوم الجمعة والرجل قائم وانه قائم وما اشبه ذلك فانهم جعلوه من قسم المجاز ولم يدخل في حد
المجاز وقال صاحب المفتاح ورايي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما
في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم نذكر الحد شاملا له لكن العهدة في
ذلك على السلف وفيه نظر لانه لو اراد بعده من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في
ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي
المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره فليس كذلك لاتفاق السلف على صحة كون المجاز
مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته كما في التعريف الذي نقله السكاكي
عنهم وهو كل كلمة اريد به غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني و
الاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي وكذا الحال
في تعريف السكاكي ايضا واما تقسيمهم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما
يقال المستثنى متصل ومنقطع فلا نعرف للسكاكي ههنا رايا يتفرد به والله اعلم الكناية
في اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا او كنوت اذا تركت التصريح به وهي في
الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم
وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني
نفس اللفظ وهو الذي اشار اليه المص بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه
جواز ارادته معه اي ارادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه
اعني طول القامة مع جواز ان يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها

الكناية تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي للفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد
مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في نحو قولنا
رأيت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة
عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم
ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم
صدق الملزوم بدون اللازم وهو محال وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان
المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح
ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد وان يراد طول
نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي
وان كانت جائزة للفظ بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وكذا
قولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل فمن صنع آخر من المفتاح
تصريح بان المراد بالكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها
وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث
الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدم
التصريح وبهذا يشعر قوله ايضا انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي مع ارادة
لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم
من قولنا جاء زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير
فوجه التوفيق بين كلامي المصنف معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز
ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها و
بين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه
فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ

وهو لازم المعنى الموضوع له وثانيها لازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه و
فرق اى فرق السكاكى وغيره بينه اى بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اى
فى الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذى هو لازم لطول
القامة اليه وفيه اى فى المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذى
هو ملزوم النبت الى النبت ومن الاسد الذى هو ملزوم الشجاع الى الشجاع
ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان
اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم ولا
دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما
وتساويهما فان قيل يجوز ان يدل عليه بواسطة انضمام
القرينة قلنا ح لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان
يكون المجاز ايضا كذلك وح اى اذا كان اللازم
ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما فى المجاز فلا يتحقق
الفرق للسكاكى ايضا معترضا بان اللازم ما لم يكن ملزوما
امتنع الانتقال منه لانه قال مبنى الكناية على الانتقال من اللازم
الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم وح يكونان
متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة
الانتقال من الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم بين الطرفين
من خواص الكناية دون المجاز او شرطها دونه قلنا لا نسلم ذلك وما الدليل
عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجاد التابع
لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك بالفعل للانسان
فالكناية ان تذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به

ماهو متبوع وصرادف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون
من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث وهي
اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية والثالثة باعتبار كونه
عبارة عن الكناية يعني الاولى من الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة
منها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهي ان يتفق في صفة من الصفات
اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها
الى ذلك الموصوف كقوله شعر الضاربين بكل ابيض مخذم ، والطاعنين
مجامع الاضغان ، المخذم القاطع والضغن الحقد ومجامع الاضغان معنى
واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهي ان يؤخذ صفة وتضم
الى لازم اخر واخر لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه
كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي القامة عريض الاظفار و
يسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هذين الكنايتين
الاختصاص بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل
السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة والثانية اعني ما هي مجموع
معان بعيدة وقال المص فيه نظر ولعل وجه النظر انه فسر القريبة
في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال
بواسطة لوازم متسلسلة والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع
معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور ان ليس الانتقال من حي مستوي
القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان والجواب
ان القرب هنا باعتبار اخر وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغناها
عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلف في التساوي والاختصاص

والبعد بخلاف ذلك كناية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من
الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك وهي ضربان
قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى المطلوب بواسطة
فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم
كناية عن طول القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق
بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وقولنا طويل النجاد بقوله و
الاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن
الصفة الضمير الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فيشتمل
على نوع تصريح بثبوت الطول له والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند
طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما والزيدون طويل نجادهم بافراد
الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر في الاضافة تقول هند طويلة
النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى
وتجمع الصفة لكونها مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد
الصفة الى ضمير المسبب مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرا او حالا او نعتا و
في المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو
زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن لحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد
ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف زيد احمر فرسه
واسود ثوبه فانه يقبح فيه الاضافة وكذا يقبح هند قائمة الغلام فان قلت
اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم زعمت انها كناية مشوبة
بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض

من الفيظ الاسود من العجز ونحو ذلك مما يشتمل على اشارة الى ذكر احد الطرفين جعل
تشبيها لا استعارة مشوبة بالتشبيه قلت القطع ابهامها في الفيظ صفة للمضاف
اليه واعتبار الضمير العائد الى المسبب انما هو لمجرد امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن
معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاءها بان يتوقف الانتقال منها
على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا
وعظم الراس بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد
لكن في الانتقال منه الى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه
الى امر اخر ومن ذلك الامر الى المقصود به بل انما ينتقل منه الى المقصود لكن لا في بادي النظر
وبهذا يمتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة
خفية عن هذه الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية
بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب
انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب وقريبة
بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب وقريبة بواسطة
فنبه صاحب المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود الصريح
وقد يكون ما هو كناية عنه هذا كله ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان
الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن
المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب تحت القدر ومنها اي
ومن كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة قبله الى كثرة الطبائخ
ومنها الى كثرة الاكلة جمع اكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع ضيف
ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك تتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثالثة

من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول ابن زياد الاعجم شعر ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصه بها بان يقول انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى او بمثل القول او منصوب معطوف على مفعول ان تقول اى او ان تقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج او حصل السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به فى امثلة القسم الثانى باعتبار اضافة او اسناده الى الموصوف او ضميره الا يرى ان طول القامة المكنى عنه بطول النجاد مضاف الى الضمير فى قولنا طويل نجاده ومسند الى الضمير فى قولنا طويل النجاد وكذا فى كثير الرماد ونحوه كذا فى المفتاح وبه يعرف ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فترك التصريح باختصاصه بها الى الكناية بان جعلها اى جعل تلك الصفات فى قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا لوجود ذوى قباب فى الدنيا كثيرين فافاد اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر فى مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه فى قول زياد فى

كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان تجعل فيما يحيط به ويشتمل
عليه قولهم المجد بين ثوبيه والكرم بين بردية حيث لم يصرح بثبوت
المجد والكرم له بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه وفي
هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه والكرم
بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة
البرد والثوب الى ضمير الموصوف كاضافة النجاد اليه وليس كذلك لان
اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول للنجاد وهو قائم مقام طول
القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في
قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح
بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير تصريحا باثبات
المجد لمن يعود اليه الضمير وامثله هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى
فان قلت فههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا
كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية اليه
قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس
الصفة وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية
اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها له والموصوف في هذين
القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون غير مذكور
كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه
ويده فانه كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور
في الكلام كما تقول في عرض من يشرب الخمر لمعتقد حلها

وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة
الكفر له مع انه قد كنى عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك
امتناع ان يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة للموصوف اثباتا ونفيها عنه مع عدم
ذكر الموصوف محال واذا كان الموصوف غير مذكور كان القسم
الثاني مستلزما للثالث من غير عكس فافهم وعرض الشيء بالضم ناحية
من اى وجه جئته من يقال نظرت اليه عن عرض اى من جانب
وناحية قال السكاكي الكناية يتفاوت الى تعريض وتلويح ورمز وايماء
واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم
لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم
وفيه نظر والمناسب للعرضية التعريض اى الكناية اذا كانت عرضية
مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب ان يطلق
عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا امليت قولا وانت
تعنيه فكانك اشرت به الى جانب وتريد جانبا آخر ومنه المعاريض
في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال صاحب الكشاف الكناية
ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان يذكر شيئا يدل له على شيء
لم يذكره كما يقال المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة
الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده
وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية ما دل على معنى يجوز حمله
على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون
في المفرد والمركب والتعريض هو اللفظ الدال

عن معنى كلامه من جهة الوضع حقيقيا والمجازى بل من جهة التلويح والاشارة
فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله انى
محتاج فانه تعريض بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما
فهم منه المعنى من عرض اللفظ اى جانبه ولغيرها اى والمناسب لغير
التعريضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما فى كثير الرماد
وجبان الكلب ومهزول الفصيل التلويح لان التلويح هو ان يشير
الى غيرك من بعيد والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط مع خفاء فى
اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان يشير الى قريب
منك على سبيل الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب
والمناسب لغيرها ان قلت الوسائط بلا خفاء كما فى قوله شعر أو ما
رأيت المجد القى رحله فى آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال
السكاكى والتعريض قد يكون مجازا كقولك اذيتنى فستعرف وانت
تريد انسانا مع المخاطب دونه اى لا تريد المخاطب وان اردتهما اى المخاطب
وانسانا آخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلى وغيره
معا والمجاز ينافى ارادة المعنى الاصلى ولا بد فيهما اى فى الصورتين
من قرينة دالة على ان المراد فى الصورة الاولى هو الانسان الذى
مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفى الثانية كلاهما جميعا ليكون
كناية وههنا بحث وهو ان المذكور فى المفتاح ليس هو ان التعريض
قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل انه قد يكون على سبيل المجاز وقد
يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارة التعريض
قد يكون مشابهة للمجاز كما فى الصورة الاولى فانها تشبه المجاز

من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد يكون متشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب لم يذهب اليه احد بل هو امر لا يقبله عقل لانه يودي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا او لا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان تونا اذيتني فستعرف كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه التهديد الى كل من صدر منه الايذاء فان استعملته واردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وانما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنية ليستا من انواع المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان

كل واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات المعنى لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا هو والاسد سواء فى الشجاعة ان الاول افاد زيادة فى مساواته للاسد فى الشجاعة لم يفدها الثانى بل الفضيلة هى ان الاول افاد تاكيد الاثبات تلك المساواة له لم يفده الثانى وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا كثير القرى ان الاول افاد زيادة القرى لم يفدها الثانى بل هى ان الاول افاد تاكيد الاثبات كثرة القرى له لم يفده الثانى واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل فى وجه التشبيه ان يكون فى المشبه به اتم منه فى المشبه واظهر فقولنا رايت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها قولنا رايت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثانى يفيد شجاعة دون شجاعة الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة فى نفس المعنى لا يفيده خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب فى كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس بسبب فى شئ من الصور فهذا يتحقق فى قولنا رايت اسدا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا كالاسد لا بالنسبة الى قولنا رايت رجلا مساويا للاسد او زائدا عليه فى الشجاعة ولا يتحقق ايضا فى كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه العبارات لا يوجب ان يحصل له فى الواقع زيادة فى المعنى مثلا اذا قلنا رايت اسدا فلا يوجب ان يحصل لزيد فى الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رايت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان الخبر لا يدل على ثبوت المعنى

اونفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت
او منفى وقد بينا ذلك فى بحث الاسناد الخبرى والدليل على ما ذكرنا
انه قال فان قيل مزية قولنا رايت اسدا على قولنا رايت رجلا مساويا
للاسد فى الشجاعة ان المساواة فى الاول تعلم من طريق المعنى وفى
الثانى من طريق اللفظ قلنا لا يتغير حال المعنى فى نفسه بان يكنى عنه
بمعنى آخر ولا يتغير معنى كثرة القرى بان يكنى عنه بكثرة الرماد
فهكذا لا يتغير معنى مساواة الاسد بان يدل عليه بان تجعله اسدا
وهذا صريح فى ان مراده ما ذكرنا لكن المص كثيرا ما يغلط فى استنباط
المعانى من عبارات الشيخ لافتقارها الى تامل وافر والله تع اعلم هذا
آخر الكلام فى علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤل لاتمام
القسم الثالث بالنبى واله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام اى يتصور معانيها ويعلم اعدادها
وتفاصيلها بقدر الطاقة فوجوه تحسين الكلام اشارة الى الوجوه المذكورة
فى صدر الكتاب فى قوله ويتبعها وجوه آخر تورث الكلام حسنا وقوله
بعد رعاية المطابقة اى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية وضوح
الدلالة اى الخلو عن التعقيد المعنوى للتنبيه على ان هذه الوجوه
انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الامرين والا لكان كتعليق
الدرر على اعناق الخنازير فقوله بعد متعلق بالمصدر اعنى تحسين
الكلام ولا يجوز ان يكون المراد بوجوه التحسين ما هو اعم الشامل
للمطابقة لمقتضى الحال والخلو عن التعقيد المعنوى وغير ذلك مما
يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا فى البلاغة او غير داخل

ويكون قوله بعد غاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا
في البلاغة مما يبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لانه يدخل
فيها يعني بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام كالخلو عن
التنافر مثلا مع انه ليس من علم البديع وهي اي وجوه تحسين الكلام ضربان
معنوي اي راجع الى تحسين المعنى بحسب الافادة والاصالة وان كان
بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ ولفظي راجع الى اللفظ كذلك وبدأ
بالمعنوي لان المقصود الاصلي والغرض الاولي هو المعاني والالفاظ توابع
وقوالب لها فقال اما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة
وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد ايضا والتطبيق
والتكافؤ ايضا وهي الجمع بين متضادين اي معنيين متقابلين في الجملة
يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الامرين الوجوديين المتواردين
على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل اعم من ذلك
وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الاحوال سواء كان
التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل التضاد او تقابل
الايجاب والسلب او تقابل العدم والملكة او تقابل التضايف او ما يشبه شيئا
من ذلك على ما يجيء من الامثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد
من انواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم ايقاظا وهم رقود او فعلين نحو يحيي
ويميت او حرفين نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى
الانتفاع وفي على معنى التضرر اي لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت
من شر لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر بمعصيتها غيرها وتخصيص الخير
بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه

النفس وتجذب اليه فكانت احد في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف
على قوله من نوع والقسمة تقتضي ههنا ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم وفعل
واسم معروف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول فقط نحو او من كان
ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر
الاول بالاسم والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب
كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين فعلي مصدر واحد احدهما مثبت
والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس لا يعلمون
يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن الطباق
ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض زينها وتسميتها ان يذكر في
معنى من المدح او غيره الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان
ما فوق الواحد لما كان هذا داخلا في تفسير الطباق لما بين اللونين من
التقابل صرح انه بانه من اقسام الطباق وليس قسما من المعنوي براسه
فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام من مرثية ابي نهشل محمد بن حميد
حين استشهد شعر تردى ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب
الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى الثياب الملطخة بالدم فلم
ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب
من سندس خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول
الكناية عن القتل ومن الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا
البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني عن البيان
ولا يخفيه الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول
الحريري شعر مذ اغبر العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر

واسود يرى الابيض وابيض فودى الاسود حتى رثى لى العدى والاحزان فياحبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذى له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اى بالطباق شيآن احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثانى الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اى قول دعبل لا تعجبى يا سلم من رجل يعنى نفسه ضحك المشيب برأسه فبكى ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فانه لا يقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور الشيب بالضحك الذى يكون معناه الحقيقى مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثانى ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اى فى الطباق بالتفسير الذى سبق ما يختص باسم المقابلة التى جعلها السكاكى وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اى بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اى ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعانى

المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه ح يكون جمعا بين
معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا
متناسبين ومتماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة
ثم تخصيص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل
مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة
الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا
اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة
الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة شعر ما احسن
الدين والدنيا اذا اجتمعا ، واقبح الكفر والافلاس بالرجل ، قابل الحسن
والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة
بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما
من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولذا كان التقابل
في الجميع ظاهرا الا مقابلة الاتقاء والاستغناء تنبيه بقوله المراد باستغنى انه
زهد فيما عند الله تعالى كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق
او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء
مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان
المقابلة قد تتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق
بالطباق لما مر من ان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل
الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرحمة وزاد السكاكي في تعريف
المقابلة قيدا آخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر
وضديهما واذا شرط ههنا اي فيما بين المتوافقين او المتوافقات

أمر شرطته أي فيما بين الضدين أو الأضداد ضده أي ضد ذلك
الأمر كهذين الاثنين فإنه لما جعل التيسير مشتركا بين الإعطاء والاتقاء
والتصديق جعل ضده أي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله
فسنيسره للعسرى مشتركا بين أضدادها أي أضداد تلك الثلاثة
وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت أبي دلامة من المقابلة
لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والإفلاس
ضده ومنه أي ومن المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق
والائتلاف والتلفيق أيضا وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة
بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق
وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو قوله تعالى الشمس والقمر
بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو قوله أي قول البحتري
في صفة الإبل كالقسي المعطفات أي المنحنيات من عطف
العود وعطفه حناه بل الأسهم مبرية أي منحوتة من براه
نحته بل الأوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين
أربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد
شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون أكثر كقول
ابن رشيق شعر أصح وأقوى ما سمعناه في الندى من الخبر المأثور منذ
قديم أحاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف
الأمير تميم فإنه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور
والأحاديث والرواية وكذا ناسب أيضا بين السيل والحيا و
البحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة إذ جعل

الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال والبحر اصله كف الممدوح على ادعاء الشاعر ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله وان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه عزا اذا غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو الشمس والقمر بحسبان والنجم اي النبات الذي ينجم اي يظهر من الارض لا ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان اي ينقادان لله تعالى فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ويسمى ايهام التناسب كما مر في

ايهام التضاد ومن ايهام التناسب بيت السقط ٭ وحرف كنون تحت راء ولم
يكن * بدال يؤم الرسم غيره النقط لحرف الناقة المهزولة وهي مجرورة معطوفة
على الرهط في البيت السابق تجل عن الرهط الاماء عادة
والنون هو المعروف من حروف المعجم شبه به الناقة في الدقة والانحناء
وليس المراد بها الحوت على ما وهم وراء اسم فاعل من رايته اذا ضربت
رئتة وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب اذا رفق بسوقها او راد
بالنقط ما تقاطر على الراسم من المطر وقوله يوم الرسم صفة راء والمعنى رب
هذه الحبيبة من ان يركب منها نوق ما هي في الضمور والانحناء كالنون
يركبها الاعرابي الزيادة الاطلال فيضرب رئتها اذ لا حراك بها من
شدة الهزال يريد ان يتراكب هذه الحبيبة سمان ذوات اسمة ففي ذكر
الحروف والنون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المتناسبة
ولهذا يسميه بعضهم بالتخييل من قولهم برد مخيل للذى على لون
وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان يؤتى في الكلام بمعان متماثلة
وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف
سحابا بالشعر تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق
كالتبر فوشي بلا رقم ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك
بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش والخزوز جمع
خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من
خز مربع له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقول وبل الجن
اجل وامر ر وضر وانفع ولن ٭ واخشن ورش وابر وانتدب للمعالي
اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للمخالف ونافعا للموافق

لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن ورش اى اصلح حال من يختل حاله و
ابر من برى القلم نحته اى افسد حال المفسدين وانتدب اى اجيب المعالى
واجمعها يقال ندبه لامر فانتدب اى دعاه له فاجاب فالاول داخل
فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المتناسبة والثانى داخل
فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتقابلة ومنه من المعنوى الارصاد
وهو نصب الرقيب فى الطريق من رصدته رقبته والرصيد السبع الذى
يرصد ليثب على الصيد والرصد القوم الذين يرصدون كالحرس يستوى
فيه الواحد والجمع والمؤنث ويسميه بعضهم التسهيم وبرد مسهم فيه خطوط
مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهى فى النثر بمنزلة
البيت فى الشعر مثلا قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ، فقرة ويقرع
الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهى فى الاصل حلى يصاغ على شكل
فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اى على العجز وهو اخر كلمة من البيت
او الفقرة اذا عرف الروى الظرف متعلق بيدل اى انما يجب فهم العجز فى
الارصاد بالنسبة الى من يعرف الروى وهو الحرف الذى يبنى عليه اواخر
ابيات او الفقرة ويجب تكراره فى كل منها فانه قد يكون فى الارصاد ما لا
يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروى كقوله تعالى وما كان الناس الا امة
واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضى بينهم فيما فيه يختلفون
فانه لو لم يعرف ان حرف الروى النون لربما توهم ان العجز ههنا فيما
فيه اختلفوا وفيما اختلفوا فيه وكقوله ع احلت دمى من
غير جرم وحرمت ، بلا سبب يوم اللقاء كلامى ، فليس الذى حللته بمحلل
وليس الذى حرمته بحرام ، فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام

لربما يتوهم ان المجرم مجرم فالا دصلة في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان
الله ليظلمهم ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول
عمرو بن معديكرب شعر اذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه الى ما تستطيع
ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه
في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي
وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله شعر قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه
شيئا اذا سألته اياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم
لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه غير مناسب
على ما لا يخفى نجد مجزوم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين
الشيء لك طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا ذكر خياطة الجبة بلفظ
الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ الطعام ونحو تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في
نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى والثاني وهو ما يكون
وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون
وهو اي قوله صبغة الله مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس
الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله تعالى لان الايمان
يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله تعالى لنفوس
المؤمنين دالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون
قوله آمنا بالله فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا
بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة ووقوع تطهير الله في صحبته ما يعبر
عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى وهو ذكر

التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم فى ماء
اصفر يسمونه المعمودية ويقولون انه اى الغمس فى ذلك الماء تطهير لهم
فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن صار نصرانيا حقا فامر
المسلمون بان يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالايمان صبغة
لا مثل صبغنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب فى قولوا
آمنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين
امروا بان يقولوا صبغنا الله تعالى بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها
النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه فى صحبة صبغة
النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التى هى سبب النزول من غمس
النصارى اولادهم فى الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول
لمن يغرس الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الى الكرام ويحسن
اليهم فعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له
ذكر فى المقال ومنه اى ومن المعنوى المزاوجة وهى ان يزاوج اى توقع
المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما فى قولهم قد حيل
بين العير والنزوان بين معنيين فى الشرط والجزاء اى يجعل معنيان
واقعان فى الشرط والجزاء مزدوجين فى ان يرتب على كل واحد منهما معنى
رتب على الاخر كقوله اى قول البحترى شعر اذا ما نهى الناهى ومنعنى عن حبها
فلج بى الهوى ولزمنى اصاخت الى الواشى اى استمعت الى النمام
الذى يشئ حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى على فلج بها الهجر ذاوج
بين نهى الناهى واصاختها الى الواشى الواقعين فى الشرط والجزاء فى ان
يرتب عليهما لجاج شئ ومثله قوله ايضا شعر اذا احتربت يوما ففاضت

ومآءها ، تذكرت القربى ففاضت دموعها ه مزاوجة بين الاحتراب وتذكر
القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما ومن تتبع
الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما يسبق الى
الوهم من ان معناها ان يجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء
كما في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي
ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا جاءني زيد فسلم
على اجلسته فانعمت عليه و[illegible] ومن المعنوي العكس والتبديل وهو ان
يقدم جزء في الكلام على جزء آخر ثم يؤخر ذلك المتقدم على الجزء الاخير و
العبارة الصريحة ما ذكره القوم حيث قالوا هو ان يقدم في الكلام
جزء ثم العكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما لفظ عبارة
المص فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشاه و
قول الشاعر ، سريع الى ابن العم يلطم وجهه ، وليس الى داعي الندى
بسريع ، ولا عكس فيه ويقع العكس على وجوه منها ان يقع بين احد
طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات
العادات فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام
وبين السادات وهو الذي اضيف اليه العادات ومعنى وقوعه بينهما
انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على
العادات ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين
نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي فقد وقع العكس بين
الحي والميت لانه قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر الحي
وهما متعلقان لفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع

بين لفظين في طرفي جملتين نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن
فقد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس فاخر هن عن
هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة
كما قلت طويت باحراز الفنون ومثلها رداء شبابي والجنون جنون
فنون تخليت تعاطيت الفنون وخطها تبين لي ان الفنون جنون ومنه
اي ومن المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي
بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير شعر قف بالديار التي لم يعفها
القدم بلى وغيرها الارواح والديم دل الكلام السابق على ان تطاول
الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه ونقضه بانه
قد غيرها الرياح والامطار لنكتة وهو اظهار الكآبة والحزن والحيرة
والدهش حتى كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق
بعض الافاقة فنقض كلامه قائلا بلى عفاها القدم وغيرها
الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي
ومن المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له
معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية وهي ضربان
مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد وهو استولى
ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب الذي هو الاستقرار
ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى
القريب المورى به عن المعنى البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها
بايد فانه اراد بايد معناها البعيد اعني القدرة وقد قرن بها ما يلائم

المعنى القريب يعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده كقول القاضي ابي الفضل عياض بيتا اراد شعرا والغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد اعني الرشاء حيث ذكر الخرافة وكذا ذكر الجدي والحمل وقد يكون كل من التوريتين مرشحا للاخرى كبيت السقط شعر اذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وان كذب الخال اراد بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فان قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى انه تمثيل لانه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك ولما استغنى هنهنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود يد الله مغلولة بل يداه مبسوطتان اى هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة اعوام وكذا قوله تعالى والسماء بنيناها بايد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حقيقة او مجاز بل ذهب الى اخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير ان يتمحل لمفرداته حقيقة او مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والايدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انهم فان كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم

على الجملة وقصد الى نفي الجارحة لسرعة خوفا على السامع من خطرات يقع على الجهال
واهل التشبيه والاول ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المص فجعل
الاثنين مثالين للتورية على ما اشتهر بين اهل الظاهر من المفسرين
ومنه اى ومن المعنوى الاستخدام وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما
اى احد المعنيين ثم يراد بضميره اى بالضمير الراجع الى ذلك اللفظ معناه
الآخر او يراد باحد ضميريه اى ضميرى ذلك اللفظ احدهما اى احد
المعنيين ثم يراد بالآخر اى بالضمير الآخر معناه الآخر فالاول كقوله شعر
اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا اراد بالسماء الغيث
وبالضمير الراجع اليه فى رعيناه النبت والثانى كقوله اى قول البحترى شعر
فسقى الغضا والساكنيه وان هم شبوه بين جوانحى وضلوعى اراد باحد
الضميرين الراجعين الى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه المكان وبالآخر
وهو المنصوب فى شبوه النار اى اوقدوا بين جوانحى نار الغضا
يعنى نار الهوى التى تشبه نار الغضا ومنه اى ومن المعنوى اللف والنشر
وهو ذكر متعدد على التفصيل او الاجمال ثم ذكر ما لكل واحد من احاد
هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بان السامع يرده اليه اى
يرد ما لكل من احاد هذا المتعدد الى ما هو له فالاول وهو ان
يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل ضربان لان النشر اما على
ترتيب اللف بان يكون الاول من النشر للاول من اللف والثانى
للثانى وهكذا على الترتيب نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل و
النهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل
ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله

على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما
ان يكون الاول من النشر للآخر من اللف والثاني لما قبله وهكذا على
الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله اي قول ابن حيوس شعر كيف
اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال والقد
للغصن والردف للحقف وهو النقاء من الرمل شبه به الكفل في العظم
والاستدارة او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس
واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على
سبيل الاجمال نحو وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا او نصارى فان
الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل
ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعل قول
الفريقين فانه قد لف بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت
النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين القولين فانما لف
بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب
المفتاح حيث قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم يتبعهما كلاما
مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق بالآخر من غير تعيين اي قالت
اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل
الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او بين القولين
اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان السامع يرده الى كل فريق او كل قول مقوله
للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده ان داخل الجنة هو لا صاحبه
وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود
على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه ههنا نوع آخر من اللف والنشر

لطيف المسالك وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده
بذكر ذلك المتعدد على الاجمال ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين
احدهما مفصل والاخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه وذلك
كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت من بلد كذا للتاديب
والاكرام ومخافة الشر فعلت ذلك وعليه قوله تعالى فمن شهد
منكم الشهر فليصمه ومن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر
يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على
ما هديكم ولعلكم تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف
مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم
تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم الشهر وامر المرخص
لمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا
علة الامر بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اى ارادة ان تشكروا
علة الترخيص والتيسير وهذا النوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد
يهتدي الى تنبيه الا النقاب المحدث من علماء البيان هذا كلامه وعليه
اشكال وهو انه جعل الاول من تفاصيل المعللات امر الشاهد بصوم الشهر
ولم يذكر شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء
وهو مما لم يذكره في تفاصيل المعللات فما ذكره في بيان تطبيق العلل
غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه
بان يقال ان ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات
ليس لانه باستقلاله معلل لشيء من العلل المذكورة

بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة وكيفية القضاء عليه ويشهد بذلك انه لم ينقل من امر المرخص باعادة حرف الجر كما قال ومن الترخيص فالحاصل ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء فصار المذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل اجمالي واحدة من هذه الثلثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة ترجع الى الشهر كله في الشاهد وعدة ايام الافطار في المرخص له وفيه نظر اذ لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله تعالى ولتكملوا العدة علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو امر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية شعر علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة وهي ما يدعو صاحبه الى الفساد ومنه اي ومن المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع واحد في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط شعر ما نوال الغمام وقت ربيع

كتال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ، وهي عشرة الاف درهم ونوال الغمام قطرة ماء منه اى ومن المعنوى التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكى فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس فى اللف والنشر اضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فانه دقيق كقوله اى قول المتلمس شعر ولا يقيم على ضيم اى ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر العام اى لا يقيم احد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الاحد الا الاذلان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعنى لا يقيم فى الظاهر وان كان فى الحقيقة مسند الى العام المحذوف عير الحى العير للحمار الوحشى والاهلى وهو المناسب ههنا والوتد هذا اى غير الحى على الخسف اى الذل مربوط برمته هى قطعة الحبل البالية وذا اى الوتد يشج اى يدق ويشق راسه فلا يرثى له اى لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول الربط مع الخسف والى الثانى الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان فى الاشارة الى القريب وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين وح يكون البيت من قبيل اللف والنشر قلت لا نسلم التساوى بل فى حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما فيكون اشارة الى عير الحى ولو سلم فسواء جعلت هذا اشارة الى عير الحى وذا الى الوتد او بالعكس يحصل التعيين غاية ما فى الباب ان التعيين محتمل ومثل هذا ليس فى اللف والنشر

فليتامل ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان فى
معنى ويفرق بين جهتى الادخال كقوله اى قول الوطواط شعر فوجهك
كالنار فى ضوئها وقلبى كالنار فى حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب فى كونهما
كالنار ثم فرق بينهما بان جهة ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب
من جهة الحر والاحتراق ومنه اى ومن المعنوى الجمع مع التقسيم وهو جمع
متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او العكس اى تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول اى كقوله اى
الجمع ثم التقسيم كقول ابى الطيب شعر حتى اقام اى الممدوح وهو سيف
الدولة ولتضمن الاقامة معنى التسليط عداها بعلى فقال على ارباض جمع
ربض وهو ما حول المدينة خرشنة وهى بلدة من بلاد الروم تشقى به
الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون
الياء وهى متعبد النصارى وحتى متعلق بالفعل فى البيت السابق
اعنى قاد المقانب يعنى قاد العساكر حتى اقام حول هذه المدينة وقد
شقيت به الروم وهذه الاشياء فقد جمع فى هذا البيت شقاء الروم
بالممدوح اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ثم قسم
فى البيت الثانى وفصله فقال للسبى ما نكحوا والقتل ما ولدوا ولم يقل من
نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا ولان
فى التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الاهانة وقلة المبالاة
حتى كانهم ليسوا من جنس ذوى العقول وذكر صاحب المفتاح
قبل هذا البيت قوله شعر الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم
لك مصطاف ومرتبع وقال قد جمع فيه ارض العدو وما فيها فى
كونها خالصة للممدوح ثم قسم فى هذا البيت والمذكور فيما راينا

من نسخ ديوان ابي الطيب وما وقع عليه الشرح موافق لما اوردة المص
وقوله الدهر معتذر بعد قوله للسبي ما نكحوا بابيات كثيرة والثاني
كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت رض شعر قوم اذا
حاربوا ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم
وانصارهم نفعوا سجية اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق
خليقة وهي الطبيعة والخلق فاعلم شرها البدع جمع بدعة وهي في الاصل الحدث في الدين
بعد الاستكمال والمراد هاهنا مستحدثات الاخلاق لا ما هو كالغرائز
منها قسم في البيت الاول صفة الممدوحين الى ضر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن
المعنوي الجمع مع التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما
مما سبق من تفسيرات هذه الامور الثلاثة كقوله تعالى يوم يأتي
يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار
اذكر او بقوله لا تكلم نفس بما ينفع من جواب وشفاعة الا باذنه اي
باذن الله تعالى كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن و
هذا في موقف وقوله هذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف اخر والماذون فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر
الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له النار بمقتضى الوعيد
وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار
لهم فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها
ما دامت السموات والارض اي سموات الاخرة وارضها لانها دائمة
مخلوقة للابد او هي عبارة عن التابيد ونفي الانقطاع كقول العرب ما اقام

شهيق وما لا حركة عن ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما الذين
سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير
مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناءات في
قوله تعالى الا ما شاء ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن
الخلود في نعيم الجنة يعني يعني ان اهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده
بل يعذبون بالزمهرير وبغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا
اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله تعالى
وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرف كنهه الا الله تعالى كذا
ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه واما عندنا فمعناه ان فساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف
الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض وكذا الاستثناء
الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلدون فيها وهم المؤمنون
الفاسقون الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم والتابيد من مبدأ معين
كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء
واطلاق السعادة عليهم باعتبار شرفهم بسعادة الايمان والتوحيد
وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله
لا تكلم نفس لان النكرة في سياق النفي تعم ثم فرق بان اوقع التباين
بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس اهل
الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة والى الاشقياء
ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى الاخر وقد يطلق التقسيم
على امرين اخرين احدهما ان يذكر احوال الشيء مضافا الى كل

من تلك الاحوال ما يليق به كقوله اي قول ابي الطيب **شعر**
ساطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال
لشدة وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقاء اذا لاقوا اي حاربوا
الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة
خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا
ذكر احوال المشايخ واصناف لكل منها ما يناسبها وهو ظ والثاني استيفاء
اقسام الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور
او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما فان الانسان اما ان يكون له
ولد او لا يكون فان كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى وقد استوفى
جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الآية على انه تعالى
يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هي من جملة
ما لا يشاؤه الانسان اهم لكنه لجبر تاخير الذكور عرفهم لان في التعريف
تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفريقين اللذين لا يخفى
عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم فقدم
الذكور واخر الاناث تنبيها على ان تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن
بل لمقتضى اخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من امر
ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة
مبالغة لكمالها فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ذي
الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع
منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها ان يكون
بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصدا[illegible] حميمك

قريبك الذي تهتم لامره اي قد بلغ فلان من الصداقة حداً صح معه
اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان صديق آخر مثله
فيها اي في الصداقة ومنها ان يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع
منه نحو قولهم لئن سألت فلاناً لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة
حتى انتزع منه بحراً في السماحة وزعم بعضهم ان من التجريدية
والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم من زيد اسداً لقيت
من لقائه اسداً والغرض تشبيهه بالاسد وكذا معنى لقيت به اسداً اي لقيت
بلقائه اسداً ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق
حميم لفوات المبالغة في تقدير حصل لي من حصوله صديق فليتأمل
ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع نحو قوله
شعر وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت وفرس شوهاء صفة محمودة
يراد بها سعة اشداقها وقيل اراد بها فرساً قبيح الوجه لما اصابها
من شديد الحرب تعدو وتسرع بي الى صارخ الوغى اي مستغيث في
الوغى وهو الحرب بمستلئم اي لابس لأمة وهي الدرع والباء للملابسة
والمصاحبة مثل العتيق وهو الفحل المكرم عند اهله المرجل من رجل البعير اشخصه
عن مكانه وارسله اي تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي
للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب حتى انتزع منه مستعد آخر لابس
درع ومنها ما يكون بدخول في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها دار الخلد
اي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها داراً اخرى وجعلها معدة في
جهنم لاجل الكفار تهويلاً لامرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها
ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله اي قول قتادة بن مسلمة الحنفي

فلئن بقيت لارحلن بغزوة تحوي اي تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بارحلن او يموت منصوب بان مضمرة كانه قال الا ان يموت كريم يعني بالكريم نفسه فكانه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كرمه ولذا لم يقل او اموت وهذا بخلاف قوله انا اعطيناك الكوثر فصل لربك اذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره او يموت مني كريم فيكون من القسم الاول اعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر اذ لا حاجة الى هذا التقدير لحصول التجريد بدونه ولا قرينة عليه وبهذا يسقط ما قيل انه اراد ان في البيت نظرا لانه من باب الالتفات من التكلم الى الغيبة لانه اراد بالكريم نفسه ورد بان التجريد لا ينافي الالتفات بل هو واقع بان تجرد المتكلم نفسه من ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالاثمد والنصح في قوله شعر اقول لها اذا جشأت وجاشت، مكانك تحمدي او تستريحي، ومنها ما يكون بطريق الكناية نحو قوله ؎ يا خير من يركب المطي ولا يشرب كاسا بكف من بخلا اي يشرب الكاس بكف جواد فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكاس بكفه على طريق الكناية لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد اثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم انه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي هذا على بعضهم لدقته فزعم ان الخطاب ان كان لنفسه فهو تجريد والا فليس من التجريد في شيء وانما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف ان كونه كناية لا ينافي التجريد وانه ان كان الخطاب لنفسه لم يكن قسما برأسه ويكون داخلا في قوله

ومنها مخاطبة الانسان نفسه وبيان التجريد فيه انه ينتزع منها من نفسه
شخصا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب شعر
لا خيل عندك تهديها ولا مال ٭ فليسعد النطق ان لم يسعد الحال ٭ اراد بالحال الغنى
فكانه انتزع من نفسه شخصا آخر مثله في فقد الخيل والمال والحال ومثله قول الاعشى
شعر ودع هريرة ان الركب مرتحل ٭ وهل تطيق وداعا ايها الرجل ٭ ومنه اي ومن
المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا يكون من المحسنات وفي هذا اشارة
الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على
منهج الصدق كما يشهد له قول حسان شعر وانما الشعر لب المرء يعرضه ٭ على المجالس
ان كيسا وان حمقا ٭ وان اشعر بيت انت قائله ٭ بيت يقال اذا انشدته صدقا ٭ وعلى
من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام
ما بولغ فيه ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله شعر لنا الجفنات الغر يلمعن
بالضحى ٭ واسيافنا يقطرن من نجدة دما ٭ حيث استعمل جمع القلة اعني
الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحى وهو وقت تناول الطعام
وقال يقطرن دون يسلن ويفضن او نحو ذلك بل المذهب المرضي ان
المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة فالمص اشار الى تفسير المبالغة
مطلقا والى تقسيمها لتعيين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل ومنه
بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا
مفعول بلوغه مستحيلا او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك
الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او الضعف وتذكير الضمير باعتبار
عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق والغلو لان
المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرء القيس

يصف قربا له بانه لا يعرف وان اكثر العدو وعادى عداء أى في الصحاح
العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين يصرع احدهما على اثر الآخر
في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش و
بالنعجة الانثى منها دراكا متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف
على ينضح اى لم يعرق فلم يغسل ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة
وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة وان
كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله شعر ونكرم جارنا ما دام فينا
ونتبعه الكرامة حيث مالا ادعى ان جاره لا يميل عنه الى جانب الا وهو
يرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة وهما اى
التبليغ والاغراق مقبولان والا اى وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة
لامتناع ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اى قول ابى
نواس شعر واخفت اهل الشرك حتى انه اى الضمير للشان لتخافك
النطف التى لم تخلق ادعى انه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة
وهذا ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اى من الغلو
اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو لفظة يكاد
في قوله تعالى يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار
ومثله بيت السقط شعر تجاوز كيا وافر اسلوا بسلا
وزاد يكاد ان يسيل الرحالا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من
التخييل كقوله اى قول ابى الطيب شعر عقدت سنابكها
عليها الضمير ان للجياد اى عقدت سنابك تلك الجياد فوق
رؤسها عثيرا اى غبارا لو تبتغى تلك الجياد عنقا وهو نوع من السير

عليه اي على ذلك الاعتبار لا مكنا اي لامكن العنق او هي ان الجياد المرتفعة من
سنابك الخيل قد اجتمع فوق رؤسها متراكما متمكنا لتعاجيت صار ارضا
يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكنه تخييل حسن
وقد اجتمعا اي ادخال ما يقرب الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله
اي قول القاضي الارجاني يصف طول الليل شعر يخيل لي ان سمر الشهب
في الدجى، وشدت باهدابي اليهن اجفاني، اي يوقع في خيالي
ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفان
عيني قد شدت باهدابها الى الشهب لطول سهري في ذلك الليل
وعدم انطباقها والتقائها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة لكنه
تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج
الهزل والخلاعة كقوله شعر اسكر بالامس ان عزمت على الشرب،
غدا ان ذا من العجب، ومنه اي ومن المعنوي المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد
تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب نحو لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا
الملزوم وهو تعدد الآلهة وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ
حيث زعم ان المذهب الكلامي ليس في القرآن وكانه اراد
بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات
اليقينية القطعية التي يحتمل النقيض بوجه ما
وتعدد الآلهة ليس قطعي الاستلزام للفساد

انما هو من المشهورات المصادقة وقوله اى قول النابغة من قصيدة يعتذر
فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من
ذلك شعر حلفت فلم اترك لنفسك ريبة هى ما يريب الانسان ويقلقه
واراد بها الشك وليس وراء الله للمرء مطلب اى هو اعظم المطالب فالحلف به اعلى
الاحلاف لئن كنت قد بلغت عنى خيانة لمبلغك الواشى اغش من غش اذا خان
واكذب واللام فى لئن كنت توطية القسم وفى لمبلغك جواب القسم ع ولكننى كنت
امرأ لى جانب من الارض فيه اى فى ذلك الجانب اراد به الشام مستراد اى موضع يتردد
فيه لطلب الرزق من راد الكلأ وارتاده ومذهب ملوك اى فى ذلك الجانب
ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم فى اموالهم واقرب كفعلك اى يجعلوننى
حكما فى اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت فى قوم اراك اصطنعتهم
واحسنت اليهم فلم ترهم فى مدحهم لك اذنبوا يعنى لا تلمنى ولا تعاقبنى على مدح
آل جفنة وقد احسنوا الى كما لا تلوم قوما مدحوك وقد احسنت اليهم
فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحى لمن احسن الى وهذه الحجة
على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائى بان يقال لو كان مدحى لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا
ذنبا لكن اللازم باطل فالملزوم كذلك ومما يرد على صورة القياس الاقترانى قوله تعالى
وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو اهون عليه اى الاعادة اهون واسهل عليه من
البدء معللا بانه ادخل فى الامكان فالاعادة ادخل فى الامكان

وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اى الغير افل وربى ليس بافل فالقمر ليس بربى ومنه اى ومن المعنوى حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقى اى بان تنظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون موافقا لما فى نفس الامر يعنى يجب ان لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع والا لما كان من محسنات الكلام لعدم تصرف فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من ان هذا الوصف غير مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقى ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ولو كان كلامهم كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التى ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها فى العادة علة وان كانت لا تخفى فى الواقع عن علة كقوله اى قول ابى الطيب لم تحك اى لم تشابه نائلك اى عطاءك السحاب وانما حمت به اى صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اى فالمصبوب من السحاب هى عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة فى العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح او يظهر اى لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها هى العلة المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اى قول ابى الطيب شعر ما به قتل اعاديه ولكن يتقى اخلاف ما يرجو الذئاب فان قتل الاعداء اى قتل الملوك اعداءهم انما يكون فى العادة لدفع مضرتهم ليصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم قد غلبت عليه

وحمبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما
غدا للحرب غدت الذياب ترجيا ان يتسع عليها الرزق من قتلاه وهذا
مبالغة فى وصفه بالجود ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة
على وجه تخييلى اى تناهى فى الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم
من الذياب وغيرها فاذا غدا للحرب رجت الذياب ان تنال من
لحوم اعدائه ويتضمن ايضا مدحه بانه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة
للغيظ والحنق اى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط و
يتضمن ايضا قصور اعدائه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى
قتلهم واستيصالهم والثانية اى الصفة الغير الثابتة التى اريد اثباتها
اما ممكنة كقوله اى قول مسلم ابن الوليد شعر يا واشيا حسنت
فينا اساءته نجى حذارك اى حذرى اياك انسانى اى انسان عينى
من الغرق فان استحسان اساءة الواشى ممكن لكن لما خالف الشاعر
الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشى وان كانت ممكنة
عقبه اى عقب الشاعر استحسان اساءة الواشى بان حذاره اى
حذار الشاعر منه اى من الواشى نجى انسانه اى انسان عين
الشاعر من الغرق فى الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه او غير
ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف رحمه الله وقد
وجد بيتا فارسيا فى هذا المعنى فترجمه بشعر لو لم تكن نية الجوزاء
خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اى شد النطاق
وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة
الممدوح صفة غير ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المص

وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو من امتناع
الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته
علة لرؤية عقد النطاق عليه ورؤية عقد النطاق عليه
اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة
قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون هذا من قبيل الضرب
الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق
صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة
الممدوح فقد اخطأ مرتين لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان
يمكن انكاره بل هو محسوس اذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق
المنتطق ولان المص قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز
ان يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اعني الاستدلال
بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤيتها على الجوزاء من حيث الانتطاق
علة لكون نية خدمة الممدوح اي دليلا عليها كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة
والحاصل ان العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ونحو كما في الضرب
الاول لان ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخير اذ لا يعلم المدعي ثبوته بل
الغرض اثباته فاذا جعلت نية الجوزاء خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب

الاول فاذا جعل الاول لانطاق دليلا على كون النية خدمة الممدوح
كان من الضرب الرابع فيصلح التمثيل قلت لا يخلو عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يدعى
لوصف علة مناسبة انها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به والحق به اي بحسن
التعليل ما بني على الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك
ينافيه كقوله اي قول ابي تمام شعر كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة
الغزيرة الماء غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما
تسكن لهن مدامع والضمير في تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله
شعر ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جادها وهو هامع يعني
ساقت الريح المزن اليها وجادها من الجود وهو المطر العظيم والهامع السائل
فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت
تلك الربى فهي تبكي عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد بن وهيب طللان طال
عليهما الامد، درسا فلا علم ولا نضد، لبسا البلى فكانما وجدا بعد الاحبة
مثل ما اجد وقال بعض النقاد فسر هذا البيت قوم فقالوا المراد بالحبيب نفسه
ولا ادري ما هذا التفسير قلت وجه هذا التفسير انه قصد به الملائمة لمطلع
القصيدة وهو قوله شعر الا ان صدري من عزائي بلاقع عشية شاقتني
الديار البلاقع وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله شعر كان
السحاب الغر وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع فكان نفس ابي تمام هو الحبيب
الذي غيبته السحاب في تلك الديار ومنه اي ومن المعنوي التفريع وهو
ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي بعد اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على
وجه يشعر بالتفريع والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب وابوه راكب
كقوله اي قول الكميت من قصيدة يمدح بها اهل البيت شعر احلامكم لسقام

الجهل شافية بجاده ماؤكم يشفى من الكلب « الكلب بفتح اللام داء شبه
جنون يحدث للانسان من عض الكلب الكلب هو الذي يكلب باكل لحوم الناس
فيأخذه من ذلك شبه جنون ولا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم
ملك يعني بنو ارباب العقول الراجحة وملوك واشراف وفي طريقة قول الحماسي
شعر بناة مكارم واساة كلم « دماؤكم من الكلب الشفاء « فقد فرع على وصفهم
بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه
اي ومن المعنوي تاكيد المدح بما يشبه الذم النظر في هذه التسمية على الاعم الاغلب
والا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكنكم ان تنكحوا ما قد
سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه
ويسمى تاكيد الشيء بما يشبه نقيضه وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من
صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها
اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة الذبياني شعر
ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم « بهن فلول اي كسور في حدها والواحد
فل من قراع الكتائب اي من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد
استثنى منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذوات فلول اي ان كان فلول السيف
عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون
فلول السيف من العيب وهذا زيادة توضيح للمقصود وتصريح به والا
فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو اي هذا التقدير وهو كون
الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء
من العيب في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى

٦٩٠

يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اى تاكيد المدح بنفي صفة الذم
في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشئ ببينة لانك قد علقت
نقيض المطلوب وهو اثبات شئ من العيوب بالمحال والمعلق بالمحال محال
فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اى كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن
الاستثناء ليكون ذكر المستثنى اخراجا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه
وذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه و
اذا كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها
وهو المستثنى توهم اخراج شئ وهو المستثنى مما قبلها اى ما قبل الاداة
وهو المستثنى منه يعنى توقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم ان يخرج
شيئا من افراد ما نفاه من المنفى ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شئ من
العيب يقال توهمت الشئ اى ظننته واوهمته غيرى فاذا وليها اى الاداة
صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد
لما فيه من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم
حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة
وتاخيذ للقلوب والضرب الثانى من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان
يثبت لشئ صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء اى يذكر عقيب اثبات
صفة المدح لذلك الشئ اداة الاستثناء تليها صفة مدح اخرى
له اى لذلك الشئ نحو انا افصح العرب بيد انى من قريش وبيد بمعنى
غير وهو اداة الاستثناء واصل الاستثناء فيه اى في هذا الضرب
ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع لكون

المستثنى غير داخل في المستثنى منه وهذا لاينافي قوله ان الاصل
مطلق الاستثناء هو الاتصال فليتامل لكنه اى الاستثناء المنقطع
في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على
حاله من الانقطاع لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية
عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يقدر الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من
الوجهين المذكورين في الضرب الاول وهو ان الاصل في مطلق
الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج
شيء مما قبلها من حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح
اخرى جاء التاكيد ولا ياتي فيه التاكيد من الوجه الاول اعني دعوى
الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا ولهذا اى ولكون التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني
فقط كان الضرب الاول افضل لافادة التاكيد من الوجهين واما قوله تعالى لا يسمعون
فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام
داخلا في اللغو فيفيد التاكيد من وجهين وان يكون من الضرب
الثاني بان لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من اصله منقطعا ويحتمل وجها
اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء
بالسلامة واهل الجنة اغنياء عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو
وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام فكانه قيل لا يسمعون
فيها لغوا الا هذا النوع من اللغو وقوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا ولا تاثيما
الا قيلا سلاما سلاما يحتمله على كل من ضربي تاكيد المدح بما يشبه الذم

كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر متعددين ثم ياتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصدت ذلك كان الواجب ان يؤخر ذكر الرجل

ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب آخر وهو ان يؤتى بالاستثناء مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو قوله تعالى وما تنقم منا الا ان امنا بآيات ربنا لما جاءتنا اي ما تعيب منا الا ما هو اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بآيات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم اذا عابه وكرهه وعليه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو اي هذا الضرب كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما في قوله اي في قول ابي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن احمد السجستاني في شعره هو البدر الا انه البحر زاخرا سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالاولان استثناءان مثل قوله بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لانه استثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن

ومنه اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء

الى من احسن اليه وثانيهما ان يثبت للشئ صفة ذم وتعقيب باداة استثناء تليها
صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا انه جاهل فالضرب الاول
يفيد التاكيد من وجهين والثانى من جهة واحد وتحقيقهما على
قياس مامر ويأتى منه الضرب الاخر اعنى الاستثناء المفرغ نحو
لا يستحسن منه الا الجهل والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو هو جاهل
لكنه فاسق ومنه اى ومن المعنوى الاستتباع وهو المدح بشئ على وجه
يستتبع المدح بشئ اخر كقوله اى قول ابى الطيب شعر نهبت من الاعمار
مالو حويته اى جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية فى الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد فى الدنيا على وجه استتبع
مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة
بخلوده ولا معنى لتهنية احد بشئ لا فائدة له فيه قال على بن عيسى الربعى
وفيه اى فى البيت وجهان اخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار
دون الاموال وهذا مما ينبئ عن علو الهمة والثانى انه لم يكن
ظالما فى قتلهم اى قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح
الدنيا واهلها وذلك لان تهنية الدنيا انما هى تهنية لاهلها فلو كان
ظالما فى قتل من قتل لم كان لاهل الدنيا سرور بخلوده ومنه اى
ومن المعنوى الادماج يقال ادمج الشئ فى الثوب اذا لفه فيه وهو ان
يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى اخر منصوب
مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول فهذا المعنى
الثانى يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون فى
الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال فى قول الشاعر

ابياتك نعي دهرنا اساءتنا في نفوسنا واسعفنا فيمن تحب ونكرم فقلت له
نعماك فيهم اتمها ودع امرنا ان المهم المقدم * فانه ادمج شكوى الزمان في التهنئة
وقد سها لان الشكاية مصرح بها فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة
لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع
بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب شعر اقلب فيه اي في ذلك الليل
اجفاني كانني اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول
الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي لاجفاني في ذلك الليل كاني
اعد على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس اعم من ان يكون
واحدا كما في بيت ابي الطيب او اكثر كما في قول ابن نباتة شعر ولا بد لي
من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم عنده * فانه ادمج في الغزل
الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح
لان يودعه حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث
اخرج الاستفهام مخرج الانكار تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح
لهذا الشان وقد نبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا لكن لما كان
مريدا للوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان
وجد من يصلح لان يودعه حلمه اودعه اياه * فان الودائع تستعاد بالاخرة
ومنه اي ومن المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام
محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمروا خاط لي عمرو
قباء ليت عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون
مدحا وتمني ان يصير بالعكس فيكون ذما قال السكاكي ومنه اي من
التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها الوجهين المختلفين

ويفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب فى التوجيه استواء الاحتمالين وفى المتشابهات احدى المعنيين قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكى واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه اى من المعنوى الهزل الذى يراد به الجد كقوله شعر اذا ما تميمى اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك للضب ٭ ومنه اى ومن المعنوى تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكى سوق المعلوم مساق غيره لنكتة وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده فى كلام الله تعالى كالتوبيخ فى قول الخارجية ايا شجر الخابور وهو موضع من نواحى ديار بكر مالك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهى تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك ٭ وبهذا يعلم ان ليس يجب فى كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل فى مقام الشك فى الحكم والمبالغة اى كالمبالغة فى المدح كقوله اى قول البحترى شعر المع برق سرى ام ضوء مصباح ٭ ام ابتسامتها بالمنظر الضاحى ٭ اى الظاهر بالغ فى مدح ابتسامها حيث لم يفرق بينها وبين لمع البرق وبين ضوء المصباح او المبالغة فى الذم فى قوله اى قول زهير شعر وما ادرى وسوف اخال ادرى ٭ اقوم آل حصن ام نساء ٭ وفيه دلالة على ان القوم للرجال خاصة والتدله اى وكالتحير والدهش فى الحب فى قوله اى قول الحسين بن عبد الله الغريبى شعر بالله يا ظبيات القاع وهو المستوى من الارض قلن لنا ٭ ليلاى منكن ام ليلى من البشر ٭ فى اضافة ليلى الى نفسه اولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيا تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها كقوله شعر الم ترنق بسلمى سلام

عليكما * هل الايام اللاتي مضين رواجع * وهل يرجع التسليم او يدفع البكاء * بثلث الاثافي والديار البلاقع * وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله عليه وسلم كأنهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته له او نفيه عنه اي من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبت المنافقون لفريقهم المكنى عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بحمل اي حمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك اللفظ كقوله شعر قلت ثقلت اذ اتيت مرارا * قال ثقلت كاهلي بالايادي * فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى

وقد حمل على تشقيل عا تقه بالايادي والمنن والنعم وبعده وقلت طولت قال
كميل تطولت وابرمت قال حبيل وحادي اي طولت الاقامة والاتيان
وابرمت اي امللت وابرم ايضا احكم والتطول التفضل بالانعام فقوله
ابرمت ايضا من هذا القبيل واما قول الشاعر شعر واخواني حسبتهم
دروعا فكانوها ولكن للاعادي • وخلتهم سهاما صائبات • فكانوها
ولكن في فوادي • وقالوا قد صفت منا قلوب • فقد صدقوا ولكن عن
ودادي • فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب
منه لان اللفظ المحمول على معنى آخر لو يقع في كلام الغير بل وقع في
كلامه بعينه لحمله على خلاف ذلك المعنى ومنه اي ومن المعنوي الاطراد
وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب
الولادة من غير تكلف في السبك ويسمى اطرادا لان تلك
الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة
انسجامه كقوله شعر ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة
بن الحارث بن شهاب • يقال ثل الله عروشهم اي هدم ملكهم
يقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم فقد ثل عرشهم
اي ان يتبجحوا بقتلك ويفرحوا ويفتخروا به فقد اثرت في عزهم
وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث
ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم
يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم فهذا اتمام الكلام في الضرب
المعنوي واما الضرب اللفظي من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور
منه في الكتاب سبعة فمنه الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ

اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد وسبع او في مجرد عدد الحروف

نحو علم وضرب او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه في اللفظ

كثيرة يجيء تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان

في انواع الحروف وكل من الالف والياء والواو [illegible] الآخر نوع آخر من انواع الحروف

وبهذا يخرج نحو يفرح ويمرح وفي اعدادها وبه يخرج نحو الساق والمساق

وفي هيأتها وبه يخرج نحو البرد والبرد بفتح احدهما وضم الآخر فان هيئة الكلمة

هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها فنحو ضرب وقتل على

هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للفاعل وضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم

بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه وبه يخرج نحو الفتح والحتف ووجه الحسن في

هذا القسم اعني التام حسن الافادة مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا

اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع الكلمة كاسمين او فعلين

او حرفين سمي مماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما متفقان في الافراد

والجمعية بان يكونا مفردين نحو قوله تعالى ويوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون

ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال

والهوى للمرء قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به

منتهى الاعمار واما مختلفان نحو قول الحريري [illegible] وفى بالعهد خدمته لا اخدام له

[illegible] العرب واما مختلفان نحو [illegible] طويل النجاد [illegible] النجاد فالاول مفرد والثاني

جمع نجد وهو ما ارتفع من الارض الذمام الاول العهد والثاني جمع ذمة وهو البئر القليلة الماء وان

كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف سمي مستوفى كقوله اي

قول ابي تمام شعر ما مات من كرم الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه كريم

يحيي الكرم ويجدده [illegible] تقسيم آخر للتام [illegible] كان احد لفظيه

اى لفظى التجنيس التام مركبا والاخر مفردا يسمى جناس التركيب بعد ان يكون التجنيس
جناس التركيب فان اتفقا اى لفظا التجنيس اللذان احدهما مركب والاخر
مفرد فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق
لفظيه فى الخط ايضا كقوله اى قول ابى الفتح البستى شعر اذا ملك لم يكن ذا هبة
اى صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اى غير باقية وكقول ابى العلاء مطايا
مطايا وجدكن منازل + منازل عنهن المطى قليع + فيما تفعل ما من
وبحرف النداء مطايا منادى والا اى وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد
والاخر مركب فى الخط خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق
اللفظين فى الخط كقوله اى قول ابى الفتح شعر كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا
ما الذى ضر مدير الكاس لو جاملنا اى عاملنا بالجميل فان قلت يدخل فى
قوله والا خص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة
كقول الحريرى شعر ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه + بدمع يضاهى
الوبل حال مصابه + ومثل لعينيك الحمام ووقعه + وروعة ملقاه ومطعم
صابه فالثانى مركب من صابه والميم من مطعم والصاب عصارة
شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما
غير متفقين فى الخط فهل يسمى مفروقا قلت لا اذ يجب فى المفروق ان
لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين والتقسيم ان
المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوا والا فهو
اما متشابه او مفروق صرح بذلك فى الايضاح ففى عبارة الكتاب
تسامح هذا اذا كان اللفظان متفقين فى انواع الحروف واعدادها
وهيأتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين فى ذلك فهو اربعة اقسام لانه

الاتفاق في ذلك لها ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف او في
اعدادها او في هيأتها او في ترتيبها لانهما لو اختلفا في اثنين من ذلك
او اكثر حتى لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة او العدد
فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا
حصر المذكور في الاقسام الاربعة فقال وان اختلفا وهو عطف على
الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا وعلى مقدر اي هذا
ان اتفقا فيها ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
فقط وان اتفقا في النوع والعدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا لانحراف
هيئة احد اللفظين عن هيئة الآخر والاختلاف قد يكون في الحركة كقولهم
جبة البرد جنة البرد والمراد لفظ البرد بالضم وبالفتح واما لفظا الجبة
والجنة فمن التجنيس اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد في كونه من
التجنيس المحرف وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم الجاهل اما مفرط
او مفرط لان الراء في مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان فهذا يقتضي
ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في الحروف لكن لما كان الحرف المشدد
يرتفع اللسان عنهما دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في
الصورة حرف واحد زيد فيه كيفية والى هذا اشار بقوله والحرف
المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء في مفرط حرف
مكسور كالراء من مفرط والاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء
من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع آخر من الاختلاف غير
الاول ونحو قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف بالحركة
والسكون كقولهم البدعة شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح

ومن الثاني مكسورة والراء من الاول مفتوحة ومن الثاني ساكن

وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في

اعداد الحروف بان يكون حروف احدهما اكثر من الآخر بحيث

اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس

ناقصا لنقصان احد اللفظين عن الآخر وهو ستة اقسام لان

الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما في الاول

او في الوسط او في الآخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف

واحد في الاول مثل والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ

المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الآخر كقوله اي قول

ابي تمام يمدون من ايدٍ عواصٍ عواصمٍ ؛ تصول باسياف قواضٍ قواضبِ ؛ من في من ايد صفة محذوف

اي يمدون سواعد من ايد او زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض

مثلها في قولهم هزّ من عطفه وبالجملة هو الواقع موقع مفعول

يمدون وعواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف وعواصم من

عصمه حفظه وحماه وقواض جمع قاضية اسم فاعل من قضى عليه حكم وقواضب

من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا ضاربات للاعداء

حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل

قاطعة وربما يسمى هذا القسم الذي يكون زيادة الحرف الآخر مطرفا

ووجه حسنه انه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي عاصية

الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى حتى اذا تمكن آخرها في نفسك

ووعاه سمعك انصرف عنه عن ذلك التوهم وفي ذلك حصول الفائدة بعد اليأس منها واما باكثر

عطف على قوله اما بحرف واحد ولم يذكر منه الا قسما واحدا وهو ما يكون الزيادة فى الآخر كقول الخنساء شعر ان البكاء هو الشفاء من الجوى بين الجوانح وربما يسمى هذا الذى يكون الزيادة من آخره مذيلا وان

اختلفا فى انواعها اى ان اختلف لفظا المتجانسين فى انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد بينهما التشابه فيخرجان من التجانس كلفظى نصر ونكل ولفظى ضرب وفرق ومنطلق ومنطبق ثم الحرفان اللذان وقع فيهما الاختلاف ان كانا متقاربين فى المخرج سمى هذا الجناس مضارعا وهو ثلثة اضرب لان الحرف الاجنبى اما فى الاول نحو بينى وبين كنى ليل دامس

وطريق طامس او فى الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او فى الآخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير ولا يخفى ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اى وان لم يكن الحرفان متقاربين سمى لاحقا وهو ايضا اما فى الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمزة الكسر واللمز الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد فلا يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان فى عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرا او فى الآخر نحو فاذا جاءهم امر من الامن او الخوف وان اختلفا فى ترتيبها اى وان اختلف لفظا المتجانسين فى ترتيب الحروف بان تتفقا فى النوع والعدد والهيئة لكن قدم فى احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الآخر سمى هذا النوع تجنيس القلب وهو ضربان

كالكلام فى المثال السابق بل اشد لان الراء والنون متقاربان بحيث يدغم احدهما فى الآخر وغفلة الشارح المحقق عنه مع التعرض بالسابق بعينه والمثال

لانه اذ وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذى قبله
ثانيا وهكذا على الترتيب سمى قلب الكل والا سمى قلب البعض وايضا
اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه قال الاحنف
شعر حسامك فيه للاحباب فتح + ورمحك منه للاعداء حتف + ويسمى
قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا وامن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا
وقع احدهما اى احد المتجانسين تجنيس القلب فى اول البيت والمجانس الاخر
فى اخره يسمى تجنيس القلب مقلوبا مجنحا لان اللفظين كانهما جناحان
للبيت كقوله لاح انوار الهدى من كفه فى كل حال واذا ولى احد
المتجانسين سواء كان جناس القلب ام غيره ولهذا ذكره بالاسم
الظاهر دون المضمر المتجانس الاخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا
ومزدوجا نحو وجئتك من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب
شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم ومثل عواصم
عواصم وقواض قواضب وكقوله ... ولياء للاعداء
حتف وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين فى الكتابة ويسمى تجنيسا
خطيا كقوله تعالى والذى هو يطعمنى ويسقين واذا مرضت فهو يشفين
وكقوله عليه السلام عليكم بالابكار فانهن اشد حبا واقل خبا وكقوله
غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك تهدا
بهذا وقد يعد فى هذا النوع ما لم ينظر فيه الى اتصال الحروف وانفصالها
كقولهم فى مسعود متى تعود وفى المستنصرية جنة المسك تفرجية وقيل
لفاضل استنصح ثقة ايش تصحيفه فقال اثبت تصحيفه ويلحق بالجناس شيئان
احدهما ان يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين فى الحروف

الاصول مرتبة والاتفاق في اصل المعنى نحو فاقم وجهك للدين القيم
فانهما مشتقان من قام يقوم والثاني ان يجمعهما اي اللفظين المشابهة
وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق وذلك بان يوجد في كل
من اللفظين جميع ما يوجد في الاخر من الحروف او اكثر لكن لا يرجعان الى
اصل واحد في الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين فان قال من
القول والقالين من القلى ونحو قوله تعالى اثاقلتم الى الارض ارضيتم
بالحيوة الدنيا وبهذا يعرف ان ليس المراد بما يشبه الاشتقاق
الاشتقاق الكبير وذلك لان الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف
الاصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك والارض
مع ارضيتم ليس من هذا القبيل وهذا نوع من انواع التجنيس تجنيس
الاشارة وهو ان لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالاشارة كقوله حلقت
لحية موسى باسمه وبهرون اذا ما قلبا ومنه اي من اللفظي رد العجز
على الصدر وهو في النثر ان يجعل احد اللفظين المكررين اعني المتفقين
في اللفظ والمعنى او المتجانسين اي المتشابهين في اللفظ دون المعنى او الملحقين
بهما اي بالمتجانسين والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق او شبه
الاشتقاق في اول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الاخر في اخرها اي اخر
الفقرة فيكون اربعة اقسام احدها ان يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى
الناس والله احق ان تخشاه والثاني ان يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم
يرجع ودمعه سائل الاول من السؤال والثاني من السيلان والثالث
ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع
ان يجمعهما شبه الاشتقاق نحو قال اني لعملكم من القالين

وهو في النظم ان يكون احدهما اي احد اللفظين المكررين او المتجانسين
او الملحقين بهما في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او
حشوه او آخره او صدر المصراع الثاني واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر
وهو ان يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الثاني نحو في عمله فصار هذه
وهو غير مشهور مشتهر ورأي المصنف انه لا فائدة معتد بها فيه فرد العجز
على الصدر في الصدر او صدر المصراع او حشو المصراع الثاني او صدر المصراع
الاول فالاقسام عنده اربعة وهو ان يقع اللفظ الآخر في صدر المصراع
الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثاني وعلى كل تقدير ان
فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير اثني عشر حاصلة
من ضرب اربعة في ثلاثة وباعتبار الملحقين قسمان لانه اما ان
يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق يصير الاقسام ستة عشر حاصلة
من ضرب الاربعة في اربعة لكن المص لم يورد من شبه الاشتقاق
الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر بالامثلة الثلاثة الباقية واما اكتفاء
بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلاثة عشر مثالا اما ما
يكون اللفظان المكرران فما يكون احد اللفظين في آخر البيت
واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول كقوله شعر سريع الى ابن العم
يلطم وجهه + وليس الى داعي الندى بسريع + وما يكون اللفظ الآخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الصمة بن عبد الله القشيري
شعر تمتع من شميم عرار نجد + فما بعد العشية من عرار + هي وردة
ناعمة صفراء طيبة الرائحة وشميم مصدر بمعنى الشم ومن زائدة على انه اسم ما وبعده
زائدة وتمتع مفعول اقول في قوله شعر اقول لصاحبي والعيس تهوى

بنا بين المنيفة والضمار يعني اجاري رفيقي وابا ثه قصتنا والرواحل
بين هذين الموضعين واقول في أثناء ذلك متلهفا استمتع بشميم عرار نجد
فانا نعدم اذا امسينا الخ وجاء من ارض نجد ونباته وما يكون اللفظ الآخر
في آخر المصراع الاول مثل قوله اي قول ابي تمام شعر ومن كان بالبيض
الكواعب جمع كاعب وهي الجارية حين يبدو ثديها للنهود مغرما مولعا
يقال اغرم بالشئ اي اولع به فما زلت بالبيض يعني بالسيوف القواضب اي السيوف
القواطع مغرما وما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله شعر
وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فاني نافع لي قليلها وقبله الما على الدار
التي لو وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها اي الا المام النزول
القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه وانتصب معرج على انه خبر لم يكن
واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة التعريج الى
الساعة ويجوز ان يريد الا تعريجا قليلا في ساعة فيكون الصفة مفيدة و
قليلها فاعل نافع او هو المبتداء ونافع خبره مقدم عليه والجملة في محل خبر
ان والضمير في قليلها للساعة اي قليل التعريج في الساعة يعني قفا على
الدار التي لو وجدتها ما هو لتما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها
وكثرة النعم منها اطت لم يكن المامكما بها الا تعريج ساعة فان قليلها ينفعني
ويشفي غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فيما يقع احدهما
في آخر البيت والآخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي
الارجاني شعر دعاني اي تركاني من لامكما سفاها هي الخفة وخفة العقل
فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المتجانس الآخر في
حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي شعر واذا البلابل جمع بلبل

وهو الطائر المعروف فصحت بلغاتها اى نغماتها البلابل جمع بلبال وهو الحزن
باحتساء البلابل جمع بلبلة بالضم وهى ابريق يكون فيها الخمر والاحتساء الشرب
والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة الى الاول واما بالنسبة الى الثانى
فهو من هذا الباب على مذهب السكاكى دون المص وما يكون المتجانس
الاخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله اى قول الحريرى شعر فمشغوف
بآيات المثانى اى القران قال الجوهرى المثانى من القران ما كان اقل
من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب مثانى لانها تثنى فى كل صلوة ويسمى
جميع القران مثانى لاقتران اية الرحمة باية العذاب ومفتون برنات المثانى
اى بنغمات اوتار المزامير التى ضم طاق منها الى طاق الواحد منها مثنى
بمفعل من الثنى وما يكون المتجانس الاخر فى صدر المصراع الثانى كقوله
اى قول القاضى الارجانى شعر املتهم ثم تأملتهم ٭ فلاح لى اى ظهر ان
ليس فيهم فلاح ٭ اى فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان الملحقان بالمتجانسين
فما يكون احدهما فى اخر البيت والاخر فى صدر المصراع الاول مثل قوله
اى قول البحترى شعر ضرائب ابدعتها فى السماح ٭ فلسنا نرى لك فيها ضريبا
والضرائب جمع ضريبة وهى الطبيعة والسجية التى ضربت للرجل وطبع
الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل فى ضرب القداح فهما راجعان الى اصل
واحد فى الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى حشو المصراع الاول مثل
قوله اى قول امرئ القيس شعر اذا المرء لم يخزن عليه لسانه ٭ فليس على
شىء سواه بخزان ٭ اى اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظ مما
يعود ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه فيخزن وخزان
مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اى قول ابى العلاء شعر لو اختصرتم من

الاحسان زرتكم ٭ والعذب من الماء يهجر للافراط فى الخصر اى البرود ٭ يعنى ان نعدى عنكم لكثرة انعامكم علىّ وهذا ايضاً مثال لما وقع احد الملحقين فى اخر البيت والاخر فى حشو المصراع الاول لانه من القسم الثانى من الالحاق اعنى ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول مثل قوله ؎ فدع الوعيد فما وعيدك ضائرى اطنين اجنحة الذباب يضير اى ضائر ويضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى مثل قوله اى قول ابى تمام من مرثية محمد بن حميد حين استشهد ؎ ثوى فى الثرى من كان يحيى به الورى ويغمر صرف الدهر نائله الغمر ٭ وقد كانت البيض القواضب اى السيوف القواطع فى الوغى بواتر اى قواطع فهى بحسن استعماله اياها فهى الان من بعده ٭ بتر جمع ابتر اى لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر والغمر مما يجمعهما الاشتقاق وكذا البواتر والبتر واما الامثلة الثلاثة التى اهملها المص فمثال ما وقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق فى اخر البيت والملحق الاخر فى صدر المصراع الاول قول الحريرى شعر ولاح يلحى على جرى العنان الى ملهى فسحقاً له من لائح لاح فالاول ماض يلوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر فى اخر المصراع الاول قوله ؎ ومضطلع بتلخيص المعانى ٭ ومطلع الى تخليص عانى ٭ فالاول من عنى يعنى والثانى من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر فى صدر المصراع الثانى فى قول الاخر العمرى لقد كان الثريا مكانه ثراء ٭ فاضحى الان مثواه فى الثرى ٭ فالثراء واوى من الثروة والثرى يائى ومنها اى من اللفظى السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخيرة من

الفقرة الاخرى كما سيجئ وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل
وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد في الآخر وهو معنى
قول السكاكي هو اي السجع في النثر كالقافية في الشعر وفيه بحث
لان القافية هي لفظ في اخر البيت اما الكلمة برأسها او الحرف الاخير منها
او غير ذلك على تفصيل المذاهب ولا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من
اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي بالاسجاع حيث قال انها
في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقر وهي التي
يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى
المصدر كما اراده المص فقوله وهو معنى قول السكاكي سهو ان هذا المقصود
كلام السكاكي وصحيح ولهذا يعني كما ان القوافي هي الالفاظ المتوافقة في
اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر فكما ان
التقفية هي توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر ههنا توافقها وهو اي
السجع ثلثة اضرب مطرف ان اختلفت الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم
لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فالوقار والاطوار مختلفان وزنا
والا اي وان لم يختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى
القرينتين من الالفاظ او كان اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل
ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين من الاخرى في الوزن
والتقفية اي التوافق على الحرف الاخر فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية
يوافق ما يقابله من الاولى في الوزن والتقفية واما لفظه فهو فلا يقابله
شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الآذان لكان اكثر ما

في الثانية موافقا لما يقابل من الاولى والا فمتخاذ اي وان لم يكن ما في احدى القرينتين ولا اكثره مثل ما يقابله من الاخرى فهو السجع المتوازي وذلك بان يكون ما في احدى القرينتين او اكثره وما يقابله من الاخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة او في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا او في التقفية فقط كقولنا حصل الناطق والصامت وهلك الحاسد والشامت او لا يكون لكل كلمة من احدى القرينتين مقابل من الاخرى نحو انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الاثير السجع يحتاج الى اربع شرايط اختيار مفردات الالفاظ واختيار التاليف وان يكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحدة من الفقرتين دالة على معنى آخر والا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا يدركه الاعين بالحاظها ولا تحده الالسن بالفاظها ولا يخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلوة على من لم ير للكفر اثرا الا طمسه ومحاه ولا رسما الا ازاله وعفاه اذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محا الاثر واعفاء الرسم قيل واحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود ثم اي بعد ان لم يتساوا قرائنه فالاحسن ما طالت قرينته نحو والنجم اذا هوى ما ضل صاحبكم وما غوى او قرينته الثالثة خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن ان يوتى قرينة اي قرينة بعد قرينة اخرى اقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الاثير السجع ثلاثة اقسام الاول ان يكون الفاصلتان متساويين كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر

واما بنعمة ربك فحدث والثاني ان يكون الثاني اطول من الاول لا طولا يخرجه
عن الاعتدال كثيرا والا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض
وتخر الجبال هدا فان الاول ثماني لفظات والثاني تسع لفظات وله
في القرآن غير نظير ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر فان الاوليين
يجيئان في عدة واحدة ثم ياتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا
ويجوز ان تجيء متساوية لهما كقوله تعالى واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها
من لفظتين وجعلت الثالثة منها خمس لفظات او ستا كان حسنا
والثالث ان يكون الآخر اقصر من الاول وهو عندي عيب فاحش لان
السمع قد استوفى امده في الاول بطوله فاذا جاء الثاني قصيرا
بقي الانسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
دونها ثم السجع اما قصير واما طويل والقصير هو احسن لقرب الفواصل
المسجوعة من سمع السامع وايضا هو اوعر مسلكا لان المعنى اذا صيغ
بالفاظ قليلة عسر مواطاة السجع فيه واحسن القصر ما كان عن لفظتين
ومنه ما يكون من ثلاثة الى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه
ما يقرب من القصير بان يكون تاليفه من احدى عشرة الى اثنتي عشرة
واكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى واذا اذقنا الانسان منا رحمة الآية
فالاولى احدى عشرة والثانية ثلاث عشرة والاسجاع مبنية على سكون
الاعجاز اي اواخر فواصل القرائن لان الغرض من السجع ان تزاوج
بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد

ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة لغات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون وهذا غير جائز في القوافي ولا واف بالغرض لعدم تزاوج الفواصل واذا رأيتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها لازدواج فيقولون آتيك بالغدايا والعشايا اي بالغدوات وهنأني الطعام ومرأني اي امرأني واحد ما قدم وما حدث اي حدث الفتح مع ان فيه ارتكابا لما يخالف اللغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة اذ لا يقال الفواصل الا لها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول ابي تمام شعر تجلى به رشدي و اثرت به يدي * و فاض به ثمدي هو المال القليل واصله في الماء واوري به زندي اي صار ذا وري وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بضم الهمزة وكسر الراء على انه مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف والضمير في به يعود الى نصر المذكور في البيت السابق وهو قوله شعر سأحمد نصرا ما حييت وانني * لاعلم ان قد جل نصر عن الحمد * ومن السجع على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لاختها اي للسجعة التي في الشطر الآخر وقوله سجعة ينبغي ان ينتصب على المصدر اي يجعل كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا علم انه المفعول الثاني على ان الشطر بان يسجع ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين تسمية الكل باسم جزئه كقول الحريري شعر لما اقتعدت غارب الاغتراب * وانأتني المتربة عن الاتراب *

بحجة وقوله طوحت به الطوايح الزمن الى صنعاء اليمن سجعة اخرى

كقوله اى قول ابى تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية شعر تدبير معتصم

بالله منتقم لله مرتغب فى الله ، اى راغب فيما يقربه من رضوانه

مرتعب اى منتظر ثوابه او خايف عقابه فا لشطر الاول سجعة مبنية

على الميم والثانى على الباء وقوله تدبير مبتدا ء وخبره فى البيت

الثالث وهو قوله شعر لم يرم قوما ولم ينهد الى بلدة الا تقدمه

جيش من الرعب ، ومن السجع على القول بجريانه فى النظم ما يسمى التصريع

وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو اخر المصراع الاول

من البيت والضرب اخر المصراع الثانى منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى

سبع مراتب الاولى ان يكون كل مصراع مستقلا بنفسه فى فهم معناه

ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس شعر افاطم مهلا بعد هذا

التدلل ، وان كنت قد ازمعت هجرى فاجملى ، الثانية ان يكون

الاول غير محتاج الى الثانى فاذا جاء مرتبطا به كقوله ايضا شعر

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ، بسقط اللوى بين الدخول فحومل ،

الثالثة ان يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الاخر

كقول ابن الحجاج البغدادى شعر من شروط الصبوح فى المهرجان ،

خفة الشرب مع خلو المكان ، الرابعة ان لا يفهم معنى الاول الا بالثانى

ويسمى التصريع الناقص كقول ابى الطيب شعر مغانى الشعب طيبا

فى المغانى ، بمنزلة الربيع من الزمان ، الخامسة ان يكون التصريع بلفظة

واحدة فى المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لان اللفظ اما

متحدة المعنى فى المصراعين كقول عبيد الله بن الابرص شعر فكل ذى

غنية ثوب وغايب لموت لا يؤوب وهذا انزل درجة واما لمخالفة العرف لكونه مجازاً كقول ابي تمام شعر فتى كان شرباً للعفاة ومرتعاً فاصبح للهندية البيض مرتعاً ۔ السادسة ان يكون المصراع الاول معلقاً على صفة يأتي ذكرها في اول الثاني ويسمى التعليق كقول امرء القيس شعر الا ايها الليل الطويل الا انجلي ۔ بصبح وما الاصباح منك بامثل ۔ لان الاول متعلق بالصبح وهذا معيب جداً السابعة ان يكون التصريع في البيت مخالفاً لقافيته ويسمى التصريع المسطور كقول ابي نواس شعر اقلني قد ندمت من الذنوب وبالاقرار عدت من الجحود ۔ فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه و لا يخفى ان السابعة خارجة مما نحن فيه ومنه اي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين اي الكلمتين الاخيرتين من الفقرتين او من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويتان في الوزن لا في التقفية لان الاول على الفاء والثاني على الثاء اذ لا عبرة بتاء التانيث على ما بين في علم القوافي ومثل قوله شعر هو الشمس قدراً والملوك كواكب ۔ هو البحر جوداً والكرام جداول ۔ والظاهر من قوله دون التقفية انه يجب في الموازنة ان لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة وح يكون بينها وبين السجع تباين ويحتمل ان يريد انه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية وح يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة واكواب موضوعة وصدق الموازنة بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل مالكم لا ترجون لله وقاراً وقد خلقكم اطواراً واما

ما ذكره ابن الاثير في المثل السائر من ان الموازنة هي تساوي فواصل
النثر وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف ايضا كما في السجع فكل
سجع موازنة وليس كل موازنة سجعا فبني على انه يشترط في السجع تساوي
الفاصلتين في الوزن والتقفية ولا يشترط في الموازنة تساويهما في
الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا كان تساوي
الفاصلتان في الوزن دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين
من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الالفاظ
من القرينة الاخرى في الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا
النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع وما كان
في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص
بالشعر اورد لها مثالين مثالا من النثر ومثالا من الشعر تنبيها على انها تجري
في النثر والنظم جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة
لا تختص بالنثر كما يسبق الى الوهم من قوله وهي تساوي الفاصلتين فقال
نحو واتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله اي
نحو قول ابي تمام مها الوحش اي بقر الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه
النساء انس بك وبحديثك ومها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك
القنا ذوابل والنساء نواضر لا ذبول فيها الظاهر ان الآية والبيت مما يكون
اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه اذ لا يتحقق
تماثل الوزن في اتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع
قول البحتري شعر فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا ۞ واقدم لما لم يجد عنك
مهربا ومنه اي من اللفظي القلب وهو ان يكون الكلام بحيث لو قلبته

وابتداءت من حرفه الاخير الى الحرف الاول لكان الحاصل بعينه هو هذا
الكلام وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون
بحيث يكون كل من المصراعين قلبا للآخر كقوله ؎ ارانا الاله هلالا انارا
وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله اي قول القاضي
الارجاني شعر ؎ مودته تدوم لكل هول * وهل كل مودته تدوم * واما في
النثر فما اشار اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد
في هذا الباب في حكم المخفف لان المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي من
اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا وهو بناء البيت على القافيتين
يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين وكان عليه ان يقول يصح
الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لانه يجب في التشريع ان يكون
الشعر مستقيما على اي القافيتين وقفت لانهم فسروه بان يبني الشاعر
ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد فعلى اي
القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر
بذلك فليتامل كقوله اي قول الحريري شعر ؎ يا خاطب الدنيا من خطب
المراة الدنية الخسيسة انها شرك الردى اي حبالة الهلاك وقرارة الاكدار
اي مقر الكدورات * دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا
لها من دار * غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار
وكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الطويل الكامل الا انها على القافية الثانية
من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية عند الخليل
من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن
ويروى عنه ايضا ان المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية

الاولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شراك الروي الى الآخر
او مجموع قوله شراك الردي والقافية الثانية من فتحة الدال من الاكدار
الى الآخر ولفظة دار منه وههنا اقوال مذكورة في علم القوافي ولو قال
هو بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري
شعر جودي على المستهتر الصب الجوي * وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلي
المتفكر القلب الشجي ثم الكئيب عن حاله لا تطلي * فان قيل اذا وجد البناء على
الاكثر من قافيتين فقد وجد البناء على القافيتين فقلنا الظاهر من قوله هو بناء
البيت على قافيتين انه ان يكون مبنيا عليهما فقط ومنه اي ومن اللفظي
لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والاعنات
ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي يبني عليه
القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او نونية مثلا وسمي
بذلك لانه يجمع بين الابيات من روية الحبل اذا فتلته وهذا لان
الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على البعير اذا شددت عليه
الرداء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي
عنده فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب وما في معناه اي
قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة يعني الحرف
الذي وقع في فواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف او حركة يحصل السجع
بدونه وقوله من الفاصلة حال مما في معناه وقوله ما ليس
بلازم في السجع فاعل يجيء والمراد انه يجيء ذلك في بيتين او اكثر وفقرتين
او اكثر ولا نعني كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا

قوله تعالى قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ۞ بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم فى السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جئ فى البيت الثانى ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم فى السجع معناه انه يؤتى قبل حرف الروى من قافية البيت او قبل ما فى معناه من فاصلة الفقر بشئ لا يلزم الاتيان به فى مذهب السجع يعنى لو جعلها تان القافيتان او الفاصلتان فى سجعين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشئ ويصح السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغى ان يقول ما ليس بلازم فى السجع او القافية ليوافق قوله قبل حرف الروى او ما فى معناه فيجئ ما ليس بلازم فى السجع قبل ما هو فى معنى حرف الروى من الفاصلة نحو فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروى وقد جئ قبلها فى الفاصلتين بالهاء وهو ليس بلازم فى السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تنهر ولا تطفر ولا تسخر ونحو ذلك وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع فى نحو لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر فى قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروى نحو قوله شعر سأشكر عمرا ان تراخت منيتى ۞ ايادى لم تمنن وان هى جلت ۞ اى لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت وفى الاساس شكرت الله تعالى نعمته واشكر له وقد يقال شكرت فلانا يريدون نعمته فكأنه اراد سأشكر لعمرو فحذف الجار او جعل ايادى بدل اشتمال من عمرو فتى هو غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت يقال فى الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء زلت القدم به وزلت النعل به اى لا يظهر الشكاية اذا نزل به البلايا بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفى طريقة قول الآخر اذا ما المرء لم يرقه *

وان ايسر المراد اليه صاحبه ای خلتی ای فقری من حيث يخفى فكانها لا
كنت استرها بالتجمل وكانت خلى فذى عليه حتى عنت اى انكشفت
وزالت باصلاحه لها بايادية يعنى حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم له
حتى تلافاه بيده باصلاح فحرف الروى هو التاء وقد جعل قبلها فى الابيات
بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم فى مذهب السجع لتحقق السجع فى
نحو مدت وجلت ومنت والتفت ونحو ذلك فى كل من الآية والابيات
نوعان من لزوم ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء واللام والثانى التزام
فتحها وقد يكون الاول بدون الثانى كالقمر ومستمر وبالعكس كقول
ابن الرومى شعر لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة
يولد وكلا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم
فتح ما قبل الدال فان قلت قد ذكر المص فى الايضاح ان ذلك قد يكون
فى غير الفاصلتين ايضا كقول الحريرى ما اشتار العسل من اختار الكسل
فانه كما التزم فى الفاصلتين اعنى العسل والكسل السين التى يحصل السجع
بدونها كذلك قد التزم فى اشتار واختار التاء التى يحصل السجع بدونها فهل
يدخل مثل ذلك فى التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروى او ما فى
معناه اعم من ان يكون ذلك فى حروف القافية والفاصلة او غيرها
لان جميع ما فى البيت الحرف الروى يصدق عليه انه قبل حرف الروى
وكذا ما فى معناه من الفاصلة فيصدق على التاء فى اشتار واختار
انه قبل اللام التى هى بمنزلة حرف الروى لكن هذا بعيد والظاهر ان
لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما يكون فى القافية او الفاصلة
لانهم فسروه بانه يلتزم المتكلم فى السجع والتقفية قبل حرف

الروی ما لا یلزمه من مجیٔ حرکة مخصوصة او حرف بعینه واکثر ولان قوله
قبل حرف الروی او ما فی معناه یعنی من حروف القافیة او الفاصلة والا لکان
المناسب ان یقول فی البیت او الفقرة وقوله فی الایضاح وقد یکون ذلک
فی غیر الفاصلتین ایضا معناه ان مثل هذا الاعتبار الذی یسمی لزوم
ما لا یلزم قد یجیٔ فی کلمات الفقر والابیات غیر الفواصل وغیر القوافی
واصل الحسن فی ذلک کله یعنی فی الضرب اللفظی من المحسنات ان یکون
الالفاظ تابعة للمعانی دون العکس ای لا ان یکون المعانی توابع للالفاظ
وذلک ان المعانی اذا ارسلت علی سجیتها طلبت لانفسها الفاظا یلیق بها
فیحسن اللفظ والمعنی جمیعا وان اتی بالالفاظ متکلفة مصنوعة وجعل
المعانی تابعة لها کان کظاهر مموه علی باطن مشوه ولباس حسن علی منظر قبیح
وغمد من ذهب علی نصل من خشب فینبغی ان یجتنب عما یفعله بعض المتاخرین
الذین لهم شغف بایراد شیٔ من المحسنات اللفظیة فیصرفون العنایة
الی جمیع عدة من المحسنات ویجعلون الکلام کانه غیر مسوق
لافادة المعنی فلا یبالون بخفاء الدلالات ورکاکة المعانی قال المص هذا
ما تیسر لی باذن الله تعالی جمعه وتحریره من اصول الفن الثالث وبقیت
اشیاء یذکرها فی علم البدیع بعض المصنفین وهو قسمان الاول ما
یتعین اهماله ویجب ترک التعرض له اما لعدم دخوله فی فن البلاغة
او لعدم کونه راجعا الی تحسین الکلام البلیغ وهو ضربان احدهما مثل
ما یرجع الی التحسین فی الخط دون اللفظ مع ما فیه من التکلف مثل کون
الکلمتین متماثلتین فی الخط کما ذکرناه فیما سبق ومثل الموصل وهو ان
یوتی بکلام یکون کل من کلماته متصلة الحروف کقول الحریری شعر

فتنتني فجننتني تجني ، بتجن يفتن غب تجني ، ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط شعر وادبرك ان ذرت دار ودود ، وداو ورواو وورواو ورواو ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعودك يزين الى آخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة ومثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر فيأتي برسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او الفقرة بمعنى ثم تعلقها بعينها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نوتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير شعر من يلق يوما على علاته هرما ، يلق السماحة منه والندى خلقا وقول ابي نواس شعر صفراء لا تنزل الاحزان ساحتها ، لو مسها حجر مسته سراء ، ومثل التعديد ويسمى سياقة الاعداد وهو ايقاع اسماء مفردة على سياق واحد ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتاخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة فتاتي بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب وقد اوردوه في المحسنات او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يجيء مع الايجاز وقد يجيء مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل

ها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمهمة وقد ختم الفن الثالث
بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة وفصلا وعلم بذلك ان الخاتمة انما هي
خاتمة الفن الثالث وليست خاتمة الكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة
كالمقدمة على ما توهم بعضهم

الخاتمة في السرقات الشعرية

وما يتصل بها اى بالسرقات الشعرية مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص و
الانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا
اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اى لتقرر هذا الغرض
العام في العقول والعادات يشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم
وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر
ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك
كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها
بمن هي له اى لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له كوصف
الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اى السائلين وكوصف البخيل بالعبوس
مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اى معرفة وجه الدلالة
على الغرض لاستقراره فيها اى في العقول والعادات كتشبيه الشجاع
بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اى فالاتفاق القائلين في هذا النوع
من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد
سرقة ولا اخذا فقوله فهو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه
الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اى وان لم

يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الآخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والا فرع على تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي اما مع البناء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثمة واذا تقرر هذا فالاخذ والسرقة اي ما يسمى بهذين الاسمين نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كلا او بعضا الثاني ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان الماخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير النظم او بدونه فيحصل عدة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب والتاليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه حقوقه وجدته هاجرا لك متبدلا بك وبصاحبك ان كانت به مسئلة وله عقل ومعرفة

ويركب حد السيف الذي يركب حد السيف تحمل امور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت من ان تضيمه اي بدلا من ان تضيمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حده السيف مزحل اي مبعد يعني لا يبالي الحازم بما يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيما ويلحقه عار واهتضام حتى لم يجد عن ركوبه مبعدا او معدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشد هذين البيتين فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني فانشد قصيدته التي اولها شعر لعمرك ما ادري واني لاوجل ✽ على اينا تعدو المنية اول ✽ حتى اتمها وفيها هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى لي وبعد هذا فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة شعر دع المكارم لا ترحل لبغيتها ✽ واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ✽ ذر المآثر لا تذهب لمطلبها ✽ واجلس فانك انت الآكل اللابس ✽ وكقول امرئ القيس شعر وقوفا بها

صحبی علی مطیهم یقولون لا تهلك اسی وتجمل، واورده طرفة فی دالیته الا انه
اقام تجلد مقام تجمل، وقال عباس بن عبد المطلب شعر وما الناس بالناس
الذین عهدتهم، ولا الدار بالدار التی کنت تعلم فاورده الفرزدق فی شعره
الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقریب من هذا ان یبدل بالالفاظ ما یضادها
فی المعنی مع رعایة النظم والترتیب کما یقال فی قول حسان شعر بیض الوجوه کریمة
احسابهم، شم الانوف من الطراز الاول، سود الوجوه لئیمة احسابهم
فطس الانوف من الطراز الآخر، وان کان اخذ اللفظ کله مع تغییر لنظمه ای
نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا کله سمی هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو
ثلثة اقسام لان الثانی اما ان یکون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان کان
الثانی ابلغ من الاول لاختصاصه بفضیلة لا توجد فی الاول کحسن السبك
او الاختصار او الایضاح او زیادة معنی فممدوح ای فالثانی ممدوح مقبول
کقول بشار شعر من راقب الناس ای حاذرهم لم یظفر بحاجته
وفاز بالطیبات الفاتك اللهج ای الشجاع القتال الذی له ولوع بالقتل وقول سلم الخاسر بالخاء المعجمة
سمی بذلك لخسرانه فی تجارته فی الاساس سمی سلم الخاسر لانه باع مصحفا ورثه واشتری
بثمنه عودا یضرب به من راقب الناس مات غما ای حزنا انتصب علی انه مفعول له او تمییز
وفاز باللذة الجسور ای الشدید الجرأة فبیت سلم اجود سبکا واخصر لفظا وروی عن
ابی معاذ راویة بشار انه قال انشد بشار قول سلم فقال ذهب والله بیتی فهو اخف
منه واعذب والله لا اکلت الیوم ولا شربت وکقول الآخر شعر خلقنا لهم فی کل عین
وحاجب بسمر القنا والبیض عینا وحاجبا، وقول ابن نباتة بعده شعر
خلقنا باطراف القنا فی ظهورهم عیونا لها وقع السیوف حواجب

ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد استشهد في بعض غزواته شعر هيهات لا يأتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي لبخيل بان يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده او لبخيل بنسياني او ببذل لدلالة ما قبله وهو قوله شعر لا تنس ابا نصر نسيت اذن يدي من حيث ينتصر الفتى وينيل قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النوع نفي المثل ان يقال انه يعز او انه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنعه من حيث هو بل من حيث بخل الزمان بجود مثله وقول ابي الطيب شعر اعدى الزمان سخاؤه فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لابي تمام على كل من تفسيري ابن جني وابن فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع من الاخذ عدم تغاير المعنيين اصلا كما توهمه البعض والا لم يكن مأخوذا منه على تأويل ابن جني ايضا لان ابا تمام علق البخل بمثل المرثي وابا الطيب بنفس الممدوح هذا ولكن مصراع ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على الماضي والمراد ولقد كان فان قلت ههنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله لم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل به كذا ذكره العلامة في شرحه وعليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه وافناؤه فباق بعد في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمنع الشاعر ذلك الحاصل اي ايجاده واعدامه كان بيد الزمان فيه اولا لكنه لا يسمح

باعدامه قط لكونه سببا لصلاحه ثانيا وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع
ابي تمام اجود سبكا لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا يظهر قرينة تدل عليه على
ان هذا المعنى مما لم يذهب اليه احد ممن فسر البيت قال ابن جنى اى تعلم الزمان من سخائه
فسخا به اخرجه من العدم الى الوجود ولولا سخاؤه الذى افاد منه لبخل به على الدنيا
واستبقاه لنفسه قال ابن فورجة هذا تأويل فاسد وغرض بعيد لان سخاءه
غير موجود لا يوصف بالعدوى وانما المراد سخا به على وكان بخيلا به على فلما اعداه سخاؤه
اسعدني الزمان بضمي اليه وهدايتى له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع ماخوذ من مصراع
ابي تمام لان معناه بخل الزمان بهلاكه او بايجاده او بايصاله الشاعر كما ان معنى مصراع
ابي تمام بخله بمثل المرثى ولو اشترط في الاخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت
ما كما سبق الى بعض الاوهام لما كان ماخوذا منه على واحد من التفاسير لان ابا تمام قد
علق البخل بمثله صريحا ولهذا قال الامام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جنى وابن فورجة ان
المصراع الثاني من قول ابي تمام هيهات البيت وان كان الثاني مثله اى مثل الاول فابعد
اى فالثاني ابعد من الذم والفضل للاول كقول ابي تمام شعر لو حار مرتاد المنية لم يجد
الا الفراق على النفوس دليلا اى لو ارتاد الطلب واضافة المرتاد الى المنية للبيان اى
المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق الى هلاكها ولم يمكنها التوصل اليها
لم يكن لها دليل عليها الا الفراق وقول ابي الطيب شعر لولا مفارقة الاحباب
ما وجدت لها المنايا الى ارواحنا سبلا الضمير فى لها للمنايا وهى حال
من سبلا وقيل انها جمع لهاة وهى فاعل وجدت اضيفت الى المنايا وروى
يد المنايا فقد اخذ المعنى كله مع بعض الالفاظ كالمنية والفراق والوجدان وتبدل
بالنفوس الارواح وكذا قول القائلة الاعرابية شعر لم يكفنى الا
حديث فراقكم لما اسربه الى مودعى وهو ذلك الدار الذى اودعتم فى

مسمع الفتية من مدمعي * وقال جار الله في مرثية استاذه * وقائلة ما هذه
الدرر التي * تساقطها عيناك سمطين سمطين * فقلت هي الدرر اللتي
قد حشا بها * ابو مضر اذني تساقط من عيني * وقوله فهو بعيد عن الذم انما هو على تقدير
ان لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية والا فهو معيب م
ـبدل القول ابي تمام شعر مقيم الظن عندك والاماني * وان قلقت ركابي
في البلاد * ولا سافرت في الآفاق الا * ومن جدواك راحلتي وزادي * وقول
ابي الطيب شعر واني عنك بعد غد لغاد * وقلبي عن فنائك غير غاد
محبك حيث ما اتجهت ركابي * وضيفك حيث كنت من البلاد * ولما فرغ
من الضرب الاول من النوع الظاهر من الاخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني
منه وهو ان يؤخذ المعنى وحده فقال وان اخذ المعنى وحده وهو عطف
على قوله وان اخذ اللفظ سمي اخذ المعنى وحده الماما من ألمّ اذا قصده
واصله ألمّ بالمنزل اذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها
واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلدا والبسه جلدا آخر وهو ثلثة
اقسام كذلك اي مثل ما يسمى اغارة ومسخا يعني ان الثاني اما ابلغ من الاول
او دونه او مثله اولها اي اول الاقسام وهو ان يكون الثاني ابلغ من الاول كقول
ابي تمام هو الضمير للشان الصنع اي الاحسان وهو مبتدأ خبره الجملة الشرطية
اعني قوله ان يعجل فخير وان يرث اي يبطئ فللريث في بعض المواضع انفع وقول
ابي الطيب ومن الخير بطء سيبك اي تأخر عطائك عني اسرع السحب في المسير الجهام
اي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك عني يدل على كثرته كالسحاب
انما يسرع منها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي فبيت
ابي الطيب ابلغ لاشتماله على زيادة بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب

وثانيتها اے ثاني الاقسام وهو ان يكون الثاني دون الاول كقول البحتري

واذا تالق اى لمع في الندى اى في المجلس العام باشراف الناس كلامه المصقول

المنقح خلت لسانه من عضبه اى من سيفه القاطع شبه لسانه بسيفه و

قول ابي الطيب شعر كان السنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن

خرصانا خرصان الشجر قضبانها وخرصان الرماح اسنتها واحدها

خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء اسنة رماحهم ونفاذها كان السنتهم

عند النطق جعلت اسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الاسنة في

النفاذ كالسنتهم فبيت ابي الطيب دون بيت البحتري لانه قد فاته ما افاده

البحتري بلفظ تالق والمصقول من الاستعارة التخييلية حيث اثبت التالق والصقالة

للكلام كاثبات الاظفار للمنية ويلزم من هذا التشبيه كلامه بالسيف وهو

استعارة بالكناية وثالثها اے ثالث الاقسام وهو ان يكون الثاني مثل

الاول كقول الاعرابي ابي زياد شعر ولم يك اكثر الفتيان مالا وروي

وما ان كان اكثرهم سواما السائمة والسوئم الابل الراعية و

لكن كان ارحبهم ذراعا اى الا ساس فلان رحب الباع والذراع و

رحيبها اى سخي وقول اشجع يمدح جعفر بن يحيى شعر وليس باوسعهم

في الغنى الضمير في اوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى

جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه اى احسانه اوسع وكقول الاخر

في مرثية ابن له شعر والصبر يحمد في المواطن كلها الا عليك فانه مذموم

وقول ابي تمام اعنته شعر وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فاصبح

يدعى حازما حين يجزع هذا اى النوع الظاهر من الاخذ والسرقة واما

غير الظاهر فمنه ان يتشابه المعنيان اى معنى البيت الاول ومعنى البيت

البحتري حيث جعل بالشتم مع التشبيه المقلوب على ع ذلك البيت البحتري ... عصام

... بالنظر في نفاذ الكلام ليس في بيت ابي الطيب ... الصحاح ... عصام

[illegible marginal glosses]

الثانی کقول جریر شعر فلا یمنعك من ارب ای حاجة لحاهم ، بالضم جمع لحیة سواء ذو العمامة والخمار ، ای لا یمنعك من الحاجة کون هؤلاء القوم علی صورة الرجال لان الرجال منهم والنساء سواء فی الضعف وقول ابی الطیب فی سیف الدولة ویذکر خضوع بنی کلاب وقبایل العرب له شعر ومن فی کفه منهم قناة ، کمن فی کفه منهم خضاب فتعبیر جریر عن الرجل بذی العمامة کتعبیر ابی الطیب عنه بمن فی کفه قناة وکذا التعبیر عن المرأة بذات الخمار وبمن فی کفه خضاب ویجوز فی تشابه المعنیین ان یکون احد البیتین نسیبا والآخر مدیحا او هجاء او افتخارا او غیر ذلك فان الشاعر الحاذق اذا قصد الی المعنی المختلس لینظمه احتال فی اخفائه فغیر لفظه وصرفه عن نوعه من النسیب والمدیح او غیر ذلك وعن وزنه وعن قافیته ومنه ای من غیر الظاهر ان تنقل المعنی الی محل آخر کقول البحتری شعر سلبوا ای ثیابهم واشرقت الدماء علیهم ، محمرة فکانهم لم یسلبوا لان الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثیاب لهم وقول ابی الطیب یبس النجیع علیه ای علی السیف وهو مجرد عن غمده ، فکانما هو مغمد لان الدم الیابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنی من القتلی والجرحی الی السیف ومنه ای من غیر الظاهر ان یکون المعنی الثانی اشمل من المعنی الاول کقول جریر شعر اذا غضبت علیك بنو تمیم وجدت الناس کلهم غضابا ، لانهم یقومون مقام کلهم وقول ابی نواس شعر لیس من الله بمستنکر ، ان یجمع العالم فی واحد ، فالاول مختص ببعض العالم وهو الناس وهذا یشملهم وغیرهم وروی انه لما بلغ هارون الرشید کثرة افضال الفضل البرمکی وفرط احسانه فی زمانه غاظه علیه غیرة لحضت به الی التنکر له والامر بحبسه فکتب الیه ابو نواس هذه الابیات شعر قولا لهرون امام الهدی عند احتفال المجلس الحاشد ، انت علی ما بك من قدرة ،

فلست مثل الفضل بالواجد فليس من الله ابيت فأمر هارون باطلاقه

ومنها اى من غير الظاهر القلب وهو ان يكون معنى الثانى نقيض معنى الاول وليس كقول ابى الشيص شعر اجد الملامة فى هواك لذيذة ، حبا لذكرك فليلمنى اللوم

وقول ابى الطيب شعر أأحبه ، الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذى هو الحال اعنى قوله واحب فيه ملامة كما يقال أتصلى وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تقدير تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض او على تقدير المبتدأ اى وانا احب واما اذا جعلناها للعطف فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعنى محبته ومحبة الملامة فيه يعنى لا يكون الا واحدا ان الملامة من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب والمحبوب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابى الشيص والاحسن فى هذا النوع ان يبين السبب كما فى هذين البيتين الا ان يكون ظ كما فى قول ابى تمام شعر ونغمة معتف جدواه احلى ، على اذنيه من نغم السماع ، وقول ابى الطيب شعر والجراحات عنده نغمات ، سبقت قبل سيبه بسؤال ، فاراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ بنغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم ونهاية الجود اراد ابو الطيب انه سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من عادته ان يعطى بغير سؤال ومنه اى من غير الظاهر ان يؤخذ بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه كقوله الافوه وترى الطير على آثارنا اى على آثارنا اى عيانا ثقة حال اى واثقة على ان المصدر اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذى يتضمنه قوله على آثارنا اى كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها ان ستمار اى ستطعم من لحوم من تقتلهم وقول ابى تمام وقد ظللت ... عليه نظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير فى الدماء نواهل

الناهل من نهل اذا روى نقيض عطشان اقامت اى عقبان الطير مع الرايات اى الاعلام اعتمادا
على انها ستطعم لحوم قتلاهم حتى كانها من الجيش الا انها لم تقاتل يعنى ان رايات الممدوح التى هى
كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور التى هى اهل فى دماء القتلى لانه اذا خرج
للغزو تسايرت العقبان فوق راياته لاكل لحوم القتلى فيلقى ظلالها عليها فان ابا تمام لم
يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعنى ان ابا تمام انما اخذ
بعض معنى بيت الافوه لا كله لان الافوه افاد بقوله رأى عين قرب الطير من الجيش لانها
اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأى عين وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا
يوكد المعنى المقصود اعنى وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الاعادى ثم قال ثقة ان ستمار
فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك وهذا ايضا يوكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم
بشئ مما افاده قول الافوه رأى عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول ابى تمام ظللت
الخ يفيد معنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهى فى جو السماء بحيث لا يرى
اصلا لكن زاد ابو تمام عليه اى على قول الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذى
اخذه من الافوه وهو تساير الطير على آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله فى الدماء
نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش وبها اى باقامتها مع الرايات حتى
كانها من الجيش يتم حسن الاول اعنى قوله الا انها لم تقاتل لانه لو قيل ظللت عقبان
الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع
ذلك الحسن لان اقامتها مع الرايات حتى كانها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل
مثل الجيش فيحسن الاستدراك الذى هو رفع التوهم الناشى من الكلام السابق بخلاف
وقوع ظلها على الرايات ويحتمل ان يكون معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان
بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعنى تساير الطير على آثارهم وما ذكرنا

اولا هو الموافق لما فى الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اى من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز الابتداع وكل ما كان اى كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثانى ماخوذ من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة وادخل فى الابتداع والتصرف هذا الذى ذكر فى الظاهر وغيره من ادعاء سبق احدهما واتباع الثانى وكونه مقبولا ومردودا وتسمية كل بالاسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق كله انما يكون اذا علم ان الثانى اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبرهو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر ولا يترتب عليه الاحكام المذكورة لجواز ان يكون الاتفاق اى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعا او فى المعنى وحده من قبيل توارد الخاطرين اى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه ٭ مفيد ومتلاف اذا ما اتيته ٭ تهلل واهتز اهتزاز المهند ٭ فقيل له اين تذهب بك هذا

للحطيئة فقال الآن علمت أني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه. وكما يحكى ان سليمان
بن عبد الملك اتي باسارى من الروم وكان الفرزدق حاضرا فأمره سليمان بضرب
عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفى فاشير اليه بسيف غير صالح للضرب ليستعمله
فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع يعني نفسه وكأنه قال
لا يستعمل ذلك السيف الا ظالم او ابن ظالم ثم ضرب بسيفه الرومي واتفق ان نبا
السيف فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق شعر ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم
خليفة الله يستسقى به المطر. لم ينب سيفي من رعب ولا دهش. عن الاسير ولكن اخر
القدر. ولن يقدم نفسا قبل ميتتها. جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر. ثم اغمد
سيفه وهو يقول شعر ما ان يعاب سيد اذا صبا. ولا يعاب صارم اذا نبا. ولا يعاب
شاعر اذا كبا. ثم جلس يقول كأني بابن المراغة يعني جريرا اقد هجاني فقال بسيف ابي
رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم. وقام وانصرف وحضر
جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فانشد يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت
ولم تضرب بسيف ابن ظالم. فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كأني بابن
القين يعني الفرزدق قد اجابني فقال شعر ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم. ثم اخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه فقال مجيبا شعر كذاك سيوف
الهند تنبو ظباتها. وتقطع احيانا مناط التمائم. ولا نقتل الاسرى ولكن نفكهم اذا اثقل الاعناق
حمل المغارم. وهذه حكاية معروفة ذكرها علماء الادب كما ذكرنا. فاذا لم يعلم ان الثاني
اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد سبقه اليه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق
ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في
السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على
الميم من لمحه اذا ابصره. ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات ان في كل منها

اخذ شيئ من الآخر اما الاقتباس فهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من
القرآن او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشيء
من القرآن او الحديث يعني على وجه لا يكون فيه اشعار بانه من القرآن او الحديث
وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تع كذا وقال النبي عليه
الصلوة والسلام كذا فى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب
باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القرآن او من الحديث وعلى التقديرين فالكلام
اما منثور ومنظوم فالاول كقول الحريري فلم يكن الا كلمح البصر
او هو اقرب حتى انشد واغرب والثاني مثل قول الآخر ان كنت ازمعت
اى عزمت على هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا
الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريري قلنا شاهت الوجوه وقبح
اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى
انه لما اشتد الحرب يوم حنين اخذ النبي صلعم كفا من الحصباء فرمى بها
وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه اى قبحت بالضم من القبح نقيض
الحسن وقول الحريري وقبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل العبد من قبحه الله تع
بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لي ان
رقيبي سيئ الخلق فداره من المداراة وهي المجاملة والملاطفة وضمير
المفعول للرقيب قلت دعني وجهك الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من
قوله صلعم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حففته بكذا
اى جعلته محفوفا محاطا به يعني ان وجهك جنة فلا بد لي من تحمل مكاره
الرقيب كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس
ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كما تقدم من

الامثلة الاربعة والثاني خلافه اي نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلي كقوله اي قول ابن الرومي شعر لئن اخطأت في مدحك ما اخطأت في منعي، لقد انزلت حاجاتي بواد غير ذي زرع، فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ربنا اني اسكنت من ذريتي بواد غير ذي زرع عند بيتك المحرم لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه شعر تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ، والبس من ثوب الملاحة ملبس ساه و قد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا بأس بتغيير يسير في اللفظ المقتبس للوزن او غيره كانتقية كقوله اي قول بعض المغاربة عند وفات بعض اصحابه قد كان اي وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه مع التنبيه عليه اي على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان احسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه لندرته في اشعار العرب اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي شعر اذا ضاق صدري وخفت العدى، تمثلت بيتا بحالي يليق، فبالله ابلغ ما ارتجي، وبالله ادفع ما لا اطيق، وبدون التنبيه كقول بعضهم شعر كانت

يلهينه التنبيه سكوت وضوت وابيضت لت سيرة محمل، وقعدت
انتظر العشاء كواكب، وعرف المحل فبات دون المنزل، البيت الثانى لمسلم
بن الوليد الانصارى ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا
لاحاجة اليه قول ابن العميد شعر كانه كان مطويا على الحسنى ولو يكن فى قديم
الدهر انشدنى، ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا، من كان يألفهم فى المنزل
الخشن، البيت الثانى لابى تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه
من شعر آخر كقوله اى قول الحريرى يحكى ما قاله الغلام الذى عرضه
ابو زيد للبيع شعر على انى سانشد يوم بيعى، اضاعونى واى فتى اضاعوا المصرع
الثانى للعرجى وهو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان رض نسب الى العرج
وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابى الصلت وتمامه ع ليوم
كريهة وسداد ثغر، اللام فى اليوم للتوقيت والكريهة من اسماء الحرب
وسداد الثغر بكسر السين لا غير وهو سده بالخيل والرجال والثغر موضع
المخافة من فروج البلدان اى اضاعونى فى وقت الحرب فى زمان سد
الثغر ولم يراعوا حقى احوج ما كانوا الى واى فتى اى كاملا من الفتيان
اضاعوا وفيه تنديم واما بدون التنبيه فكقول الآخر شعر قد قلت
لما اطلعت وجناته، حول الشقيق الغض روضة آس، اعذاره السارى
العجول ترفقا، ما فى وقوفك ساعة من باس، المصراع الاخير لابى تمام
واعلم ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تقدير
الباقى كما مر آنفا والثانى ان لا يتم بدونه كقول الشاعر شعر كانا مع
مع مسيح بورى بكا يده، والعين والقلب منك فى قذى واذى، ولكن
انبلت الدنيا عليك بما تهوى فلا تغنى، ان الكرام اذا اشار

الى بيت ابى تمام ولا بد من تقدير الباقى منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه

اى احسن التضمين ما زاد على الاصل بنكتة اى يشتمل البيت او المصراع

المضمن فى شعر الشاعر الثانى على لطيفة لا توجد فى شعر الشاعر الاول كالتورية وهى

ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه فى قوله

اى قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى اى اظهر لى لماها اى سمرة

شفتيها وثغرها تذكرت ما بين العذيب وبارق ويذكرنى من

الاذكار من قدها ومدامعى مجر عوالينا ومجرى السوابق انتصب

مجرى على انه مفعول ثان يذكرنى وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله

تذكرت ما بين العذيب وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة

لابى الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان وما بين ظرف للتذكر

اى للجر والجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر ويجوز ان

يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا

منه والمعنى انهم كانوا نزولا بين هذين الموضعين وكانوا يجرون

الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل فهذا الشاعر

اراد فى تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين لانه جعل العذيب

تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه

بالبرق وبما بينهما ريقها وشبه بتحرك قدها بتمايل الرمح

وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابى الطيب

بهذه التورية والتشبيه ولا يضر فى التضمين التغيير اليسير لما قصد

تضمينه ليدخل فى معنى الكلام كقول بعضهم فى يهودى به

داء الثعلب شعر اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه

هو ابن جلا وطلاع الثنايا ، متى اضع العمامة تعرفوه ، فالبيت لسحيم
بن وثيل واصله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني
فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود وقوله غلطوا وعضوا
اي وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره
وفيه تهكم ولهذا وصفه بالرشيد واراد به اللغوي على طريق التهكم
وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة وتضمين
المصراع فما دونه ايداعا لان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا
من شعر الاول هو بالنسبة الى شعره قليل مغلوب ورفوا لانه رفا خرق
شعره بشعر غيره واما العقد فهو ان ينظم نثر قرآنا كان او حديثا او
مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريق الاقتباس
هو ان تضمن الكلام شيئا من القرآن او الحديث لا على انه منه فالنثر
الذي قصد نظمه ان كان غير القرآن والحديث فنظمه على عقد اي
طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية
شعر ما بال من اوله نطفة وجيفة ، واخره يفخر ، اي ما باله مفتخرا
عقد قول علي رض وما لابن آدم والفخر وانما اوله نطفة وآخره جيفة وان
كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا كثيرا لا يتحمل مثله في
الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن او الحديث
وح يكون لا على طريق الاقتباس كقول الشاعر شعر انلني بالذي
استقرضت خطا ، واشهد معشرا قد شاهدوه ، فان الله خلاق البرايا
عنت لجلال هيبته الوجوه ، يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى
فاكتبوه ، وقول الامام الشافعي ، شعر عمدة الخير عندنا كلمات اربع

قال الحسن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع ما ليس يعنيك واعمل

بنيه فقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما امور متشابهات

وقوله ازهد في الدنيا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا

يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات واما الحل فهو ان ينثر نظم وشرطه كونه

مقبولا ان يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم وان يكون حسن

الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فانه لما قبحت فعلاته

وحنظلت نخلاته اي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء

الظن يقتاده اي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة ويصدق

توهمه الذي يعتاده اي يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه

حل قول ابي الطيب اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده

من توهم في شكية سيف الدولة واستماعه لقول اعدائه اي اذا قبح فعل

الانسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه باوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من

التوهم على اصدقائه واما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره

ونظر اليه وكثيرا ما تسمعهم يقولون في تفسير الابيات في هذا البيت

تلميح الى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان الى غير ذلك من العبارات

واما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر اذا اتى بشيء

مليح وقد ذكرناه في باب التشبيه وهو ههنا خطأ محض نشأ من قبل

الشارح العلامة حيث سوى بين التلميح والتمليح وفسرهما بان يشار الى

قصة او شعر ثم صار الغلط مستمرا واخذ مذهبا لعدم التميز فهو ان

يشار في فحوى الكلام الى قصة او شعر او مثل

سائر من غير ذكره الى ذكر تلك القصة

من الرقش في ابياتها السم ناقع * والى قصة يعقوب عليه السلام
والتلميح الى المثل كقول العتبي فيا لها من همة تعق اولادها اشار الى المثل
اعق من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه اللغز كما روي
ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي
فقال النميري وخاصة اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى
قول جرير شعر انا البازي المطل على نمير * اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح شعر تميم بطرق اللوم اهدى
من القطا * ولو سلكت طرق المكارم ضلت * وروي
ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال
عبد الله ماذا لقينا البارحة من شيوخ بني محارب ما تركونا
ننام واراد قول الاخطل تنق بلا شيء شيوخ محارب وما خلتها
كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت * فدل عليها
صوتها حية البحر فقال اصلحك الله تعالى اضلوا البارحة برقعا و
كانوا في طلبه اراد قول القائل لكل هلالي من اللوم برقع ولابن
يزيد برقع وجلال **فصل** من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص
والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي
ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والاحسن يقال
تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه
في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب
لفظا بان يكون في غاية البعد من التنافر والثقل واحسن سبكا
بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتاخير الملبس

وان يكون الالفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة ويكون المعنى متناسبة لالفاظها من غير ان يكتسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم والصحة بان يسلم من التناقض والامتناع والغرابة والابتذال ونحو ذلك ومما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة فى ذكر الاشواق ووصف ايام البعاد وفى استجلاب المودات وملائنات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقى [illegible] الحسن والابتداء الحسن فى تذكار الاحبة والمنازل [illegible] اى قول امرء القيس شعر

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٭ بسقط اللوى بين الدخول فحومل

السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوى والدخول وحومل موضعان فالمعنى بين اجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقد رجح بعضهم فى هذا البيت بما فيه من علم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل فى نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك فى النصف الثانى بل اتى فيه بمعان قليلة فى الفاظ غريبة متباين الاول واحسن من هذا البيت النابغة شعر

كلينى لهم يا اميمة ناصب ٭ وليل اقاسيه بطئ الكواكب ٭ وكقوله

اى وحسن الابتداء فى وصف الديار كقول اشجع السلمى شعر قصر عليه تحية

وسلام، خلعت عليه جمالها الايام، فى الاساس خلع عليه اذا نزع
ثوبه وطرحه عليه وفى ذكر الفراق والعتاب على الممدوح قول ابى
الطيب شعر فراق ومن فارقت غير مذمم وام ومن يممت خير ميمم
وفى الشكاية قوله ايضا شعر فؤاد ما تسليه المدام، وعمر مثل ما
تهب اللئام، وفى الغزل قوله ايضا شعر اريقك ام ماء الغمامة
ام خمر بفى برود وهو فى كبدى جمر، وينبغى ان يجتنب فى المديح
مما يتطير به كقوله اى قول ابى مقاتل الضرير فى مطلع
قصيدة انشدها الداعى العلوى شعر موعد احبابك بالفرقة
غد فقال له الداعى موعد احبابك يا اعمى ولك المثل السوء وروى
ايضا انه دخل على الداعى فى يوم المهرجان وانشد شعر لا تقل
بشرى ولكن بشريان غرة الداعى ويوم المهرجان فتطير به الداعى وقال
يا اعمى تبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطحه اى القاه على
وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من
ثوابه واحسنه اى احسن الابتداء ما ناسب المقصود بان يكون
فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون الابتداء
مشعرا بالمقصود والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء
مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل براعة
اذا فاق اصحابه فى العلم او غيره كقوله فى التهنية
اى كقول ابى محمد الخازن يهنئ الصاحب
بولد لابنته شعر بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب
المجد فى افق العلى صعدا وقوله فى المرثية اى وكقول ابى الفرج

الساوي في مرثية فخر الدولة شعر هي الدنيا تقول بملء

فيها حذار حذار اي احذر من بطشي اي الاخذ الشديد

وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية

وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق

انباء من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود

الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب وكقول

ابي العلاء فمن عرضت له تسكين تعظيم نعمى ان يلم عظيم بال

علي والامام سليم وكقول ابي الطي[illegible]تهنية بزوال المرض شعر المجد عوفي

اذ عوفيت والكرم وزال من[illegible]ك السقم ومنه ما اشار في

افتتاح الكتب الى الفن الم فيه[illegible] جار الله في الكشاف الحمد لله الذي

انزل القرآن كلاما مؤلفا منظما ا[illegible]ضل الله احمد على ان جعلني من علماء

العربية وثانيها اي ثاني المواضع الثلثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق

فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به اي ابتداء وافتتح قال الامام

الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون

في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر

الشباب من نسيب اي وصف للجمال او غيره كالادب والافتخار و

الشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما اي

بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب

وقوله التخلص اراد به المعنى اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال

مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي

ان يقول مما ابتدأ به الكلام او افتتح لان التشبيب هو النسيب بعينه وهو

ان يصف الشاعر حال المرأة وحاله معها في العشق يقال هو تشبيب بفلانة
اي ينسب بها فتشبيب الكلام بالنسيب او نحوه مما لا يظهر معناه في
اللغة الا ان يقال انه لما كان اكثر ما تفتتح به القصائد
والمديح تشبيبا ونسيبا ذكر التشبيب واراد مجرد الابتداء والافتتاح
وانما كان التخلص من المواضع التي ينبغي ان يتأنق فيها لان السامع
يكون مترقبا للانتقال من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان
حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان على اصغاء
ما بعده والا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر
انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب [illegible] خرون فقد لهجوا به لما فيه
من الحسن والدلالة على براعة المتكلم كقوله اي قول ابي تمام في عبد الله
بن طاهر شعر يقول في قومس اسم موضع قومي وقد اخذت منا
السرى اخذ منه اي اثر فيه ونقصه والسرى مصدر سريت
اذا سريت ليلا ويقال سريا سرية واحدة والاسم السرية
بالضم والسرى وبعض العرب تؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد
توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من ابنية الجمع ويقل في المصادر
كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين القدمين
والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابو قبيلة ينسب اليها الابل المهرية و
القود الطويلة الظهور والاعناق والواحد اقود اي تقول قومي والحال ان
مزاولتنا السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد اثرت فينا ونقصت من قوانا
فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا يعني ان السرى
اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول تقول قوله مطلع

الشمس تبغي ان تؤم بنا فقلت كلا ردع للقوم وتنبيه ولكن مطلع

الجود واحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول ابي الطيب **شعر**

نودعهم والبين فينا كانه ٭ قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق ٭

وقد ينتقل منه اي مما شبب به الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى

ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي الاقتضاب

مذهب العرب اي الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد

المعجمتين وهم الذين ادركوا الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال

في الاساس ناقة مخضرمة جدع [illegible] اذنها ومنه المخضرم

الذي ادرك الجاهلية والا[illegible] كانما قطع نصفه حيث كان

في الجاهلية والاقتضاب وان ك[illegible] مذهب العرب والمخضرمين لكن

الشعراء الاسلامية ايضا قد يت[illegible]م في ذلك ويجرون على مذهبهم

وان كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي كقول ابي تمام وهو من الشعراء

الاسلامية في الدولة العباسية **شعر** لو راى الله ان في الشيب

خيرا جاورته الابرار في الخلد شيبا ٭ ثم انتقل

من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال ٭ كل يوم تبدي صروف

الليالي خلقا من ابي سعيد غريبا ٭ ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب

من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد الله

اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه

قد انتقل من حمد الله والثناء على رسوله صلعم الى كلام آخر من

غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت

بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد الى ارتباط وتعليق بما قبله

بل اتى بلفظ اما بعد اى مهما يكن من شئ بعد حمد الله فانى فعلت كذا وكذا اقصد الى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه وقيل هو اى قوله بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذى اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه فى كل امر ذى شان بذكر الله تع وتحميده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه و بين ذكر الله تع بقوله اما بعد ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تع بعد ذكر اهل الجنة هذا وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظة هذا اما خبر مبتدأ محذوف اى الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اى هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكورا مثل قوله تع حيث ذكر جمعا من الانبياء عليهم السلام واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو احسن من الوصل وهى علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب الذى هو حسن موقعا من التخلص ومنه اى ومن الاقتضاب الذى يقرب من التخلص قول الكاتب عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث آخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدأ الحديث الآخر فجاءة ومن هذا القبيل لفظ ايضا فى كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اى ثالث المواضع التى ينبغى

ان يتانق فيه الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة او رسالة باحسن خاتمة لانه اخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان مختارا احسن تلقاه السمع واستلذ به حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعم اللذيذ الذى يتناول بعد الاطعمة التفهية وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن المورده فيما سبق كقوله اى قول ابى نواس فى الخصيب بن عبد الحميد شعر وانى جدير اى خليق اذ بلغتك بالمنى اى جدير بالفوز بالامانى وانت بما املت منك جدير فان تولنى اى تعطنى منك الجميل فاهله فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فانى عاذر اياك من هذا المنع شكور لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اى احسن الانتهاء ما آذن بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اى قول المعرى شعر بقيت بقاء الدهر يا كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لانه كان بقاءك سبب لكون البرية فى امن ونعمة وصلاح حال وقد قلت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون فى رعاية ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه اى من البلاغة واكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور جملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفسير وانواع الاشارة ما يقصر عن كنه وصفه العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال لكونها بين ادعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم التى لا يبقى للنفس بعدها تطلع ولا تشوق الى شئ آخر كيف لا وكلام الله عز وجل فى الطرف الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء

ولما كان في هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث افتتحت بعض
السور بذكر الاهوال والافزاع واحوال الكفار وامثال ذلك كقوله تعالى
يا أيها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وقوله تع تبت يدا ابي لهب وتب
وغير ذلك وكذا اختتم بعض السور مثل قوله تع غير المغضوب عليهم
ولا الضالين ونحو ان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا انما
يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان
وان لكل مقام مقالا لا يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله
يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم من الاصول المذكورة في الفنون
الثلثة وتفاصيل ذلك مما لا يفي ببيانه الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا آخر ما اردنا جمعه
من الفوائد ونظمه من الفرائد مع تشعب البال وتشتت الاحوال
وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر حوادث
اورثت الطبع ملالا والخاطر كلالا ولكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام
ورزقنا الفوز بهذا المرام والحمد لله ولي الانعام والصلوة على محمد واله وعليه
عليهم السلام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض في يوم الاربعاء
الحادي عشر من صفر سنة ثمان واربعين وسبعمائة بمحروسة هراة صانها
الله تع عن الآفات وكان الافتتاح يوم الاثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة
اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم حماها الله تع عن الملمات فالحمد لله
على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق والصلوة على نبيه محمد خير البرية و
على آله واصحابه ذوي النفوس الزكية فبلغ مصنفه الى مرادة العلية

تمت

المطـــــــبع

خير الكلام ثناء رب خالق	من ألهم الانسان نطق الناطق
ما من غيث فى السماء وفى الثرى	الا احاط به بعلم السابق

كل حمد يصرف الى حضرته من رفع السماء من غير معين وعماد، وثناء يليق جنابك خفض الغبراء بلا مشقة وكداد، جواهر الخشوع والثناء ولآلى الخضوع ذات ثنا التى تزرون بها ع[illegible]لام، تتحلى بها ابكار عرب فى الخيام منتشرة فى ساحة من ذراع ص[illegible]اء فى علف الاصداف طرا وفى قلصة الاد بتراه، ويواقيت الصلوات البهية [illegible]اهرة الزكية فى جناب من هو فى نوع الانسان كالدر اليتيم، وفى زمرة [illegible]ا الطود العظيم والعدنات الفخيم، ثم منتشة فى مسارح آله البررة الكريم ومسارح اصحابه الخيرة النظيم، وبعد يقول الأثيم اللئيم احقر الزمن الداعى محمد عزيز الحسن صانه الله عن شر حادثات و المحن، لما رايت من انار العلم غير اطلال وما وجدت من بحاره دون الطل، وقلما نجد من العلماء من فى جرابهم من العلوم بلغة، وربما يصاب من الفضلاء من فى مزادتهم من الفضل مضغة، حتى صرف اهمامهم عن تعليم الفضلاء وزعم على عهد الراسهم درس الكتب مشكلا ومن جملة ذلك كتاب المطول فى علم المعانى لم ير فى كتب المتقدمين مثيلها كتاب صغير الحجم غزير المعانى ولم يسمع اليوم فى زبر الاقدمين عديلها كتاب قليل المقدار متين المبانى كلا انها الجديرة بان تكتب من اقلام الذهب على صفائح الزبرجد بل على الواح الزمرد كلا بل على خدود الحور، باقلام النور، فمن اجل ذلك هبت عليها من علماء الفحول، نسيم القبول، وحجوم الفضلاء حول خباياها كالهائم ولكن ما فازوا الى دمنها ونكاتها التوعز مغاملها فامر محى مرتسم السخاء والجود الموفق

على نظركم منذ يا السير بل لازم من كل حاذق لصاحب المطبع
الورد والوظيفة عليكم لان اشاعة العلم بطبع الكتب من
والاحاديث والفقه والمعاني والكلام والحكمة والطب حتى من الكتب
والفارسية والهندية بصرف المال الكثير والهمة الكبير التام ولا تستغرب
بصوت الخطاء لعله قد خطأ نظركم وتعمقل فيها مرة بعد كرة ثم وثم وازحت
عن وجه خرائدها اللثام واظهرت ما استبهم على الافهام وجعلت مطولها سيا
مختصرا وصرحت مجملها بلفظ [illegible] الفرص والتقدير لو وجدتم في مقام
شيئا لوجب لكم ان تنسبوه الى [illegible] عدم احتياط الطابع لان للكتاب
القلمية وللمطبوعي آفات يقصر عنها [illegible] وللعلم آفات فان بقي فيه
شيء بالمحو والاثبات فليس [illegible] فقد فرغ من ذلك التحرير والتصحيح
هذا الكتاب المنير وتطبيعه في [illegible] الحجة الحرام في سنة ثلث مائة
بعد الالف من الهجرة سيد النبيين خاتم المرسلين خير الانام صلى الله عليه
الف الف سلام والمسئول من الله ان يصون خاتمتي عما سيقول السفهاء من الناس
وما ابرئ نفسي لان نفسي لا تخلو عن الادناس اللهم اجعل آخرتنا خيرا
من الاولى وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين